علل الحديث

بين

القواعد النظرية والتطبيق العملي

تأليف

الأستاذ الدكتور

أحمد معبد عبد الكريم

عضو هيئة كبار العلماء
وأستاذ الحديث وعلومه - جامعة الأزهر

الأستاذ الدكتور

محمد نصر الدسوقي اللبان

وكيل كلية الدراسات العليا
وأستاذ الحديث وعلومه - جامعة الأزهر

مكتبة الإيمان

عِلَلُ الحَدِيثِ

بين

القَواعِدِ النَّظَرِيَّةِ والتَّطبِيقِ العَمَلِي

تأليف

الأستاذ الدكتور

أحمد معبد عبد الكريم

عضو هيئة كبار العلماء

وأستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر

الأستاذ الدكتور

محمد نصر الدسوقي اللبان

وكيل كلية الدراسات العليا

وأستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر

الناشر

مكتبة الإيمان للنشر والتوزيع

محمول: ٠١١١٣٣٧٥٣٧٥

محفوظة
جميع الحقوق

الطبعة الأولى
١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

الترقيم الدولي: ٧-٣٣١-٤٤٩-٩٧٧-٩٧٨
رقم الإيداع: ٢٢٨٩٦/ ٢٠١٥

مكتبة الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع
٤ ش أحمد سوكارنو - العجوزة - القاهرة
فاكس: ٣٣٠٤٤٨٤١- ت: ٣٣٤٥٢٣٠٢
محمول: ٠١١١٣٣٧٥٣٧٥ - ٠١٠٠٠٩٦٦٥٧٨ - ٠١٢٨١٨٢٠٠٠٩
البريد الإلكتروني والمواقع الخاصة بالمكتبة:
www. elemanlibrary.com
elemanliblary@gmail.com
elemanliblary@yahoo.com
https: //www.facebook.com/elemanliblary

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

إنَّ الحمدَ للهِ، نَحْمَدُهُ، ونستعينُهُ، ونستغفرُهُ، ونعوذُ به مِن شُرُورِ أَنْفُسِنَا، مَنْ يهدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هادي له، والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَنْ مَدَّتْ عليه الفصاحةُ رِوَاقَهَا، وشَدَّتْ به البلاغةُ نِطَاقَهَا، المبعوثِ بالآياتِ الباهرةِ والحججِ، المُنَزَّلِ عليه قرآنٌ غَيْرُ ذي عِوَجٍ، وعَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ الَّذِين شَادُوا الدِّينَ، وشَرَّفَ، وكَرَّمَ.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ مِنَ الحقائقِ الثَّابتةِ لَدَى العلماءِ قديمًا وحديثًا أنَّ أعظمَ شيءٍ - بعد القرآن الكريم - يجبُ أنْ تَتَّجِهَ إليه الأنظارُ، وتنصرفَ إليه الهممُ، وتُشْحَذَ مِن أَجْلِهِ العزائمُ، وتتضاعف بسببه الجهودُ، هو سنَّةُ رسولِ الله ﷺ؛ إذ هي المُذَكِّرَةُ التَّفسيريَّةُ للقرآن الكريم، تُفَسِّرُهُ، وتُبَيِّنُهُ، وتشرحُهُ: فتُفَصِّلُ مجملَهُ، وتقيِّدُ مطلقَهُ، وتخصِّصُ عَامَّهُ، وتُوضِّحُ مُبْهَمَهُ، وتزيلُ مُشْكِلَهُ، وتبسطُ ما فيه من إيجازٍ، وقد تأتِي بأحكامٍ لم يأتِ بها القرآنُ الكريمُ، ومِنْ ثَمَّ كانتِ المصدرَ الثَّاني للتَّشريع.

وقد قَيَّضَ اللهُ تعالَى لرواية السُّنة النَّبَوِيَّةِ مَنْ يُعْنَى بتصحيحِ أخبارِهَا، ويتحرَّى عن رواتها، ويبحث عن صدقهم، ويطابق مروياتِهم بمروياتِ المشاهير مِن الثِّقات، فنَقَدُوا الرَّاوِي والمَرْوِي؛ والسَّنَدَ والمَتْنَ؛ ومِنْ ثَمَّ ميَّزُوا بين الصَّحِيح والسَّقِيم، والغَثِّ والثَّمِين، فصانُوا السُّنَّةَ النَّبوِيَّةَ مِن الخَلَلِ، وحَفِظُوها مِنَ العِلَلِ، وقَعَّدُوا لذلك القواعدَ، وصَاغُوا قوانينَ الدِّرَايَةِ التِي تُوْزَنُ بها الرِّوَايَةُ، فكان فِي مقدِّمَةِ هذه القوانين، وتلك القواعدِ: «عِلَلُ الحَدِيثِ» الَّذي صار عِلْمًا مُسْتَقِلاً قائمًا بذاتِهِ.

وإنَّ معرفةَ علل الحديث مِنْ أشرفِ أنواع علوم الدِّراية، وأجلِّهَا، وأغمضِهَا، وأدقِّهَا، ومعرفةُ تلك العللِ ضرورةٌ علميَّةٌ حديثيَّةٌ؛ للتَّمْييزِ بين الحديث المقبول

وغيرِهِ، وتحتاجُ تلك المعرفةُ إلَى دِقَّةٍ فِي الفَهْمِ، وعُمْقٍ فِي التَّأَمُّلِ والنَّظَرِ، ومَلَكَةٍ فِي البحث العلمي، وتَأَنٍّ فِي إصدار الأحكام، وخبرةٍ فِي النَّقْدِ العلمي؛ كُلُّ ذلك للكشف عَمَّا وراءَ العلل الظاهرة من عللٍ غامضةٍ خفيَّةٍ قادحةٍ فِي صحَّةِ الأحاديثِ، مَعَ أنَّ الظاهرَ السلامةُ منها.

ولمَّا كان هذا العلمُ خفيًا غامضًا، كان إدْرَاكُهُ مِنْ أصعبِ الأمورِ، ولمَّا كانت العِلَّةُ تَكْثُرُ في أحاديث الثِّقَاتِ، فيَعْتَمِدُ عامَّةُ النَّاظِرين على كون الراوي الثِّقَةِ ثِقَةً، ويَقْبَلُون حديثَهُ؛ تحسينًا للظَنِّ به وبحديثِهِ، فيُصحِّحُون المُعَلَّ، بحيث يُنْسَبُ إلَى النبِي ج قولٌ أو فعلٌ أو تقريرٌ أو صفةٌ، مما لم يَثْبُتْ عنه ﷺ؛ ولذا لم يَقُمْ بهذا العِبْءِ الكبيرِ إلا جَهَابِذَةُ الحديثِ الذين اختصَّهم الله تعالَى بتلك المُؤهِّلاتِ السَّابِقةِ.

ومِنْ ثَمَّ فليس كلُّ مُشْتَغِلٍ بالحديث روايةً ودرايةً بمُؤَهَّلٍ أنْ يقومَ بهذا العلم، فلم يَخُضْ غِمَارَهُ إلا القليلُ القليلُ مِن أهل هذا الشَّأن، أمثال الأئمَّة: يحيَى بن سعيد القَطَّان، وعلي بن المَدِيني، والبخاري، ومسلم، وأبِي زُرْعَة، وأبِي حاتم، وأحمد بن حَنْبَل، ومَنْ على شاكلتهم.

وفِي هذا الكتاب نُقَدِّمُ لأبنائنا طلابِ الفرقة الرَّابعة المقرَّرَ الدِّرَاسِيَّ لعلم العلل حَسَب المنهج المعتمد، **وقد قام فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد مَعْبَد بإعداد المباحث التَّالية:**

١- المبحث الثالث: تعقيب على التعريف الاصطلاحي للحديث المعلول وشرحه.

٢- المبحث الرابع: مجالات العِلَّةِ واستعمالاتها.

٣- أسباب العلة.

٤- المبحث السادس: القول بأنَّ معرفةَ علم العلل إلْهَامٌ أو كَهَانَةٌ، والتوجيه الصَّحِيحُ لذلك.

٥- المبحث الثَّامن: خُطُوات الكشف عن العِلَّةِ.

٦- التعريف بالإمام أبِي حاتم الرَّازِي، وجهوده فِي الحديث وعلله.

٧- التعريف بأبِي زرعة الرَّازِي، وجهوده فِي علمي العلل ونقد الرواة.

٨- التعريف بكتابَي: «العلل» لابن المَدِينِي، و«العلل» للإمام الدَّارَقُطْنِي، والجواب عن نقد الإمام الذهبِي له.

وقام فضيلة الأستاذ الدكتور محمد نصر الدسوقي اللَّبَّان بإعداد المباحث التالية:

١- مقدمة الكتاب.

٢- تعريف العِلَّةِ لغة واصطلاحًا، وتعريف الحديث المُعَلِّ لغةً واصطلاحًا.

٣- أهمية معرفة علم العلل وفوائد دراستها.

٤- أقسام العِلَّةِ.

٥- أجناس العِلَّةِ عند الحاكم.

٦- نشأة علم العلل وأشهر المُصَنِّفِين فيه.

وقام بإعداد النَّمَاذج التطبيقية للعِلَّةِ كُلٌّ مِن:

الدكتور سامح عبد الله، والدكتور أسامة مهدي، المُدَرِّسَان بقسم الحديث مع مراجعتِنَا لها.

هذا، وقد قُسِّمَتْ هذه الدراسةُ إلَى مَدْخَلٍ، وعِدَّةِ مباحث، وذلك على النحو التالِي:

ففي المدخل: بَيَّنْتُ ضرورةَ جَمْعِ روايات الحديث الواحد فِي موضع واحد، وعَدَّدْتُ أهمَّ فوائدِ ذلك الجمع، وفي مقدمتها: أم الفوائد وهي: معرفة علل الحديث.

وجاءتْ المباحث على النحو التالي:

المبحث الأوَّل: تعريف العلَّةِ لغةً واصطلاحًا.

المبحث الثَّاني: تعريف الحديث المُعَلِّ لغةً واصطلاحًا.

المبحث الثَّالث: تعقيب على التعريف الاصطلاحي للحديث المعلول وشرحه.

المبحث الرَّابع: مجالات العلة واستعمالاتها.

المبحث الخامس: أهمية معرفة علم علل الحديث وأسبابها وفوائد دراستها.

المبحث السادس: القول بأنَّ معرفةَ علم العلل إلْهَامٌ أو كَهَانةٌ أو نحوها، والتَّوجيه الصَّحِيحُ لذلك.

المبحث السابع: أقسام العِلَّةِ.

المبحث الثامن: خُطُوات الكشف عن العِلَّةِ، ونماذجُ تطبيقيَّةٌ لها.

المبحث التاسع: أجناس العلة عند الحاكم.

المبحث العاشر: نشأة علم العلل وأشهر المُصَنِّفين فيه.

هذا، وأسألُ الله ﷻ أنْ يجعلَ رائدي إظهارَ وَجْهِ الحَقِّ، وإزالةَ ما غَشى الأبصارَ، ورَانَ على البصائر، وأنْ ينفعَ بهذا البحثِ، وأنْ يجعلَهُ خالصًا لوجههِ الكريمِ، وحسبِي عند التقصير حُسْنُ القَصْدِ، وإخلاصُ النيَّةِ.

واللهُ مِنْ وراءِ القَصْدِ، وهو حَسبِي ونعم الوكيل.

وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

دكتور

محمد نصر الدسوقي اللَّبَّان

أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

جمع الروايات ضرورة للحكم على الحديث ولبيان علله

مما لا ريبَ فيه أنَّ سبيلَ الحكم على الحديث قبولاً أو ردًّا، وصِحَّةً أو حُسنًا أو ضَعفًا، وما يتفرَّع على جمع روايات الحديث من تقسيماتٍ ومصطلحاتٍ مِنْ مِثْلِ: المتواتر، والصحيح لغيره، والحسن لغيره، ومعرفة الشَّاذ، والمضطرب، والمُدْرَج، والمقلوب، ونحو ذلك.

أقول: إنَّ السبيلَ إلَى معرفة كلِّ ذلك هو جَمْعُ الرِّوَايات، ولا طريقَ إلَى معرفة ما يَصِحُّ من متن الحديث الواحد، ولا سبيلَ إلَى معرفةِ ضبطِ رُوَاتِهِ إلا بجمع رواياته، ومِنْ ثَمَّ لن يستقيمَ الحكمُ على الحديث إلا بذلك.

وممَّا لا ريبَ فيه أنَّ تقويةَ الحديث سندًا ومتنًا لا يكون إلا بتَعَدُّدِ رواياته، وكثرة طُرُقِهِ، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كثرة الطُّرُق إذا اخْتَلَفَتِ المخارجُ تَزِيدُ المَتْنَ قُوَّةً»[1].

فتَنَوُّعُ المخارجِ، وتعدُّدُ الرواياتِ، وكثرةُ الطُّرُقِ يَزِيدُ الحديثَ قُوَّةً، بشرط: أنْ لا يكونَ فيه ضَعْفٌ شديدٌ؛ ولذا اهتمَّ الأئمَّةُ النُّقَّادُ بهذه المسألة، وأصبحتْ من أهمِّ معايير نَقْدِ الحديث، والحكمِ على الرِّجَالِ عندهم.

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «علامة المنكر فِي حديث المُحَدِّثِ، إذا ما عُرِضَتْ روايتُهُ للحديث على راوية غيره من أهل الحفظ والرِّضَا، خَالَفَتْ روايتُهُ روايتَهُم أو لم تَكَدْ تُوَافِقُهَا، فإذا كان الأغلبُ من حديثه كذلك كان مهجورَ الحديث، غَيْرَ مَقْبُولِهِ، ولا مُسْتَعْمَلِهِ»[2].

---

(١) «القول المسدد في الذب عن مسند أحمد» للحافظ ابن حجر (ص٢٨).

(٢) «مقدمة صحيح مسلم»(١/٧) طبعة دار إحياء الكتب العربية، (عيسى الحلبي).

وعَرْضُ روايةِ الرَّاوي على روايات المشاهير من الرواة الثِّقَات، والمقارنة بينها، هو مِقْيَاس معرفةِ ضبط الراوي، فإنْ وافقَهم كان ضابطًا، ولا تَضُرُّ مخالفتُهُ النادرة، فإنْ كَثُرَتْ مخالفتُهُ لهم كان ضَبْطُهُ مُخْتَلاً. وصار حديثُهُ شاذًّا أو منكرًا لا يُحْتَجُّ به، قال الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يُعْرَف ضبطُهُ -أي الراوي- بموافقته الثقاتِ المُتْقِنِينَ غالبًا، ولا تَضُرُّ مخالفتُهُ النَّادرة، فإنْ كَثُرَتْ اخْتَلَّ ضبطُهُ، ولم يُحْتَجَّ به»[1].

ونقل الإمام السَّخَاوي عن بعض العلماء[2] قولَهم: «الباب إذا لم تُجْمَعْ طُرُقُهُ لا يُوقَفُ على صحَّةِ الحديث، ولا على سقَمِهِ»[3].

وقال عبد الله بن المبارك: «إذا أردْتَ أنْ يَصِحَّ لك الحديثُ؛ فاضْرِبْ بعضَهُ ببعض»[4].

وهذا لا يكون إلا بجَمْعِ طُرُقِ الحديث، وبسَبْرِ رواياتِهِ، وبالمقارنةِ والموازنةِ والمعارضةِ بينها.

ولا ريبَ أنَّ جَمْعَ الرِّوَاياتِ كما هو ضرورةٌ للحكم على الحديث بالقَبُول، سواءٌ كان الحديثُ متواترًا، أم صحيحًا لغيره، أم حسنًا لغيره، هو ضرورةٌ أيضًا لمعرفة عِلَلِهِ وأسقامِهِ، ولذا حَرَصَ علماءُ الحديث ونُقَّادُهُ على استقصاء طرق الحديث ورواياته واستيعابها مِنْ أَجْلِ الوقوفِ على تلك الأخطاء والعلل والأوهام التِي ورَدَتْ فيها.

---

(١) «التقريب في فن مصطلح الحديث» للنووي (ص١٢)، طبعة مكتبة حنفي الكتبي بالقاهرة.

(٢) ساق السخاوي كلام أبي حاتم الرازي: «لو لم يكتب الحديث من ستين وجهًا ما عقلناه»، وساق عن ابن معين مثله لكن بلفظ ثلاثين. وقال: قال غيرهما. «فتح المغيث»(٢/٣٧٠).

(٣) «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» للسخاوي (٢/٣٧٠)، طبعة دار الكتب العلمية.

(٤) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»(ص٧٠٧).

قال الخطيب البغدادي: «السبيلُ إلَى معرفة عِلَّةِ الحديث: أنْ يُجْمَعَ بين طرقه، وينظرَ فِي اختلاف رواته، ويُعْتَبَرَ بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم فِي الإتقان والضبط»[1].

ويُوضِّحُ الحافظ ابن حجر فِي «النكت على ابن الصلاح» هذا المعنَى الذي نقله عن الخطيب البغدادي بقوله: «السبيلُ إلَى معرفة سلامة الحديث مِنَ العِلَّةِ كما نقله المُصَنِّفُ[2] عن الخطيب: أنْ يَجْمَعَ طرقَهُ، فإنْ اتَّفَقَتْ رواتُهُ واستووا ظهرَتْ سلامتُهُ، وإنِ اختلفوا أَمْكَنَ ظهورُ العِلَّةِ، فمدار التعليل فِي الحقيقة على بيانِ الاختلاف»[3].

ومثال هذا الاختلافِ بين هذه الطُّرُقِ: الاختلافُ بين الوصل والإرسال، والرفع والوقف، وإبدال صحابِي بصحابِي، وبزيادة راوٍ أو نقصانه، ونحو ذلك.

ونقل الخطيب البغدادي وغيرُهُ، عن الحافظ عَلِيّ بن المَدِينِي قولَهُ: «الباب إذا لم تُجْمَعْ طُرُقُهُ لم يَتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ»[4].

وقال الإمام النووي: «الطريق إلَى معرفة الحديث المُعَلِّ: جَمْعُ طرق الحديث، والنَّظَرُ فِي اختلاف رواته وضبطِهِم وإتقانِهِم»[5].

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي»(ص٧٠٧)، و«علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٦٣).

(٢) أي: الحافظ ابن الصلاح.

(٣) «النكت على ابن الصلاح» للحافظ ابن حجر (ص٧١٠ - ٧١١)، طبعة دار الراية بالرياض.

(٤) «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٦٣).

(٥) «التقريب» للنووي (ص١٠).

وقال الإمام السيوطي فِي «ألفيته»:

والوَجْهُ فِي إِدْرَاكِهَا جَمْعُ الطُّرُقْ وَسَبْرُ أَحْوَالِ الرُّوَاةِ وَالفِرَقْ[1]

والنَّاظِرُ فِي كتب العلل يلاحظ اشتمالَهَا على ذِكْرِ طُرُقِ الحديث المختلفة والمقارنة بينها، وذِكْرِ اختلافِ الرواة فيما بينهم، وبيانِ الرَّاجِحِ من ذلك فِي حالاتٍ كثيرةٍ، كما سيأتِي فِي الأمثلة التطبيقية.

◆ ◆ ◆

(١) «ألفية السيوطي في علم الحديث» بشرح العلامة أحمد شاكر (ص٤٦) ط المكتبة التوفيقية.

أهم الفوائد العامة لجمع الروايات إجمالا

إنَّ العلاقةَ بين علم التخريج وجَمْعِ الرِّواياتِ علاقةُ أَصْلٍ بفرعٍ، أو علاقةُ عَامٍّ بخاصٍّ، فالتخريج منه: تخريجُ بتطريق الحديث، أي: بجمع الطُّرُقِ والأسانيد والألفاظ، ومنه ما ليس كذلك، ومِنْ ثَمَّ فالتخريج أعَمُّ، وجَمْعُ الرواياتِ أخصُّ، والتخريج أصلٌ، وجَمْعُ الروايات فَرْعٌ.

والغايةُ والثَّمَرَةُ من علم التخريج -كما يقول صاحب كتاب «التأصيل»- هي: حِفْظُ السُّنَّةِ النبويةِ وصيانتُهَا عمَّا ليس منها، وذلك بمعرفة صَحِيحِ المُتُونِ مِن سَقِيمِهَا[1].

وفِي تضاعيف هذه الغاية فوائدُ، منها قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ بين فوائدِ هذا العلم، وفوائدِ «كُتُبِ المستخرجات»[2]، و«كُتُبِ الأطراف»[3] إلاَّ أنَّ التخريجَ بتطريق الحديث، أي:

---

(١) «التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل» للشيخ بكر عبد الله أبو زيد (ص٦٨)، طبعة دار العاصمة بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولَى سنة: ١٤١٣هـ.

(٢) المستخرجات هي: المصادر التي تُعْنَى باستخراج أحاديث مصدر ما من مصادر السُّنة بإسناد آخر للمستخرج من طريق غير طريق صاحب المصدر الأصلي لكن يجتمع معه في شيخه أو فيمن فوقه. قال الكَتَّاني: والمستخرج عندهم: أنْ يأتي المصنف إلَى الكتاب، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو في من فوقه ولو في الصحابي مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيده، وشرطه: أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندًا يوصله إلَى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد لها سندًا يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب. ينظر: «الرسالة المستطرفة»(ص٢٤).

(٣) الأطراف هي: الكتب التي يُقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيده، إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة، كـ: «أطراف الصحيحين» لأبي مسعود الدمشقي (ت٤٠١هـ). ينظر: «الرسالة المستطرفة»(ص٢٤).

بجمع طرقه وأسانيده، وجمع ألفاظ الرواة لمتنه، تكاد تنتظم فوائده: عُلُوم الحديث.

وكثيرًا ما تُذْكَرُ فوائدُ جَمْعِ الطُّرُقِ فِي: «معرفةِ زيادةِ الثِّقَات»، و«المُعَلَّل»، و«المضطرب»، و«الشَّاذ»، و«المنكر»، و«المقلوب»، و«المدرج»، وفِي «عَقْدِ مجالس الإمـلاء» مـن آداب المُحَـدِّثِ، وفِـي «الاسـتكثار مـن الشُّـيُوخ» مِـن آداب طالـب الحديث[1].

وقد ذَكَرَ الحافظُ ابنُ حجر فِي شرح حديث: «يا أبا عُمير ما فعل النُّغَير»[2] أنَّ ابنَ القَاصِّ[3] ذكر فِي شرحه لهذا الحديث فصلاً فِي فائدة تَتَبُّعِ طُرُقِ الحديث، فمِنْ ذلك: الخروج مِنْ خلاف مَنْ شَرَطَ فِي قبول الخبر أنْ تتعدد طرقُهُ، فقيل: لاثنين، وقيل: لثلاثة، وقيل: لأربعة، وقيل: حتى يستحقَّ اسمَ الشُّهْرَةِ، فكان فِي جَمْعِ الطُّرُقِ ما يحصل المقصودُ لكلِّ أحدٍ غالبًا.

وفِي جَمْعِ الطُّرُقِ أيضًا، ومعرفةِ مَنْ رَوَاهَا، وكمِّيتِهَا؛ العلمُ بمراتبِ الرُّواةِ فِي الكثرةِ والقِلَّةِ.

وفيها: الاطلاعُ على عِلَّةِ الخَبَرِ بانكشاف غَلَطِ الغَالِطِ، وبيانِ تدليسِ المُدَلِّسِ، وتَوصِيلِ المُعَنْعِنِ.

---

(١) «التأصيل لأصول التخريج»(ص٦٩ - ٧٠).

(٢) أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» في كتاب «الأدب» باب «الكنية للصبي قبل أن يولد للرجل»(١٠/٥٩٨)(٦٢٠٣). والنغير -بتصغير النغر- وهو: طائر صغير يشبه العصفور أحمر المنقار. ويجمع على نغران. ينظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر»(٥/٨٦)، و«فتح الباري»(١٠/٦٠٠).

(٣) هو أحمد بن أبي أحمد الطَّبري المعروف بالقَاص من أئمة الفقه الشافعي المتوفى سنة (٣٣٥هـ). ينظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١/٧١ - ٧٢).

ثم قال: وفيما يَسَّرَهُ اللهُ تعالَى فِي جَمْعِ طُرُقِ هذا الحديث، واستنباط فوائدِهِ ما يحصل به التمييزُ بين أهل الفَهْمِ فِي النَّقْلِ وغيرهم ممن لا يَهْتَدِي لتحصيل ذلك، مع أنَّ العَيْنَ المُسْتَنْبِطَ منها واحدةٌ، ولكِنْ مِن عَجَائِبِ اللطيفِ الخبيرِ أنَّها تُسْقَى بماءٍ واحدٍ، ونُفَضِّلُ بعضَهَا على بعضٍ فِي الأُكُلِ»[1].

ومِن ثَمَّ فإنَّ لجَمْعِ رواياتِ الحديثِ وطُرُقِهِ وألفاظِهِ فوائدَ كثيرةً جدًّا تكاد تنتظم علوم الحديث -كما قال صاحب كتاب «التأصيل»-، يُدْرِكُهَا علماءُ هذا الشأن، ويَصْعُبُ على الباحث حَصْرُهَا، وتُعْرَفُ تلك الفوائدُ بالممارسة، منها: ما يتعلَّقُ بالسَّنَدِ، ومنها: ما يتعلَّقُ بالمتن، ومنها: ما يتعلَّقُ بالسَّنَدِ والمتن معًا. ومنها: الفوائد الكُلِّيَّة العامَّة. ومنها الفوائد الجُزْئِيَّة الخاصَّة.

وفيما يلي نستعرض أهمَّ تلك الفوائد العامَّة على سبيل الإجمال، وهي كثيرةٌ جدًّا، مِنْ أشهرِهَا:

١- **إظهارُ العللِ الخفيَّةِ فِي الإسناد**: مثل: الاختلاف على الراوي بالوصل والإرسال، أو بالوقف والرفع، أو الاتِّصَال والانقطاع، أو زيادة رجل فِي أحد الإسنادين، أو الاختلاف فِي اسمه، وهو مُتَرَدِّدٌ بين ثِقَةٍ وضَعِيفٍ، فمعرفة الحديث المُعَلِّ من غيره هي بِحَقِّ «أمُّ الفوائد».

٢- **جمع أكبر عدد من أسانيد الحديث الواحد**: فلا شَكَّ أنَّ جمع الباحث روايات الحديث الذي يريده مِنْ جميع مصادر السُّنة المُعْتَبَرَةِ يجعله يَقِفُ على الأسانيد المتعددة لهذا الحديث.

٣- **معرفة حال السند بتتبع الطُّرُقِ**: فبالوقوف على الأسانيد المتعددة للحديث الواحد، وبمقابلة بعضها ببعض يُعْرَفُ حالُ السند مِنْ إرسال أو إعضال، أو انقطاع،

---

(١) «فتح الباري»(١٠/٦٠١).

أو تدليس، أو تعليق ... إلَى آخره. ويُعْرَفُ هل انتظم السقط جميع الطُّرُقِ أو زالتْ العِلَّةُ بالوقوف على الساقط فِي بعض الروايات؟

٤- **تمييز المُهْمَل من رواة السند**: فإذا ورد فِي أحد الأسانيد راوٍ مُهْمَل، مِثْل: حَدَّثَنَا محمد، أو نحو ذلك، فبجمع روايات هذا الحديث، وبالوقوف على طُرُقِهِ المتعددة قد يتميَّزُ هذا المُهْمَل، وذلك بأنْ يَرِدَ مُمَيَّزًا فِي بعضها.

٥- **تعيين المُبْهَم من رواة السند**: فإذا كان فِي أحد الأسانيد راوٍ مُبْهَم، مِثْل: حَدَّثَنَا رجل، أو نحو ذلك، فبجمع روايات هذا الحديث، وبالوقوف على طُرُقِهِ المتعددة قد يتعين هذا المُبْهَم، وذلك بأنْ يَرِدَ مُعَيَّنًا فِي بعضها.

٦- **زوال عَنْعَنَةِ المُدَلِّس**: فإذا كان فِي أحد الأسانيد راوٍ مُدَلِّس، يروي عن شيخه بالعنعنة، ومِنْ ثَمَّ يُحْكَمُ على السند بالانقطاع، وبجمع روايات هذا الحديث، وبالوقوف على طُرُقِهِ المتعددة قد نَقِفُ على طريقٍ آخَرَ، فيه يروي هذا المُدَلِّس عن شيخه بما يفيد الاتصالَ، مِثْل: سمعْتُ، وحَدَّثَنا، وأخْبَرَنَا، ومِنْ ثَمَّ تزول صفةُ الانقطاعِ عن الإسناد.

٧- **زوال ما نخشاه من الرواية عمَّنِ اخْتَلَطَ**: فإذا كان في أحد الأسانيد راوٍ اخْتَلَطَ، ولا ندري الإجابةَ عن السؤال التَّالِي: هل الراوي عنه فِي هذا الإسناد روى عنه قبلَ الاختلاطِ أو بعدَهُ؟ فبجمع رواياتِ هذا الحديث، وبالوقوف على طُرُقِهِ المُتَعَدِّدَةِ قد نَقِفُ على التصريح بأنَّ هذا الراوي روى عنه قبلَ الاختلاطِ، أو أنْ يَرْوِيَهُ عنه راوٍ لم يَسْمَعْ منه إلاَّ بعدَ الاختلاطِ.

٨- **بيان سبب ورود الحديث**: فبجمع الباحث روايات الحديث من جميع مصادر السُّنَّةِ المُعْتَبَرَةِ يجعله يَقِفُ على السبب الذي مِنْ أَجْلِهِ وَرَدَ هذا الحديثُ، إذا كان له سببٌ.

٩- **تمييز المُهْمَلِ فِي المتن**: فإذا وَرَدَ فِي أحد المتون راوٍ مُهْمَلٌ مِثْل: محمد، أو حمَّاد، أو سُفْيَان، أو نحو ذلك، فبجمع روايات هذا الحديث، وبالوقوف على طُرُقِهِ المُتَعَدِّدَةِ قد يتميَّزُ هذا المُهْمَل، وذلك بأنْ يَرِدَ مُميَّزًا فِي متن منها.

١٠- **تعيين المُبْهَم فِي المتن**: فإذا كان فِي أحد المُتُونِ راوٍ مُبْهَم، مِثْل: جاء رجلٌ، أو نحو ذلك، فبجمع رواياتِ هذا الحديثِ، وبالوقوفِ على طُرُقِهِ المتعددة قد يتعيَّنُ هذا المُبْهَم، وذلك بأنْ يَرِدَ مُعَيَّنًا ومحددًا فِي بعضها.

١١- **بيان معنَى الغريب**: فقد يأتِي فِي المتن لفظٌ غريبٌ، وبجمع روايات هذا الحديث، وبالوقوف على طُرُقِهِ المتعددة يتَّضِحُ هذا اللفظُ، وذلك بأنْ يشتمل الحديثُ على بيانها فِي بعض الطُّرُقِ، أو تأتِي لفظةٌ أخرى ليستْ غريبةً.

١٢- **بيان المدرج فِي المتن**: فقد يأتِي في المتن زيادةٌ ليست منه، وبجمع روايات هذا الحديث، وبالوقوف على طُرُقِهِ المتعددة وبالمقارنة بينها تتَّضِحُ هذه الزِّيَادَةُ المُدْرَجَة.

١٣- **بيان النَّقْص**: فقد يأتِي المتنُ مُخْتَصَرًا فِي روايةٍ بسببِ نسيانِ الرَّاوِي أو اختصارِهِ المَتْنَ. وبجمع الروايات يُمْكِنُنَا أنْ نَقِفَ على ما نَسِيَهُ أو اخْتَصَرَهُ.

١٤- **معرفة الرواية باللَّفْظِ**: قد يروي راوٍ المتنَ بالمعنَى، وبجمع روايات الحديث نَقِفُ على مَنْ رَوَاهُ باللَّفْظِ.

١٥- **زوال الحكم بالشُّذُوذِ**: قد يُحْكَمُ على متنٍ أو لَفْظَةٍ فيه بالشُّذُوذِ، وبجمع روايات الحديث يَتَّضِحُ أنَّ الحديثَ وَرَدَ من غير هذا الطريقِ الذي يُظَنُّ تفرُّدُ راويه به؛ فيُرْفَعُ القَوْلُ بالشُّذُوذِ.

١٦- **بيان أزمنة وأمكنة الأحداث**: بجمع روايات الحديث قد نَعْرِفُ زمانَ ومكانَ الحَدَثِ؛ لوروده فِي بعضها.

١٧- **معرفة زيادة الثِّقَاتِ**: فبجمع الروايات نَقِفُ على اختلاف ألفاظ المُتُونِ وزيادتها، فقد يروي جماعةٌ من الرُّوَاةِ حديثًا واحدًا فيَزِيدُ بعضُهم فيه زيادةً لم يذكرْهَا بقيَّةُ الرُّوَاةِ، أو يروي ثقةٌ حديثًا ما، ثُمَّ يأتِي ثقةٌ آخرُ فيروي نَفْسَ الحديثِ بزيادةٍ فِي السند أو فِي المتن دونَ مخالفةٍ، فهذه الزيادةُ تُعْتَبَرُ بمثابة حديثٍ مُسْتَقِلٍ، ولا يمكن معرفتُهَا إلا بجمع الرِّوَاياتِ.

١٨- **بيان الاضطراب**: فبجمع الروايات نَقِفُ على الحديث المُضطرب، وهو الحديثُ الواحدُ الذي يُرْوَى بأكثرَ مِنْ طريقٍ، وبأكثرَ من لفظٍ يخالف بعضُهُ بعضًا، ولا يمكن الجمعُ بينها، ولا يمكن ترجيحُ بعضِهَا على بعضٍ بأي وجهٍ من وُجُوهِ التَّرجِيحِ.

١٩- **بيانُ القَلْبِ**: فبجمع الروايات نَقِفُ على الرواية التِي أبدل فيها الراوي شيئًا بآخَرَ، بأنْ يُبدل راويًا بغيره، أو إسنادًا بآخر، أو يبدل الأصل المشهور فِي المتن بما لم يَشْتَهِرْ، سواءٌ أكان ذلك مِنَ الراوي عمدًا أم سهوًا، ولا يُعْرَفُ ذلك القلبُ إلاَّ بجمع الروايات والطُّرُقِ.

٢٠- **دفع تَوَهُّمِ الحصر فِي الأعداد التِي لا تُفِيدُ الحَصْرَ**: قد يأتِي فِي بعضِ رواياتِ الأحاديثِ أعدادٌ ظاهرُهَا يفيدُ الحَصْرَ، وبجمع الروايات الأخرى فِي الموضوع يتبيَّنُ أنَّ العددَ لا مفهومَ له، وليس بحجَّةٍ، ولا يفيدُ الحَصْرَ، فقد يُخْبِرُ النبِيُّ ﷺ بالأقلِّ، ثم يُخْبِرُ بالأكثرِ بعدَ ذلك؛ ومِنْ ثَمَّ يَنْدَفِعُ تَوَهُّمُ هذا الحَصْرِ الظَّاهِرِي.

٢١- **تقييد المطلق**: مِنَ الفوائد المترتبة على جمع الروايات معرفةُ المُطْلَقُ والمُقَيَّدُ مِنَ الأحاديث، فقد يأتِي حديثٌ مطلقٌ وله ما يُقَيِّدُهُ، ولا يَتَأَتَّى معرفةُ ذلك إلا بجمع الرِّوَاياتِ والنَّظَرِ فيها.

٢٢- **تخصيص العام**: من الفوائد المترتبة على جمع الروايات معرفةُ العامِّ والخاصِّ مِنَ الأحاديث، فقد يأتِي حديثٌ عامٌّ وله ما يُخَصِّصُهُ، ولا يَتَأَتَّى معرفةُ ذلك إلاَّ بجمع الرِّوَاياتِ والنَّظَرِ فيها.

٢٣- **معرفة النَّاسخ والمَنْسُوخ أو معرفة تاريخ الرِّوَاية**: مِنَ الفوائد المترتبة على جمع الروايات معرفةُ النَّاسخ والمَنْسُوخ، أو معرفة السَّابِق واللاَّحِقِ من الرِّوَايات، فقد يأتِي فِي بعض الرِّوَاياتِ ما يَدُلُّ دَلاَلَةً تاريخيَّةً على المُتَقَدِّمِ مِنَ المُتَأَخِّرِ.

٢٤- **التَّرْجِيحُ بين الأحاديث المُتَعَارِضَة**: قد يتعارض حديثان، ويكون أحدُهُمَا موافقًا لحديثٍ آخَرَ، والثَّانِي ليس كذلك، فيُرَجَّحُ ما وافقه حديثٌ آخَرُ؛ لأنَّه يزدادُ قُوَّةً بتلك الموافقةِ، وهذا لا يتِمُّ إلا بجمع الرِّوَاياتِ.

٢٥- **معرفة أخطاء النُّسَّاخ كالمُصَحِّفِ والمُحَرِّف**: فقد يَقَعُ من النَّاسِخِ أخطاءٌ فِي السند أو فِي المتن أو فيهما، وبجمع الرِّوَاياتِ تَتَّضِحُ تلك الأخطاءُ.

٢٦- **الاطِّلاع على عِلَّةِ الحكم الوارد فِي المتن**: فقد تأتِي بعضُ الأحاديث بحكمٍ ما، فِي قضيَّةٍ مَا، دونَ بيان عِلَّةِ هذا الحكم، وبجمع روايات هذا الحديث تَتَّضِحُ عِلَّتُهُ فِي بعضها.

٢٧- **معرفة اللَّهَجَات واللُّغَات الجائزة**: فقد يُرْوَى المتنُ بأكثرَ مِنْ لُغَةٍ أو لَهْجَةٍ، ولا يَتَّضِحُ ذلك إلا بجمع الرِّوَاياتِ.

٢٨- **معرفة مصادر الحديث**: فبجمع الرِّوَاياتِ نَعْرِفُ أنَّ الحديثَ ثابتٌ، وله أصلٌ فِي دواوين السُّنَّةِ النبوية، ونَعْرِفُ أيضًا مَنْ ذَكَرَهُ من الأئمَّةِ بأسانيدهم فِي مصنفاتهم، كما نَعْرِفُ مواضعَهُ فِي تلك المصادرِ المُعْتَبَرَةِ.

٢٩- **ارْتِقَاءُ الحديثِ بكثرة طُرُقِهِ**: فقد يأتِي حديثٌ حسنٌ لذاتِهِ، وبجمع طُرُقِهِ ورواياتِه يتبيَّنُ أنَّ له متابعاتٍ وشواهدَ تُقَوِّيه؛ فيَرْتَقِي هذا الحديثُ بها مِنَ الحَسَنِ لذاته إلَى الصَّحِيحِ لغيرِهِ، وقد يأتِي حديثٌ ضعيفٌ ضعفًا يَنْجَبِرُ، وبجمع الرِّوَاياتِ

يتبيَّنُ أنَّ له متابعاتٍ وشواهدَ تُقَوِّيه؛ فيَرْتَقِي بها من الضَّعْفِ إلَى الحَسَنِ لغيره، ولن تَتِمَّ هذه التَّقْوِيَةُ إلا بجمع الرِّوَاياتِ.

٣٠- **معرفة حُكْمِ أو أحكامِ الأئمَّةِ على الحديث**: فِي ضَوْءِ جمع روايات الحديث قد نَقِفُ على أقوال الأئمَّةِ وأحكامهم على الحديث.

٣١- **معرفة القَصَصِ التِي يتناقلها العلماءُ وهي وَاهِيَةٌ بعد جمع الرِّوَايَاتِ**: مِثْل: قصة مُهَاجِرِ أمِّ قَيْسٍ التِي اعتبرها بعضُ العلماءِ سَبَبًا لوُرُودِ أَوَّلِ حديثٍ فِي «صحيح البخاري»، وهو حديث: «إنَّمَا الأعمالُ بالنِّيَّاتِ ... ».

هذه هي أهَمُّ الفوائدِ العامَّةِ المُتَرَتِّبَةِ على جمع الرِّوَاياتِ التِي ذكرتُهَا على سبيل الإجمال، وهناك الكثيرُ والكثيرُ غَيْرَ ما تَقَدَّمَ، ومَنْ تتبَّعَ طُرُقَ الحديثِ أكثرَ ظَهَرَ له مِنَ الفوائدِ والكُنُوزِ أكثرُ.

◆ ◆ ◆

المبحث الأول

تعريف العلة لغةً واصطلاحًا

أوَّلًا: تعريفها في اللغة:

تدور العِلَّةُ فِي اللُّغَةِ العربيَّةِ على عدَّةِ معانٍ، أهمها:

المعنَى الأوَّل: ما يَحِلُّ بالمَحلِّ؛ فيتغيَّرُ به مِن حالٍ إلَى حالٍ، ومنه: سُمِّيَ المَرَضُ عِلَّةً؛ لأنَّ بحلوله يتغيَّرُ الحالُ من القُوَّةِ إلَى الضَّعْفِ، والجمع: عِلَل، مثل سِدْرَة وسِدَر. قال ابن الأعرابي: عَلَّ الرجلُ يَعلُّ مِنَ المَرَضِ، ويقال: أعَلَّهُ اللهُ تعالَى: أي أصَابَهُ بعِلَّةٍ، فهو مُعَلٌّ وعَلِيلٌ[1].

المعنى الثَّاني: الحَدَثُ يَشْغَلُ صاحبَهُ عن وجهه أو حاجَتِهِ، كأنَّ تلك العِلَّةَ صارتْ شُغْلًا ثانيًا مَنَعَهُ عن شُغْلِهِ الأوَّلِ، يقال: عَلَّلَهُ بطعامٍ وحديثٍ ونحوهما: إذا شَغله بهما، وتَعَلَّلَ به: أي تَلَهَّى به وتَجَزَّأَ، وعَلَّلَتْ المرأةُ صبيَّهَا بشيء من المَرَق ونحوه؛ ليُجْزَأَ به عن اللَّبَنِ[2].

المعنَى الثَّالث: السَّقْيَة الثَّانية، أو الشُّرْب بعد الشُّرْبِ تباعًا، يقال: عَلَلٌ بعد نَهَلٌ، وعَلَّهُ: أي: سقاه السَّقْيَة الثَّانية. قال الأصمعي: «إذا وردَتِ الإبلُ الماءَ فالسَّقْيَة الأُولَى النَّهَل، والثَّانِيَة العَلَل. وعَلَّ يَعِلُّ ويَعَلُّ، يقال: عَلَّتْ الإبلُ تَعِلُّ وتَعَلُّ، إذا شَرِبَتْ الشَّرْبَة الثَّانية، ويقال: هذا طعامٌ قد عَلَّ منه، أي: قد أَكَلَ منه[3].

---

(١) «لسان العرب»(٤/٣٠٧٨).

(٢) «لسان العرب»(٤/٣٠٧٩ - ٣٠٨٠).

(٣) «لسان العرب»(٤/٣٠٧٨ - ٣٠٧٩).

المعنى الرابع: السَّبَب، يقال: هذا عِلَّةٌ لهذا أي: سببٌ له، وهذه عِلَّتُهُ: أي سببُهُ[1].

وهذه المعاني الأربعةُ يمكن تناسبُهَا مع المعنَى الاصطلاحي للعِلَّةِ عند المُحَدِّثين كما سيأتي.

ثانيًا: <u>تعريف العلَّة في الاصطلاح</u>:

يُعَرِّفُ عُلماءُ الحديث العلل: بأنها أسبابٌ غامضةٌ خفيَّةٌ قادحةٌ فِي صِحَّةِ الحديث، مع أنَّ الظاهرَ السلامةُ منها.

قال الإمام السُّيوطي فِي «التدريب»: «والعِلَّةُ عبارةٌ عن سببٍ غامضٍ خفيٍّ قادحٍ فِي الحديث مع أنَّ الظاهرَ السلامةُ منه»[2].

كما يعرِّفُون الحديثَ المُعَلَّ: بأنَّه الحديثُ الذي اطُّلِعَ فيه على علَّةٍ تقدحُ فِي صِحَّتِهِ، مع أنَّ الظاهرَ السلامةُ منه[3].

شرح التعريف:

قوله: (**العِلَّةُ عبارةٌ عن سببٍ**) السبب لغةً: هو ما يُتَوصَّلُ به إلَى الاستعلاء، ثُمَّ استُعِيْرَ لكلِّ شيءٍ يُتَوصَّلُ به إلَى أمرٍ من الأمور، فقيل: هذا سببُ هذا، وهذا مُسَبَّبٌ عن هذا؟

---

(١) «لسان العرب»(٤/٣٠٨٠).

(٢) «تدريب الراوي»(١/٢٥٢).

(٣) «معرفة علوم الحديث» لابن الصلاح (١/٥٢٠ - مع التقييد والإيضاح)، و «المنهل الروي» لابن جماعة (ص٥٢)، و«الشذا الفياح» للأبْنَاسي (١/٢٠٢)، و «المقنع» لابن الملقن (١/٢١٢)، و«النكت على ابن الصلاح»(٢/٧٠١)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/٢٦٠)، و«تدريب الراوي»(١/٤٠٨).

والسبب فِي اصطلاح الأصوليين: ما يلزم من وجوده الوجودُ، ومن عدمه العدمُ لذاته، ومعنَى ذلك: أنَّ بوجود السَّبَبِ يوجدُ الحكمُ، وبانتفائِهِ ينتفي، فمَثَلاً بوجودِ السَّبَبِ الغامضِ الخفيِّ القادحِ كتدليس التَّسْوِيَةِ، أو الإرسال الخَفِيِّ يكون الحديثُ مُعَلاً، وبدونه لا يكون كذلك.

قوله: (**غامضٌ خفيٌّ قادحٌ**) وصفان للسبب، وهما قيدان فِي التعريف، والشيء الغامض: غير الواضح، وهذه المسألة فيها غوامض: أي غير واضحة. و(**خفي**): مستتر غير ظاهر[1].

وهذا يكون قبلَ القيام بخُطُوات الكشف عن العِلَّةِ، كما سيأتِي، أمَّا بعدَ كشفِ العِلَّةِ وبيانِ العلماءِ لأسبابها وقرائنها فستصبحُ ظاهرةً ومعروفةً لمن يَطَّلِعُ عليها، كما فِي مصادر علم العلل، وفيما سنذكره منها فِي الأمثلة التطبيقية، بل ويمكن الإفادةُ مما عُرِفَ فِي كَشْفِ ما لم يكن معروفًا، وهذا مِن فوائدِ دراسةِ هذا العلم الدَّقِيقِ، ومَن يتأمَّلُ الحوارَ الذي دار بين الإمامين الجليلين البخاريِّ ومسلمٍ بشأنِ حديث أبِي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كفَّارَةِ اللَّغَطِ فِي المجلس، فسيجد توضيحًا عمليًا لكون خفاء سبب العلة وغموضِهِ أمرًا نسبيًا، بمعنَى أنَّ عِلَّةَ حديثٍ ما يكون سببُهَا خافيًا بالنسبة لأحد العلماء، ويكون ظاهرًا بالنسبة لعالمٍ غيرِهِ، فالإمامُ مسلمٌ عند عَرْضِهِ الحديثَ على الإمام البخاري قال له: فِي الدنيا أحسنُ من هذا؟ فقال له الإمام البخاري: لا؛ إلاَّ أنَّه معلولٌ، وبَيَّنَ له سببَ العِلَّةِ فعلا، كما سيأتِي فِي بيان الحاكم لأجناس العِلَّةِ، فمِنْ ذلك يظهرُ لنَا أنَّ مسلمًا مع إمامته وتأليفه المعروفِ فِي علم العلل كانت عِلَّةُ هذا الحديثِ خافيةً عليه قبلَ بيانِ البخاريِّ لها، وفِي ذات الوقت كانت عِلَّةُ الحديثِ نَفْسِهِ ظاهرةً ومعروفةً للإمام البخاري، وبعدَ معرفةِ الإمامِ مسلمٍ لها أصبحَتْ ظاهرةً

---

(١) «أساس البلاغة»(٢/١٧٤).

لكلٍّ منهما، ثُمَّ لمن بعدهما، كما يُسْتَفَادُ من معرفةِ سببها فيما يُمَاثِلُهُ.

وعليه يكون شَرْطُ خفاءِ سببِ العِلَّةِ وغموضِهِ، هو باعتبارِ حالِ من تكون خافيةً عليه[1].

و(القَدْح): العَيْبُ والتنقُّص، تقول: قَدَح فلانٌ فِي فلانٍ قَدْحًا: إذا عَابَهُ وتَنَقَّصَهُ، ومنه: قَدَحَ فِي نَسَبِهِ وعدالَتِهِ: إذا عَيَّبَهُ، وذَكَرَ ما يؤثِّر فِي انقطاعِ النَّسَبِ، ورَدِّ الشَّهَادة[2].

وهذان القيدان يُفيدان أنَّ العِلَّةَ من حيثُ الظهورِ والخفاءِ عند المحدثين قسمان: ظاهرةٌ، وخفيَّةٌ غامضةٌ، وأنَّهَا مِن حيثُ التأثيرِ وعدمه قسمان: قادحةٌ، وغَيْرُ قادحةٍ، كما سيأتِي مثالٌ لكلٍّ منهما.

ولكي تتحقق العلَّة -على كلا القيدين- لا بُدَّ فيها من شرطين:

الشرط الأوَّل: الغموض والخفاء.

الشرط الثَّانِي: القدح فِي صحة الحديث.

أما الشَّرْط الأوَّل وهو: الغموض والخفاء: فإنَّ مَن ينظر فِي أسباب طَعْنِ المُحَدِّثين فِي الأحاديث التِي يُضَعِّفونها، يجدُ أنهم يُعِلُّون الأحاديثَ بأسبابٍ متعددةٍ، مَرَدُّهَا إلَى أَحَدِ سببين:

السبب الأوَّل: سَقْطٌ فِي الإسناد.

السبب الثَّانِي: طَعْنٌ فِي الرَّاوي[3].

---

(١) ينظر: «النكت» لابن حجر (٢/٧١٥ - ٧٢٠)، و«تاريخ بغداد»(٢/٣٥٠ - ترجمة الإمام البخاري)، و(١٥/١٢٤ - ترجمة الإمام مسلم).

(٢) «المصباح المنير»(ص١٨٧).

(٣) «النكت على ابن الصلاح»(١/ ٤٩٣- ٤٩٤)، و«فتح المغيث»(١/١١٥ - ١١٦).

وقد يكون السَّقْطُ أو الطَّعْنُ فِي الرَّاوي واضحًا جليًا يدركه الدارسُ العادِيُّ لعلوم الحديث[1].

وربما كان خفيًا لا يدركه إلا الجَهَابذةُ[2]، وقد يدركه غيْرُهُم، وذلك بجَمْعِ طُرُقِ الحديث، وتتبُّعِ الاختلافِ، ومعرفةِ مَدَارِ الحديث، ومعرفة طريقَةِ أهلِ الحديثِ بالتَّرْجيحِ وقرائنه[3]، لكن هذا لا يُخْرِجُهُ عن كونه خفيًا، فيكون الخفاءُ باعتبار ظاهرِ السَّنَدِ والمتن قبلَ النَّظَرِ والتَّتَبُّعِ.

---

(١) كما لو كان الحديث مرسلا، أو معضلا، أو معلقا، أو في سنده رجل متهم بالكذب، أو ضعيف ... أو غير ذلك من الأسباب الظاهرة.

(٢) كتدليس التسوية، والإرسال الخفي، ونحوهما، مثال ذلك: الحديث الذي كشف علته أبو حاتم الرازي، ونقل ذلك عنه ابنه عبد الرحمن في «العلل»(١٩٥٧) فقال: وسمعت أبي: وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه، عن بقية: قال: حدثني أبو وهب الأسدي؛ قال: حدثنا نافع، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «لا تحمدوا إسلام أمريء حتى تعرفوا عقدة رأيه». قال أبي: هذا الحديث له علة قل من يفهمها؛ روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ. وعبيد الله بن عمرو كنيته: أبو وهب، وهو أسدي، فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو، ونسبه إلى بني أسد؛ لكيلا يفطن به، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدي له، وكان بقية من أفعل الناس لهذا، وأما ما قال إسحاق في روايته عن بقية، عن أبي وهب: «حدثنا نافع»، فهو وهم، غير أن وجهه عندي: أن إسحاق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث ولما يفطن لما عمل بقية؛ من تركه إسحاق من الوسط، وتكنيته عبيد الله بن عمرو، فلم يفتقد لفظة بقية في قوله: «حدثنا نافع»، أو «عن نافع». اهـ.

(٣) وأمثلته كثيرة، كالحديث الذي رواه أبو معمر المقعد عبد الله بن عمرو، عن عبد الوارث بن سعيد، عن أيوب السختياني، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أن النبي ﷺ عق عن الحسن والحسين كبشين». وخالفه وهيب بن خالد، وابن علية، وسفيان الثوري، وابن عيينة، وحماد بن زيد، وغيرهم، فرووه عن أيوب، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلا، ليس فيه ذكر لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. انظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١٦٣١)، و«المنتقى» لابن الجارود (٩١٢).

ويبدو أنَّ العلماءَ الذين عَرَفُوا العِلَّةَ بالتعريف السابقِ حَرَّرُوهُ -كما قال الحافظ ابن حجر[1] - مِن كلام أبي عبد الله الحاكم[2]؛ فإنَّه قال: «وإنما يُعَلَّلُ الحديثُ مِنْ أوجُهٍ ليس للجرح فيها مَدْخَلٌ، فإنَّ حديثَ المجروح ساقطٌ واهٍ، وعِلَّةُ الحديثِ تَكْثُرُ فِي أحاديث الثِّقَات، أنْ يُحَدِّثُوا بحديثٍ له عِلَّةٌ، فتَخْفَى عليهم عِلَّتُهُ، فيَصِيرُ الحديثُ معلولاً، والحُجَّةُ فيه عندنا الحِفْظُ والفَهْمُ والمعرفةُ لا غَيْر».

ولا ريبَ أنَّ وَهْمَ الرَّاوي الثِّقَةِ وخطأَهُ أخْفَى مِن وَهْمِ الرَّاوي الضَّعِيفِ وخَطَئِهِ؛ لأنَّ النَّفْسَ تَمِيلُ إلَى الرُّكُونِ إلَى الراوي الثقة، والاعتمادِ عليه وعلى رواياته.

قال الحافظ ابن حجر عَقِبَ ذكره لكلام الحاكم هذا: «فعلى هذا لا يُسَمَّى الحديثُ المنقطعُ -مثلا- معلولاً، ولا الحديثُ الذي راويه مجهولٌ أو مُضعَّفٌ معلولاً، وإنما يُسَمَّى معلولا إذا آل أمْرُهُ إلَى شيءٍ من ذلك مع كونِهِ ظاهِرَ السلامَةِ من ذلك، وفِي هذا رَدٌّ على مَنْ زَعَمَ أنَّ المُعَلَّ يشمل كلَّ مردودٍ»[3].

وما ذكره الحافظُ من كلام الحاكم، وكذا تعقيبه عليه، كلاهُمَا غَيْرُ مقبولٍ على إطلاقه، حيثُ جاء عن كُلٍّ منهما وعن غيرهما ما يخالف هذا، كما سيأتِي توضيحه فِي موضعه.

وأمَّا الشَّرْطُ الثَّانِي، وهو القدح فِي صحة الحديث، فإنَّ هذا القيدَ فِي التعريف لا بُدَّ منه؛ لأمرين:

الأمر الأوَّل: لأنَّ مِنَ العللِ ما لا يقدح فِي صِحَّةِ الحديثِ، مثل: الاضطراب فِي اسمِ الصَّحَابِي الذي روى الحديثَ، فمِثْلُ هذا لا يَضُرُّ بصِحَّةِ الحديثِ؛ لأنَّه لا يَخْرُجُ

---

(١) «النكت»(٢/٧١٠).

(٢) «معرفة علوم الحديث»(ص١١٢ - ١١٣).

(٣) «النكت»(٢/٧٧١).

الحديثُ عن أنْ يكونَ مِنْ روايةِ أحدِهِم، والصحابةُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ جميعًا عدولٌ.

الأمر الثَّاني: لأنَّ الأصلَ فِي الحديث الذي اطُّلِعَ فيه على عِلَّةٍ أنَّه مِنْ روايةِ الثِّقَاتِ، وأنَّ ظاهرَهُ الصِّحَّةُ، ويُفْهَمُ من القدح فِي صِحَّةِ الحديثِ: أنَّ من العللِ ما لا يقدح فِي صِحَّةِ الحديث، ويَعْنُونَ به مَتْنَ الحديثِ، وأمَّا قدحها فيكون فِي ذلك الإسناد خاصَّةً فلا اعتراضَ عليه.

قوله: (**مع أنَّ الظَّاهرَ السلامةُ منه**) معنَى ذلك: أنَّ الحديثَ المُعَلَّ ظاهِرُهُ الصِّحَّةُ سندًا ومتنًا، وظاهرُهُ الخُلُو من العلل القادحة، وذلك قَبْلَ النَّظَرِ والتتبُّعِ، كما تقدَّمَ.

العلاقة بين المعاني اللُّغَوية للعلَّة والمعنى الاصطلاحي:

أمَّا العلاقة بين المعنَى الأوَّل -وهو: ما يَحِلُّ بالمَحلِّ؛ فيتغيَّرُ به مِن حالٍ إلَى حالٍ- وبين المعنَى الاصطلاحي -وهو: سببٌ غامضٌ خفيٌّ قادحٌ فِي الحديث مع أنَّ الظاهرَ السلامةُ منه-، فهي: أنَّ العِلَّةَ التِي طَرَأَتْ على الحديث غيَّرَتْ حالَه من الصِّحَّةِ إلَى الضَّعْفِ.

وأما العلاقة بين المعنَى الثَّاني -وهو: الحَدَثُ يَشْغَلُ صاحبَهُ عن وجهه- وبين المعنى الاصطلاحي، فهي: أنَّ الحديثَ المُعَلَّ عَاقَتْهُ العِلَّةُ فلم يَعُدْ صالحًا للعمل به.

وأما العلاقة بين المعنَى الثَّالث -وهو: الشُّرْب بعد الشُّرْبِ تباعًا أو السَّقْيَة الثَّانية- وبين المعنَى الاصطلاحي، فهي: أنَّ النَّاقِدَ لا يَكْتَشِفُ العِلَّةَ القادحةَ مِن أوَّلِ نظرَةٍ بل يُعِيدُ النَّظَرَ فِي الحديث المَرَّةَ بعد المَرَّةِ؛ لأنَّ العِلَّةَ القادحةَ لا تنكشفُ إلاَّ مِن إعادة النَّظَرِ فِي روايات الحديث.

وأما العلاقة بين المعنَى الرَّابع -وهو: السَّبَب- وبين المعنَى الاصطلاحي، فهي: أنَّ العِلَّةَ القادحةَ سَبَبٌ يُتَوَصَّلُ به إلَى الحكمِ على الحديثِ بالرَّدِّ بعدَ أنْ كان ظاهِرُهُ السلامةَ مِن ذلك.

◆ ◆ ◆

المبحث الثاني

تعريف الحديث المُعَلِّ لغةً واصطلاحًا

أوَّلا: تعريف الحديث المُعَلِّ لغةً:

المُعَلُّ لغةً: اسم مفعول من الفعل «أَعَلَّ»، أي أنزل به عِلَّةً، أو اسم مفعول من الفعل «عَلَّلَ»، أي ذَكَرَ له عِلَّةً، فهو مُعَلِّلٌ ومُعَلٌّ، والأحسن أنْ يُقَالَ: «مُعَلٌّ» بلام واحدة؛ لأنَّ «المُعَلَّل» بلامين يستعمله أهل اللُّغة بمعنَى ألهَاهُ بالشيء.

قال ابن مَنْظُور: عَلَّلَهُ بطعامٍ وحديثٍ ونحوهِمَا: شَغَلَهُ بهما، وعَلَّلَتِ المرأةُ صبيَّهَا بشيءٍ من المَرَقِ ونحوه؛ ليُجْزيء به عن اللَّبَنِ[1]، وعلى هذا يُقَالُ للمُعَلِّ: المُعَلَّل والمَعْلُول.

وقد استعمل الأئمَّةُ: البخاريُّ، والترمذيُّ، والدَّارَقُطْنِيُّ، وابنُ عَدِيٍّ، وأبو يَعْلَى الخليلي، والحاكمُ، وغيرُهُم لَفْظَ «المَعْلُول»، وقد أنكر بعضُ العلماءِ عليهم ذلك من جهة اللُّغَة، وقالوا: إنَّ المعلولَ فِي اللُّغَة: اسم مفعول مِنْ عَلَّهُ، إذا سقاه السَّقْيَة الثَّانِيَة.

وذكر صاحبُ «توجيه النَّظَر إلَى أصول الأثر» الشيخُ طاهرُ بنُ صالح الجَزَائري اختلافَ العلماءِ حولَ هذا، ثُمَّ قال: والصواب أنَّه يَجُوزُ أنْ يُقَالَ: عَلَّهُ فهو مَعْلُولٌ مِنَ العِلَّةِ إلا أنَّه قليلٌ[2].

وقد شاع استعمالُ العلماءِ لفظَ: «المُعَلَّل» بلامين، لكنْ الأحسنُ أنْ يُقَالَ: «مُعَلٌّ» بلام واحدة، ويجوز استعمال لفظ: «معلول» للحديث المُعَلِّ إذا كان

---

(١) «لسان العرب»(٤/٣٠٧٩).

(٢) «توجيه النظر إلَى أصول الأثر» للشيخ طاهر بن صالح الجزائري (ص٢٦٥).

مشتقًا من الفعل: «عَلَّهُ» أي سقاه شربةً ثانيةً، ويكون بذلك موافقًا للغة العربية، ومنسجمًا مع قواعدها.

ثانيًا: تعريف الحديث المُعَلِّ اصطلاحًا:

عَرَّفَ ابنُ الصَّلاحِ الحديثَ المُعَلَّ: بأنَّه الحديثُ الذي اطُّلِعَ فيه على عِلَّةٍ تقدح فِي صِحَّتِهِ مع أنَّ الظَّاهِرَ السلامةُ منها[1].

وعَرَّفَه الحافظُ العراقيُّ بنحو هذا التَّعْرِيفِ[2]، ونَقَلَ البِقَاعِي[3] عن الحافظ ابنِ حجر أنَّه عَرَّفَه بقولِهِ: «هو خَبَرٌ ظاهرُهُ السَّلامَةُ، اطُّلِعَ فيه بعد التَّفْتِيشِ على قادح».

وهذا التَّعْرِيفُ اختاره الحافظُ السَّخَاوي[4]، ولم يَنْسِبْهُ إلَى أحدٍ، وهو الذي رَجَّحَهُ الدكتور هَمَّام سعيد[5]؛ لأنَّه تعريفٌ جامعٌ مانعٌ كما قال.

ومقصودُهُ بكونه جامعًا، يظهر مِن مراجعة باقي كلامه فِي شرح التَّعْرِيفِ حيثُ قال: فِي قوله: «خَبَرٌ» ذِكْرٌ لعِلَّةِ السند وعِلَّةِ المتن، لأنَّ الخَبَرَ يشملُ السند والمتن.

ثم قال: وقوله: «على قادح» تعميمٌ لأسباب العِلَلِ؛ لتشمل العِلَلَ التِي مدارُهَا الجَرْحُ -يعني الظاهر-، وتلك الناشئة عن أوهام الثِّقَاتِ -يعني التِي تكون خفيَّةً وما

---

(١) «معرفة علوم الحديث لابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح»(١١٥- ١١٦)، و«المنهل الروي» لابن جماعة (ص٥٢)، و«الشذا الفياح» للأبناسي (٢٠٢/١)، و«المقنع» لابن الملقن (٢١٢/١)، و«النكت على ابن الصلاح»(٧١٠/٢)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢٦٠/١)، و«تدريب الراوي»(٤٠٨/١).

(٢) «شرح الألفية»(ص١٠٤).

(٣) «النكت الوفية بما في شرح الألفية»(٢٥٤/٢) تحقيق يحيى الأسدي.

(٤) «فتح المغيث»(٢٦١/١).

(٥) مقدمة تحقيقه لـ«شرح العلل» لابن رجب (٢٢/١ - ٢٣).

يلتبس عليهم ضبطُهُ من الأخبار-، وبذلك يكون هذا التعريفُ مطابقًا لواقع كتب العلل التِي اشتملتْ على أحاديثَ كثيرةٍ أُعِلَّتْ بجرحٍ راوٍ من رواتها.

وهذا التعميم للفظ قادحٌ بحيثُ يشمل العِلَّةَ الخفيَّةَ والظاهرةَ، يمنعه أوَّلُ التعريفِ؛ حيثُ وَصَفَ فيه الخَبَرَ بأنَّ ظاهرَهُ السلامةُ، وما فيه جَرْحٌ ظاهرٌ لا يكون ظاهرُهُ السَّلامَةَ، ولهذا سيأتِي بيان أنَّ هذا التعريفَ المختارَ سواءٌ من الإمام السخاوي أو من غيره ليس جامعًا، بل هو مُقْتَصِرٌ على أحدِ قِسْمَي الحديث المعلولِ اصطلاحًا، وهو المعلولُ بعِلَّةٍ خفيَّةٍ فقط.

ولم يُصَرِّحِ الدكتور همَّام بوَجْهِ كون التعريف الذي اختاره مانعًا، ويمكننا القول بأنَّ لَفْظَ «قادح» يمنع أنْ يَدْخُلَ فِي التعريف ما فيه عِلَّةٌ غَيْرُ قادحةٍ، وإنْ كان بعضُ العلماءِ أطلقَ اسمَ العلَّةِ على ما ليس بقادحٍ، فذلك على سبيل التَّوَسُّعِ فِي استعمالِ لَفْظِ «العلة» كما سيأتِي.

◆ ◆ ◆

المبحث الثالث

تعقيب على التعريف الاصطلاحي للحديث المعلول[1] وشرحه

١- عند المراجعة لما تقدَّمَ من تعريف الحديث المعلول اصطلاحًا نجد الآتِي:

أوَّلًا: أنَّ تعريفَ ابنِ الصَّلاح للحديث المعلول بأنَّه الذي اطُّلِعَ فيه على عِلَّةٍ تقدح فِي صحَّتِهِ، مع أنَّ ظاهرَهُ السلامةُ منها، قد اطَّلَعَ الحافظُ ابنُ حجر عليه، ثم استحسن عبارةً أخرى لهذا التعريف، مع اختيار السخاوي لعبارة شيخه، وكذا الأخ الدكتور/ همَّام عبد الرحيم، مع تقريره أنَّه تعريفٌ جامعٌ مانعٌ كما تقدَّم.

ثانيًا: عند التَّأمُّلِ فِي التعريفين، نجد بينهما فَرْقًا واحدًا فِي المضمون، وهو: وَصْفُ العِلَّةِ فِي تعريف ابنِ الصَّلاح بأنها تقدح فِي صحَّةِ الحديث فقط، وأضاف عَقِبَ التعريف تأكيدًا لهذا، فقال: ويتطرَّقُ ذلك إلَى الإسناد الذي رجالُهُ ثقاتٌ، الجامعِ شروطَ الصِّحَّةِ مِن حيثُ الظَّاهِرِ[2].

بينما تعريف الحافظ ابن حجر الذي اختاره تلميذُهُ السخاوي وغيرُهُ، لم يُقَيِّدِ القَدْحَ بكونه فِي الصَّحِيح، فيدخل فيه ما يقدح فِي صِحَّةِ الحديثِ أو فِي حُسْنِهِ الذَّاتِي[3].

وهذا هو الموافق للواقع، لاشْتِرَاطِ السَّلامَةِ من العِلَّةِ فِي كلٍّ منهما.

---

(١) وسأستعمل لفظ المعلول هذا خلال البحث اعتمادًا على جوازه لغة، وعلى ترجيح الحافظ ابن حجر له كما سيأتي، وكما جاء في عنوان كتابه المسمى «الزهر المَطْلُول في معرفة المعلول». «فتح المغيث» للسخاوي (١/٢٦٠).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح للعراقي»(١/١٦٦).

(٣) وقد أشار إلَى ذلك السخاوي عند شرحه تعريف العراقي الموافق لتعريف ابن الصلاح فغير لفظ «الصحة» إلى لفظ «القبول» فيتفق مع تعريف شيخه الذي اختاره. «فتح المغيث»(٢/٤٩).

كما أنَّ كلا التعريفين متَّفقان على تقييد العِلَّة بأنها قبلَ التَّفْتِيشِ والكشف عنها تكون خفيَّةً، وظاهرُ الحديثِ السَّلامةُ منها.

٢- قَصَرَ الحافظُ ابنُ حجر وبعضُ تلاميذه الحديثَ المعلول على ما عِلَّتُهُ خفيَّةٌ، والجواب عن ذلك:

أوَّلا: ما ذكره الحافظ ابن حجر والجواب عنه:

١- فالحافظ ذَكَرَ تعريفَ ابنِ الصَّلاحِ السَّابِقَ للنوع الأوَّلِ عنده من الحديث المعلول، ثم أعقبه بقوله: هذا تحريرٌ لكلام الحاكمِ فِي «علوم الحديث»، فإنَّه قال: وإنما يُعَلَّلُ الحديثُ من أوجهٍ ليس للجرح فيها مَدْخَلٌ، فإنَّ حديثَ المجروح ساقطٌ واهٍ، وعِلَّةُ الحديث تَكْثُرُ[1] فِي أحاديث الثِّقَاتِ، أنْ يُحَدِّثُوا بحديثٍ له عِلَّةٌ، فتخفى عِلَّتُهُ[2].

وقد عدَّ الحافظُ كلامَ الحاكمِ هنا موافقًا لتعريف ابنِ الصَّلاحِ السَّابِقِ، ومؤيِّدًا له، ثم رَتَّبَ على هذا حَصْرَ الحديثِ المعلولِ اصطلاحًا فِي نوعٍ واحدٍ فقط، وهو ما عِلَّتُهُ خفيَّةٌ قادحةٌ فِي حديثِ الثِّقَاتِ أو المُحْتَجِّ بهم، ليشمل الحديثَ الحسنَ، كما قدَّمْنَا[3].

---

(١) في «المعرفة» للحاكم (ص١١٢): «يكثر» بالياء، وكلاهما يستقيم المعنَى عليه.

(٢) «النكت على ابن الصلاح»(٢/٧١٠).

(٣) وكذا اقتصر عليه في «نزهة النظر»(ص٥٦)، فذكر أنَّ المعلل اصطلاحًا: ما فيه علة خفية قادحة.

وبالتالي رَتَّبَ على ذلك أمرين:

أحدهما: المنع مِن دخول النوع الثَّانِي، وهو المعلول بعِلَّةٍ ظاهرةٍ، فِي تعريفِ ومُسمَّى الحديثِ المعلولِ اصطلاحًا، فقال: «فعلى هذا لا يُسَمَّى الحديثُ المنقطعُ -مثلا- معلولاً، ولا الحديثُ الذي راويه مجهولٌ أو مُضَعَّفٌ معلولاً، وإنما يُسَمَّى معلولاً إذا آل أمْرُهُ إلَى شيءٍ من ذلك مع كونِهِ ظاهِرَ السلامَةِ من ذلك»[1].

وثانيهما: أنَّ مَن يقولُ: إنَّ الحديثَ المعلولَ يشمل كُلَّ مردودٍ -يعنِي سواء كانت عِلَّتُهُ خفيَّةً أو ظاهرةً- فهذا زَعْمٌ مردودٌ، فقال: «وفِي هذا- يعنِي قَصْرَ المعلول على ما عِلَّتُهُ خفيَّةٌ- رَدٌّ على مَنْ زَعَمَ أنَّ المعلولَ يشملُ كُلَّ مردودٍ»[2].

فلمَّا وَصَلَ الحافظ فِي «النُّكَت» إلَى موضع ذِكْرِ ابنِ الصَّلاحِ لنوع العِلَّة الثَّانِي، وهو ما تُعَدُّ عِلَّتُهُ ظاهرةً، وتأييده له بواقع ما فِي كتب العلل من هذا النوع بكثرة.

فلَجَأَ الحافظُ إلَى تأويلِ كلامِ ابنِ الصَّلاحِ عن هذا النوع بما يخالفُهُ صَرَاحةً، ويخالفُ واقعَ كتب العلل، لكي يتوافق مع ما تقدَّمَ تقريرُهُ له مِن قَصْرِ المعلولِ اصطلاحًا على النَّوعِ الأوَّلِ فقط مما ذكره ابنُ الصَّلاح، فذَكَرَ قولَ ابنِ الصَّلاحِ: ثم اعْلَمْ أنَّه قد يُطْلَقُ اسمُ العِلَّةِ على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة فِي الحديث، المُخْرِجَةِ له من حال الصِحَّةِ إلَى حال الضَّعْفِ، المانعةِ له من العمل به، على ما هو مقتضى لفظ العلَّة فِي الأصل. ولذلك تجد فِي كتب علل الحديث الكثيرَ من الجرح ... إلَى آخر كلامه، كما سيأتي.

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/٧١٠).

(٢) «النكت»(٢/٧١٠).

وعَقَّبَ الحافظُ على ذلك فقال: مُرادُه -يعنِي ابنَ الصَّلاحِ- بذلك: أنَّ ما حَقَّقَهُ من تعريف المعلول، قد يقع فِي كلامهم -يعنِي أئمَّةَ علم العلل- ما يخالفه، ثم قال: وطريق التَّوفِيقِ بين ما حَقَّقَهُ المُصَنِّفِ، وبين ما يقع فِي كلامهم: أنَّ اسمَ العِلَّة إذا أُطْلِقَ على حديثٍ لا يلزم منه أن يُسَمَّى الحديثُ معلولاً اصطلاحًا، وعَلَّلَ هذا بقوله: «إذا المعلول ما عِلَتُهُ قادحةٌ خفيَّةٌ، والعِلَّةُ أعَمُّ مِن أنْ تكونَ قادحةً أو غير قادحةٍ، خفيَّةً أو واضحةً، ولهذا قال الحاكم: وإنَّما يُعَلُّ الحديثُ مِن أوجهٍ ليس فيها للجَرْحِ مَدْخَلٌ»[1].

وما ذَكَرَهُ الحافظُ فِي الموضعين السابقين قد وافقه عليه تلميذاه البَارِزَانِ، وهما الحافظ السَّخَاوي، والإمام البِقَاعي، كما سيأتِي مع الجواب عنه.

◆ ◆ ◆

(١) «النكت على ابن الصلاح»(٢/٧٧١).

الجواب عما ذكر الحافظ ابن حجر

ويُجابُ عمَّا ذكره الحافظُ إجمالاً:

بأنَّه مخالفٌ لمجموع كلامِ ابنِ الصَّلاحِ، ولواقع ما فِي كتب أئمَّة علم العلل، ولا سيَّمَا المتقدمين، دون حاجةٍ إلَى تأويلِ صنيعِهم على خلاف ظاهرِهِ، والواقعُ أقربُ دليلٍ، وعليه اعتمد ابنُ الصَّلاحِ، ووافقه الجمهورُ كما سيأتِي، وما ذكره الحافظُ عن الحاكم، فسيأتِي عنه ما يَرُدُّهُ أيضًا.

وأمَّا الجواب تفصيلاً فهو كالتَّالِي:

١- أنَّ الخطيب البغدادي -وهو من أشهر أئمَّة الاصطلاح- قَرَّرَ تقسيمَ الحديثِ المعلول وعِلَّتِهِ إلَى قسمين: ما تخفى عَلَّتُهُ، وما تظهر عَلَّتُهُ، حيثُ يقول: فمِنَ الأحاديثِ ما تخفى عَلَّتُهُ، فلا يُوقَفُ عليها إلا بعدَ النَّظَرِ الشَّدِيدِ، ومُضِيِّ الزَّمَنِ البعيدِ، ثم روى بسنده إلى علي بن المَدِينِي يقول: ربما أدْرَكْتُ عِلَّةَ حديثٍ بعد أربعين سنة. ثم قال: ومنها قد كَفَى راويه مُؤْنَتَهُ، وأبَانَ فِي أوَّلِ حاله عِلَّتَهُ، ثم روى بسنده إلَى شُعْبَةَ أنَّه قيل له: مِنْ أينَ تعلمُ أنَّ الشيخَ يَكْذِب؟ قال: إذا روى عن النبي ﷺ: «لا تأكلوا القَرْعَةَ حتَّى تذبحوها» عَلِمْتُ أنَّه يكذب[1].

٢- أنَّ الإمامَ ابنَ الصَّلاحِ لم يَقْصِرِ المعلولَ اصطلاحًا على ما عَرَّفَهُ بأنَّه معلولٌ بعِلَّةٍ خفيَّةٍ؛ بل ذكر أيضًا المعلول بعِلَّةٍ ظاهرةٍ، وأدخله فِي المعلول اصطلاحًا، فعَنْوَنَ كليهما بقوله: «معرفة الحديث المعلل»[2]، وقد نَقَلَ الحافظُ ابنُ حجر عن الإمام

---

(١) «الجامع للخطيب»(٢/٢٥٧).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح»(ص١١٦- ١٢٢).

العَلائي: أنَّ مُرادَ العالمِ يُعْرَفُ مِنْ مجموعِ كلامِهِ[1].

وبيان ذلك بالنسبة لابن الصلاح: أنَّه قد بَدَأَ بتعريف العِلَّةِ بأنها أسبابٌ خفيَّةٌ قادحةٌ، وفَرَّعَ على ذلك تعريفَهُ للحديث المعلول كما تقدَّمَ، ومَثَّلَ له ببعض الأمثلة التي فيها عِلَّةٌ خفيَّةٌ، مع الإشارةِ إلَى كثرتِهَا، والإحالة على كتب علل الحديث التي اشتملَتْ على جَمْعِ طُرُقِهِ[2].

ثم أضاف ابنُ الصَّلاحِ قائلاً: «ثُمَّ اعْلَمْ أنَّه قد يُطْلَقُ اسمُ العِلَّةِ على غير ما ذكرناه، من باقي الأسبابِ القادحةِ فِي الحديث؛ المُخْرِجَةِ له من حال الصِّحَّةِ إلَى حال الضَّعْفِ؛ المانعةِ مِنَ العمل به». اهـ[3].

ثم ذَكَرَ مُسْتَنَدَهُ فِي هذا النَّوعِ، فقال: على ما هو مُقْتَضَى لفظِ العِلَّةِ فِي الأصل، ولذلك نجد فِي كتب العلل الكثيرَ من الجرح بالكذبِ والغفلةِ، وسُوْءِ الحِفْظِ، ونَحْوِ ذلك من أنواع الجَرْحِ[4].

وهذا الدليلُ الذي استند إليه، يُفِيدُ أنَّ قولَهُ: « قد يُطْلَقُ اسمُ العِلَّةِ» على هذا النَّوعِ، ليس دخولُ حرفِ «قد» على المضارع هنا بمعنَى التَّقْلِيلِ لهذا النَّوعِ عن الأوَّل، كما فسَّرَهُ الإمامُ السَّخَاوِيُّ[5]؛ لأنَّ ابنَ الصَّلاحِ فِي بقيَّةِ كلامه صَرَّحَ بوجودِ الكثيرِ من هذا النَّوع الظَّاهر فِي كتب العلل، وبهذه القرينة يكون معنَى «قد» هنا الداخلة على «يُطْلَقُ» التَّكْثِيرَ والتَّأكِيدَ، كما قَرَّرَهُ جَمْعٌ من المفسرين والأصوليين، ولا

---

(١) «النكت على ابن الصلاح»(١/٤٠٤).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح»(ص١١٦- ١٢٢).

(٣) «مقدمة ابن الصلاح»(ص١٢٢).

(٤) «مقدمة ابن الصلاح»(ص١٢٢).

(٥) «فتح المغيث» للسخاوي (٢/٦٥).

سِيَّمَا مع وُجُودِ القرينةِ المذكورةِ[1].

ثم خَتَمَ ابنُ الصَّلاحِ كلامَهُ على معرفةِ الحديثِ المعلولِ بقولِهِ: «وسَمَّى التِّرْمِذِيُّ النَّسْخَ عِلَّةً»، وقال: «ثم إنَّ بعضَهم أطلق اسمَ العِلَّةِ على ما ليس بقادحٍ من وجوه الخلاف، نحو إرسال مَنْ أرسلَ الحديثَ الذي أسنده الثِّقَةُ الضَّابِطُ»، حتَّى قال: «مِنْ أقسامِ الصَّحِيحِ ما هو صحيحٌ معلولٌ، كما قال بعضُهم: مِنَ الصَّحِيحِ ما هو صحيحٌ شاذٌّ»[2].

ومجموعُ كلامِ ابنِ الصَّلاحِ هكذا، أفاد أمورًا:

الأوَّل: أنَّ علمَ العلل ليس مقتصرًا على إثبات علل الحديث فقط؛ ولكنَّه عِلْمٌ مُتَكَامِلٌ، حيثُ يشتمل على قواعدَ ووسائلَ يَتِمُّ بواسطتها إثباتُ العِلَّةِ، أو دَفْعُهَا أيضًا، وبيانُ سلامةِ الحديثِ مِن تأثيرها، لوجود قرائنَ تجعلها غَيْرَ قادحةٍ فِي الحديث[3].

الأمر الثَّاني: أنَّ مجموعَ كلامِ ابنِ الصَّلاحِ يُفِيدُ أنَّ تعريفَهُ الأوَّلَ للعِلَّةِ، وتفريعَهُ عليه تعريفَ الحديثِ المعلولِ، ليس حَاصِرًا، حيثُ لم يَقْصِرِ الحديثَ المعلولَ اصطلاحًا على ما تَضَمَّنَهُ هذا التَّعْرِيفُ، ولمَّا طَالَ بيانُهُ لمشتملاته وبعضِ أمثلتِهِ وأراد الانتقالَ إلَى النَّوعِ الثَّانِي حَرَصَ على افتتاح بيانِهِ له بتنبيهٍ خاصٍّ عليه، فقال:

---

(١) ينظر: «الهداية في علم معاني القرآن وتفسيره» لأبي محمد مكي بن أبي طالب (٣/١٣٠١ - سورة الأنعام: آية ٣٣)، و«تفسير الكشاف للزمخشري مع حاشية ناصر الدين أحمد بن المنير»(١/١٠٠ - سورة البقرة: آية ١٤٤) و(٢/١٠ - سورة الأنعام: آية ٣٣) و(٣/٨٧ - سورة النور: آيتي ٦٣، ٦٤)، و«فتح القدير» للشوكاني (٢/١٥٩ - ١٦٠ - آية الأنعام السابقة)، و«حاشية البُناني على شرح جلال الدين المحلي لجمع الجوامع»(١/٣٤٧)، دار الفكر.

(٢) «مقدمة ابن الصلاح»(ص١٢٢).

(٣) وينظر: «نكت الحافظ ابن حجر»(٢/٧١٠ - ٧١٢، ٧٧١).

«ثم اعْلَمْ»، حتَّى لا يَغْفَلَ القاريءُ عن وَصْلِ هذا بسابقه الذي عَرَّفَهُ أوَّلاً، وضَمَّ هذا معه تحت مُسَمَّى العِلَّةِ الاصطلاحي والمعلول الاصطلاحي، فصار هذا التنبيهُ دليلاً صريحًا على أنَّ ما بَدَأَ به ابنُ الصَّلاحِ وعَرَّفَهُ، ليس هو النوعُ الوحيدُ المعلولَ اصطلاحًا، بل هو أَحَدُ نوعيه فقط، وتقديمُهُ يَدُلُ على أهمِّيَّتِهِ، لكون عِلَّتِهِ تُعَدُّ خَفِيَّةً تُشْكِلُ معرفتُهَا على غَيْرِ الجَهَابذَةِ النُّقَّادِ، لكنْ ينبغي أنْ يُعْلمَ أنَّ هناك نوعًا ثانيًا وهو المعلول بما تُعَدُّ عَلَّتُهُ ظاهرةً، وأنَّ له أيضًا أهميَّتَهُ لكثرة وجوده في مصادر علل الحديث، مع قدحه في الحديثِ بالضَّعْفِ كسابقه، ووَضَّحَ ذلك بعدَّةِ أمثلَةٍ واقعيَّةٍ، وعلى هذا نقول: ما دام نوعُ العِلَّةِ الظاهرةِ هذا قد شارك نوعَ العِلَّةِ الخفيَّةِ في النتيجة، فأَثَّرَ بإعلالِ الحديثِ بالضَّعْفِ، وصَرَّحَ بذلك جمهورُ أئمَّةِ الاصطلاحِ في مصادرِهم، فما المانعُ العلميُّ من اعتبار هذه عِلَّةً اصطلاحيةً، ومن تسميَةِ الحديثِ الذي أَثَّرَتْ فيه أنَّه حديثٌ معلولٌ اصطلاحًا؟

وقد ذَكَرَ الإمامُ عَلِيّ القَارِي أنَّ وَصْفَ العِلَّةِ بكونها «خَفِيَّةً»[1] صفةٌ كاشفةٌ[2]، لا لإخراجِ الظَّاهِرَةِ؛ لأنَّ الخفيَّةَ إذا أَثَّرَتْ؛ فالجليَّةُ أولَى[3].

وقد أيَّدَ ابنُ الصَّلاحِ دخولَ نوعِ المعلولِ بعِلَّةٍ ظاهرةٍ في المفهوم الاصطلاحي العامِّ للعِلَّةِ والمعلول، بأمرين:

١- أنَّ ذلك هو مُقْتَضَى معنَى لفظ العِلَّةِ في الأصل يعني أصلَ معناها اللُّغَوِي[4].

---

(١) وذلك في تعريف الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» للحديث المعلل اصطلاحًا بأنه «ما فيه علة خفية قادحة»(ص٥٦).

(٢) يعني لوصف الواقع فقط وليست للاحتراز من غيره وهو الظاهر، كما في بقية كلامه أعلاه.

(٣) شرح نخبة الفكر» للملا علي القاري (ص٢٥٢) دار الأرقم بن أبي الأرقم ببيروت، لبنان.

(٤) «فتح» «معجم مقاييس اللغة» مادة (علل).

٢- وجود هذا النَّوع بكثرةٍ فِي صنيع أئمَّة علماء الحديث النُّقَّاد، وفِي مؤلَّفات علم العلل، ولا سِيَّمَا للمتقدمين، كما سيأتِي بعضُها فِي موضعه، وهؤلاء هم القُدْوَةُ[1] والمَرْجِعِيَّةُ الأصيلةُ التِي استفاد الإمامُ الحاكمُ وغيرُهُ الضوابطَ والمصطلحاتِ وتسمياتِهَا من صنيعهم خلالَ تلكَ المؤلَّفَاتِ، ومِن تَقْعِيدِهِم بالقولِ المُصَاحبِ لأحكامهم وتطبيقاتهم، بل سيأتِي مِن قول وصنيع كُلٍّ مِن الإمامِ الحاكمِ والحافظِ ابنِ حجر ما يوافق ذلك.

الأمر الثَّالث: أنَّ ما ذَكَرَ الحافظُ ابنُ حجر خروجَهُ عن مُفْرَدَاتِ تعريفِ النَّوع الأوَّل، وهو المعلولُ بعِلَّةٍ خفيَّةٍ، بقوله «فعلى هذا لا يُسَمَّى الحديثُ المنقطعُ معلولاً ... إلخ»، فإنَّ مجموعَ كلامِ ابنِ الصَّلاحِ لا يَعْنِي إخراجَ ما ذكره الحافظُ إخراجًا نهائيًا من مُسَمَّى المعلولِ اصطلاحًا، بل هو إخراجٌ من النَّوع الأوَّل فقط، وتمييزٌ له عن النَّوع الثَّانِي، بدليل إتباعه ذلك بذِكْرِ النَّوعِ الثَّانِي وهو المعلول بعِلَّةٍ ظاهرةٍ، مع تنبيهه عليه فِي نهاية النَّوع الخفيِّ كما تقدم، وأيضًا ما ذكره ابنُ الصَّلاحِ عَقِبَ تعريفِ النَّوعِ الأوَّلِ بقوله: «ويتطرَّقُ ذلك إلَى الإسناد الذي رجالُهُ ثقاتٌ، الجامعِ شروطَ الصِّحَّةِ مِن حيثُ الظَّاهِرِ» فهذا أيضًا للتَّوضيحِ، وليس فيه قَصْرٌ لمَجَالِ العللِ القادحةِ على مِثْلِ هذا الإسنادِ فقط، بدليلِ ذِكْرِهِ لأمثلَةِ مجالِ العِلَّةِ الظَّاهرةِ أيضًا كما أَسْلَفْنَا.

الأمر الرَّابع: أنَّ الاكتفاءَ فِي تعريف الحديث المعلول بأنَّه «خَبَرٌ ظاهرُهُ السَّلامَةُ، اطُّلِعَ فيه بعد التَّفْتِيشِ على قادحٍ» كما نَقَلَهُ البِقَاعي عن شيخِهِ الحافظِ ابنِ حجر، وذَكَرَ أنَّه استَحْسَنَهُ عن تعريف كُلٍّ مِن ابنِ الصَّلاحِ والعراقي تَبَعًا له[2]، واختاره

---

(١) ينظر: «علل الإمام الترمذي مع شرحها» للحافظ ابن رجب (١/٣١ - ٣٥).

(٢) «النكت الوفية» للبقاعي (١/٥٠١).

السَّخَاوي. دون نسبتِهِ لشيخِهِ ابنِ حَجَرٍ- كما تقدَّمَتْ الإشارةُ إلَى ذلك[1] - فهذا تعريفٌ غَيْرُ جامعٍ لنوعي المعلول اصطلاحًا السَّابِقِ ذِكْرِ ابنِ الصَّلاحِ لهما، ولذا قال البِقَاعِي: والتَّقييدُ بظهورِ السَّلاَمِة، يُخْرِجُ ما عَلَّتُهُ ظاهرةٌ[2]، وهذا متابعةٌ منه لشيخِهِ ابنِ حَجَرٍ فِي حَصْرِهِ المعلولَ اصطلاحًا فيما عَلَّتُهُ خفيَّةٌ، كما تقدَّمَ.

وعليه فوَصْفُ الدكتور همَّام عبد الرحيم للتعريف المذكورِ بأنَّه جامعٌ للمعلول بعِلَّةٍ خفيَّةٍ أو ظاهرةٍ، فليس هذا صحيحًا، بل هو مُقْتَصِرٌ على المعلول بعِلَّةٍ خفيَّةٍ وظاهرُهُ السلامَةُ.

الأمر الخامس: ما أراد ابنُ الصَّلاحِ إخراجَهُ عن المُسَمَّى الاصطلاحي العامِّ للعِلَّةِ والمعلول، فقد بيَّنَهُ عَقِبَ بيانه لنوعي المعلول اصطلاحًا السَّابِقِ ذكرهما، فذكر إطلاق بعضِ العلماء اسمَ العِلَّةِ على ما ليس بقادحٍ فِي صِحَّةِ الحديث أو حُسْنِهِ، توسُّعًا منهم فِي إطلاق اللَّفْظ الاصطلاحي على خِلافِ أصلِهِ، مع وجود قرينَةٍ تُشِيْرُ إلَى مُرَادِهِم الخاصِّ، كما جاء عن الإمام الترمذيِّ فِي تَسْمِيَةِ النَّسْخِ لبعض الأحاديثِ بأنَّه عِلَّةٌ[3].

وما جاء عن الإمام أبِي يَعْلَى الخليلي، قال: «الأحاديثُ عن رسول الله ﷺ على أقسامٍ كثيرةٍ: صحيحٌ مَتَّفَقٌ عليه، وصحيحٌ معلولٌ، وصحيحٌ مُخْتَلَفٌ فيه»[4]، ومِثْلُهُ ما

---

(١) وينظر: «فتح المغيث» للسخاوي (٢/٥٠).

(٢) «النكت الوفية» للبقاعي (١/٥٠١- ٥٠٢).

(٣) ينظر: «جامع الترمذي» أبواب «الحدود» باب «ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه»(٣/حديث: ١٤٤٤)، مع «كتاب العلل» بآخر جامع الترمذي (٦/٢٢٧)، و«شرح ابن رجب للعلل»(١/٤ - ٨)، و«شرح العراقي لألفيته التبصرة والتذكرة»(١/٢٩٠).

(٤) ينظر: «الإرشاد» للخليلي (١/١٦٠).

جاء عن الحاكم في «مستدركه» من قوله في الحُكْمِ على حديثٍ بأنَّه: «صحيحُ الإسنادِ، غريبٌ شاذٌّ»[1]، وقوله: «إسنادٌ صحيحٌ ... إلاَّ أنَّه شاذٌّ بِمَرَّةٍ»[2]، فالوَصْفُ بالصِّحَّةِ يُعَدُّ قرينةً دالَّةً على عدم قَصْدِ الإعلال والتضعيف بوصفِ الشُّذُوذِ، وكذلك وَصْفُ الصِّحَّةِ في كلام الخَلِيلِي، وبالتَّالِي فمِثْلُ هذه الإطلاقاتِ غَيْر داخلةٍ في مُسَمَّى المعلول الاصطلاحي بنوعيه السَّابِقِ ذِكْرِ ابنِ الصَّلاحِ لهما، وتقريرُ أنَّ كُلاً منهما يقدح في صِحَّةِ الحديث وحُجِّيَّتِهِ، حيث لا تقدح تلك الإطلاقاتُ في صِحَّةِ ما يَصِفُهُ بعضُ العلماء بذلك، ولكنِ الغرضُ مِن ذكرهما في مَبْحَثِ المعلول التنبيهُ على مقصودِ هؤلاءِ العلماءِ، عند الوُقُوفِ على كلامهم، مع وجود القرينة الدَّالَّةِ على عدم قَصْدِ العِلَّةِ الاصطلاحية.

٢- ما ذكره الحافظُ ابنُ حجر في تعليقه على النوع الثاني عند ابنِ الصَّلاحِ، من وجود مخالفةٍ بين ما حَقَّقَهُ ابنُ الصَّلاحِ في تعريف النَّوع الأوَّلِ من المعلول، وبين ما ذكره في النَّوع الثَّانِي عن أئمَّة علم العلل، ثم ذِكْرُهُ -من جانبه هو- طريقةً للتَّوفِيقِ في هذا الخلاف[3]، فالجواب عن ذلك بأمور:

أوَّلها: أنَّه ليس في كلامِ ابنِ الصَّلاحِ إشارةٌ إلَى أنَّ المخالفةَ بين النوعين مخالفةُ تَضَادٍ وتَمَانُعٍ، بحيث يُمْنَعُ لأجلها اجتماعُ النوعين معًا تحت مفهوم الحديث المعلول اصطلاحًا، وبالتَّالِي لا يحتاجُ الأمرُ إلَى ما ذَكَرَ الحافظُ أنَّه طريقٌ للتَّوفِيقِ، وتابعه عليه تلميذاه السخاويُّ والبِقَاعيُّ كما سيأتِي؛ لأنَّ هذه مخالفةُ تَنَوُّعٍ فقط، لأجل اختلاف ما يوجد من سبب العِلَّةِ في النوعين؛ بكونها مما يُعَدُّ خفيًّا، أو ما يُعَدُّ

---

(١) «مستدرك الحاكم» كتاب «العلم»(١/١٠٨).

(٢) «مستدرك الحاكم» كتاب «الطهارة»(١/١٨١).

(٣) وخلاصتها إخراج النوع الثاني عن مسمى المعلول اصطلاحا، كما سيأتي في الجواب عما ذكره.

ظاهرًا، ولا مانعَ حينئذٍ مِن دُخُول كُلّ منهما كما هو تحتَ مُسَمَّى الحديثِ المعلولِ اصطلاحًا.

ويُؤيّدُ هذا ما تقدَّمَ عن الشيخ عَلِيّ القَارِي بأنَّ وَصْفَ العِلَّةِ فِي النوع الأوَّلِ بأنها «خفيَّةٌ»، صِفَةٌ كاشفةٌ فقط، وليس مقصودًا بها إخراجُ النَّوعِ الثانِي الذي تُعَدُّ عِلَّتُهُ ظاهرةً.

الأمر الثَّانِي: ما ذكره الحافظ للتَّوفيق بين ما يراه مِن قَصْرِ المعلول اصطلاحًا على ما عِلَّتُهُ خفيَّةٌ، وبين ما وُجِدَ فِي كتب العلل من إطلاق المعلول على ما تُعَدُّ عِلَّتُهُ ظاهرةً، حيث قال: «إنَّ اسمَ العِلَّةِ إذا أُطْلِقَ على حديثٍ لا يلزم منه أن يُسَمَّى الحديثُ معلولاً اصطلاحًا»، فهذا لا يُحَقِّقُ التَّوفيقَ الذي يَنْشُدُهُ الحافظُ؛ لأنَّ الواقعَ الماثلَ فِي كتب العلل، ليس مجرَّدَ إطلاقِ اسمِ العِلَّةِ على الحديث فقط، ولكنَّه إطلاقٌ مُعْتَدٌّ به، وصادرٌ من أهل الاصطلاح، ويُقَرِّرُون فيه النَّتيجةَ العامَّةَ للإعلال، وهي تضعيفُ الحديث بما وُجِدَ فيه من أسبابٍ تُعَدُّ ظاهرةً، فهذا مُلْزِمٌ بأنْ يُسَمَّى هذا الحديثُ معلولاً اصطلاحًا، وتسميةُ المعلول بعِلَّةٍ خفيَّةٍ معلولاً اصطلاحًا قد بُنِيَتْ على مِثْلِ هذا مِن إطلاق أهل الاصطلاح وتقريرهم نتيجةَ الإعلالِ، وهي التَّضْعِيفُ بما يُعَدُّ خفيًا.

وسيأتي من أجناس المعلول اصطلاحًا عند الحاكم وموافقة الحافظ ابن حجر له ما يؤيّدُ التَّلازُمَ الذي نفاه الحافظُ هنا دونَ ذِكْرِ دليلٍ لهذا النَّفْي.

الأمر الثَّالِث: أنَّ ابنَ الصَّلاحِ كما قدمنا أيدَّ إطلاقَ العِلَّةِ والمعلول اصطلاحًا على ما فيه عِلَّةٌ ظاهرةٌ، بدليلين مُعْتَبَرَين فِي باب الاصطلاح عمومًا:

أحدهما: أصل المعنَى اللُّغَوي للعِلَّةِ.

وثانيهما: استعمال الكثيرين مِن أهل الاصطلاح ولا سِيَّمَا المتقدمين منهم فِي مصنفاتهم.

وهذان الدليلان قد اعتمدهما الحافظُ ابنُ حجر نَفْسُهُ فِي مَبْحَثِ المعلول هذا، وقرَّرَ أنَّ ما فيه خلافٌ، فإنَّ ما يَثْبُتُ بهما هو المُعْتَمَدُ عنده؛ حيث ذَكَرَ الاختلافَ فِي إطلاقِ لَفْظِ «مُعَلٍّ» أو «مَعْلُولٍ» فِي تسمية هذا المبحث، ثم قال: والذي عندي أن يُقَالَ: «مَعْلُولٌ»، ودَلَّلَ على ترجيحِهِ هذا بقوله: «لأنها[1] وقعتْ فِي عبارات أهل الفَنِّ[2] كما تقدَّم، وهي لُغَةٌ، كما فِي كلام أبِي إسحاق[3]، وعلى ما خَرَّجَهُ سَيبَوَيهِ»[4].

فما دام استعمالُ أهلِ الفَنِّ، وهم علماء العلل، وقول بعض أهل اللُّغَة، قد اعتمدهما الحافظُ -كما ترى- مُسْتَنَدًا لترجيح استعمال اسم «معلول» بالمعنَى الاصطلاحي، فمِنْ باب أَوْلَى اعتمادهما فِي المُسَمَّى أيضًا، وهو إطلاق المعلول اصطلاحًا على ما تُعَدُّ عِلَّتُهُ ظاهرةً، حَسْبَمَا استدَلَّ بذلك ابنُ الصَّلاحِ كما تقدَّمَ، مع موافقة الجمهور له كما سيأتي.

وأيضًا اعتمد الحافظُ ابنُ حجر فِي إثباتِ شُرُوطِ الإمام البخاري واصطلاحه فِي «صحيحه» على هذا، فقال: اعْلَمْ -عَلَّمَنِي اللهُ وإيَّاكَ- أنَّ البخاريَّ لم يُوجَدْ عنه تصريحٌ بشرط مُعَيَّنٍ، وإنما يوجد ذلك من معنَى تسميته للكتاب، وبالاستقراء من تَصَرُّفِهِ[5] -يعنِي خَلالَ كتابِهِ «الصحيح»-.

فمثل هذا نقول: إنَّ ابنَ الصَّلاحِ قَرَّرَ إثباتَ المعلول اصطلاحًا بما تُعَدُّ عِلَّتُهُ ظاهرةً، اعتمادًا على استقرائه للواقع بكثرةٍ فِي كتب أهل فَنِّ علل الحديث، وما بَيْنَ

---

(١) يعني لفظة «معلول».

(٢) يعني علماء فن العلل فضلا عن غيرهم من علماء الحديث.

(٣) يعني إبراهيم بن محمد بن السَّري أبو إسحاق الزجاج البغدادي نحوي زمانه المتوفى سنة (٣١١هـ). «السير»(١٤/٣٦٠).

(٤) «النكت الوفية» للبقاعي (١/٤٩٩).

(٥) ينظر: «النكت على صحيح البخاري» لابن حجر (١/٧٥).

أيدِينَا الآن منها يؤيّدُ صِحَّةَ استقرائه؛ بل إنَّ تعريفَهُ الذي عَرَّفَ به النَّوعَ الأوَّلَ، وهو المعلول بعِلَّةٍ خفيَّةٍ، مُسْتَفَادٌ أيضًا من استقرائه للواقع منه فِي كتب أهل علم العلل، بحيث يمكنُنَا القول: بأنَّ كِلا النوعين مُسْتَفَادٌ من واقع كتب العلل منذ بدايتها مِنْ قَبْلِ الحاكم ومِنْ بَعْدِهِ، فقد سُمِّيَتْ باسمِ «علل الحديث»، وثَبَتَ خلالها عن أئمَّةِ الاصطلاح إطلاقُ العِلَّةِ على ما يُعَدُّ خفيًّا وما يُعَدُّ ظاهرًا، دونَ إشارةٍ لأيِّ تعارضٍ أو منافاةٍ بينهما، وإثباتُ ضَعْفِ الحديث بكلٍّ منهما فِي موضعه.

ومَنْ أَطْلَقَ من النُّقَّادِ اسمَ العِلَّةِ والمعلول على غير هذين النوعين، فهُمْ قِلَّةٌ لا يُمَثِّلُ إطلاقُهُم اصطلاحًا عامًّا، مع وجود بعض قرائنَ فِي استعمالهم تدُلُّ على عدم قَصْدِ المعنَى الاصطلاحي العامِّ.

٤- وما ذكره الحافظُ مِنْ قَصْرِ المعلول اصطلاحًا على ما عِلَّتُهُ خفيَّةٌ فقط، وأنها تقع فِي أحاديث الثِّقَات، وتابعه على ذلك تلميذاه، كما سيأتِي، فلم يذكروا مُسْتَنَدًا لذلك، إلاَّ ما ذَكَرَهُ الحاكمُ فِي بدايةِ كلامِهِ عن «معرفة علل الحديث»[1]؛ بحيث كَرَّرَ الحافظُ -كما تقدم- الاستدلالَ به مرتين فِي تعليقه على ما ذكره ابنُ الصَّلاحِ عن نوعي الحديثِ المعلولِ بالعِلَّةِ الخفيَّةِ والظَّاهِرَةِ[2] فِي حين لا نجد إشارةً من ابنِ الصَّلاحِ إلى ما ذكره الحافظُ من كلام الحاكم هذا؛ رُغْمَ نقلِهِ عنه من المصدر نَفْسِهِ فِي مواضعَ أخرى كثيرةٍ تُعْرَفُ بالمراجعة لكتاب ابنِ الصَّلاحِ.

والجواب عن استدلال الحافظ ابن حجر وتلميذيه بما ذكروه من كلام الحاكم، فيه تفصيلٌ كثيرٌ، رأيتُ تأخيرَهُ، إلَى نهايةِ الجوابِ عن تلميذيه، ليكونَ جوابًا عن كلامِ ثَلاثَتِهِم معًا.

---

(١) وينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١١٢- ١١٣).

(٢) «النكت على ابن الصلاح»(٢/٧١٠، ٧٧١).

٥- **متابعة الجمهور لابن الصلاح:**

ثم إنَّ جمهورَ العلماء بعدَ ابنِ الصَّلاحِ قد تابعوه على ما تقدَّمَ تأصيلاً وتمثيلاً، وذلك بذكرهم نوعين للحديث المعلول اصطلاحًا، وهو ما تُعَدُّ عِلَّتُهُ خفيَّةً وظاهرُهُ السلامَةُ، وما تُعَدُّ عِلَّتُهُ ظاهرةً وهو مُضَعَّفٌ لأجلها، ثم ذِكْرِهِم النوعَ الثَّالثَ لاستعمال لفظ العِلَّةِ من بعض العلماء بغير المعنَى الاصطلاحي العامّ كما تقدَّمَ[1].

ونكتفي هنا بذكر اثنين فقط مِنْ أَبْرَزِ مَنْ أَتَى بعد ابنِ الصَّلاحِ، للتَّصْرِيحِ منهما بالجمع بين نوعي العِلَّةِ الخفيَّةِ والظَّاهِرَةِ، والربطِ بينهما فِي إطلاق المعنَى الاصطلاحي للحديث المعلول عليهما متابعةً لابن الصلاح، مع البُعْدِ الزَّمَنِيِّ بينهما، وهما الحافظ زَيْنُ الدِّين العِرَاقي المُتوفَّى سَنَةَ (٨٠٦هـ)، والإمام محمد بن إسماعيل الصَّنْعَانِي المُتوفَّى سَنَةَ (١١٨٢هـ).

فالحافظ العراقي: نَظَمَ أَلفيَّتَهُ فِي المصطلح، وتسمى «التبصرة والتذكرة» وضَمَّنَهَا كتابَ ابنِ الصَّلاحِ، مع زياداتٍ أضافَهَا، ثم شَرَحَ بنَفْسِهِ هذه «الألفية»، كما هو معروفٌ.

---

(١) ينظر: «المنهل الروي في مختصر علوم الحديث» لبدر الدين ابن جماعة (ت٧٣٣هـ)(ص٣٨ - ١٤٠)، و«الخلاصة في معرفة الحديث» لأبي محمد الحسين بن محمد الطيبي (ت٧٤٣هـ)(٧٨- ٨٠)، و«التقريب» للإمام النووي - مع شرحه «تدريب الراوي» للسيوطي (٣٨٦/١ - ٣٩٦)، و«ألفية السيوطي - مع تعليق الشيخ أحمد شاكر»(ص٥٥- ٦٦)، و«محاسن الاصطلاح» للبلقيني (ص١٩٥- ١٩٧)، و«المقنع» لابن الملقن (٢١٢/١- ٢١٩)، و«الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح» للشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى الأبناسي (ت٨٠٢هـ)(٢٠٢/١ - ٢٠٤)، و«فتح الباقي بشرح ألفية العراقي» للإمام زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)(ص٢٠٢)، طبعة دار ابن حزم، وسيأتي غير هؤلاء مع قلة من خالفهم، دون دليل معتبر.

وفِي «الألفية» بدأ العراقيُّ كابن الصَّلاحِ بذِكْرِ العِلَّةِ الخفيَّةِ، فقال:

وهي عِبَارةٌ عن اسبابٍ طَرَتْ ... فيها غُمُوضٌ وخَفَاءٌ أَثَّرَتْ

ثُمَّ قال:

.... مع كَوْنِهِ ظَاهِرُهُ أنْ سَـلِمَا

ثم شَرَحَ العراقيُّ هذا، وذَكَرَ بعضَ أمثلة الحديث المعلول بعِلَّةٍ خفيَّةٍ، كما ذكر ابنُ الصَّلاحِ[1].

ثم قال العراقي فِي «الألفية»:

وقد يُعِـلُّون بكُـلِّ قَـدْحِ ... فِسْـقٍ وغَفْلَةٍ ونَوْعِ جَـرْحِ

فذكر فِي هذا البيت ما ذكره ابنُ الصَّلاحِ فِي النوع الثاني وهو المعلول بعِلَّةٍ ظاهرةٍ، ونبَّهَ على معرفتِهِ كما تقدَّمَ.

وفي شرح العراقي لهذا راعى تنبيهَ ابنِ الصَّلاحِ على هذا النوع، فرَبَطَ بينه وبين النَّوعِ الأوَّلِ، فقال: لمَّا تَقَدَّمَ أنَّ العَلَّةَ تكون غامضةً خفيَّةً فِي الحديث ذَكَرَ[2] أنهم[3] يُعِلُّون أيضًا بأمورٍ ليست خفيَّةً، كالإرسال وفِسْقِ الراوي وضَعْفِهِ، ثم قال العراقي: قال ابن الصلاح: ... وساقَ كلامَ ابنِ الصَّلاحِ السَّابِقَ عن النوع الثاني من المعلول[4] دونَ تَعَقُّبٍ له، كما هو شأنُهُ فيما يخالِفُه فيه، أو يزيدُهُ عليه، فَيُعَدُّ ذلك موافقةً من العراقي لابن الصَّلاحِ على ما ذكره فِي نوعي المعلول، بعِلَّةٍ خفيَّةٍ أو ظاهرةٍ.

---

(١) ينظر: «التبصرة والتذكرة» للعراقي مع شرحه (١/٢٧٢، ٢٧٤ - ٢٨٧).

(٢) يعني ابن الصلاح كما سيصرح به في بقية كلامه.

(٣) يعني أئمة علم العلل.

(٤) ينظر: «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (١/٢٨٧).

وقَوْلُ العراقيِ: «إنَّ ابنَ الصَّلاحِ ذَكَرَ أنهم يُعِلُّون أيضًا بأمورٍ ليستْ خفيَّةً ...» فيتَّضِحُ من كَلِمةِ «أيضًا» تقريرُهُ ترابطَ نوعي المعلول عند ابنِ الصَّلاحِ وتتابُعَهما فِي الذِكْرِ دون إشارةٍ لتعارضهما، بل دخولهما معًا تحت مُسَمَّى المعلولِ اصطلاحًا، غَايَةُ ما فِي الأمر أنَّ لكُلٍّ منهما ما يُمَيِّزُهُ عن الآخر، فالأوَّلُ له تعريفُهُ المُمَيِّزُ له بالسَّبَبِ الخفيِ للعلَّةِ فيما ظاهرُهُ السلامةُ، والثانِي له أمثلتُهُ التِي تفيدُ تَمْييزَهُ بالسبب الظاهرِ للعِلَّةِ، مع تقريرِهِ شمولَ المعلولِ الوارِدِ فِي كتب العلل لكُلٍّ منهما، ولا يُسْتَشْكَلُ بعدمِ ذِكْرِ ابنِ الصَّلاحِ تعريفًا للنوع الثانِي بعبارةٍ مُعَيَّنَةٍ، كما فعَل فِي النوع الأول، لأنَّ ابنَ الصَّلاحِ فِي كتابه يكتفي فِي عِدَّةِ أنواعٍ عن عبارة التعريف بذِكْرِ مثالٍ مِن الأمثلة الواردة فِي مؤلَّفات علم الحديث، كما فعل فِي نوع الحديث المقلوب، فعَلَّقَ عليه الحافظُ ابنُ حجر بقوله: «أقول: هذا تعريفٌ بالمثالِ»[1]، فالأمر كذلك فِي نوع المعلول بعِلَّةٍ ظاهرةٍ، جَعَلَ بعضَ أمثلتِهِ تعريفًا له.

ثم أَتْبَعَ العراقيُ ذِكْرَهُ السَّابق لنوعي المعلول اصطلاحًا بذِكْرِ النوع الآخر وهو إطلاقُ العِلَّةِ بمعنًى خاصٍ عند بعض العلماء، وليس قادحًا فِي صِحَّةِ الحديث، لكونه إطلاقًا للفظ العِلَّةِ على خلاف الأصل الاصطلاحي تَوَسُّعًا فِي الاستعمال، كما تقدَّمَ عن ابنِ الصَّلاحِ[2].

وأما الإمامُ الصَّنْعَانِي: فبَدَأَ كذلك بذِكْرِ تعريفِ العراقيِ للنوع الأول، وهو المعلول بعِلَّةٍ خفيَّةٍ قادحةٍ، ثم قال: قلْتُ: وكأنَّ هذا التعريفَ أغلبيٌّ للعِلَّةِ، وإلاَّ فإنَّه سيأتِي: أنهم قد يُعِلُّون بأشياءَ ظاهرةٍ غَيْرِ خفيَّةٍ ولا غامضةٍ، ويُعِلُّون بما لا يُؤَثِّرُ فِي

---

(١) «نكت الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح»(٢/٨٦٤)، وينظر: «مقدمة ابن الصلاح» - النوع (٣٧) معرفة المزيد في متصل الأسانيد (ص٢٨٩ - مع التقييد والإيضاح).

(٢) «شرح التبصرة والتذكرة»(١/٢٨٧ - ٢٩٠)، و«فتح الباقي» لزكريا الأنصاري (ص٢٠٢).

صِحَّةِ الحديث، ثم قال: ويأتي فِي آخِرِ البحثِ تحقيقُ ذلك[1].

وفِي الموضع الثاني المُحَالِ عليه، قال الصنعاني: وقد يُعِلُّون -أي أئمة الحديث- بأشياءَ ليستْ غامضةً كـ: الإرسال، وفِسْقِ الراوي، وضَعْفِهِ، وذلك موجودٌ في كتب العلل. ثم بَيَّنَ وَجْهَ الجَمْعِ بين النوعين، فقال: «وقد بَيَّنَّا لك أنَّ التعريفَ للعِلَّةِ[2] أغلبيٌّ[3]». اهـ. يعني تعريفَ النَّوعِ الأوَّلِ منهما.

وبهذا نجد أنَّ ما سَبَقَ تقريرُهُ لِمَا ذَكَرَهُ العِرَاقِيُّ عن نوعي المعلول متوافقًا فِي الجملة مع ما قَرَّرَهُ العراقيُّ بدوره عنهما عند ابنِ الصَّلاحِ، مع زيادتِهِ أنَّ النوعَ الأوَّلَ هو الأغلبُ، وهذا لا يقدح فِي ثُبوتِ القسمين وعدم تعارضِهِمَا، وأغلبيَّةُ النَّوعِ الأوَّلِ أيضًا لا تمنعُ كَثْرَةَ النوع الثاني فِي حَدِّ ذاتِهِ، كما تقدَّم بيانُ معنَى عبارةِ «قد يُطْلَق» فِي كلام ابنِ الصَّلاحِ.

الخلاصة:

وانطلاقًا مما قَرَّرَهُ الجمهورُ مُمَثَّلاً فِي كُلٍّ من الحافظ العراقي والإمام الصنعاني، مع التأييد بواقع كتب العلل، نقول: إنَّ اسمَ العِلَّةِ اصطلاحًا، وكذا المعلول، يُطْلَقَان بالدرجة الأُولَى على ما تُعَدُّ عِلَّتُهُ خفيَّةً، كما يُطْلَقَان أيضًا على ما تُعَدُّ عِلَّتُهُ ظاهرةً، دون تعارضٍ بين النَّوْعَين، ويتطابق هذا مع تسمية مؤلِّفَاتِ الأئمَّة النُّقَّادِ فِي علم العلل، والتي تُعَدُّ محتوياتُها عمدةً فِي التَّقْعِيدِ والتَّطْبِيقِ الموجود فيها وفِي غيرها، لكلا النوعين، كما يتطابق مع ما تقدَّمَ نقلُهُ عن الخطيب البغدادي.

---

(١) «توضيح الأفكار» للصنعاني (١/٤٢٠ - ٤٢١، ٤٣٢).

(٢) يعني بكونها أسبابًا خفية غامضة كما تقدم ذكره له.

(٣) «توضيح الأفكار»(٢/٤٣١).

٦- **وأمَّا قول الحافظِ ابنِ حجر فِي تعليقه على تعريف ما عِلَّتُهُ خفيَّةٌ**: «فعلى هذا لا يُسَمَّى الحديثُ المنقطعُ معلولاً، ولا الحديثُ الذي راويه مجهولٌ أو مُضعَّفٌ معلولاً، وإنما يُسَمَّى معلولاً إذا آل أمْرُهُ إلَى شيءٍ من ذلك مع كونِ ظاهِرِهِ السلامَةَ من ذلك»[(١)].

فهذا يجاب عنه بأمرين:

أحدهما: أنَّ هذا قد بناه الحافظُ على ما نقله عن الحاكم أنَّ الحديثَ «إنما يُعَلَّلُ من أوجه ليس للجرح فيها مَدْخَل» كما سبق، وسيأتِي فِي الجواب عن كلام الحاكم هذا أنَّ بَقِيَّةَ كلامه وما ذكره فِي أجناس العلل كلاهما يمنعان مما يُفِيدُهُ ظاهرُ هذه العبارة بمفردها.

الثاني: أنَّ خفاءَ أسبابِ العِلَّةِ وظهورَهَا أَمْرٌ نسبِيٌّ، ومُتَغيِّرٌ من وقت لآخرَ، ومِن عالمٍ لآخَرَ، فما يكون معروفًا للبعض فِي وقتٍ، يمكن خفاؤُهُ فِي الوقت نَفْسِهِ على بعضٍ آخَرَ، كما فِي حديث «كفَّارة المجلس» الذي ذكره الحاكمُ فِي الجِنْسِ الأوَّلِ من أجناس العلل عنده كما سيأتِي[(٢)]، فقد كان الإمامُ مسلمٌ مع إمامتِهِ وسَعَةِ عِلْمِهِ بالعلل وغيرها، حتَّى لحَظْة عَرْضِهِ الحديثَ على شيخه الإمامِ البخاريِّ يرى صِحَّتَهُ، ولا يعرفُ عِلَّتَهُ، بينما شيخُهُ البخاريُّ يعرفها فِي ذات الوقت، بحيث صَرَّحَ بها لتلميذه الإمام مسلم، فأَقَرَّ له بها، مع بَالِغِ تقديره لعلمِ شيخِهِ وأستاذِيَّتِهِ.

وقد ذَكَرَ الحافظُ ابنُ حجرٍ الحديثَ نَفْسَهُ مِن أمثلة المعلول اصطلاحًا، وتَعَجَّبَ مِنْ تَغَيُّرِ رأي الحاكم فيه بين إعلالٍ وتصحيحٍ[(٣)].

---

(١) وينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١١٣- ١١٤).

(٢) وينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١١٣- ١١٤).

(٣) ينظر: «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/٧١٥ - ٧١٨).

وبالتَّالِي فإنَّنا إذا نظرنا إلَى علل الحديث عمومًا قبلَ الكَشْفِ عنها ومعرفة ما آل إليه أَمْرُهَا كما فِي عبارة الحافظ -فإنَّ جميعَهَا تُعَدُّ خفيَّةً علينا، وإذا نظرنا إليها بعد كشفِهَا ومعرفةِ مآلها، فإنَّ جميعَهَا تُعَدُّ ظاهرةً لنا- وسيأتِي عن الحاكمِ نَفْسِهِ أنَّ الحديثَ المعلولَ: ما يُوقَفُ على عِلَّتِهِ[1].

فتكون العللُ جميعُهَا ظاهرةً بحسب قولِهِ هذا، فالأقرب إلَى الواقع أنْ يُقَالَ: إنَّ وَصْفَ العِلَّةِ بأنها خفيَّةٌ: يعنِي شأنها أنْ تَخْفَى قبلَ البحثِ عنها، كما فِي الإرسال الخَفِيِّ الذي وقع فِي حديث «كفارة المجلس» السابق، وكذلك وَصْفُ العِلَّةِ بأنها ظاهرةٌ: يعنِي شأنها أنْ تكونَ معروفةً عند الوقوف على موضعها كالإرسال الظَّاهِرِ بعدم ذكر الصحابِيِّ.

أمَّا الإمامُ السخاويُّ أَبْرَزُ تلاميذ الحافظ، ففي شرحه «لألفية العراقي» ذَكَرَ تعريفَ العراقيِّ فيها للنوع الأول من المعلول بنَحْوِ عبارةِ ابنِ الصَّلاحِ، وأَتْبَعَهُ باختيار عبارةٍ مُقَارِبَةٍ أيضًا، ومَرْجِعُهَا لشيخِهِ ابنِ حَجَرٍ كما تقدَّمَ[2].

فلمَّا وَصَلَ فِي شرحه إلَى قول العراقي تَبَعًا لابن الصَّلاحِ: «وكَثُرَ التعليلُ بالإرسال للوَصْلِ» ذَكَرَ أنَّه كَثُرَ من أهل الحديث، حسبما يقع فِي كتب العلل وغيرها التعليلُ للحديث بالإرسالِ الظَّاهرِ للوصلِ، وبالوَقْفِ للرَّفْعِ ... ثم قال: «وذلك مع كونه مُؤَيَّدًا[3] ... مُنَافٍ لتعريف العِلَّةِ»[4] -يعنِي بكونها أسبابًا خفيَّةً فقط، فأفاد بذلك

---

(١) ينظر: «معرفة علوم الحديث»(ص١١٩).

(٢) ينظر: «فتح المغيث» للسخاوي (٢/٥٠)، و«النكت الوفية» للبقاعي (١/٥٠١).

(٣) يعنِي بواقع ما في كتب العلل.

(٤) قول السخاوي هذا بأن إعلال الوصل بالإرسال والرفع بالوقف، منافٍ لتعريف العلة، ليس كذلك، بل هو من ضمن العلة الخفية، كما هو معروف، لكن ذكرت عبارته لبيان تمسكه بكون مخالفة العلة الخفية للظاهرة، مخالفة تنافي لا تنوع.

قَصْرَ المعلولِ اصطلاحًا على النوع الأول، تَبَعًا لشيخه الحافظ كما تقدَّمَ، وصَرَّحَ كما ترى بمنافاة النوع الثاني الذي فيه عِلَّةٌ ظاهرةٌ للنوع الأول، ثم أجاب عن اجتماع النوعين فِي كتب العلل، فقال: «ولَكِنَّ الظَّاهِرَ أنَّ قَصْدَهم جَمْعُ مُطْلَقِ العِلَّةِ خفيَّةً كانت أو ظاهرةً». ثم قال: «ويُحْتَمَلُ أنَّ التعليلَ بالإرسال مِن الخَفِيِّ لخفاء القرائنِ المُرَجِّحَةِ له غالبًا»[1].

ثم ذَكَرَ السخاوي بقيَّةَ كلامِ العراقي عن النوع الثاني مع شرحه، فقال: «وقد يُعِلُّون» أيْ أهلُ الحديث -كما فِي كُتُبهم- أيضًا الحديثَ بكُلِّ قَدْحٍ ظاهرٍ، ومَثَّلَ له بالفِسْقِ وسُوءِ الحِفْظِ، ثُمَّ قَالَ: ونحو ذلك من الأمور الوُجُودِيَّة[2] التِي يَأبَاها أيضًا كَوْنُ العِلَّةِ خَفِيَّةً، ولذا صَرَّحَ الحاكمُ بامتناع الإعلال بالجَرْحِ ونحوِهِ، وساقَ مُجْمَلَ كلام الحاكم كما ساقه شيخُهُ الحافظُ فيما سَبَقَ[3]، وسيأتِي الجوابُ عمَّا ذكراه من كلام الحاكم فِي موضعه كما أَوضَحْتُ سابقًا.

ثم أَتْبَعَ السخاويُّ ذلك بمحاولةٍ أخرى للجوابِ عن وُقُوعِ ما علَّتُهُ ظاهرةٌ فِي كتب أئمَّة العلل، فقال: «ولَكِنَّ ذلك منهم بالنِّسْبَةِ للذي قبلَهُ قليلٌ»[4]، ثم قال: «على أنَّه يُحْتَمَلُ أيضًا أنَّ التعليلَ بذلك من الخَفِيِّ؛ لخفاءِ وجُودِ طَرِيقٍ آخرَ يَنْجَبِرُ بها ما فِي هذا من ضَعْفٍ، فكأنَّ المُعَلِّلَ أشار إلَى تَفَرُّدِهِ»[5].

---

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (٢/٦٣- ٦٤).

(٢) يعني الموجودة فعلا.

(٣) وينظر: «فتح المغيث»(٢/٦٤- ٦٥).

(٤) تقدم بيان أنْ وصف القِلَّة هذا غير صحيح.

(٥) «فتح المغيث»(٢/٦٥).

ومن ذلك يظهر لنا متابعةُ السخاويّ لشيخِهِ الحافظِ فِي الجملة، مع بعض إضافاتٍ من عنده، بحيث يمكن الاكتفاءُ بما قدمتُهُ من أجوبةٍ عَمَّا ذَكَرَهُ شيخُهُ.

أمَّا ما أضافَهُ السخاويُّ فيمكن الجوابُ عنه بما يلي:

قوله عن الواقع فِي كتب أئمَّة علم العلل: (**إنَّ الإعلالَ بما علَّتُهُ ظاهرةٌ منافٍ لتعريف العِلَّةِ، ويأباه كَوْنُ العِلَّةِ خفيَّةً**)، فجوابه: أنَّ المنافاةَ والإباءَ يحصلان إذا قَصَرْنَا العِلَّةَ والمعلولَ اصطلاحًا على هذا النوع الخَفِيّ وَحْدَهُ، وهذا مخالفٌ للواقع، ولِمَا قَرَّرَهُ ابنُ الصَّلاحِ والجمهورُ كما قدمنا، ولذا لم يَذْكُرِ السخاويُّ لقوله دليلاً غَيْرَ ما نَقَلَهُ عن الحاكم تَبَعًا لشيخه، وسيأتِي الجواب عنه كما أَسْلَفْتُ.

قولُهُ عن الواقع فِي كتب أهل العلل: (**الظَّاهِرُ أنَّ قَصْدَهم جَمْعُ مُطْلَقِ العِلَّةِ خفيَّةً كانت أو ظاهرةً**)، فجوابه: أنَّه ما دام الظاهرُ المُتَحَقَّقُ أمامنا أنَّ قَصْدَهُم جَمْعُ النوعين هكذا، والإعلالُ بكُلٍّ منهما فِي موضعه، وهُمْ الأصْلُ والقُدْوَةُ فِي تقريرِ المصطلحاتِ وتسميتِهَا، مع متابعة جمهورِ مَن أَتَى بعدَهم على ذلك، فمَنْ يخالفُ هذا الظَّاهِرَ المُتَّفَقَ عليه، فلا يُعْتَدُّ بمخالفته، خاصةً أنَّه لا يوجد لتلك المخالفةِ عند التَّحْقِيقِ دليلٌ مُعْتَبَرٌ، ولا ضرورةٌ تُخْوِجُنَا إلَى قَصْرِ المعلولِ اصطلاحًا على ما عِلَّتُهُ خفيَّةٌ فقط.

وقوله: (**ويُحْتَمَلُ أنَّ التعليلَ بالإرسالِ مِن الخَفِيّ لخفاء القرائنِ المُرَجِّحَةِ لذلك غالبًا**)، فهذا جوابُهُ: أنَّ مَن يُمَارِسُ علم العلل عمليًّا ويَطَّلِعُ على مصادره؛ يَعْرِفُ أنَّ القرينةَ لا يَتَحَقَّقُ الإعلالُ بها دون معرفتِهَا وإظهارِهَا، وعند عدم وقوفنا على التصريح بها أو على ما يُرْشِدُ إليها، فنعزو الحُكْمَ بالإعلال لمن صَدَرَ عنه براءةٌ من العُهْدَةِ.

وقوله: (على أنَّه يُحْتَمَلُ أيضًا أنَّ التعليلَ بذلك -يعنِي الأسباب الظاهرة- من الخَفِيِّ؛ لخفاءِ وجُودِ طَرِيقٍ آخرَ ... ثم قال: فكأنَّ المُعَلِّلَ أشار إلَى تَفَرُّدِهِ) فتَأمَّلَ معنا أخي الباحث، كيف وَصَلَ التَّمَسُّكُ بمخالفةِ الواقعِ إلَى درجةِ احتمالِ أنْ يُعَدَّ الأمرُ الظَّاهِرُ مِن ضِمْنِ ما هو خَفِيٌّ.

والجواب عما ذكره السخاويُّ هنا: أنَّ ما صَدَرَ عن أهل الاصطلاح المُتَقَدِّمين، ووافقهم عليه جمهورُ مَن جاء بعدَهُمْ، فلا يُنْقَضُ بالاحتمالِ، ولا بمَقُولَةِ «كأنَّ المُعَلِّلَ أشار إلَى كذا» كما أنَّه تقَدَّمَ بيانُ أنَّ الخفاءَ والظهورَ كلاهما أمرٌ نسبِيٌّ مُتَغَيِّرٌ مِن وَقْتٍ لآخَرَ ومِن عالِمٍ لآخَرَ، فالأنسب لتقريرِ اصطلاحٍ عامٍّ للحديث المعلول أنْ يُطْلَقَ اسمُ العِلَّةِ والمعلول اصطلاحًا على كلا النوعين، ما تُعَدُّ عِلَّتُهُ خفيَّةً؛ وما تُعَدُّ عِلَّتُهُ ظاهرةً، كما هو الواقع فِي كتب أهل الفَنِّ والاصطلاح، بمَنْ فيهم الإمامُ الحاكمُ والحافظُ ابنُ حَجَرٍ، كما سيأتِي.

وأمَّا الإمام البِقَاعي:

فإنَّه فِي نُكَتِهِ على شرح العراقي لألفيته، قد تابع شيخَهُ الحافظَ ابنَ حجر فِي مجمل ما قدَّمْنَا عنه، مع ذِكْرِهِ كثيرًا من عباراته فِي ذلك كما سمعها منه أكثرَ من مَرَّةٍ أثناءَ تدريسه لألفية العراقي وشرحها[1] مع بعض إضافاتٍ منه على كلام شيخِهِ، وتلك الإضافاتُ هي التِي تَهُمُّنَا هنا، بعد ما تقدَّمَ من أجوبةٍ على كلام شيخِهِ الحافظِ.

فالبِقَاعي أشار إلَى تعريف العراقي السَّابِقِ للنَّوع الأوَّل[2]، وعَقَّبَ عليه بقوله:

---

(١) «النكت الوفية بما في شرح الألفية» للبقاعي (١/٥٣، ٧١).

(٢) ولفظه كما سبق أنها: عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه، أي قدحت في صحته. «شرح التبصرة والتذكرة»(١/٢٧٤).

قُلْتُ: فإذا أردْتَ تعريفَ المعلولِ مِن هذا التعريف؟ قُلْتَ: هو الخَبَرُ الذي فيه أسبابٌ خفيَّةٌ طَرَأَتْ عليه، فأثَّرَتْ فيه، ثم قال: قال شيخُنَا- يعنِي ابنَ حجر- وأحسَنُ مِن هذا أنْ يُقَال: هو خَبَرٌ ظاهرُهُ السَّلامَةُ اطُّلِعَ فيه بعد التَّفْتِيشِ على قادحٍ[1].

ثم عَلَّقَ البِقَاعي على لفظتين من تعريف شيخِهِ هذا، فقال: إنَّه يخرج من التَّقييد بـ«قادح» أنْ لا يكون معلولاً، إلاَّ إذا قدحَتْ فيه العِلَّةُ الخفيَّةُ، ثم قال: «والتَّقييد بظهور السَّلامَةِ» يُخْرِجُ ما علَّتُهُ ظاهرةٌ[2]، وبذلك تابع شيخَهُ الحافظَ فِي القَصْرِ على ما عِلَّتُهُ خفيَّةٌ.

ولمَّا وَصَلَ فِي «النُّكَت» إلَى موضع هذا النوع الثاني الذي أخرجه مِن التعريف، وهو المعلول بعِلَّةٍ ظاهرةٍ، وَجَدَ العراقيَّ قد أدخله مع النوع الأول كما قدَّمْنَا تبعًا لابن الصَّلاحِ تحتَ مُسَمَّى العِلَّةِ والمعلول اصطلاحًا، ووَجَدَ العراقيَّ أيَّدَ ذلك بأمرين:

أحدهما: قول ابن الصلاح: ولهذا اشتملَتْ كُتُبُ علل الحديث على جَمْعِ طُرُقِهِ[3].

فعَلَّقَ البِقَاعي على هذا بقوله: قوله: «ولهذا» أي لمعرفة العلل جليِّهَا وخفيِّهَا، اشتملَتْ كتب علل الحديث، أي فإنهم إذا جمعوا طُرُقَ الحديث تَبَيَّنَتْ عِلَّتُهُ[4].

---

(١) «النكت الوفية» للبقاعي (١/٥٠١)، وبمقارنة هذه العبارة التي استحسنها الحافظ بعبارة العراقي السابقة يظهر اتفاقهما في الجملة مع تميُّز عبارة الحافظ بالاختصار الذي يستحسن في التعريفات دون إخلال بالمطلوب.

(٢) «النكت الوفية»(١/٥٠١- ٥٠٢).

(٣) «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (١/٢٨٧).

(٤) «النكت الوفية»(١/٥٢٢).

الأمر الثاني: أنَّ العراقي قال: «وقد يُعِلُّون الحديثَ بأنواع الجَرْحِ من الكذب والغفلة، وسُوءِ الحفظِ ... »، ثم قال: وذلك موجودٌ فِي كتب علل الحديث[1].

فعَلَّقَ البِقَاعي على ذلك، فقال: قوله: «وقد يُعِلُّون الحديثَ بأنواع الجَرْحِ» أي من الأشياء التِي ليست بخفيَّةٍ، ثم قال: وذلك مِن قائلِهِ، إمَّا تَجَوُّزاً[2] عن الاصطلاح، ونظرًا إلَى معناها[3] اللُّغَوي فقط، وإمَّا أنْ يكون قالَهُ قبلَ تَقَرُّرِ الاصطلاحِ[4].

وقد سبق فِي أجوبتِنَا عن كلام الحافظ ابن حجر وتلميذه السخاوي، ما يَرُدُّ أكثرَ ما ذكره البِقَاعي، فإنَّ القاريءَ لِمَا ذكره هو والسَّخَاوي، يجد أَثَرَ الحافظِ عليهما واضحًا، بنَقْلِ معظمِ ما فِي «نُكَتِهِ على ابن الصَّلاحِ»[5] وما ذكره فِي دروسه[6]، وبالتَّالِي نُحِيلُ القاريءَ هنا على ما تقدَّمَ من الأجوبة بَدَلاً من التَّكْرِيرِ.

ونكتفي هنا بالجواب عمَّا لم يَسْبِقِ الجوابُ عنه بخُصُوصِهِ:

أوَّلاً: ذَكَرَ البِقَاعي أنَّ ما وُجِدَ فِي كتب العلل من إعلال الحديث بأنواع الجرح التِي ليستْ بخفيَّةٍ، فذلك مِن قائلِهِ تَجَوُّزٌ عن الاصطلاح إلَى معنَى العِلَّةِ اللُّغَوي فقط.

فجوابه: أنَّ نَقْلَ اللَّفْظِ الصادر من أئمَّةِ علم العلل واستعمالهم له فِي موضعه بالمعنَى الاصطلاحي المؤثِّرِ بتضعيفِ الحديث ورَدِّهِ، إلَى معنًى لُغَويٍّ فقط غَيْر مطابقٍ للمعنَى الاصطلاحي، فذلك لا بُدَّ له من قرينةٍ يُنْقَلُ اللَّفْظُ لأجلها إلى المعنَى

---

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (١/٢٢٨).

(٢) أي تحولاً وانتقالاً.

(٣) يعني معنى العلة.

(٤) «النكت الوفية»(١/٥٢٢).

(٥) ينظر: «فتح المغيث» للسخاوي (٢/٥٠٢، ٥٠٣، ٦٠، وغيرها).

(٦) ينظر: «النكت الوفية»(١/٥٠١).

اللُّغَوي فقط، وهذه القرينة غَيْرُ موجودةٍ، بل الموجود فِي كتب العلل قرائن مُؤَيِّدَة للمعنَى الاصطلاحي، وإثباتُ أَثَرِهِ بإعلال الحديث بالأسباب التِي تُعَدُّ ظاهرةً كما فِي الأمثلةِ السَّابِقِ ذِكْرِ ابنِ الصَّلاحِ والعراقيِّ لها، وكما سيأتِي أيضًا غَيْرُهَا.

وأيضًا القَوْلُ بإرادة المعنَى اللُّغَوي فقط فِي كتب العلل مردودٌ؛ لأنَّه ما دام لَفْظُ كُلٍّ من العِلَّةِ والمعلول وما فِي معناهما مستعملاً من أهل الاصطلاح وفِي كتب العلل؛ فالعِبْرَةُ فِي معناهما تكون بحَسَبِ اصطلاحِ المُسْتَعْمِل، وليس باصطلاحِ غَيْرِهِ[1].

ثانيًا: ما ذَكَرَهُ بأنْ يكونَ القائلُ بالإعلالِ قالَهُ قَبْلَ تقريرِ الاصطلاحِ، فهذا مردودٌ أيضًا؛ لأنَّ الاصطلاحَ المذكورَ بقَصْرِ المعلولِ اصطلاحًا على مَا تُعَدُّ عِلَّتُهُ خفيَّةً، لم يُذْكَرْ له مُسْتَنَدٌ -من الحَافظ ابن حجر وتلميذيه- إلاَّ ما ذكروه عن الإمام الحاكم وحدَهُ، وذلك فِي موضعٍ واحدٍ فقط، وهو أوائلُ كلامِهِ عن معرفة علل الحديث، دونَ تَعَرُّضٍ منهم لبقِيَّةِ كلامه فِي هذا الموضع، ولا لِمَا بعدَهُ كما سيأتِي، ولا ذكرُوا مَن وافقه غيرهم على هذا القَصْرِ للحديث المعلول على ما عِلَّتُهُ خفيَّةٌ.

وعليه فليس هذا اصطلاحًا مُتَقَرَّرًا، بل هو مخالفٌ للمُتَقَرَّرِ من أقوال وصنيع جمهورِ علماءِ العللِ فِي مؤلَّفَاتِهم السَّابِقَةِ على الحاكم واللاَّحِقَة، وبالتَّالِي يكون الاصطلاحُ المُتَقَرَّرُ ما عليه الجمهورُ، ويؤيِّدُهُ الواقعُ، بل سيأتِي أنَّ مجموعَ كلامِ الحاكمِ وصنيعه يوافقُ الجمهورَ، والرأيُّ المُعْتَبَرُ للعالم يُؤْخَذُ مِن مجموعِ كلامِهِ، كما ذكره الحافظُ العَلائِيُّ[2].

◆ ◆ ◆

---

(١) ينظر: «شرح قصيدة غرامي صحيح» لابن فَرح الإشبيلي في مصطلح الحديث للشيخ محمد الأمير المالكي (ص٢٥)، ضمن أربع شروح للقصيدة المذكورة ط المغرب.

(٢) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/٤٠٤).

الجواب عن الاستدلال بكلام الإمام الحاكم

عند تأمَّل ما نقله الحافظُ، وتابعه عليه تلميذاه مِن كلام الحاكم فِي أوَّلِ موضع استدلَّ به، فسنجد أنَّه لا يُفِيدُ حَصْرَ الحديث المعلول اصطلاحًا فيما تُعَدُّ عِلَّتُهُ خفيَّةً. حيث يقول: «وإنما يُعَلَّلُ الحديثُ مِنْ أوجُهٍ ليس للجرح فيها مَدْخَلٌ، فإنَّ حديثَ المجروح ساقطٌ واهٍ، وعِلَّةُ الحديثِ تَكْثُرُ[1] فِي أحاديث الثِّقَات، أنْ يُحَدِّثُوا بحديثٍ له عِلَّةٌ، فتَخْفَى عليهم عِلَّتُهُ، فيَصِيرُ الحديثُ معلولاً[2]»، وهذا الكلام قد بدأه الحاكم كما ترى بلفظه «إنما»، وهي تُفِيْدُ فِي الأصل: الحصر فيما بعدها، أو الاقتصار عليه، ونَفْي ما عَدَاهُ[3]، ومقتضاه أنْ يكونَ قولُ الحاكم عن أوجه العِلَّةِ: «إنها ليس للجرح فيها مَدْخَلٌ» معناه أنَّ العلَّةَ لا تَقَعُ إلاَّ فِي أحاديث غير المجروحين، وهم الثِّقَاتُ فقط، وبالتَّالِي تكون عِلَّةُ أحاديثهم فِي الأصل خفيَّةً، لأنَّ ثقةَ الراوي أَبْرَزُ شروطِ الصحيح كما هو معروف، وقد صَرَّحَ الحاكمُ فِي بقيَّةِ كلامه أنَّ العلَّةَ تكون خفيَّةً على مَنْ يُحَدِّثُ بموضعها مِن الثِّقَات.

لكِنَّ الحاكمَ أيضًا فِي بقيَّةِ كلامه التِي بعد لفظه «إنما» قد ذكر ما يَصْرِفُهَا هنا عن دلالتها الأصلية، وهي الحَصْرُ المطلق للعِلَّةِ، وتبعًا لها المعلول فِي رواية الثِّقَات، بما تخفى علَّتُهُ، حيثُ يقول: «ويَكْثُرُ فِي أحاديث الثِّقَات» وهذا صريحٌ فِي أنَّ وجودَ العِلَّةِ فِي أحاديث الثِّقَات على هذا النحو كثيرٌ فقط، وليس محصورًا فِي ذلك، وبالتَّالِي تُعَدُّ هذه العبارةُ قرينةً واضحةً تجعل أداةَ الحصرِ هنا محمولةً على

---

(١) في نقل الحافظ في «النكت»(٢/٧١٠): «تكثر»، والمثبت من «المعرفة» للحاكم (ص٣٥٩) الطبعة المحققة، ويمكن استقامة المعنى على كل منهما.

(٢) قوله «فيصير الحديث معلولا» حذفه الحافظ في نقله اختصارًا.

(٣) ينظر: «البحر المحيط» للزركشي (٢/٣٢٤- ٣٢٨)، و«المحصول» للرازي (١/٥٣٨).

تأكيد أهمِّيَّةِ ما دَخَلَتْ عليه من نوع العِلَّةِ الخفيَّةِ، وليس الحَصْرَ فيها، حسبما صَرَّحَتْ به القرينةُ[1]، وهي كَثْرَةُ وجودِ النَّوعِ الأوَّلِ من العِلَّةِ الواقعِ فِي أحاديث الثِّقَات، دون نفي غيرِه الواقعِ فِي أحاديث غَيْرِ الثِّقَات، الَّذين ظَهَرَ جرحُهُم وسَقَطَ لأجله حديثُهُم، وهذا هو النَّوع الثَّانِي المعلول بعِلَّةٍ ظاهرةٍ، كما أَثْبَتَهُ ابنُ الصَّلاحِ والجمهورُ على نحو ما سبق بيانُهُ، وسيأتِي عن الحاكم أيضًا توضيحٌ وتطبيقٌ يُؤَكِّدُ عَدَمَ إغفالِ تلك القرينةِ المُصَرَّحِ بها هنا فِي كلام الحاكمِ نَفْسِهِ كما ترى.

وبمراعاتنا لتلك القرينة الواردة فِي بقيَّةِ كلام الحاكم، والمانعةِ من الحَصْرِ فيما بَدَأَ به، مع مراعاتنا أيضًا لما سيذكره فِي بقيَّةِ المبحث من أجناس العِلَّةِ وأمثلتها التطبيقيَّة، يُصْبِحُ كلامُهُ هنا فِي مَجْمُوعِهِ عبارةً عن بيانٍ ببعض التفصيلِ للحديث المعلول بنوعية معًا، **وخلاصتُهُ مع بعض التوضيحِ والحِفَاظِ على ألفاظِ الحاكمِ، كما يلي:**

١- أنَّ الحديثَ يُعَلُّ من أوجه متنوعةٍ، وفِي مقدِّمَتِهَا ما ليس للجرح الظاهرِ فيه مَدْخَلٌ، ومثالُهُ ما ذكره الحاكمُ فِي الجِنْسِ الأوَّلِ من أجناس العلل عنده، وهو حديث كفَّارة المجلس، ففي سنده إرسالٌ خَفِيٌّ مع ثقةِ رُوَاتِهِ كما سيأتي في موضعه.

٢- قوله: «إنَّ حديثَ المجروح ساقطٌ واهٍ» يعنِي أنَّ إعلالَهُ ظاهرٌ وحاصلٌ، وإنْ لم يُوجَدْ مع جَرْحِهِ عِلَّةٌ أخرى، كمخالفته للثِّقَةِ، حسبما ذكره الحاكمُ أيضًا فِي

---

(١) ويؤيد الأخذ بتلك القرينة المذكورة في كلام الحاكم، ما قرره ابن دقيق العيد: أن لفظة «إنما» تفيد الحصر المطلق، إذا لم يكن فيما دخلت عليه تخصيص ولا تقييد، وأما إذا وقع فيما دخلت عليه تقييد أو تخصيص، فإن القرائن ترشد إلى المراد، وهي من العُمُد الكبرى في فهمه. «شرح الإلمام» لابن دقيق العيد (٣٥/٥- ٣٦)، ويلتقي مع ابن دقيق العيد في هذا المحققون من الأصوليين، وهم المرجع الأصيل في بيان دلالة النصوص. ينظر: «البحر المحيط» للزركشي (٣٣١/٢- ٣٣٤)، و«المحصول» للرازي (٥٣٨/١).

الجنس العاشر من أجناس العِلَّةِ عنده كما سيأتي.

٣- أنَّ نوعَ العِلَّةِ الخفيَّةِ كثيرٌ، حيثُ يَكْثُرُ وقوعُهُ فِي أحاديث الثِّقَات، فيَحْصُلُ خفاؤُهُ ابتداءً عليهم، فيؤدُّون إلَى غيرهم ما تحمَّلُوه، كما وقع فِي روايتهم حِرْصًا على أمانة الرِّوَايَة[1]، ثم يَطَّلِعُ النُّقَّادُ بعدَ هذا على ما خَفِيَ عن غيرهم فيُبَيِّنُوهُ.

٤- قول الحاكم: «يَكْثُرُ فِي أحاديث الثِّقَات» يُفِيْدُ أنَّه فِي حالاتٍ غيرِ كثيرةٍ فِي نظره يُعَلُّ الحديثُ المرويُّ عن غير الثِّقَات، ممن يَثْبُتُ جرحُهُم بسببٍ ظاهرٍ، وهذا ما سَبَقَ ذِكْرُ الحاكمِ له، وقرَّرَ إعلالَ الحديث وإسقاطَهُ به، وبذلك يكون لفظ «يَكْثُرُ» هذا يقتضي الأهميَّةَ، وأيضًا يَمْنَعُ من حَصْرِ المعلول اصطلاحًا فيما سَبَبُهُ خَفِيٌّ، ويقتضي كذلك دخولَ ما ذكره الحاكمُ قبلَهُ ممَّا سَبَبُ عِلَّتِهِ جَرْحٌ ظاهرٌ ضِمْنَ المعلولِ اصطلاحًا، مع تأييد ذلك بما سيأتي فِي الجنس العاشر للعِلَّةِ عنده، وإنْ كان يَرَى ذلك قليلاً بالمقارنة بما عِلَّتُهُ خفيَّةٌ ويقع فِي حديث الثِّقَات، وبالتَّالِي يُرَدُّ تعقيبُ الحافظِ على كلام الحاكم هذا بأنَّه يُخْرِجُ المعلولَ بعِلَّةٍ ظاهرةٍ.

٥- وعلى هذا نستطيع القولَ بأنَّ مجموعَ كلام الحاكم الذي استدَلَّ الحافظُ به، عند مراعاتنا ما فيه من قرينةٍ صريحةٍ، ثم صنيعُهُ العَمَلِي عَقِبَ تلك القرينة فِي أجناس العِلَّةِ، نجد أنَّ هذين الأمرين يُرَدُّ بهما استدلالُ الحافظِ وتلميذيه بكلامِ الحاكمِ هذا على قَصْرِ المعلول اصطلاحًا على ما تُعَدُّ عِلَّتُهُ خفيَّةً فقط.

٦- أنَّ مجموعَ كلامِ الحاكم وصنيعِهِ العملي، ومجموعَ كلام ابن الصلاح ومعه الجمهورُ كما قدَّمْنَا، كلاهما يتَّفِقَان على أنَّ الحديثَ المعلولَ اصطلاحًا نوعان:

أَهَمُّهُمَا: ما تُعَدُّ عِلَّتُهُ خَفِيَّةً وتقع فِي أحاديثِ الثِّقَات.

---

(١) وبالتالي لا يطعن في أصل ثقتهم بتلك الروايات، كما لا يطعن بذلك في باقي رواياتهم، وإنما يعل فقط ما وقعت العلة فيه على سبيل الخطأ، دون تعمُّد.

وثانيهما: ما تُعَدُّ عِلَّتُهُ ظاهرةً، وتقع فِي أحاديث غير الثِّقَات، وهذا النوع يلي ما قبلَهُ فِي الأهميَّةِ لسهولة التَّعرف على سببه بالمقارنة بأسباب النَّوعِ الأوَّلِ.

وما أشار إليه الحاكمُ مِن قِلَّةِ الثَّانِي، وتصريح ابن الصَّلاحِ والجمهورِ بكَثْرَةِ وجودِهِ، فهذا خلافٌ لا يَضُرُّ، لكونه حُكْمًا إجماليًّا من كُلِّ مَن الطَّرَفَينِ.

٧- كلام الحاكم عن الحديث المعلول بغير ما ذكره الحافظ ابن حجر وتلميذيه، وتطبيقه العملي الموضح لمجموع كلامه:

١- أمَّا كلامه، فإنَّه عَقِبَ ذِكْرِهِ معرفةَ علل الحديث وأجناسها، ذَكَرَ «نوع معرفة الشَّاذِّ من الرِّوَايَات» وفَرَّقَ بينهما بقوله: وهو- أي الشَّاذُّ- غير المعلول، فإنَّ المعلول: ما يُوقَفُ على عِلَّتِهِ، أنَّه دَخَلَ حديثٌ فِي حديثٍ، أو وَهِمَ فيه راوٍ، أو أرسلَهُ واحدٌ، فوَصَلَهُ وَاهِمٌ، ثم قال: فأمَّا الشاذُّ، فإنَّه حديثٌ يتفرَّدُ به ثقةٌ من الثِّقَات، وليس للحديث أصلٌ، بمُتَابِعٍ لذلك الثِّقَةِ[1].

فقوله: «إنَّ المعلولَ ما يُوقَفُ على عِلَّتِهِ» صريحٌ فِي إطلاقه المعلول اصطلاحًا على ما ظهرتْ عِلَّتُهُ، سواءٌ كان شأنها أنْ تظهرَ لمنْ له مُجَرَّدُ إلمامٍ بعلومِ الحديثِ، أو كان ظهورها لبعض النُّقَّاد[2] بمقتضى الوقوف عليها مِن هؤلاء البعض، ولو خَفِيتْ عليهم قبلَ ذلك، أو خَفِيتْ على غيرهم، فالعِبْرَةُ بمَنْ عَرَفَ، كما هو معلوم.

وأيضًا الأمثلة التي ذكرها الحاكمُ هنا للعِلَّةِ، لم يُقَيِّدْهَا بالثِّقَة التي قيَّدَ بها الشاذَّ، بل أدخل فيها المُضَعَّفَ بسببٍ ظاهرٍ، وهو الوَهْمُ فقط تارةً، والوَهْمُ مع المخالفة تارةً أخرى، وهذا يقع من الثِّقَة ومن الضَّعِيف، حسبما هو واقعٌ فِي مؤلَّفات أئمَّةٍ علم

---

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٣٧٥)، ط دار ابن حزم - بيروت.

(٢) وهذا يؤيد ما أوضحته سابقا أن الخفاء والظهور نسبي ومتغير، لأنه سبق قوله إن العلة الواقعة في أحاديث الثقات تخفى عليهم.

العلل، وبذلك شَمَلَ كلامُ الحاكم هنا عن المعلول اصطلاحًا، كَلا النوعين: ما هو معلولٌ بعِلَّةٍ خفيَّةٍ، وما هو معلولٌ بعِلَّةٍ ظاهرةٍ، بحيث يتوافق مع واقع كتب علل الحديث الذي أيَّدَ به ابنُ الصَّلاحِ كلامَهُ، ووافقه الجمهورُ كما تقدم.

٢- ومن التَّطبيق الذي عند الحاكم ما ذكره من أمثلة للأجناس العشرة لعلل الحديث، وقال فِي آخرها: فقد ذَكَرْنَا عللَ الحديث على عَشْرَةِ أجناسٍ، وبَقِيتْ أجناسٌ لم نذكرها، وإنما جعلتُهَا مثالاً لأحاديثَ كثيرةٍ معلولةٍ، ليهتدي إليها المُتَبَحِّرُ فِي هذا العلم[(١)].

والجنس الأوَّلُ مما ذكره الحاكم- قد مَثَّلَ له بحديث أبِي هريرة فِي «كفَّارة المجلس»، وهو مما عِلَّتُهُ تُعَدُّ خَفِيَّةً، وهي الإرسال الخَفِيُّ، مع ثقة رواتِهِ[(٢)]، فهذا مثالٌ لِمَا عِلَّتُهُ خَفِيَّةٌ.

أمَّا الجنس التَّاسع: فمَثَّلَ له بحديثٍ أخرجه من طريق المُنْذِر بن عبد الله الحِزَامِي عن عبد العزيز بن أبِي سَلَمَة، عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا افْتَتَحَ الصَّلاةَ قال: سبحانك اللَّهُمَّ، تبارك اسمُكَ، وتعالَى جَدُّكَ ... الحديث. ثم قال: لهذا الحديثِ عِلَّةٌ صحيحةٌ، والمُنْذِرُ بنُ عبد الله أخذ طريقَ المَجَرَّةِ فيه[(٣)]. اهـ.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١١٩).

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١١٣- ١١٤)، مع «نكت الحافظ على ابن الصلاح»(٢/٧١٥ - ٧١٧).

(٣) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١١٨).

فقول الحاكم: «إنَّ المُنْذِرَ أخذ طريقَ المَجَرَّةِ»[1] يُعَدُّ إعلالاً منه لروايته هذه للحديث من هذا الطَّرِيقِ، وقد سَمَّى ذلك عِلَّةً صحيحةً، أي موافقةً عنده لشرط العِلَّةِ اصطلاحًا، ومعنَى قوله: «أخذ طريقَ المَجَرَّةِ» أنَّ المنذرَ وَهِمَ فِي روايته للحديث من هذه الطَّرِيق، فيكون جَرْحًا صريحًا لضَبْطِ المُنْذِر فِي هذه الرواية بخصوصها[2]، وعند مراجعة المصادر المتعدِّدَةِ لترجمة المُنْذِر بن عبد الله هذا، نجدها مُتَّفِقَةً على تمام عدالته فِي الدِّينِ والوَرَعِ، وكَثْرَةِ اشتغاله بالحديث، وكَثْرَةِ الرُّواةِ عنه، دون تصريحِ أحدٍ بتوثيقه[3] إلاَّ الحاكمَ نَفْسَهُ، حيثُ روى له فِي «المستدرك»، ووَصَفَهُ عَقِبَ الرواية عنه بأنَّه مِنَ الثِّقَات الحُفَّاظ[4]، فعند اعتمادنا لوَصْفِهِ هذا له بالثِّقَة والحفظ، يكون خلاصة حال المنذر عنده: أنَّه ثقةٌ وَهِمَ فِي هذا الحديث، فيكون جرحًا مُقَيَّدًا لضبط المنذر، وتضعيفًا لهذا الحديث مِن طريقه، لوَهْمِهِ فيه، وسيأتِي فِي المثال التَّالِي إعلالُهُ لحديثٍ آخَرَ بجرحٍ ظاهرٍ، هو كَثْرَةُ وَهْمِ راويه مع مخالفتِهِ.

ومثال الجَرْحِ المطلق: ما ذكره الحاكم فِي الجنس العاشر من علل الحديث.

حيث مَثَّلَ له بما رواه من طريق أبِي فَرْوَةَ يزيد بن محمد بن يزيد بن سِنَان الرُّهَاوي، قال: حَدَّثَنَا أبِي، عن أبيه، عن الأعمش، عن أبِي سُفْيَان،

---

(١) أي روى الحديث بطريق معروف سهل، وهو روايته من طريق «عبد الله بن دينار عن ابن عمر» لكون عبد الله بن دينار، مولى لعبد الله بن عمر، وعرف بالرواية عنه. ينظر: «تهذيب التهذيب»(٥/٢٠١ - ٢٠٢)، و«تاج العروس»(٣/٩٤) مادة: (جر).

(٢) وينظر: «سنن البيهقي الكبرى»(٢/٤٦٣، ٤٧٤).

(٣) «الثقات» لابن حبان (٧/٥١٨، ٩/١٧٦)، و«تاريخ بغداد»(١٥/٣٢٦)، و«تهذيب الكمال»(٢٨/٥٠٣)، و«تهذيب التهذيب»(١٠/٣٠١).

(٤) «المستدرك» للحاكم (١/١٣٦- ١٣٧)، و(٣/٤٨٢ - ٤٨٣).

عن جابرٍ[1]، عن النبي ﷺ قال: «مَن ضَحِكَ فِي صلاته يُعِيد الصَّلاةَ ولا يُعِيد الوضوءَ». ثم قال: لهذا الحديثِ عِلَّةٌ صحيحةٌ، ودَلَّلَ عليها بروايته للحديث من طريق وَكِيعٍ، عن الأعمش، عن أبي سُفْيَان، قال: سُئِلَ جابرٌ عن الرجل يضحك في الصلاة، قال: يُعِيد الصلاةَ، ولا يُعِيد الوضوءَ[2].

فيُلاحَظ أنَّ الحاكم أَعَلَّ روايةَ يزيد بن سِنَان أبي فَرْوَةَ، عن الأعمش من حديث جابر بن عبد الله مرفوعًا، بلفظ: «يُعِيد الصلاةَ، ولا يُعِيد الوضوءَ»، وذلك لمخالفتها رواية وَكِيع بن الجَرَّاح، للحديث عن الأعمش. من حديث جابر موقوفًا.

فجَعَلَ قرينةَ الإعلال للرفع، هي رُجْحَانُ رواية الثِّقَةِ الحافظ وهو وَكِيع بن الجَرَّاح[3] على رواية مُخَالِفِهِ المُضَعَّفِ عند الحاكم وعند غيره مطلقًا بجرحٍ ظاهرٍ مِن جهة ضبطه.

فهو يزيد بن سِنَان أبو فَرْوَةَ الرُّهَاوي، والحاكم نَفْسُهُ وَصَفَهُ بالجَرْحِ الظَّاهِرِ والمُفَسَّرِ، كما سيأتي، وبالتَّالِي لا يكون سببُ جَرْحِهِ خفيًّا عليه فضلا عن غيره.

فمرَّةً قال الحاكم: يزيدُ هذا وَاهِي الحديثِ[4]، وقال في موضع آخَرَ: غَيْرُهُ أوثَقُ منه[5]، ومرَّةً قال: روى عن الزُّهْرِي، ويحيى بن أبي كَثِير، وهِشَام بن عُرْوَة المناكيرَ الكثيرةَ[6]،

---

(١) هو جابر بن عبد الله بن عمرو الأنصاري صحابي بن صحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. «التقريب»(٨٧١).

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١١٨ - ١١٩).

(٣) «التقريب»(٧٤١٤)، و«التهذيب»(١١/١٢٣ - ١٣١).

(٤) «سؤالات السجزي للحاكم»(رقم:٣٣٤).

(٥) «سؤالات السجزي للحاكم»(رقم:٢٤٧)، وهي بمعنى التضعيف.

(٦) «تهذيب التهذيب»(١١/٣٣٦).

وأخرج له فِي «المستدرك» عِدَّةَ أحاديثَ[1]، وقال فِي أوَّلِهَا: هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يُخَرِّجَاه، ويزيد بن سِنَانٍ ليس بالمتروك. اهـ[2]. فقوله هذا يُفِيدُ تضعيفَ يزيدَ بما هو أخَفُّ مِنَ التَّرْكِ وهو الضَّعْفُ المطلق[3]، ولذا عَقَّبَ الحافظُ ابنُ حجر على قول الحاكم السَّابِقِ بقوله: لكنَّهُ ضَعِيفٌ[4]. وكذا قال فِي «التقريب»[5].

فمجموعُ ما تقدَّمَ عن الحاكم يُفِيدُ تضعيفَهُ له، مع تفسيره أيضًا للضَّعْفِ بجَرْحٍ ظاهرٍ لضبطه، وهو روايتُهُ المناكيرَ الكثيرةَ عن ثِقَاتِ مَن رَوَى عنهم كما تقدَّم، وهذا يَتَّفِقُ مع ما جاء عن أكثر النُّقَّاد من تضعيفهم المُطْلَق له[6]، بل سيأتِي عن الدَّارَقُطْنِي وَصْفُهُ بأنَّه ضعيفٌ جِدًّا.

وقد أخرج البَيهَقِيُّ الحديثَ عن الحاكم، به، ثم قال: قال الحاكم: تَفَرَّدَ به أبو فَرْوَةَ يزيدُ بنُ سِنَان الكبيرُ عن الأعمش، وغيرُهُ أوثقُ مِنْه، وكلُّهُمْ ثِقَاتٌ؛ إلاَّ هذا الواحدَ مِنْ بَينِهم[7].

وبذلك بَيَّنَ الحاكمُ تحديدَ إعلال الحديث من هذا الطريق بضَعْفِ يزيدَ بن سِنَان مع تفرُّدِهِ، ولم يَتَعَقَّبْهُ البيهقيُّ فِي ذلك.

---

(١) «المستدرك» للحاكم (١/٤٨٨ - ٤٨٩)، و(٣/١٥٥)، و(٤/٤١)، و(٤/٥١٩).

(٢) (١/٤٧٦).

(٣) وبذلك يكون تصحيحه لحديثه بحسب وجود بعض الطرق الأخرى التي تعضده.

(٤) «إتحاف المهرة» للحافظ ابن حجر (٥ /حديث: ٥٤١٧).

(٥) «تقريب التهذيب»(٧٧٢٧)، وتضعيف الحافظ هذا ليزيد بن سنان مع ما سيأتِي من إقراره لتعليل حديثه الذي معنا، إقرار عملي منه لعدم قصر المعلول عند الحاكم على ما علته خفية، وتقع في أحاديث الثقات فقط.

(٦) «الكامل»(٧/٢٧٢٣)، و«الميزان»(٤/٩٧٠٥)، و«تهذيب التهذيب»(١١/٣٣٥ - ٣٣٦).

(٧) «الخلافيات» للبيهقي (٢/حديث: ٦٧٦).

وقد وافق الحاكمَ على إعلال الحديث من هذا الطريق؛ لأجل الضَّعْفِ الظاهر ليزيدَ أبِي فَرْوَةَ، مع مخالفته لرواية الثقةِ الحافظِ جماعةٌ من النُّقَّاد ممَّنْ سَبَقَهُ أو لَحِقَهُ.

وفِي مُقَدِّمَتِهم إمامُ عصره فِي العلل وشيخ الحاكم الإمامُ الدَّارَقُطْنِي وشيخُهُ الحافظُ أبو بكر النيسابوري المُتَوفَّى سَنَةَ (٣٢٤هـ)، حيث قال الدَّارَقُطْنِي فِي «سننه»[1]: وهذا حديثٌ رُوِيَ عن الأعمش، عن أبِي سُفْيَان، عن جابرٍ، نَذْكُرُهُ ونَذْكُرُ عِلَّتَهُ. وأخرج الحديث بسنده عن شيخه أبِي بكر النيسابوري وغيره مِن طريق محمد بن يزيد بن سِنَانٍ، حَدَّثَنَا أبِي يَزِيْدُ بنُ سِنَان، حَدَّثَنَا سليمانُ الأعمشُ، عن أبِي سُفْيَان، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن ضَحِكَ منكم فِي صلاته فليتوضأ، ثم ليُعِد الصلاة». ثم قال: قال لنا أبو بكر النيسابوري: هذا حديثٌ منكرٌ، فلا يَصِحُّ، والصحيح عن جابر خِلافُهُ. ثم قال الدَّارَقُطْنِي: يزيد بن سنان ضعيفٌ[2] ويُكْنَى بأبِي فَرْوَةَ الرُّهَاوي، وقد وَهِمَ فِي هذا الحديث فِي موضعين:

أحدهما: فِي رَفْعِهِ إيَّاه إلَى النبِي ﷺ.

والآخر: فِي لفظه، والصحيحُ عن الأعمش، عن أبِي سفيان، عن جابر، مِنْ قوله: «مَنْ ضَحِكَ فِي الصلاة أعاد الصلاة، ولم يُعِدِ الوضوءَ»، وكذلك رواه عن الأعمش جماعةٌ مِنَ الرُّفَعَاءِ الثِّقَات، منهم سفيانُ الثوريُّ وأبو معاوية الضريرُ ووكيعٌ، وعبدُ الله ابنُ داود الخُرَيْبِي، وعُمَرُ بنُ علي المُقَدَّمِي وغيرُهُم، وكذلك رواه شعبةُ، وابنُ جُرَيج عن يزيد أبِي خالدٍ عن أبِي سُفْيَان عن جابرٍ. اهـ.

---

(١) «سنن الدارقطني»(١/١٧٢)(حديث:١٧٣).

(٢) وفي طبعة الرسالة المحققة لـ«سنن الدارقطني»(١/حديث:٦٤٧): قال: ضعيف جدًا.

ثم أخرج الدَّارَقُطْنِي طرقَ الحديثِ عن جابر موقوفًا، من طريق عَدَدٍ ممن تقدَّم ذِكْرُهُ لهم، وقد وافق الدَّارَقُطْنِيَّ وشيخَهُ النيسابوريَّ على إعلال الحديث من طريقِ يزيدَ بنِ سنانٍ أبي فَرْوَة كُلٌّ من: ابنُ حِبَّان[1]، وابنُ عَدِيّ[2]، وابنُ الجوزي[3]، والحافظ أبو عبد الله بن عبد الهادي[4]، والبَيْهَقِي[5]، والحافظ ابنُ حجر مع نَقْلِهِ خلاصةَ كلامِ الدَّارَقُطْنِي السَّابِقِ فِي سببِ الإعلال[6].

الخلاصة:

١- أنَّ قولَ الحاكم السَّابِقَ فِي مُسْتَهَلِّ كلامه: «وإنما يُعَلَّلُ الحديثُ من أوجه ليس للجرح فيها مَدْخَلٌ» ليس على ظاهره من الحَصْرِ والتعميم لنفي الجَرْحِ، ولكنْ تلك العبارة محمولةٌ على تأكيد أهميَّةِ الإعلالِ بغير الجرح الظَّاهِرِ؛ وذلك لوجود قرينةِ الكَثْرَةِ السَّابِقِ ذكرُهَا فِي بقيَّةِ كلامِ الحاكمِ هناك.

ولِمَا أضافه الحاكمُ من تَقْعِيدٍ فِي تمييزه للحديث المعلول عن الحديث الشاذِّ عنده، ثم للإعلال هنا فِي أمثلة أجناس العلل الاصطلاحية، بما ليس لجَرْحِ الرُّوَاةِ فيه مَدْخَلٌ كما فِي الجنس الأوَّلِ، وبما فيه جَرْحٌ ظاهرٌ مُقَيَّدٌ، كما فِي الجنس التَّاسِعِ، وما فيه جَرْحٌ ظاهرٌ مطلقٌ مُصَرَّحٌ به كما فِي الجنس العاشر.

٢- أنَّ إقرارَ الحافظ ابنِ حجر لإعلال ما مَثَّلَ به الحاكمُ للنوع العاشر، مع ذِكْرِهِ

---

(١) «المجروحين» لابن حبان (١٠٨/٣).

(٢) «الكامل» لابن عدي (٢٧٢٤/٧ - ٢٧٢٥).

(٣) «العلل المتناهية»(٣٦٨/١) من طريق الدارقطني، وذكر مجمل كلامه في إعلال الحديث.

(٤) «تنقيح التحقيق» (٣٠٤/١)، ط أضواء السلف بالرياض.

(٥) «الخلافيات» للبيهقي (٤٠٤/٢)(حديث: ٧٤٨).

(٦) «التلخيص الحبير»(١١٥/١)(حديث: ١٥٣).

خلاصةَ إعلال الدَّارَقُطْنِي له، فذلك فيه مخالفةٌ لاستدلاله ببعض كلام الحاكم، على قَصْرِ المعلول اصطلاحًا على النوع الخَفِيِّ وحدَهُ، وعلى إخراجه النوع الثانِي المعلول بعِلَّةٍ ظاهرةٍ، كما تقدَّمَ.

٣- أنَّ مجموعَ كلام الحاكم فِي تَقْعِيدِ الحديث المعلول فِي الموضعين السابقين يتوافقُ مع مجموع ما ذكره من أمثلةٍ تطبيقيةٍ لأجناس العلل الاصطلاحية عندَهُ، والتِي جعلها نماذجَ يُقَاسُ عليها كثيرٌ غَيْرُهَا، كما يتوافق مع ما قَرَّرَهُ ابنُ الصَّلاحِ والجمهورُ كما قدمنا.

٤- أنَّ الأخذَ بما يُفِيدُهُ مجموعُ التَّقْعِيدِ والتطبيق من الحاكم يتوافقُ مع ما نَقَلَهُ الحافظُ عن الإمامِ العَلائيِّ وأقَرَّهُ: «أنَّ مرادَ العالِمِ يُعْرَفُ مِن مجموعِ كلامِهِ»[(١)]، كما تقدَّمَ، ومِنْ ثَمَّ يكون هذا أولَى مِن أخذِ بعضِ كلامِ الحاكم مَعْزُولاً عن سياقه وقرينتِهِ، وتفسيرِ كُلِّ عبارةٍ بمفردها دونَ مُوْجِبٍ لذلك، ودونَ مُرَاعَاةٍ أيضًا لواقع ما ذَكَرَهُ الحاكمُ وشَرَحَهُ من أمثلة أجناس العِلَّةِ، وطَلَبهُ القياسَ عليها.

٥- بما تقدَّمَ عن الإمام الحاكمِ ومَنْ ذَكَرْنَا مِن سَابِقِيهِ ولاَحِقِيهِ يَثْبُتُ بجَلاءٍ: أنَّ المعلولَ اصطلاحًا يَشْمَلُ كُلَّ مردودٍ بعِلَّةٍ خفيَّةٍ أو ظاهرةٍ، وليس ذلك زَعْمًا ولا مَرْدُودًا كما قرَّرَهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ فيما تقدَّمَ، بل هذا هو الصَّوَابُ الذي جاء عن جمهورِ علماءِ العلل وأئمَّتِهِم، وطبَّقُوهُ عَمَلِيًّا فِي مؤلَّفَاتِهِم وبُحُوثِهِم التِي وَصَلَتْ إلينا، وتابعهم على ذلك مَنْ جاء بعدَهُمْ من المُحَقِّقِين، بمَنْ فيهم الحافظُ ابنُ حجرٍ نَفْسُهُ فِي غير هذا الموضعِ من كتابه «النُّكَت»[(٢)] فَضْلاً عن غيره كما تقدَّمَ[(٣)].

---

(١) وينظر: «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/٤٠٤).

(٢) ينظر: «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/٤٠٧).

(٣) وينظر مثلا: «النكت الوفية» للبقاعي (١/٥١٨).

المبحث الرابع

مجالات العلة واستعمالاتها

١ - مجالات العلّة الاصطلاحية:

قدّمْنَا أنَّ الذي استقرَّ عليه جمهورُ الأئمّةِ: أنَّ الحديثَ المعلولَ اصطلاحًا قسمان:

أحدهما: ما تكون عِلَّتُهُ أسبابُهَا خفيَّةٌ قادحةٌ، وتقع فِي أحاديث الثِّقَات.

وثانيهما: ما تكون عِلَّتُهُ أسبابُهَا ظاهرةٌ، وهي تقع فِي أحاديث الثِّقَات وغيرهم.

وعلى هذا تكون مجالات -أي مواضع- العِلَّةِ القادحةِ كذلك قسمان:

أولهما: أحاديثُ الثِّقَات التِي ظاهرُهَا السَّلامَةُ مِن تلك العلل.

وذلك مِثْلُ الأحاديثِ التِي تكون فِي بعضِ طرقها رُوَاةٌ ثقاتٌ، وظاهر إسنادها الاتصالُ والرَّفْعُ، وبعد جَمْعِ طرقها بواسطة التخريج لها سندًا ومتنًا، يظهر لنا وجودُ اختلافٍ على بعض رجال الإسناد، بزيادةٍ أو نَقْصٍ فِي الإسناد بالرَّفْعِ والوَقْفِ، أو بالوصل والانقطاع الخَفِيّ كالتَّدْلِيس والإرسال الخَفِيّ، أو بإبدال راوٍ براوٍ آخَرَ، أو خَلَلٍ فِي متن الحديث بالإدراج أو القَلْبِ أو الشُّذُوذِ، ونحو ذلك، كما سيأتِي في بعض الأمثلة التطبيقية.

قال الإمام ابنُ الصَّلاحِ بعد تعريفه لهذا النَّوْعِ كما تقدَّمَ: «ويتطرَّقُ[1] ذلك إلَى الإسناد الذي رجالُهُ ثقاتٌ، الجامعِ شروطَ الصِّحَّةِ مِنْ حيثُ الظَّاهِرِ»[2].

وقال أيضًا: «وكثيرًا ما يُعَلِّلُون الموصولَ بالمرسل، مِثْل أنْ يَجِيءَ الحديثُ بإسنادٍ موصولٍ، ويجيءَ أيضًا بإسنادٍ منقطعٍ أقوى مِن إسنادِ الموصولِ، ولهذا

---

(١) أي يحصُل.

(٢) «مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح»(ص١١٦).

اشتملَتْ كُتُبُ علل الحديث على جَمْعِ طُرُقِهِ»[1].

وفِي كلام ابن الصَّلاحِ هذا اقتصارٌ على جانبِ الأسانيدِ، وذلك لأنَّ وقوعَ العِلَّةِ فِي الأسانيد هو الأكثر[2]، لكن من العلل الخفيَّةِ ما يقع فِي المتن كما تقدَّمَ ذِكْرُ بعض أمثلته، وعند التأمُّلِ نجدُ إعلالَهَا راجعًا إلَى الإسناد.

وهذا النَّوعُ لخَفَاءِ أسبابِهِ ودِقَّةِ قرائنِهِ، يحتاج إلى عُمْقِ الدِّرَايَةِ وسَعْةِ الاطِّلاعِ، والاعتدالِ فِي النَّقْدِ، ولهذا لا يَتَصَدَّى له إلاَّ الجَهَابذةُ من النُّقَّاد، وكثيرٌ من أقوال العلماء فِي بيان أهميَّةِ علم العلل يَنْصَبُّ أغلبُهَا على هذا النوع، رُغْمَ أهميَّةِ نوع العِلَّةِ بسببٍ ظاهرٍ وكثرَتِهِ.

ثانيهما: أحاديثُ غَيْرِ الثِّقَات ممَّنْ عُرِفُوا بالجَرْحِ الظَّاهِرِ، وهذا هو الذي ذكره الإمامُ ابنُ الصَّلاحِ كما تقدم فِي النوع الثانِي من المعلول، وهو المعلولُ بعِلَّةٍ ظاهرةٍ، ومَثَّلَ له بقوله: ولذلك تَجِدُ فِي كتب العلل الكثيرَ من الجَرْحِ بالكذبِ والغفلةِ، وسُوْءِ الحِفْظِ، ونَحْوِ ذلك من أنواع الجَرْحِ[3].

وذكر الحافظ ابن حجر فيما أخرجه مِن نوع المعلول بعِلَّةٍ خفيَّةٍ: المنقطع - يعنِي بقطعٍ ظاهرٍ، كالمرسل بعدم ذكر الصحابِي، دون مخالفةٍ بوصله ممن هو أَرْجَحُ- وما يكون راويه مجهولاً أو مُضَعَّفًا[4]، وذكر نحو ذلك فيما يُعَدُّ عِلَّةً يُضَعَّفُ

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح»(ص١١٧).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح»(ص١١٧).

(٣) «مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح»(ص١١٢).

(٤) ينظر: «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/٧١٠)، و«الإرشاد» للخليلي (١/١٥٧-١٥٨).

لأجلها بعضُ طُرُقِ الحديث الحسن لغيره، وينجبرُ ضعفُهَا بما يُعَضِّدُهَا[1]، ومِثْلُ هذا يوجد فِي «جامع الترمذي»، وفِي «المسند» للإمام أحمد ولأبِي يعلى وغيرها.

وتقدَّم مثالُ المعلول بضَعْفِ ضَبْطِ الرَّاوِي الظَّاهِرِ مع مخالفته للثقة كما فِي الجنس العاشر من أجناس العلل عند الحاكم، وموافقة غيره مِن العلماء له.

٢- استعمالات لفظ العلة والمعلول:

يُعْتَبَرُ استعمالُ لفظي العِلَّةِ والمعلول فِي مجال النوعين السابقين استعمالاً لهما بمعناهما الاصطلاحي، الذي يقتضي ضَعْفَ الحديثِ الموصوف بذلك.

وهناك استعمالٌ ثالثٌ للَفْظَي العِلَّةِ والمعلولِ بغير المعنَى الاصطلاحي السَّابِق، فلا يُفِيدُ وَصْف الحديثِ به تضعيفهُ، وهذا الاستعمالُ ذَكَرَهُ بعضُ العلماء فقط توسُّعًا فِي استعمال لفظ العِلَّةِ وبالتَّالِي يُعَدُّ استعمالاً خاصًّا بمَنِ اسْتَعْمَلَهُ، بحيث يُفْهَمُ مقصودُهُ الخاصُّ به عند وقُوفِنَا عليه، وليس تَضْعِيفَ الحديثِ به.

وقد تقدَّمَ ذِكْرُ ابنِ الصَّلاحِ ومَنْ بَعْدَهُ بعضَ الأمثلة لذلك، وهي: تسميةُ الإمامِ التِّرْمِذِيِّ نَسْخَ الحديثِ بأنَّه عِلَّةٌ فيه[2]، وعَلَّقَ الحافظُ العراقيُّ على ذلك بقوله: «فإنْ أرادَ الترمذيُّ: أنَّه عِلَّةٌ فِي العمل بالحديث، فهو كلامٌ صحيحٌ فاجْنَحْ له، ومِلْ إلَى كلامِهِ، وإنْ يُرِدْ أنَّه عِلَّةٌ فِي صِحَّةِ نَقْلِهِ فلا؛ لأنَّ فِي الصَّحِيحِ أحاديثَ كثيرةً منسوخةً»[3]، وقد وافقه على هذا السخاويُّ، وزاد قائلا: «بَلْ صَحَّحَ الترمذيُّ نَفْسُهُ

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/٤٠٧).

(٢) ينظر: كتاب «العلل» من «جامع الترمذي» مع شرح ابن رجب له (١/٤- ٨)، مع «جامع الترمذي» كتاب «الصلاة»(حديث: ١٨٧) وأبواب «الحدود»(حديث:١٤٤٤).

(٣) «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (١/٢٨٩ - ٢٩٠).

من ذلك -يعني من المنسوخ- جُمْلَةً، فتَعَيَّنَ لذلك إرادتُهُ»[1].

وكذلك ما جاء عن الخَلِيلي بقوله: «مِنَ الأحاديثِ صحيحٌ مُتَّفَقٌ عليه، وصَحِيحٌ معلولٌ»[2].

وما جاء عن الحاكم مِنْ قولِهِ: «حديثٌ صحيحُ الإسنادِ على شَرْطِ مسلمٍ ... وهو شَاذٌّ بمَرَّةٍ»[3]، فَذِكْرُهُ الشُّذُوذَ مع ذِكْرِ الصِّحَّةِ يُفِيدُ أنَّه ليس بمعنَى الشُّذُوذِ الذي يُضَعَّفُ الحديثُ لأجله، ولكنَّه بمعنَى تَفَرُّدِ بعضِ رُوَاتِهِ المُحتَجِّ بهم.

◆ ◆ ◆

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (٦٦/٢) مع حاشية المحقق الفاضل الدكتور عبد الكريم الخضير.

(٢) «الإرشاد» للخليلي (١٦٠/١)، مع «فتح المغيث» للسخاوي (٦٥/٢- ٦٦).

(٣) «المستدرك» للحاكم (٢٧٥/١)، مع «فتح المغيث» للسخاوي (٦٦/٢).

المبحث الخامس

أهمية معرفة علم علل الحديث وأسبابها وفوائد دراستها

تظهر أهمية معرفة علل الحديث في النقاط التالية:

١- معرفة علل الحديث ضرورةٌ علميةٌ حديثيةٌ:

إنَّ معرفةَ علل الحديث ضرورةٌ علميةٌ حديثيةٌ؛ للتمييز بين الحديث الصحيح وغيره، فقد اشْتَرَطَ المحدِّثُون شروطًا للحديث الصحيح، منها: سلامتُهُ من العلل القادحةِ.

واشْتِرَاطُ المُحَدِّثِين هذا الشرطَ يُلْزِمُ المُحَدِّثَ وطالبَ الحديثِ العِنَايَةَ بمعرفة علل الحديث، والاهتمام بها بَحْثًا ودراسةً وتأصيلاً؛ حتَّى يَتَسَنَّى لهما التَّأَكُّدُ من تَحَقُّقِ هذا الشَّرْطِ مِن عَدَمِهِ.

قال الإمام عبدُ الرحمن بنُ مَهْدِيّ: «لأنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حديثٍ هو عندي أحبُّ إلَيَّ مِن أنْ أكتبُ عشرين حديثًا ليس عندي»[(١)].

٢- معرفة علل الحديث علم دقيق من أشرف علوم الحديث:

إنَّ معرفةَ عللِ الحديث عِلْمٌ قائمٌ بذاتِهِ، وهو مِن أَجَلِّ علومِ الحديث، وأدَقِّهَا، وأشرَفِهَا، وأصعَبِهَا.

قال الحافظُ أبو عبد الله الحاكمُ النيسابوريُّ: «معرفةُ عللِ الحديثِ عِلْمٌ برأسِهِ، غير الصَّحيحِ، والسَّقِيمِ، والجَرْحِ والتَّعْدِيلِ»[(٢)].

فاعْتَبَرَ الإمامُ أبو عبد الله الحاكمُ معرفةَ علل الحديث عِلْمًا قائمًا بذاته مِثْل: علم الجرح والتَّعْدِيل، وعلم الصحيح والضَّعِيف وغيرها من علوم الحديث؛ بَلِ اعْتَبَرَهُ

---

(١) «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٣/١).

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١١٢).

الحافظُ ابنُ الصَّلاحِ مِن أعظَمِهَا، وأشرَفِهَا، وأدقِّهَا، وأعمَقِهَا.

قال الحافظ ابنُ الصَّلاحِ: «اعْلَمْ أنَّ معرفةَ علل الحديث مِن أجَلِّ علوم الحديث وأدَقِّهَا، وأشرَفِهَا، وإنما يَضطلَعُ بذلك أهلُ الحِفْظِ، والخِبْرَةِ، والفَهْمِ الثَّاقِبِ»[1].

إنَّ معرفةَ علل الحديث تَحْتَاجُ إلَى دِقَّةٍ فِي الفَهْمِ، وعُمْقٍ فِي التَّأمُّلِ والنَّظَرِ، ومَلَكَةٍ فِي البحث العلمي، وتَأَنٍّ فِي إصدارِ الأحكام، وخِبْرَةٍ فِي النَّقْدِ العِلْمِي؛ كُلُّ ذلك للكَشْفِ عن ما وراءَ العلل الظَّاهِرَةِ مِن علل غامضةٍ خَفِيَّةٍ قادحةٍ فِي صِحَّةِ الأحاديث معَ أنَّ الظَّاهِرَ السَّلامةُ منها.

قال الخطيب البغدادي: «مِنَ الأحاديثِ ما تَخْفَى عِلَّتُهُ، فلا يُوقَفُ عليها إلا بَعْدَ النَّظَرِ الشَّدِيدِ، ومُضِيِّ الزَّمَنِ البعيدِ»[2].

٣- معرفة علل الحديث علمٌ لا يقوم به إلا الجهابذةُ من المحدِّثين:

لمَّا كان علمُ معرفة علل الحديث عِلْمًا دقيقًا عميقًا، ولا سِيَّمَا ما يكون غامضًا خفيًّا، لم يَقُمْ به إلا مَن أُوتِيَ فَهْمًا ثَاقِبًا، واطِّلاعًا واسعًا، ومعرفةً تامَّةً بمراتبِ الرُّوَاةِ، ومَلَكَةً قويَّةً بالأسانيد والمتون، وكان مِن أهلِ الحِفْظِ والخِبْرَةِ.

قال الحافظُ ابنُ الصَّلاحِ: «وإنما يَضطلَعُ بذلك أهلُ الحِفْظِ والخِبْرَةِ والفَهْمِ الثَّاقِبِ»[3].

فمِن أهميَّةِ هذا العلم: أنَّه خاصٌّ بأهل الحديث الذين اصطفاهم الله تعالَى؛ لحِفْظِ سنةِ نبيِّهِ ﷺ، ولا يَصِحُّ لمن ليس له عِنَايةٌ خاصَّةٌ بهذا العلم أنْ يتكلَّمَ فيه.

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح»(ص٦٢).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»(٢/٢٥٧).

(٣) «مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح»(ص١١٦).

ولمَّا كان هذا العلمُ منه ما هو خَفِيٌّ غامضٌ، كان إدراكُهُ من أصعبِ الأمورِ، ولمَّا كانت العِلَّةُ تَكْثُرُ فِي أحاديث الثِّقَات، فيَعْتَمِدُ كثيرٌ من النَّاظِرِين على كون الراوي ثقةً، ويَقْبَلُون حديثَهُ؛ تحسينًا للظَّنِ به وبحديثِهِ، فيُصَحِّحُون ما قد يكون مُعَلاً بحيث يُنْسَبُ إلَى النبيِّ ﷺ قولٌ، أو فعلٌ، أو تقريرٌ، أو صِفَةٌ، ممَّا لم يَثْبُتْ عنه ﷺ؛ ولذا لم يَقُمْ بهذا العبءِ الكبيرِ إلا جهابذةُ الحديثِ الذين اختصَّهُم اللهُ تعالَى بتلك المُؤهِلاتِ، قال الإمامُ ابنُ حَزْمٍ: «لا آفَةَ على العلومِ وأهلِهَا أَضَرُّ من الدُّخَلاءِ فيها، وهُمْ من غير أهلِهَا، فإنَّهم يَجْهَلُون ويظنُّون أنَّهم يعلمون، ويُفْسِدُون ويُقَدِّرُون أنهم يُصْلِحُون»[1].

فليس كلُّ مُشْتَغِلٍ بالحديث روايةً ودرايةً بمُؤَهَّلٍ أنْ يقومَ بهذا العلم، ومِنْ ثَمَّ لم يَخُضْ غِمَارَه إلا القليلُ مِن أَهْلِ هذا الشَّأنِ، قال الحافظ ابن حجر: «المُعَلَّلُ -وهو مِن أَغْمَضِ أنواع علوم الحديث وأدقِّهَا- لا يقوم به إلا مَن رزقه اللهُ تعالَى فَهْمًا ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفةً تامَّةً بمراتب الرواة، وملكةً قويَّةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليلُ مِنْ أهل الشَّأنِ: كعَلِيِّ بن المَدِينِي، وأحمدَ بنِ حَنْبَل، والبُخَاري، ويعقوبَ بنِ شَيْبَةَ، وأبِي حاتِمٍ، وأبِي زُرْعَةَ، والدَّارَقُطْنِي ... »[2].

إنَّ قِلَّةَ مَنْ تكلَّمَ فِي هذا الفَنِّ، وضرورةَ معرفتِهِ، مَعَ دقَّتِهِ وجلالَتِهِ كُلُّ هذا يَدُلُّ على أنَّه علمٌ عزيزٌ، ذو منزلةٍ عاليةٍ، ومَكَانَةٍ سَامِيَةٍ.

◆ ◆ ◆

(١) «الأخلاق والسير في مداواة النفوس» لابن حزم (ص٢٤).

(٢) «نزهة النظر»(ص٨٤) مكتبة الغزالي - دمشق.

أسباب العلة:

ما وَصَلَ إلينا من المؤلَّفَاتِ المُسَمَّاةِ بـ«علل الحديث»، وكذا المؤلَّفات المشتملة على النماذج العمليَّة لأنواع العِلَّةِ، من المسانيد المُعَلَّلَةِ، أو السُّنَنِ وغيرها، أو المؤلَّفَات فِي عُلُوم الرِّجَال، أو فِي مصطلحاتِ وقَوَاعِدِ علومِ الرِّوَايَةِ والدِّرَايَةِ.

مَنْ يُرَاجِعُ ما وَصَلَ إلينا من ذلك بعنايةٍ وبصيرةٍ يجد أنَّ أسبابَ العِلَّةِ فِي الحديث تَرْجِعُ فِي جُملتِهَا إلَى وقوعِ ما يَطْعَنُ فِي اتِّصَال الإسناد، أو في عدالة الرَّاوِي وضبطِهِ، أو فِي أحدهما، كالخطأ أو النِّسْيَانِ أو الكَذِبِ من بعض الرُّوَاةِ، وقد عُنِيَ ببيان ذلك جَهَابذةُ النُّقَّادِ، لصيانَةِ السُّنَّةِ النَّبويَّةِ من أيِّ دَخِيلٍ أو خَلَلٍ، سواءٌ فِي سند الحديث ومتنِهِ، أو فِي أحدهما، وقد تَفَرَّعَ عن ذلك أنواعٌ لأسبابِ العِلَّةِ، وأسماءٌ اصطلاحيَّةٌ لكُلٍّ منها، كما سيأتي ذلك مُوَضَّحًا فِي النَّمَاذجِ التَّطْبِيقيَّةِ، وفيما ذَكَرَهُ الحاكمُ أبو عبد الله مِن أجناس العِلَّةِ، وقَرَّرَ قِيَاسَ غَيْرِهَا عليها[1].

◆ ◆ ◆

(١) وينظر: مقدمة الدكتور سعد الحميد لتحقيق «علل ابن أبي حاتم الرازي»(١/٥٧ - ١٥٦)، ففيها تفاصيل، وأمثلة عملية مفيدة.

فوائد دراسة علل الحديث:

ممَّا لا ريبَ فيه أنَّ الباحثَ فِي علل الحديث دراسةً وبحثًا وتأصيلاً لا بُدَّ أنْ يَقِفَ على فوائدَ مُتعدِّدَةٍ ومتنوعةٍ. أهمها:

١- إنَّ دراسةَ علل الحديث يُشْحِذُ الذِّهْنَ، ويُنَمِّي مَلَكَةَ البَحْثِ العلمي، وعُمْق النَّظَرِ، والدِّقَّة، والتَّأنِّي فِي إصْدَارِ الأحكام. وعدم الاكْتِفَاءِ بالظَّوَاهِرِ؛ بَلِ البحث فِي ما وَرَاءَهَا.

٢- إنَّ دِرَاسَةَ علل الحديث تُظْهِرُ مَدَى عُمْقِ المنهج النَّقْدِيِّ عند المُتَقَدِّمِيْنَ والمُتَأخِّرِينَ من المُحَدِّثين، فهُمْ لم يَكْتَفُوا بدَفْعِ العلل الظَّاهِرَةِ، كنَفْي العدالة، أو الضبط، أو عدم اتِّصَالِ السَّنَدِ، إنما غَاصُوا فِي العُمْقِ؛ للكَشْفِ عمَّا وَرَاءَ العلل الظَّاهِرَةِ مِن قوادحَ خفيَّةٍ فِي صِحَّةِ الحديثِ.

٣- إنَّ دراسةَ علل الحديث ومعرفَتَهَا هي المَيْدَانُ العَمَلِيُّ لتطبيق قواعدِ علمِ الحديثِ، فالقواعِدُ النَّظَرِيَّةُ فِي كتب المصطلح وثَنَايَا كتب العلل، وكتب الرِّجَال، تَتَحَقَّقُ تطبيقاتُهَا العمليَّةُ فِي دراسة علل الحديث.

٤- إنَّ دراسةَ علل الحديث تَجْعَلُ الباحثَ يَصِلُ إلَى معرفة الحديث الصَّحِيحِ مِن غَيْرِهِ؛ لأنَّ مِن شُرُوطِ الحديثِ الصَّحِيحِ سلامتُهُ من العللِ القادحةِ الظَّاهِرَةِ والخفيَّةِ، مما يَجْعَلُ البَحْثَ فِي العللِ والعنايةَ بها ذا أهميَّةٍ كُبْرَى؛ بل ضَرُورَةٍ قُصْوَى.

◆ ◆ ◆

المبحث السادس

القول بأنَّ معرفةَ علم العلل إلهامٌ أو كَهَانَةٌ أو نحوها والتَّوجيهُ الصَّحِيحُ له

جاء عن الإمام عبد الرحمن بنِ مَهْدِيّ قال: «معرفةُ الحديثِ إلْهَامٌ»، وعَلَّقَ الإمامُ النَّاقِدُ محمدُ بنُ عبد الله بن نُمَيْرٍ على هذا، فقال: وصَدَقَ، لو قُلْتَ له: مِن أينَ قُلْتَ؟ لم يكن له جَوَابٌ[1].

وذَكَرَ أبو زُرْعَةَ الرَّازِي عن رجلٍ سأله: ما الحُجَّةُ فِي تعليلكم الحديثَ؟ وبعدَ وُصُولِهِ إلَى الجوابِ، قال: أَشْهَدُ أنَّ هذا العلمَ إلْهَامٌ[2].

وجاء عن الإمام ابنِ مَهْدِيّ أيضًا قال: إنْكَارُنَا الحديثَ عند الجُهَّالِ كَهَانَةٌ[3].

وهاتان العبارتان، وما سيأتي نحوُهُمَا قد فَهِمَهُ بعضُ الناس على وَجْهٍ يُشَكِّكُ فيما يُذْكَرُ عن أئمَّةِ المُحَدِّثِينَ من أحكامٍ على الأحاديثِ، بالصِّحَّةِ أو غيرها مِن الإعلال والتَّضْعِيفِ بالنَّكَارَةِ وغيرها[4].

وسببُ هذا الفَهْمِ الخاطيءِ يرجع بالدَّرَجَةِ الأُولَى، إمَّا إلَى الجهل بهذا العلم كما صرَّحَ به الإمامُ ابنُ مَهْدِيّ فِي كلامه السابق، وإمَّا إلَى معنَى لَفْظَي: «الإلهام، والكهانة» عند إطلاقهما على معرفة علم الحديث عُمُومًا أو على علم العلل خُصُوصًا.

---

(١) «العلل» لابن أبي حاتم (١/٣٨٨)، والخطيب فِي «الجامع»(٢/٢٥٥) بنحوه.

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١١٣).

(٣) «العلل» لابن أبي حاتم (١/٣٨٩).

(٤) ينظر: «التمييز» للإمام مسلم (ص٤٥)، ط دار ابن حزم - بيروت.

ولذا نحتاج إلَى بيان معنَى كُلٍّ منهما بإيجازٍ، كما يلي:

١- (الإلْهَام): ذَكَرَ ابنُ فارس أنَّ هذا اللفظَ فِي الأصل يدُلُّ على ابْتِلاعِ الشيء، ثم يُقَاسُ عليه، ثم قال: ومِن هذا الباب: الإلْهَامُ، كأنَّه شيءٌ أُلْقِيَ فِي الرَّوْعِ، فالْتَهَمَهُ[1].

وقال أبو البَقَاء الكَفَوِي: الإلْهَامُ هو اسم لِمَا يَهْجِسُ فِي القلب من الخواطر بخَلْقِ اللهِ فِي قَلْبِ العاقل، فيَتَنَبَّهُ بذلك ويتَفَطَّنُ، فيَفْهَم المعنَى بأسرعِ ما يمكن، ولذلك يقال: فلانٌ مُلْهَمٌ، إذا كان يَعْرِفُ بمزيدِ فطنتِهِ وذكائِهِ ما لا يُشَاهِدُهُ، وقال: الإلْهَامُ لا يَجِبُ إسنادُهُ ولا استنادُهُ إلَى المعرفة بالنَّظَرِ فِي الأدلَّةِ، ثم قال: وهو من الكَشْفِ المَعْنَوِي[2].

ولذا قال الشَّرِيفُ الجُرْجَانِي: هو ليس بحجَّةٍ عند العلماء، إلا عند الصُّوفِيَّةِ[3]، وأشار ابنُ رَجَبٍ إلَى ترجيح الاحتجاجِ به فِي الأحكام ما دَامَ يستندُ إلَى دليلٍ شَرْعِيٍّ[4].

ومِنَ المعروفِ أنَّ الأحكامَ على الأحاديث قَبُولاً أو رَدًّا هي من الأمور الشرعيَّةِ، لِمَا يترتَّبُ عليها من أدلَّةِ الأحكام الشرعيَّةِ قَبُولاً أو رَدًّا، وبالتَّالِي يكون وَصْفُ أئمَّةِ النُّقَّادِ لأحكام التصحيح أو الإعلال للأحاديث بدونِ ذِكْرِ دليلٍ على ذلك، بأنَّه إلْهَامٌ، ليس مقصودُهُم أنَّ مُجَرَّدَ صُدُورِ تلك الأحكام عنهم يُكْتَفَى به مطلقًا عن الدليل العلمي عليها، بل المقصود أنَّ تلك الأحكام تَعْتَمِدُ على قرائنَ

---

(١) «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٥/ مادة: لهم).

(٢) «الكليات» لأبي البقاء الكفوي (ص١٧٣)، مع تصرف بتقديم وتأخير.

(٣) «التعريفات» للجرجاني (ص١٩).

(٤) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (ص١٠٣- ١٠٤)(حديث:٢٧).

ودلائلَ فيها مِن الدِّقَّةِ والعُمْقِ، ما يحتاج استنتاجُهُ إلَى المَزِيدِ من الفِطْنَةِ، ودِقَّةِ الملاحظة والفَهْمِ والذَّكَاءِ، كما أشار إليه أبو البَقَاء الكَفَوي فِي وَصْفِ المُلْهَم كما تقدَّمَ، ويحتاج البيانُ أيضا كَثْرَةَ المُمَارَسَةِ والاعتناءِ، وطُولَ الخِبْرَةِ بحيث يَحْصُلُ لمن يتصدَّى لذلك مَلَكَةٌ تُمَكِّنُهُ من التَّصَدِّي لمسائلِ هذا العلم، وتُيَسِّرُ عليه صِعَابَهُ، وقد أشار الخطيبُ البغداديُّ إلَى ذلك فِي جامعه فعَقَدَ فَصْلاً بعنوان: «فصلٌ فِي أنَّ المعرفةَ بالحديث ليست تلقينًا، وإنما هو علمٌ يُحْدِثُهُ اللهُ فِي القلب»[1].

وذكر تحتَ هذا العنوان أنَّ أشْبَهَ الأشياء بعلم الحديث معرفةُ الصَّرْفِ ونَقْدِ الدنانيرِ والدَّرَاهِمِ، وبيَّنَ ما تُعْرَفُ به جَوْدَةُ تلك الدنانير والدراهم عند مُعَايَنَتِهَا، قال: وكذلك تَمْيِيزُ الحديثِ، فإنَّه علمٌ يَخْلُقُهُ اللهُ تعالَى فِي القلوب، بَعْدَ طُوْلِ الممارسةِ له والاعتناءِ به[2].

وبذلك يكون معنَى كَلِمَةِ «الإلْهَام» عند المُحَدِّثِينَ مقصودٌ بها التشبيه بمعناها الاصطلاحي عند أهل التَّصوفِ كما سبق، بمعنَى أنَّها مَلَكَةٌ عقليَّةٌ وفَهْمٌ دَقِيقٌ، يُودِعُهُ اللهُ تعالَى فيمَنْ عُرِفَ مع عدالة الدين، برَجَاحَةِ العَقْلِ وطُوْلِ الممارسة والاعتناءِ بمسائلِ علم الحديث ودَقَائِقِهِ، ولا سِيَّمَا علمَ العلل، وجاء عن ابن مَهْدِيٍّ تحديدُ فَتْرَةِ الممارسةِ هذه بعشرينَ سنةً لمن يريدُ أنْ يكونَ مِثْلَهُ فِي التَّحْصِيلِ[3].

وقد جاءتْ عِدَّةُ رواياتٍ مشتملةٍ على التشبيهِ بما يُوضِّحُ مقصودَ المُحَدِّثِينَ، فمنها قَوْلُ نُعَيْمِ بنِ حمَّادٍ لعبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ: كيف تَعْرِفُ صحيحَ الحديثِ مِن

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (٢/٢٥٥).

(٢) المرجع السابق.

(٣) «الجامع للخطيب»(٢/٢٥٦).

غَيْرِهِ؟ قال: كما يَعْرِفُ الطَّبِيبُ المَجْنُونَ[1].

وعن ابنِ المَدِينِي قال: كان عِلْمُ عبدِ الرحمن بنِ مَهْدِيّ فِي الحديث كالسِّحْرِ[2].

فالتَّشْبِيهُ لعلم عبد الرحمن بن مَهْدِيّ فِي هاتين الروايتين، مَرَّةً مِن لفظه هو، ومَرَّةً مِن قَوْلِ ناقدٍ مثلِهِ وهو ابنُ المَدِينِي، كلاهما يفيدُ كَوْنَ مقصودِ المُحَدِّثِينَ أنَّه كما يدرك الطبيبُ الحَاذِقُ جُنُونَ المريضِ بعلاماتٍ تَخْفَى على غيره، وكما يفعل السَّاحِرُ من الحِيَلِ ما يخفى على غيره، فكذلك ابنُ مَهْدِيّ له من الخِبْرَةِ والفَهْمِ بدقائِقِ الجوانبِ والقرائنِ النَّقْدِيَّةِ للروايات، ما يَخْفَى على الكثيرين غَيْرِهِ مِن علماء هذا الفَنِّ وأئمَّتِهِ، ويكون هذا الفَهْمُ هو وسيلةُ العالم لإنْزَالِ القواعدِ النَّقْدِيَّةِ العامَّةِ، على الأمْثِلَةِ الجُزْئِيَّةِ مِنَ الرُّواة والرِّوَايَات.

ولهذا جاء عن علماء الحديث وأهل الاصطلاح أنَّ مَن تَصَدَّى لعلم العلل إنما هم الجَهَابِذَةُ من أهل الحِفْظِ والخِبْرَةِ والفَهْمِ الثَّاقِبِ، على قِلَّتِهم فِي زمانِ كُلِّ منهم ومكانه[3].

وأمَّا عدم تصريح النَّاقِدِ بدليلٍ لأحكامه بإعلال الحديثِ أو بقَبُولِهِ، فمَرْجِعُهُ لأمورٍ، منها:

١- أنَّ ذلك ليس طَابِعًا عامًّا من النُّقَّاد، بل تارةً يُصَرِّحُ النَّاقِدُ بما عَلِمَهُ من الدليل، وتارةً يُشير إشارةً يَفْهَمُها المختصُّون، وتارةً لا يكون لديه دليلٌ حاضرٌ؛ لبعده عن مكتبته أو لغير ذلك، وتارةً يكون الحديثُ له نظائرُ قد تكلَّمَ عليها فِي موضعٍ آخَرَ، فيَسْتَغْنِي به ولو بدون إحالةٍ، وهذا أمثلتُهُ كثيرةٌ، لمَنْ له اطِّلَاعٌ على المصادرِ

---

(١) «الجامع للخطيب»(٢/٢٥٥).

(٢) «شرح العلل» لابن رجب (١/٤٦٩).

(٣) ينظر: «فتح المغيث» للسخاوي (٢/٤٧، ٦٧)، و«الجرح والتعديل»(١/٣٥٦).

الحَدِيثِيَّةِ.

٢- ومنها ما يكون تَرْكُ الدليلِ لاعتباراتٍ يرى النَّاقِدُ أنها تقتضي عدمَ التصريح، كما جاء عن الإمام أبي داود، بخصوص بعض أحاديث كتابه «السُّنَن»، حيث يقول: فربما تركتُ الحديثَ إذ لم أفقهْهُ، وربما كتبتُهُ وبيَّنْتُهُ، ثم قال: وربما أتوقَّفُ عن مِثْلِ هذا؛ لأنَّه ضَرَرٌ على العامَّةِ أنْ يَنْكَشِفَ لهم كُلُّ ما كان من هذا الباب، فيما مَضَى من عُيُوب الحديثِ؛ لأنَّ علمَ العامَّةِ يَقْصُرُ عن هـذا[1].

٣- ومن ذلك أنْ يكون السائلُ عن أدلَّةِ القول بقَبُولِ الحديث أو رَدِّهِ ليس من أهل دراية الحديث والاختصاص بعلومه، ولو كان ذا مكانة علميَّةٍ في غيره كما جاء في شأن مَنْ سَألَ أبا حاتِمٍ الرَّازِي، حيث وَصَفَهُ أبو حاتِمٍ بأنَّه كان من جِلَّةِ أصحاب الرَّأْيِ وأهل الفَهْمِ فيه، وبعد أنْ فَعَلَ ما أشار به أبو حاتم عليه مِن سـؤال مَن هو فِي مستوى عِلْـمِ أبي حاتم وخِبْرَتِهِ -وهـو أبـو زُرْعَـةَ الـرَّازِي- حَصَـلَتْ للسائل قَنَاعَـةٌ بصواب ما أُجِيبَ به، لاتِّفَاقِ جوابهما، ولو بدونِ دليلٍ مِنْ أيِّهِمَا، فقال له أبو حاتم: فقد دَلَّكَ هذا أنَّا لم نُجَازِفْ، وإنما قُلْنَاهُ بعِلْمٍ ومَعْرِفَةٍ[2].

٤- وأيضًا فإنَّ أبا حاتِمٍ فِي رواية أخرى ذَكَرَ للسائل: أنَّ الجوهريَّ يُمَيِّزُ الجَوْهَرَ مِن الزُّجَاجِ، والصَّيْرَفِيُّ يميِّزُ الدينارَ الجَيِّدَ من غيره، كلاهما بقياس صفاتِ كُلٍّ منهما بغيره مما عُرِفَتْ جودتُهُ وصفاؤُهُ، ثم قال له: ويُقَاسُ صِحَّةُ الحديث بعدالة ناقليه، وأنْ يكون كلامًا يَصْلُحُ أنْ يكون مِن كلام النبوة، ويُعْلَمُ سَقَمُهُ وإنكارُهُ بتفرُّدِ من لم تَصِحَّ عدالتُهُ بروايتِهِ[3].

---

(١) «رسالة أبي داود لأهل مكة»(ص٣١ - ٣٢).

(٢) «الجرح والتعديل»(١/٣٥٠).

(٣) «الجرح والتعديل»(١/٣٥٠ - ٣٥١).

فهذا بيانٌ صريحٌ لمشابهة عَمَلِ نُقَّادِ الحديثِ فِي أحكامهم، لعَمَلِ نُقَّادِ العُمْلَةِ والمعادن الثَّمِينَةِ، وأنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ هو إعمالُ كُلٍّ منهما لعَقْلِهِ وفَهْمِهِ وخِبْرَتِه العمليَّةِ فِي تَحقُّقِ المقاييس المُتَعَارَفِ عليها للجَودَةِ والصِّحَّةِ أو لعدم الجَودَةِ والصِّحَّةِ.

٥- وأيضًا قول الإمام ابن مَهْدِيّ: «إنكارُنَا الحديثَ عند الجُهَّالِ كَهَانَةٌ» فالكَهَانَة فِي اللُّغَة تُطْلَقُ على معانٍ، فِي مقدمتها: الإخبار بالغيب، ويُطْلَقُ الكَاهِنُ على كُلِّ مَن يتعاطى علمًا دقيقًا[1]، وعلى ضَوْءِ هذا المعنَى قال الإمام السخاوي: وتوجيه هذه المقالة: أنَّه -يعنِي النَّاقِدَ للحديث- يُخْبِرُ عن أشياءَ مستترةٍ، وقد كانتِ العربُ تُسَمِّي كُلَّ مَن يتعاطى علمًا دقيقًا، كاهنًا، حتَّى إنَّ بعضَهم كان يُسَمِّي الطبيبَ بذلك[2]، وتقدَّم لنا تصريحُ ابنِ مَهْدِيّ بأنَّ عِلْمَهُ بالصحيح مِنْ غيره، كعلم الطَّبِيبِ لمَرَضِ الجُنُونِ، اعتمادًا على ذكائِهِ وخبرتِهِ الطِّبِّيةِ بعَلامَاتِهِ.

٦- وأيضًا السَّائلُ الذي نَاقَشَ أبا حاتم الرازيَّ فِي أحكامه على الحديث، كان مما قاله له: تَدَّعِي الغيبَ؟ فقالَ له: ما هذا ادِّعَاءُ الغيبِ، قال فما الدليل على ما تقول؟ فقال له أبو حاتم: سَلْ عَمَّا قُلْتَ مَن يُحْسِنُ مِثْلَ ما أُحْسِنُ، فإنِ اتَّفَقْنَا عَلِمْتَ أنَّا لم نُجَازِفْ، ولم نَقُلْهُ إلا بفَهْمٍ[3].

فنَفَى أبو حاتم عن عِلْمِهِ بالأحكام على الأحاديث أنْ تكونَ من باب العلم بالغيب، وقَرَّرَ أنها بالفَهْمِ لأسباب القَبُول والرَدِّ التِي اتَّفَقَ عليها أئمَّةُ النَّقْدِ، وبَلَغُوا فِي فهمِهَا وخبرَةِ تطبيقِهَا مَرْتَبَةَ الإحسانِ.

---

(١) «التعريفات» للجرجاني (ص٩٧)، و«المعجم الوسيط»(٢/٨٠٣) مادة (كهن).

(٢) «الغاية في شرح الهداية» للسخاوي (١/٣١٤).

(٣) «الجرح والتعديل»(١/٣٥٠).

٧- ثم إنَّ ابن مَهْدِيٍّ فِي وَصْفِ الكَهَانَةِ هذا قَيَّدَ صُدُورَهُ بكونه من الجُهَّالِ، كما تقدَّمَ، وعدم معرفة الجاهل بحقيقة هذا العلم وخفاياه، لا عِبْرَةَ به، فهذه مقولةٌ اشتملَتْ على دليلٍ رَدَّهَا مِن ابنِ مَهْدِيٍّ نَفْسِهِ.

الخلاصة:

وبهذا كُلِّهِ يتَّضِحُ لنا أنَّ وَصْفَ علم الحديث عمومًا أو علم علل الحديث ونَقْدِهِ خُصُوصًا، بأيٍّ مِن تلك الألفاظ والعبارات، وما يشابهها، فإنَّه لا يُمَثِّلُ طَعْنًا ولا تشكيكًا، بل هي إشاراتٌ إلَى دِقَّةِ وعُمْقِ مَسَائِلِ وقضايا هذا العلم، وحَفْزٌ للرَّاغِبِينَ فِي تَعَلُّمِهَا إلَى بَذْلِ غايةِ الوِسْعِ، والاجتهاد فِي تحصيل مسائلِ هذا العلم وكَشْفِ خفايا فِقْهِهِ سندًا ومتنًا، مع التَّنْبِيهِ إلَى خُطُورَةِ الخَوْضِ فِي قضايا وقواعدِ الأحكام على الأحاديث تصحيحًا أو تضعيفًا لمن لم تَتَوافَرْ له الأهليَّةُ الكافيةُ، والممارسةُ الطَّويلَةُ التي تُجَنِّبُهُ الزَّلَلَ، وتُقَرِّبُهُ مِن الصَّوَابِ المنشودِ بتوفيقِ اللهِ.

◆ ◆ ◆

المبحث السابع: أقسام العِـــــــلَّةِ

إنَّ للعِلَّةِ أقسامًا متعددَّةً باعتباراتٍ متنوعةٍ:

فتنقسم العلَّةُ باعتبار موضعها إلَى ثلاثة أقسامٍ:

القسم الأول: عِلَّةٌ فِي السند.

القسم الثاني: علة فِي المتن.

القسم الثالث: عِلَّةٌ فِي السند والمتن معًا.

كما تنقسم العلَّةُ باعتبار تأثيرها من عدمه إلَى قسمين:

القسم الأول: عِلَّةٌ قادحةٌ.

القسم الثاني: عِلَّةٌ غيرُ قادحةٍ[1].

وإذا نظرنا إلَى الاعتبارين معًا (الموضع والتأثير) يتحَّصل ستَّةُ أقسام هي:

القسم الأول: عِلَّةٌ فِي السند لا تقدح فيه، ولا تقدح فِي المتن أيضًا.

القسم الثاني: عِلَّةٌ فِي السند تقدح فيه دون المتن.

القسم الثالث: عِلَّةٌ فِي السند، وفِي المتن.

القسم الرابع: عِلَّةٌ فِي المتن لا تقدح فيه، ولا تقدح فِي السند أيضًا.

القسم الخامس: عِلَّةٌ فِي المتن تقدح فيه، ولا تقدح فِي السند.

القسم السادس: عِلَّةٌ فِي المتن تقدح فيه وفِي السند.

قال الحافظ ابن حجر: إذا وَقَعَتِ العِلَّةُ فِي الإسناد قد تَقْدَحُ، وقد لا تَقْدَحُ، وإذا قدحت فقد تَخُصُّهُ -أي الإسناد-، وقد تستلزم القَدَح فِي المتن، وكذا القَوْلُ في المتن، فالأقسام على هذا ستَّةٌ[2].

---

(١) وذلك باعتبار طريقين للحديث وجد في أحدهما ما يدفع علة الآخر، كما سيأتي في المثال.

(٢) «النكت على كتاب ابن الصلاح»(٢/٧٤٦).

القسم الأول

علة في السند لا تقدح فيه، ولا تقدح في المتن أيضًا (عنعنة المدلس)

مثال هذه العِلَّةِ: ما أخرجه الإمام البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي «صحيحه» من طريق سُفْيَان الثَّوْرِي، عن الأعمش، عن أَبِي وائل[1]، عن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «كان النبيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُنَا[2] بالموعظة فِي الأيام كراهة السَّآمَةِ[3] علينا»[4].

موضع العلة:

روى الأَعْمَشُ[5] -وهو مدلس- عن أَبِي وائل شَقِيق بن سَلَمَةَ الأَسَدِي بالعنعنة، ورواية المُدَلِّس المكثر من التَّدْلِيس إذا لم يَذْكُرْ ما يدلُّ على الاتصال كما هنا تكون

---

(١) هو شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي، ثقة مخضرم، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز، وله مائة سنة، وأخرج له الجماعة. ينظر: «تقريب التهذيب»(١/٣٥٤).

(٢) قال ابن الأثير: «يتخولنا بالموعظة» أي يتعهدنا. ينظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر»(٢/٨٨).

(٣) السآمة: الملل والضجر، يقال: سئم يسأم سأما وسآمة. «النهاية»(٢/٣٢٨).

(٤) أخرجه الإمام البخاري في كتاب «العلم» باب «ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة»(١/١٧٢ - ١٧٣)(٦٨) مع فتح الباري.

(٥) هو سليمان بن مهران أبو محمد الأعمش الكاهلي الكوفي، أخرج له الجماعة، وهو: أحد الأعلام الحفاظ والقراء. قال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ، عارف بالقراءة، ورع، لكنه يدلس، وذكره في المرتبة الثانية من المدلسين، ولكن في «النكت»(٢/٦٤٠) وضعه في الثالثة ضمن من أكثر من التدليس وعرف به، فتكون عنعنته محمولة على الانقطاع، وبهذا قال جمع من النقاد، مات سنة (١٤٨هـ). ينظر: «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٢/٦٣٧)، و«شرح العلل» لابن رجب (١/٣٥٣)، و«التقريب»(١/٢٣١)، و«طبقات المدلسين»(ص٢٣)، و«تهذيب التهذيب»(٤/٢٢٢)، وستأتي ترجمته أيضا في النموذج الخامس للعلل.

روايتُهُ هذه معلولةً بالانقطاع، لكن هذه العِلَّةُ هنا لا تُؤَثِّرِ فِي السند ولا تقدح فِي المتن؛ لأنَّ الأعمشَ وإنْ رَوَى بالعنعنة هنا إلاَّ أنَّه صَرَّحَ بالسَّمَاع والتَّحْدِيثِ عن أبِي وائل فِي مواضعَ أخرى، منها:

١- ما أخرجه الإمام البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي «صحيحه» فِي كتاب «الدَّعَوَات»، قال: حَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ حَفْصٍ، قال: حَدَّثَنَا أَبِي، قال: حَدَّثَنَا الأعمش، قال: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ، قال: ... به[(١)].

٢- ما أخرجه الإمام أحمد فِي «مسنده» فِي مسند عبد الله بن مسعود، وفيه: قال سليمان بن مِهْران الأعمشُ: سمعْتُ شَقِيقًا ... به[(٢)].

وبناءً على هاتين الروايتين وغيرهما فإنَّ **العنعنةَ** هنا -وهي «عنعنة المُدَلِّس»- غَيْرُ قادحةٍ فِي السند ولا فِي المتن؛ لتصريحه فِي روايةِ الإمام البخاري بالتَّحْدِيثِ، فقال: «حَدَّثَنِي شَقِيقٌ»، ولتصريحه فِي روايةِ الإمامِ أحمدَ بالسَّمَاعِ، فقال: «سمعْتُ شَقِيقًا»، كما أوضحه الحافظُ فِي شَرْحِ الحديثِ[(٣)] وغيره[(٤)].

◆ ◆ ◆

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الدعوات» باب «الموعظة ساعة بعد ساعة»(٢٣١/١١) الطبعة الأولى، طبعة دار الريان.

(٢) «مسند أحمد»(٨٢٣/٢)(٣٦٥١).

(٣) «فتح الباري»(١٦٢/١)(٦٨).

(٤) «فتح الباري»(٥٥٩/١١)(٦٦٧٧).

القسم الثاني

علة في السند تقدح فيه دون المتن (إبدال راوٍ ثقة براوٍ ثقة)

مثال هذه العِلَّةِ:

رِوَايَةُ يَعْلَى بن عُبَيْد عن سُفْيَان الثَّورِي، عن عَمْرِو بن دينار، عن عبد الله بن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ قال: «البَيِّعَان بالخيار ما لم يَتَفَرَّقَا ... »[1].

موضع العِلَّةِ:

العِلَّةُ فِي هذا الحديث فِي سنده فِي قول الراوي يَعْلَى بن عُبَيْد: «عن عَمْرِو بن دينار» إنما هو «عن عبد الله بن دينار» هكذا رواه الأئمَّةُ من أصحاب سُفْيَان عنه فوَهِمَ يَعْلَى بن عُبَيْد؛ فأبدلَ راوٍ ثقةٌ براوٍ آخَرَ ثقةٌ، حيثُ عَدَلَ عن عبد الله بن دينار إلَى عمرو بن دينار وكلاهما ثِقَةٌ.

---

(١) أخرج رواية عمرو بن دينار: الخليلي في «الإرشاد»(١/٣٤١)(٧٢)، وأخرج رواية عبد الله ابن دينار الإمام أحمد في «المسند» في «مسند عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا»(٣/١٠٤٦)(٤٦٥٥) عن سفيان، عن عبد الله بن دينار، به، وأخرجه الإمام النسائي في «السنن» في كتاب «البيوع» باب «وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما»(٧/٢٤٨) عن قتيبة بن سعيد، عن سفيان الثوري، عن عبد الله بن دينار، به. والحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب «البيوع» باب «كم يجوز الخيار»(٤/٣٢٦)، وأخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب «البيوع» باب «ثبوت خيار المجلس للمتبايعين»(١/١٧٣)، وأخرجه أبو داود في كتاب «الإجارة» باب «في خيار المتبايعين»(٩/٢٣١) مع «عون المعبود»، وأخرجه مالك في «الموطأ» في كتاب «البيوع باب بيع الخيار»(ص٥٨٣) طبعة مطبعة فضالة بالمغرب: ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، وأخرجه أحمد في «مسنده»(١/٥٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قال الحافظ أبو عمرو ابنُ الصَّلاحِ: «فهذا إسنادٌ متَّصِلٌ بنقل العَدْلِ عن العَدْلِ، وهو مُعَلَّلٌ غيرُ صحيحٍ، والمتن على كُلِّ حالٍ صحيحٌ، والعِلَّةُ فِي قوله: «عن عمرو بن دينار» إنما هو «عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر» هكذا رواه الأئمَّةُ من أصحاب سُفْيَان عنه، فوَهِمَ يَعْلَى بن عُبَيْد، وعَدَلَ عن «عبد الله بن دينار» إلَى «عمرو بن دينار»، وكلاهما ثقة»[1].

وعبد الله بن دينار هو: عبد الله بن دينار العَدَوي، أبو عبد الرحمن المَدَنِي، مولَى ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. روى عن: ابن عمر، وأنس، وسليمان بن يسار، وغيرهم. وروى عنه: مالك، وشُعْبَة، والسُّفْيَانانِ، وآخرون.

وثَّقَهُ أئمَّةُ الجَرْحِ والتعديل، فقال الإمامُ أحمدُ: ثِقَةٌ مستقيمُ الحديث.

وقال ابنُ مَعِينٍ، وأبو زُرعة، وأبو حاتِمٍ، وابنُ سَعْدٍ، والنسائيُّ، والعِجْلِي، وابنُ حَجَرٍ، وغيرهم: ثِقَةٌ.

مات سنة سبع وعشرين ومائة، وأخرج له الجماعة[2].

وعَمْرُو بن دينار هو: عَمْرُو بن دينار أبو محمَّد الأَثْرَمُ الجُمَحِي المَكِيُّ، كان مفتِي أهلِ مَكَّةَ فِي زمانه. روى عن: ابن عبَّاس، وابن الزُّبَيْرِ، وابن عُمَرَ. وروى عنه: قتادة، وأيوب، وشعبة، وآخرون.

وثَّقَهُ الأئمَّةُ من علماء الجَرْحِ والتعديل، فقال النسائي وابن حجر: ثِقَةٌ ثَبْتٌ. وقال أبو زُرعة، وأبو حاتم، وغيرهم: ثِقَةٌ.

مات سنة (١٢٦هـ)، وأخرج له الجماعة[3].

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح»(ص٩٨).

(٢) «تهذيب التهذيب»(٤/٢٨٦-٢٨٧)، و«تقريب التهذيب»(١/٤١٣).

(٣) «تهذيب التهذيب»(٦/١٤٠-١٤٢)، و«تقريب التهذيب»(٢/٦٩).

القسم الثالث

علة في السند تقدح فيه، وفي المتن

مثال هذا القسم: إبدال راوٍ ضعيفٍ براوٍ ثقةٍ، ويتبين الوَهْمُ فِي ذلك، فهذا يستلزمُ القَدْحَ فِي السند والمتن معًا، إن لم يكن للمتن طريقٌ أُخْرَى صحيحةٌ.

قال ابنُ حجر: «ومِنْ أغمضِ ذلك أن يكون الضعيفُ موافقًا للثِّقَةِ فِي نَعْتِهِ»[1].

ولعلَّ السَّبَبَ المُؤدِّي إلَى ذلك غالبًا هو: اتِّفاقُ راويين فِي الاسم، واسم الأب، أو كون اسميهما متَّفِقَين فِي المِيْزَان الصَرْفِي مع الاتِّفَاقِ فِي اسمِ الأبِ لكلٍّ منهما.

مثال هذه العِلَّةِ من النَّوعِ الأوَّلِ:

ما أخرجه الأئمَّةُ: أحمدُ، وابنُ أبِي شيبة، والتِّرْمِذِيُّ، وابنُ ماجه، وغيرُهم من حديث أبِي أُسامة حمَّادِ بنِ أُسَامة الكوفِي، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن إسماعيلَ بنِ عبيد الله، عن أبِي صالح الأَشْعَرِي، عن أبِي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله ﷺ: أنَّه عَادَ مريضًا، ومعه أبو هريرة من وَعَكٍ كان به، فقال له رسولُ الله ﷺ: «أَبْشِرْ؛ إنَّ الله عز وجل يقول: هي ناري أُسَلِّطُهَا على عبدي المؤمنِ فِي الدُّنْيَا، لتكونَ حَظَّهُ من النَّارِ فِي الآخِرَةِ»[2].

---

(١) «النكت على ابن الصلاح»(٢/٧٤٧).

(٢) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في «المسند»(٢/٤٤٠)(حديث:٩٦٧٦) عن أبي أسامة، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن إسماعيل بن عبيد الله، عن أبي صالح الأشعري، عن أبي هريرة به، وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» في كتاب «الجنائز» باب «ما قالوا في ثواب الحمى»(٧/٩٠)(حديث:١٠٩٠٧) عن أبي أسامة به، وأخرجه الترمذي في «السنن» في كتاب «الطب»(حديث:٢٠٨٨) عن هناد ومحمود بن غيلان، عن أبي أسامة، به، وسكت عنه، وأخرجه ابن ماجه في «سننه» في كتاب «الطب»(حديث:٣٤٧٠) عن أبي بكر بن أبي شيبة، به. وأخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة»(حديث: ٥٤٢) قال: حدثنا عبدان، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، به.

موضع العلة:

العِلَّةُ فِي هذا الحديث فِي سنده: فِي قَوْلِ أَبِي أُسَامَةَ حمَّاد بن أسامة الكوفِي، أحد الثِّقات: «عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر»، وهو من ثقات الشَّامِيين[1].

فقد قَدِمَ عبدُ الرحمن بن يزيد بن جابر الكوفةَ، فكَتَبَ عنه أهلُها، ولم يسمعْ منه أبو أسامة، ثم قَدِمَ بَعْدُ الكوفةَ عبدُ الرحمن بنُ يزيد بن تميم، وهو من ضُعَفَاءِ الشَّامِيّين[2]، فسَمِعَ منه أبو أسامة، وسأله عن اسمه: فقال: عبد الرحمن بن يزيد، فظَنَّ أبو أسامةَ أنَّه ابنُ يزيد بن جابر، فصار يُحَدِّثُ عنه، ويَنْسِبُهُ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ، فيقول: حَدَّثَنَا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، فوقعتِ المناكيرُ فِي رواية أَبِي أسامة، عن ابن جابر، وهما ثقتان، فلم يَفْطُنْ لذلك إلا أهلُ النَّقْدِ، فميَّزُوا ذلك، ونَصُّوا عليه كالبخاري وأبِي حاتم وغيرِ واحد[3].

قال ابنُ رَجَبٍ: «رواه من الشَّامِيّين: أبو المغيرة عن ابن تميم، عن إسماعيل بهذا الإسناد، فقَوِيَ بذلك أنَّ أبا أسامة إنما رواه عن ابن تميم»[4].

ولا يَقْتَصِرُ الأمرُ على هذا الحديث بل يَشْمَل كُلَّ الأحاديثِ التِي قال فيها أبو أسامة: حدَّثَنَا عبدُ الرحمن بنُ يزيد.

---

(١) ترجمته في: «تهذيب الكمال»(١٨/٥)(رقم:٣٩٩٢)، و«تقريب التهذيب»(٤٠٤١).

(٢) ترجمته في: «تهذيب التهذيب»(٢٩٥/٦-٢٩٧)(رقم:٥٨٠)، و«تقريب التهذيب»(٤٠٤٠).

(٣) «النكت على كتاب ابن الصلاح»(٧٤٧/٢).

(٤) «شرح علل الترمذي»(٦٨٠/٢). وأخرج رواية أبي المغيرة ابن السني في «عمل اليوم والليلة»(حديث:٥٤٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» في كتاب «الجنائز»(٣٨١/٣، ٣٨٢).

قال أبو عبيد الآجُرِّي[1] عن أبِي داود: «أبو أسامة روى عن عبد الرحمن ابن يزيد بن تميم، وغَلطَ فِي اسمه، فقال: حدَّثَنَا عبدُ الرحمن بنُ يزيد بن جابر. قال: وكُلُّ ما جاء عن أبِي أسامة: حدَّثَنَا عبدُ الرحمن بنُ يزيد فهو ابن تميم»[2].

مثال هذه العِلَّةِ من النوع الثَّانِي:

ما وَقَعَ من زُهَيْر بن مُعَاوِيَة الجُعْفِي فِي الرواية عن وَاصِلِ بن حَيَّان، والصَّوَاب: صَالِحُ بنُ حَيَّان.

قال عبد الرحمن بن أبِي حاتم: وسألْتُ أبِي عن حديثٍ رواه زُهَيْر بن مُعَاوِيَة؛ قال: حدَّثَنَا وَاصِلُ بنُ حَيَّان، عن ابن بُرَيدَة، عن أبيه، عن النبِي ﷺ فِي الكَمْأَة والحبَّة السوداء ... فقال: أَخْطَأَ زُهَيْرٌ مع إتقانِهِ، هذا هو صَالِحُ بنُ حَيَّان، وليس واصلاً، وصَالِحُ بنُ حَيَّان ليس بالقَوِيِّ، هو شَيْخٌ، ولم يُدْرِكْ زُهَيْرٌ واصلاً[3].

قال الإمام أحمدُ: «انْقَلَبَ على زُهَيْرِ بنِ معاوية اسمُ صَالِحِ بنِ حَيَّان، فقال: وَاصِل بن حَيَّان»[4].

◆ ◆ ◆

---

(١) هو أبو عبيد محمد بن علي بن عثمان الآجري البصري صاحب الإمام أبي داود السجستاني.

(٢) «سؤالات الآجري لأبي داود»(١/٢٤٢).

(٣) «العلل» لابن أبي حاتم (٥/ مسالة: ٢١٨٢).

(٤) «الكامل في ضعفاء الرجال»(٤/٥٣).

القسم الرابع

علة في المتن لا تقدح فيه، ولا تقدح في السند أيضًا

مثال هذا القسم: ما وَقَعَ من اختلافِ ألفاظِ متعدِّدَةٍ من أحاديث «الصحيحين» إذا أمْكَنَ رَدُّ الجميعِ إلَى معنًى واحدٍ، فإنَّ القَدْحَ ينتفي عنها[1].

مثال هذه العِلَّةِ:

ما أخرجه الشَّيْخَانِ فِي «صحيحيهما» وغيرهما من حديث أبِي موسى الأَشْعَرِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ ﷺ قال: «إنَّ مَثَلَ ما بعثنِي اللهُ به من الهُدَى والعلم كمَثَلِ غَيْثٍ أصابَ أرضًا، فكانتْ منها طائفةٌ طيِّبَةٌ، قَبِلَتِ الماءَ فأنبتَتِ الكلأَ والعُشْبَ الكثيرَ، وكان منها أجادبُ أمسكَتِ الماءَ، فنفع اللهُ بها النَّاسَ، فشَرِبُوا منها وسَقَوا ورَعَوا، وأصابَ طائفة منها أخرى، إنما هي قِيْعَانٌ لا تمسك ماءً، ولا تُنْبِتُ كَلأً، فذلك مَثَلُ مَنْ فَقُهَ فِي دين الله، ونفعه بما بعثنِي اللهُ به، فعَلِمَ وعَلَّمَ، ومَثَلُ مَنْ لم يَرْفَعْ بذلك رأسًا، ولم يَقْبَلْ هُدَى اللهِ الذي أُرْسِلْتُ بِهِ»[2].

فقد وَرَدَ فِي هذا الحديث فِي قوله: «أَجَادِب» لفظ آخر هو: «إِخَاذَات»[3]، ولا يَقْدَحُ ذلك فِي الحديث؛ لأنَّ المعنَى واحدٌ، وهو: الأرض الصَلْبَة التِي تُمْسِكُ الماءَ،

---

(١) ينظر: «النكت» لابن حجر (٢/٧٤٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «العلم»(١/٢١١)، ومسلم في كتاب «الفضائل»(٤/١٧٨٧ - ١٧٨٨)، واللفظ له، والإمام أحمد في «مسنده»(٤/٣٩٩).

(٣) وهو لفظ البخاري في رواية أبي ذر الهروي عن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي، عن الفربري عن البخاري، وهي الرواية التي اختار الحافظ ابن حجر الشرح على لفظها، مع الإشارة لما في الروايات الأخرى من فروق. ينظر: «فتح الباري»(١/٧).

ولا يَنْضُبُ منها[1].

قال الحافظ ابن حجر: قوله: «إِخَاذَات» كذا فِي رواية أَبِي ذَرٍّ: بكسر الهمزة، والخاء والذال المعجمتين، وآخره مثناة مِن فوق، قَبْلَها ألفٌ، جمع إِخَاذَة، وهي: الأرضُ التِي تُمْسِكُ الماءَ. وفِي رواية غير أَبِي ذَرٍّ، وكذا فِي مسلم وغيره: «أجادب» بالجيم، والدال المهملة، بعدها مُوحَدَّة، جمع جَدَب، بفتح الدال المهملة على غير قياس، وهي: الأرض الصَّلْبَة التِي لا يَنْضُبُ منها الماءُ[2].

واختلافُ الرُّوَاةِ فِي لفظة: «أجادب، وإِخَاذَات» لا يقدح فِي متن الحديث أو سنده؛ لأَنَّه يُمْكِنُ رَدُّهُ إِلَى معنًى واحدٍ.

مثال آخر:

ما أخرجه الشَّيْخَانِ فِي «صحيحهما»، وغيرهما من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: مَرَّ النبِيُّ ﷺ بحائطٍ مِن حِيطَان المدينةِ أو مَكَّةَ، فَسَمِعَ صوتَ إنسانين يُعَذَّبَانِ فِي قبورهما، فقال النبِيُّ ﷺ: يُعَذَّبَانِ، وما يُعَذَّبَانِ فِي كبيرٍ، ثم قال: بلى، كان أحدُهُمَا لا يَسْتَتِرُ مِن بولِهِ، وكان الآخر يمشي بالنَّمِيمَةِ ... الحديث»[3].

---

(١) قال ابن الأثير: الأجادب: صلاب الأرض التي تمسك الماء فلا تشربه سريعا، وقال في موضع آخر: «وكانت فيها إخاذات أمسكت الماء»، الإخاذات: الغدران التي تأخذ ماء السماء فتحبسه على الشاربة، الواحدة إخاذة. ينظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر»(١/٢٨، ٢٤٢).

(٢) «فتح الباري»(١/١٧٦)(حديث: ٧٩).

(٣) أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» في كتاب «الوضوء» باب «من الكبائر أن لا يستتر من بوله»(١/٤٩)(٢١٦)، وأخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» في كتاب «الطهارة» باب «الدليل على نجاسة البول، ووجوب الاستبراء منه»(١/٣٥)(٧٠٣).

وردَ فِي متن هذا الحديث فِي لفظة: «لا يَسْتَبِرُ» رواياتٌ بألفاظٍ أخرى منها: «لا يَسْتَنْزِهُ»، و«لا يَسْتَبْرِيءُ»، و«لا يَتَوَقَّى».

واختلافُ الرُّوَاة فِي لفظة: «لا يَسْتَبِرُ» وغيرها هنا لا يقدح فِي متن الحديث أو سنده؛ لأنَّه يمكن رَدُّهُ إلَى معنًى واحدٍ، وهو: الوِقَايَةُ من البولِ، والتَّحَرُّزُ منه.

قال الحافظ ابن حجر: قوله: «لا يَسْتَبِرُ» كذا فِي أكثر الروايات بمثناتين مِنْ فوق، الأولَى مفتوحة، والثانية مكسورة، ولمسلم وأبِي داود فِي حديث الأَعْمَش: «يَسْتَنْزِهُ» بنون ساكنة، بعدها زاي، ثم هاء، فعلى رواية الأكثر معنَى «الاستتار»: أنْ لا يجعلَ بينه وبين بولِهِ سُتْرَةً، يعنِي: لا يَتَحَفَّظُ منه، فتُوَافِقُ روايةَ: «لا يَسْتَنْزِهُ»[1].

ومعنى ذلك: أن رواية: «لا يَسْتَبِرُ» موافقة فِي المعنَى لروايةِ: «لا يَسْتَنْزِهُ»؛ لأنَّها مِن التَّنَزُّهِ، وهو الإبعاد، وقد وَقَعَ عند أبِي نُعَيْمٍ فِي «المُسْتَخْرَجِ» من طريق وَكِيعٍ عن الأَعْمَش: «لا يَتَوَقَّى» وهي مُفَسِّرَةٌ للمُرَادِ.

◆ ◆ ◆

(١) «فتح الباري»(١/٣٨٠).

القسم الخامس

علة في المتن تقدح فيه، ولا تقدح في السند

مثالها: ما أخرجه أبو داود والبيهقي وغيرهما من حديث ابن شِهَابٍ الزُّهْرِي، أنَّ أبا بكر بنَ سليمان بن أبي حَثْمَةَ أخْبَرَهُ أنَّه بلغه أنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى ركعتين ثم سَلَّمَ، فقال ذو الشِّمَالَيْنِ بن عبدِ عَمْرٍو: يا رسولَ الله، أقَصُرَتِ الصَّلاةُ أم نَسِيْتَ؟ فقال رسول الله ﷺ: «لم تَقْصُرْ الصَّلاةُ ولم أَنْسَ»، قال ذو الشِّمَالَيْنِ: قد كان ذلك يا رسولَ الله، فأَقْبَلَ رسولُ الله ﷺ على النَّاس، فقال: «أصَدَقَ ذو اليَدَيْنِ؟ قالوا: نعم، فقام رسولُ الله ﷺ فأتَمَّ ما بَقِيَ مِن الصَّلاةِ، ولم يَسْجُدْ السجدتين اللَّتَيْنِ تُسْجَدَانِ إذا شَكَّ الرجلُ فِي صلاته حتَّى لَقَاهُ[1] النَّاسُ»[2].

قال الإمامُ مسلمٌ عن هذا الحديث: «إنَّه مِن الأخبارِ المَنْقُولَةِ على الوَهْمِ فِي المتن دونَ الإسناد»[3]. وقال أيضًا: «وخَبَرُ ابنِ شِهَابٍ هذا فِي قِصَّةِ ذي اليَدَينِ وَهْمٌ غَيْرُ محفوظٍ؛ لتَظَاهُرِ الأخبارِ الصِّحَاحِ عن رسول الله ﷺ فِي هذا»[4].

---

(١) كذا في «سنن أبي داود»(٢/٨٩)(١٠٠٥)، وفي «مسند أبي يعلى»(١٠/٢٤٧)(٥٨٦٠): «حين لَقَّنه النَّاس».

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» في كتاب «الصلاة» باب «السهو في السجدتين»(٢/٨٩)(١٠٠٥)، وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» في كتاب «الصلاة» باب «الكلام في الصلاة على وجه السهو»(٢/٥٠٤)(٣٩٠٨) كلاهما من طريق يعقوب بن إبراهيم، عن أبيه، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب به.

(٣) «التمييز»(ص٩٢).

(٤) «التمييز»(ص٩٣).

ومن هذه الروايات:

ما أخرجه الإمامان: البخاريُّ ومسلمٌ فِي «صحيحيهما» مِن حديث محمد بن سِيرِين عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسولَ الله ﷺ انصرفَ مِن اثنتين، فقال له ذو اليَدَين: أقَصُرَتْ الصَّلاةُ يا رسولَ اللهِ أمْ نَسِيتَ؟ فقال: أَصَدَقُ ذو اليَدَينِ؟ فقال النَّاسُ: نعم، فقام رسولُ الله ﷺ فصَلَّى ركعتين أُخَرَيين، ثم سَلَّمَ، ثم كَبَّرَ، ثم سَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أو أَطْوَلَ، ثم رَفَعَ، ثم كَبَّرَ، فسَجَدَ مثلَ سجودِهِ، ثم رَفَعَ»[1].

وما أخرجه الإمامُ البُخَارِيُّ فِي «صحيحه» من حديث أبي سَلَمَةَ بن عبد الرحمن ابن عَوْفٍ عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: صَلَّى بنا ﷺ الظُّهْرَ أو العصر، فسَلَّمَ، فقال له ذو اليَدَينِ: الصَّلاةُ يا رسول الله أَنُقُصَتْ؟ فقال النبيُّ ﷺ لأصحابه: أَحَقٌّ ما يقول؟ قالوا: نعم، فصَلَّى ركعتين أُخَرَيين، ثم سَجَدَ سجدتين»[2].

وما أخرجه الإمام مسلمٌ فِي «صحيحه» من حديث عِمْرَانَ بنِ حُصَين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سَلَّمَ رسولُ الله ﷺ فِي ثلاث رَكَعَاتٍ من العصر، ثم قام فدخل الحُجْرَةَ، فقام رَجُلٌ بَسِيطُ اليَدَينِ، فقال: أَقَصُرَتْ الصَّلاةُ يا رسولَ اللهِ؟ فخَرَجَ مُغْضَبًا، فصَلَّى الركعةَ التِي كان تَرَكَ، ثم سَلَّمَ، ثم سَجَدَ سجدتِي السَّهْوِ، ثم سَلَّمَ»[3].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب «أخبار الآحاد» باب «ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق»(١٥/١٥١)(٧٢٥٠)، وأخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» في كتاب «المساجد» باب «السهو في الصلاة والسجود له»(٥/٥٦)(٥٧٣).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب «السهو» باب «إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث»(٣/٤٢٦)(١٢٢٧).

(٣) أخرجه مسلمٌ في كتاب «المساجد» باب «السهو في الصلاة والسجود له»(٥/٥٨)(٥٧٤).

وعقَّبَ الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «فقد صَحَّ بهذه الرواياتِ المشهورةِ المستفيضةِ في سجودِ رسولِ اللهِ ﷺ يومَ ذي اليَدَينِ أنَّ الزُّهْرِيَّ وَاهِمٌ في روايته، إذْ نَفَى ذلك في خَبَرِهِ مِن فِعْلِ رسولِ اللهِ ﷺ»[1].

مثال آخر:

قال الإمام مسلمٌ: مِن الأخبارِ المَنْقُولَةِ على الوَهْمِ في المتن دون الاسناد: ما رواه يَزِيدُ بنُ أبي زياد، عن كُرَيْب، عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، قال: بِتُّ عند خالتي ميمونةَ فاضطجَعَ رسولُ الله ﷺ في طُولِ الوِسَادة، واضطجعْتُ في عَرْضِهَا، فقام رسولُ الله ﷺ، فتوضأ ونحن نِيَامٌ، ثم قام فصَلَّى، فقمْتُ عن يمينه، فأخذني فجعلني عن يساره، فلما صَلَّى قلْتُ يا رسولَ الله، ... وسَاقَهُ[2].

قال الإمام مسلمٌ: «وهذا خَبَرٌ غَلَطٌ غَيْرُ محفوظٍ؛ لتتابع الأخبار الصِّحَاح برواية الثِّقَات على خلاف ذلك، أنَّ ابنَ عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا إنما قام عن يسار رسولِ اللهِ ﷺ، فحوَّلَهُ حتَّى أقامَهُ عن يمينه، وكذلك سُنَّةُ رسولِ الله ﷺ في سَائِرِ الأخبارِ عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أنَّ الواحدَ مع الإمام يقومُ عن يمينِ الإمامِ لا عن يَسَارِهِ»[3].

ومِن الأخبار الصِّحَاح التي وَرَدَتْ على خلاف ذلك:

١- ما أخرجه الشَّيْخَان: البخاري ومسلم، وغيرهما من رواياتٍ متعدِّدَةٍ عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «أنَّه بَاتَ ليلةً عند ميمونة -وهي خالتُهُ- فقام رسولُ الله ﷺ يُصَلِّي

---

(١) «التمييز»(ص٩٤).

(٢) «التمييز»(ص٧١). والحديث مداره على كريب أبي رِشدين، واختُلف عنه، فرواه هكذا يزيد بن أبي زياد الكوفي، وقد ضعَّفه الجمهورُ من جهة ضبطه، وأخرج له مسلمٌ مقرونا بغيره، وقد خالفه هنا أكثرُ الثقاتِ كما ذكرهم مسلم فيما سيأتي. «التهذيب»(١١/٣٢٩).

(٣) «التمييز»(ص٧١).

من الليل فتوضأ، قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فقمْتُ فصنعْتُ مِثْلَ ما صَنَعَ النبيُّ ﷺ ثم جئْتُ فقمْتُ عن يساره فجعلني عن يمينه»[1].

قال الإمامُ مسلمٌ بعد تخريجه هذا الحديثِ فِي كتابه «التمييز»: ومَخْرَمَة بن سُليمانَ عن كُرَيْب[2]، وسلمة بن كُهَيل عن أبِي رِشْدِين[3]، وسالم بن أبِي الجَعْدِ عن كُرَيْب[4]، وهُشَيْم عن أبِي بِشْرٍ عن سعيد بن جُبَير عن ابن عباس[5]، وأيُّوب عن عبد الله بن سعيد بن جُبير عن أبيه[6]، والحَكَم عن سعيد بن جُبَير[7]، وابن جُرَيج عن عطاء به[8]، وقَيْس بن سعد عن عطاء[9]، وأبِي نَضْرَةَ عن ابن عباس[10]، والشَّعْبِي عن عن ابن عباس[11]، وابن طاووس عن عكرمة عن ابن عباس[12].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الوضوء»(حديث:٣٨)، وفي باب «وضوء الصبيان»(حديث:٨٥٩) من طريق عمرو بن دينار عن كريب عن ابن عباس بنحوه، مطولا، ومسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها»(١/٥٢٨)(حديث:١٨٦) من طريق عمرو بن دينار، به، مع زيادة في آخره.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الوضوء»(حديث:١٨٣)، ومسلم في كتاب «صلاة المسافرين»(١٨٥).

(٣) هذه كنية كريب، وقد أخرجه مسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها»(١/حديث:١٨٨).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند»(١/٢٥٧).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب «اللباس»(حديث:٥٩١٩).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب «الصلاة»(حديث:٦٩٩).

(٧) أخرجه البخاري في كتاب «العلم»(حديث:١١٧).

(٨) أخرجه مسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها»(١/حديث:١٩٢).

(٩) أخرجه مسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها»(١/حديث:١٩٣).

(١٠) أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»(١/حديث:١١٠٣).

(١١) أخرجه البخاري في كتاب «الصلاة»(حديث:٧٢٨).

(١٢) أخرجه أحمد في «المسند»(١/٢٥٢)(حديث:٢٢٧٦).

ثم قال الإمامُ مسلمٌ: «فقد صَحَّ بما ذَكَرْنَا من الأخبار الصِّحَاح عن كُرَيب وسائر أصحاب ابن عباس: «أن النَّبِيَّ ﷺ أقامه عن يساره» وَهْمٌ وخَطأٌ غَيْرُ ذي شَكٍّ»[1].

٢- ما أخرجه الإمامُ مسلمٌ والإمامُ أبو داود، وغيرُهما من حديث جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قام رسولُ الله ﷺ فصَلَّى، ثم جئْتُ فقمْتُ عن يسار رسولِ الله ﷺ، فأخذ بيدي فأدَارَني حتَّى أقَامَنِي عن يمينه، ثم جَاءَ جَبَّارُ بنُ صَخْرٍ فقام عن يسارِ رسولِ الله ﷺ، فأخذ بأيدينا جميعًا، فدَفَعَنَا حتَّى أقَامَنَا خَلْفَهُ[2]. وكذلك روى مُحَمَّدُ بنُ المُنْكَدِرِ عن جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[3].

◆ ◆ ◆

---

(١) «التمييز»(ص٧٤).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب «الزهد»(٤/حديث:٣٠٠٦، ٣٠١٠)، وأبو داود في كتاب «الصلاة» باب «إذا كان الثوب ضيقا يتزر به»(١/حديث:٦٣٤) من طرق عن حاتم بن إسماعيل، عن يعقوب بن مجاهد أبي حزرة، عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، عن جابر به مطولا.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها»(١/٥٣٢)(٧٦٦) من طريق ورقاء عن محمد بن المنكدر عن جابر، به.

القسم السادس

علة في المتن تقدح فيه، وفي السند

مثالها: ما يرويه راوٍ بالمعنَى الذي ظَنَّهُ، ويكون خَطَأً، والمرادُ بلفظ الحديثِ غيرُ ذلك، فإنَّ ذلك يستلزمُ القَدْحَ فِي الرَّاوِي، فيُعَلِّلُ السَنَدَ أيضًا:

مثال ذلك:

ما أخرجه أبو داود فِي «السُّنن» من حديث عَلِيّ بن عَيَّاش، قال: حَدَّثَنَا أبو عُبَيدة الوليد بن كامل، عن المُهَلَّب بن حُجْرٍ البَهْرَانِي، عن ضُبَاعَةَ بنتِ المِقْدَادِ بن الأسود، عن أبيها، قال: «ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ يُصَلِّي إلَى عُوْدٍ، ولا عَمُودٍ، ولا شَجَرَةٍ إلا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر، ولا يَصْمُدُ له صَمْدًا»[1].

موضع العلة:

الحديث له عِلَّتان:

الأُولَى: فِي السند، وهي: الجَهْلُ بحال ثلاثةٍ من رواته، وهم:

١- ضُبَاعة.

٢- المُهَلَّب.

٣- الوليد بن كامل.

فرواية عَلِيّ بن عَيَّاش، عن الوليد بن كامل، فيها: «ضُبَاعَة بنت المِقْدَادِ».

ورواية بَقِيَّة، عن الوليد بن كامل، فيها: «ضُبَيْعَة بنت المِقْدَام».

---

(١) أخرجه أبو داود في «السنن» في كتاب «الصلاة» باب «إذا صلى إلى سارية أو نحوها أين يجعلها منه»(١/٥٧٥)(٦٩٣) واللفظ له. وأخرجه الإمام أحمد في «المسند»(١١/٥٧٠٧)(٢٤٣٤٣). ومعنى يصمد: يقصد. والصمد: السيد الذي يصمد إليه في الحوائج، أي: يقصد. والمراد: لا يجعله تلقاء وجهه.

الثَّانية: الاضطراب الواقع في متنه:

في رواية أبي داود: ورَدَ على أنَّه فِعْلٌ له ﷺ.

وفي رواية ابنِ السَّكَن: ورَدَ على أنَّه قَوْلٌ له ﷺ.

قال الزَيْلَعِي: وأمَّا ابنُ القَطَّان فإنَّه ذَكَرَ فيه عِلَّتين: عِلَّةً في إسناده، وعِلَّةً في متنه، أمَّا التي في إسناده، فقال: إنَّ فيه ثلاثةَ مجاهيل، فضُبَاعة مجهولةُ الحال، ولا أعلم أحدًا ذَكَرَهَا، وكذلك المُهَلَّب بن حُجْرٍ مجهولُ الحال، والوليد بن كامل من الشُّيوخِ الذين لم تَثْبُتْ عدالتُهُم، وليس له من الرِّوَايَةِ كثيرُ شيءٍ، يُسْتَدَلُّ به على حاله، وأمَّا التي في متنه فهي أنَّ أبا عَلِيّ بن السَّكَن[1] رواه في كتابه «السنن»، قال: حَدَّثَنَا سعيد بن عبد العزيز الحَلَبِي، قال: حدثنا أبو تَقِيّ هشامُ بنُ عبد الملك، قال بَقِيَّةُ، عن الوليد بن كامل، قال: حدثنا المُهَلَّب بن حُجْرٍ البَهْرَانِي عن ضُبَيْعَة بنت المِقْدَام بن مَعْدِي كَرِبَ عن أبيها، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صَلَّى أحدُكُم إلَى عَمُودٍ، أو سَارِيَةٍ، أو شيءٍ، فلا يجعلْهُ نَصْبَ عينيه، وليجعلْهُ على حاجبه الأيسر».

قال ابنُ السَّكَن: أخرج هذا الحديثَ أبو داود من رواية عَلِيّ بن عَيَّاش، عن الوليد بن كامل، فغَيَّرَ إسنادَهُ ومَتْنَهُ، فإنَّه -هنا عند أبي داود-: «عن ضُبَاعَة بنت المِقْدَادِ بن الأسود، عن أبيها» وهذا الذي روى بَقِيَّةُ هو: «عن ضُبَيْعَة بنت المِقْدَام بن مَعْدِي كَرِبَ، عن أبيها»، وذاك فِعْلٌ، وهذا قَوْلٌ.

---

(١) هو الحافظ الحجة أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي، نزيل مصر، ولد سنة (٢٩٤هـ)، وعُني بهذا الشأن، وبَعد صيتُهُ، وصنف: الصحيح المنتقى، مات سنة (٣٥٣هـ). ينظر: «طبقات الحفاظ»(ص٣٧٩).

قال ابنُ القَطَّان: فمَعَ اختلافهما فِي المتن، بَقِيَّةُ يقول: «ضُبَيْعَة بنت المِقْدَام»، وابنُ عَيَّاشٍ يقول: «ضُبَاعَة بنت المِقْدَادِ»، فالوَهْنُ مِن حيثُ هو اختلافٌ على الوليد بن كامل، ومُوَرِّثٌ للشَّكِّ فيما كان عنده من ذلك، على ضَعْفِ الوليد فِي نَفْسِهِ، والجهل بحال مَنْ فوقَهُ، ولَمَّا ذَكَرَ ابنُ أَبِي حاتم المُهَلَّب بن حُجْرٍ ذَكَرَهُ برواية الوليد بن كامل، وأنَّه يروى عن ضُبَاعَة بنت المِقْدَام بن مَعْدِي كَرِبَ»[1]، فجاء هو بأمرٍ ثالثٍ، وذلك كُلُّهُ دليلٌ على الاضطرابِ، والجهلِ بحالِ الرُّوَاةِ[2].

◆ ◆ ◆

(١) «الجرح والتعديل»(٨/٣٧٠).

(٢) «نصب الراية»(٢/٨٣-٨٤).

المبحث الثامن

خطوات الكشف عن العلة ونماذج تطبيقية لها

أولا: الخطوات:

للكَشْفِ عن العِلَّةِ وإدراكِهَا خُطُواتٌ يجب على الباحث اتِّبَاعُهَا، وهي:

الخُطْوَة الأُولَى:

جَمْعُ رواياتِ الحديثِ سندًا ومتنًا من مصادرها المُعْتَبَرَةِ.

الخُطْوَة الثَّانية:

تحديدُ الرَّاوي الذي وَقَعَ الاختلافُ عليه، ويُسَمَّى: «مَدَارُ الحَدِيثِ»[1].

الخُطْوَة الثَّالِثَة:

تَقْسِيمُ رواياتِ الحديثِ حَسَب أَوجُهِ الخلافِ على الرَّاوِي الذي عليه مَدَارُ الحديثِ.

الخُطْوَة الرَّابعة:

تخريجُ كُلِّ وجهٍ مِن أوجهِ الخلافِ على حِدَةٍ، وكُلُّ وجهٍ وُجِدَتْ له متابعاتٌ فإنَّها تُخَرَّجُ معه بترتيب المصادرِ حَسَب المتابعةِ الأتَمِّ فالأقَلِّ.

---

(١) المدار لغة: موضع دوران أي شيء. ومدار الحديث: هو الراوي الذي يشترك في رواية الحديث عنه راويان فأكثر، وقد يوجد خلال سند الحديث أكثر من مدار. وتعيين من عليه مدار الحديث ضرورة لمعرفة العلة، فقد يكون ضعيفا، أو يكون مقبولا خالف من هو أولى منه بالقبول، وقد يخطئ الثقة. ومن أقوالهم في المدار: قول عبد الرحمن بن مهدي: مداره ليس إلا على أبي العالية. وقول علي بن المديني: إنما يدور على ابن أبي يحيى. وقول الإمام البخاري: حديث الدين النصيحة مداره كله على تميم -يعني ابن أوس الداري- ولم يصح عن أحد غير تميم.

الخُطْوَة الخامسة:

دراسةُ أسانيدِ كُلِّ وجهٍ تفصيلاً، بالتَّرْجَمَةِ لكُلِّ راوٍ بما يُمَيِّزُهُ مِن اسمٍ ونَسَبٍ وكنيةٍ ولَقَبٍ، وذِكْرِ ما جاء فيه مِن جَرْحٍ وتعديلٍ دون تَكْرِيرِ الأقوالِ ولا حَذْفِ شيءٍ منها، وبيانِ ما عُرِفَ للرَّاوي من إرسالٍ وتدليسٍ، وتحديدِ مَرْتَبَةِ المُدَلِّسِ إذا كان من المرتبةِ الثَّالِثَةِ أو الرَّابِعَةِ أو الخامسة، وبيانِ اختلاطِ الرَّاوِي، وما وُجِدَ مِن تَمْييزِ الرُّوَاةِ عنه قبلَ أو بعدَ الاختلاطِ، وذِكْرِ ما له من مكانة بين غيره مِنَ الثِّقَاتِ، ثم ذِكْرِ خُلاصَةِ حالِ الرَّاوِي على ضَوْءِ العناصر السَّابِقَةِ، مع مُرَاعَاةِ ما يكون فِي السَّنَدِ مِن إرسالٍ وتَدْلِيسٍ قادحٍ، ونحو ذلك.

الخُطْوَة السَّادسة:

النَّظَرُ فِي الخلافِ على ضَوْءِ خلاصةِ أحوالِ الرُّوَاةِ وحالِ المدارِ، وبيانُ مَا وُجِدَ مِن قَرَائِنِ التَّرْجِيحِ، وأقوالِ العلماء فِي ذلك، ثم تحديدُ الوَجْهِ الرَّاجِحِ، وبيانُ قَرَائِنِ تَرْجِيحِهِ، أو قَرَائِنِ الجَمْعِ بين وَجْهَيِ الخلافِ، وبه تَنْدَفِعُ العِلَّةُ عن كُلٍّ منهما.

الخُطْوَة السَّابعة:

الحكمُ على الحديث مِن وجهِهِ الرَّاجِحِ، أو مِنْ وَجْهَيهِ عند الجَمْعِ، ويُعْتَمَدُ في الحكم على مَا ذُكِرَ فِي تراجمِ الرُّوَاةِ، وما فِي الإسناد مِنَ اتِّصَالٍ أو انْقِطَاعٍ كما هو معروفٌ.

الخُطْوَة الثَّامنة:

إذا كان الوَجْهُ الرَّاجِحُ ضَعِيفًا يُنْظَرُ فِي وجودِ ما يَشْهَدُ لمَتْنِهِ، فيَرْتَقِي به بحَسَبِ حالِ الشَّاهِدِ تحسينًا أو تصحيحًا.

وفيما يلي نماذجُ تطبيقيَّةٌ على أنواعٍ متنوعةٍ من العلل الخَفِيَّةِ فِي ضَوْءِ هذه الخُطُواتِ.

ثانيا: نماذج تطبيقية لخطوات الكشف عن العِلَّةِ

النموذج الأول: مثال تعارض الوصل والإرسال، وترجيح الإرسال

قال البزَّارُ في «مسنده»(١٤/٢٧)(٧٤٣٢): حدثنا إبراهيم بن محمد بن سَلَمَة، حدثنا أبو نصر التَّمار، حدثنا حماد بن سَلَمَةَ، عن علي بن زيد ويونس وحُمَيْد، عن أنس؛ أن النبي ﷺ قال: «المؤمن مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ، والمسلم مَنْ سَلِمَ المسلمون مِن لسانه ويده، والمهاجر مَنْ هَجَرَ السوءَ، والذي نفسي بيده لا يدخل عبدٌ الجنةَ لا يأمنُ جارُهُ بوائِقَهُ».

أولا: تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه حماد بن سَلَمَةَ، واخْتُلِفَ عنه على وجهين:

الوجه الأول: مرة يُرْوَى عن حماد بن سَلَمَةَ، عن علي بن زيد ويونس وحُمَيْد، عن أنس، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: مرة يُرْوَى عن حماد بن سَلَمَةَ، عن علي بن زيد ويونس وحُمَيْد، عن الحسن مرسلًا.

الوجه الأول:

أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب «الصمت»(ص٥٨)(٢٨)، ومن طريق ابن أبي الدنيا أخرجه أبو القاسم الأصبهاني المُلَقَّب بقِوَام السُّنَّة في «الترغيب والترهيب»(١/٤٨٧)(٨٨٠).

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده»(٧/١٩٩)(٤١٨٧)، وفي «معجمه»(ص٢٠٦)(٢٤٦).

وأخرجه ابن حِبَّان في «التقاسيم والأنواع» في «ذكر الخبر الدال على أن مجانبة الرجل أذى جيرانه من الإيمان»(١/٥١٦)(٧٨٠) عن أحمد بن الحسن بن عبد الجبار.

ثلاثتهم (ابن أبي الدنيا وأبو يعلى وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار) عن أبي نصر التَّمَار، عن حماد بن سَلَمَةَ، عن علي بن زيد ويونس بن عُبَيْد وحُمَيْد، عن أنس، به بمثله، ولم يذكرِ ابنُ أبي الدنيا يونسَ، ولم يذكرِ ابنُ حِبَّان عليَّ بنَ زيد.

وتابع الحسنُ بنُ موسى الأَشْيَبُ أبا نصر التَّمَار في رواية هذا الوجه به.

وروايته أخرجها عنه أحمد في «مسنده»(٢٠/٢٩)(١٢٥٦١) وعن أحمد: أبو بكر الخَلاَّل في «السنة»(٤/٤٤)(١١٣٥).

والحاكم في «المستدرك»(١/٥٥)(٢٥) من طريق الحسن بن موسى الأشيب، عن حماد بن سَلَمَةَ، به. وقال الحاكم: على شرط مسلم، ولم يُخْرِجَاهُ.

وتابع عبدَ الصمد بنَ النعمان مَنْ تقدَّمَ ذكرهما في إخراج هذا الوجه به.

وروايته أخرجها أبو نعيم في «الحلية»(٣/٢٣) من طريق عبد الصمد بن النعمان، عن حماد بن سلمة، به.

الوجه الثاني:

رواه أحمد في «مسنده»(٢٠/٣٠)(١٢٥٦٢) عن عَفَّان، عن حماد بن سَلَمَةَ، عن علي بن زيد ويونس وحُمَيْد، عن الحسن أن النبي ﷺ قال: «المؤمن مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ ... »، ثم آحال بقية المتن على حديث قبله بقوله: «فذكر مثله».

◆ ◆ ◆

ثانيًا: دراسة إسناده:

الوجه الأول عند البزَّار في «مسنده»:

١- **إبراهيم بن محمد بن سلمة**: هو إبراهيم بن محمد بن سَلَمَةَ السُّكَّرِي.

روى عن: أبي نصر التَّمَار، وسعيد بن عبد الحميد الأنصاري.

وروى عنه: البزَّار في عدَّةِ مواضعَ.

ولم أقفْ له على ترجمةٍ، لكنْ ذلك لا يُؤثِّرُ في الترجيح، كما سيأتي.

٢- **أبو نصر التَّمار**: هو عبد الملك بن عبد العزيز القُشْيري، النَّسَوي، أبو نصر التَّمار، الدَّقِيقي.

روى عن: حماد بن سَلَمَةَ، وزُهَيْر بن معاوية، وغيرهما.

وعنه: ابن أبي الدنيا، وأبو يعلى الموصلي، وأبو القاسم البغوي، وغيرهم.

قال أبو حاتم: ثقة، يُعَدُّ مِنَ الأبدال. وقال أبو داود، والنسائي: ثقة.

وذكره ابن حبَّانَ في كتاب «الثِّقَات». وقال ابن سعد: كان ثقة، فاضلا، خَيِّرًا، وَرِعًا.

وقال ابن حجر: ثقة عابد، وهو كما قال.

ينظر: «الطبقات الكبرى»(٧/٣٤٠)، و«الجرح والتعديل»(٥/٣٥٨)(١٦٨٩)، و«الثقات» لابن حبان (٨/٣٩٠)، و«تاريخ بغداد»(١٢/١٦٩)(٥٥٣١)، و«الكاشف»(١/٦٦٦)(٣٤٦٢)، و«تهذيب التهذيب»(٦/٤٠٦)(٧٥٩)، و«تقريب التهذيب»(ص٣٩٥)(٤١٩٤).

٣- **حماد بن سَلَمَة**: هو حماد بن سَلَمَةَ بن دينار البصري أبو سلمة مولى تميم، ويقال: مولى قريش، قيل: غير ذلك.

روى عن: حميد، وعلي بن زيد بن جُدْعَان، ويونس بن عُبَيْد، وغيرهم.

وعنه: أبو نصر التَّمار، والحسن بن موسى الأَشْيَب، وعبد الصمد بن النعمان، وغيرهم.

قال ابن المبارك: دخلتُ البصرة فما رأيتُ أحدًا أشبه بمسالك الأُوَلِ من حماد ابن سَلَمَة. قال ابن مهدي: لو قيل لحماد بن سَلَمَة: إنك تموت غدًا، ما قَدَرَ أنْ يزيدَ في العمل شيئًا. وقال ابن المَدِيني: لم يكن في أصحاب ثَابِتٍ أثبتُ من حماد ابن سَلَمَةَ. وقال الإمام أحمد: أثبتهم في ثَابِتٍ حمادُ بنُ سَلَمَةَ. وقال ابن مَعِين: مَنْ خالف حمادَ بنَ سلمة في ثَابِتٍ؛ فالقولُ قولُ حَمَّادٍ؛ ولذا فإنَّ مسلمًا لم يُخَرِّجْ في

«صحيحه» لحماد بن سلمة في الأصول إلا من روايته عن ثابتٍ، وخَرَّجَ له في الشواهد والمتابعات عن طائفة.

وقال الإمام أحمد في مرَّة: حماد بن سلمة أثبتُ النَّاس في حُمَيْدٍ الطَّويل، سَمِعَ منه قديمًا. ورواية عَفَّان بن مسلم عنه قد أثنى عليها العلماء، وقال ابن معين: مَنْ أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة فعليه بعَفَّان بن مسلم.

وقد أثنى على حماد بن سلمة كثيرٌ من العلماء، فوثَّقَهُ الإمامُ أحمدُ وابنُ معين والنسائيُّ.

وقال العِجْلِي: ثقة رجل صالح حسن الحديث. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وربما حَدَّثَ بالحديث المنكر. وقال البيهقي: هو أحد أئمَّة المسلمين؛ إلاَّ أنَّه لما كَبِرَ ساء حفظه، فلذا تركه البخاريُّ، وأما مسلم فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سَمِعَ منه قبل تغيره، وما سوى حديثَهُ عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثًا أخرجها في الشواهد.

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة عابد، أثبتُ النَّاسِ في ثَابِتٍ، وتغيَّرَ حفظُهُ بأَخَرَةٍ، مات سنة (١٦٧هـ).

خلاصة حاله: أنَّه ثقة عابد، أثبتُ النَّاسِ في ثَابِتٍ، وتغيَّرَ حفظُهُ بأَخَرَةٍ، لكن ما كان من روايته عن ثَابِتٍ أو خاله حُمَيْدٍ الطويل، أو من رواية عَفَّان بن مسلم عنه فهي صحيحةٌ.

ينظر: «الجرح والتعديل»(٣/١٤٠)(٦٢٣)، و«معرفة الثقات» للعجلي (١/٣١٩)(٣٥٤)، و«شرح علل الترمذي»(٢/٥١٧)، و«تهذيب التهذيب»(٣/١١ - ١٤)(١٤)، و«تقريب التهذيب»(ص١٧٨)(١٤٩٩).

٤- **علي بن زيد بن جُدْعَان**: هو علي بن زيد بن عبد الله بن أبي مليكة زُهَيْر بن عبد الله بن جُدْعَان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مره التيمي، أبو الحسن البصري.

خلاصة حاله: أنَّه ضعيف.

ينظر: «تاريخ ابن معين - رواية الدارمي»(ص١٤١)، و«الجرح والتعديل»(٦/١٨٦)(١٠٢١)، و«سؤالات البرقاني للدارقطني»(٣٦١)، و«تهذيب التهذيب»(٧/٣٢٢)(٥٤٤)، و«تقريب التهذيب»(ص٤٠١)(٤٧٣٤).

متابعة يونس بن عُبَيْد: هو يونس بن عُبَيْد بن دينار العبدي مولاهم، أبو عبيد البصري.

قال ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث. قال: ما كتبتُ شيئًا قطُّ. وقال أحمد وابن معين والنسائي: ثقة. وقال هشام بن حَسَّان: ما رأيتُ أحدًا يطلب بعلمه الله تعالى إلاَّ يونسَ بنَ عُبَيْدٍ.

وقال سفيان بن حُسَين: حدَّثَنِي الثِّقَةُ يونسُ بنُ عُبَيْدٍ. وقال ابن حبَّان في «الثقات»: كان من سادات أهل زمانه علمًا، وفضلًا، وحفظًا، وإتقانًا، وسُنَّةً، وبُغْضًا لأهل البدع، مع التَّقَشُّفِ الشديد، والفقه في الدين، والحفظ الكثير. وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثَبْتٌ فاضلٌ وَرِعٌ، وهو كما قال.

ينظر: «الجرح والتعديل»(٩/٢٤٢)(١٠٢٠)، و«الثقات» لابن حبان (٧/٦٤٧)، و«تهذيب التهذيب»(١١/٤٤٢)(٨٥٥)، و«تقريب التهذيب»(ص٦١٣)(٧٩٠٩).

متابعة حميد الطويل: هو حُمَيْد بن أبي حُمَيْد الطَّوِيل، أبو عُبَيْدة الخُزَاعِي مولاهم، وقيل غير ذلك، البصري، اختُلِفَ في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال.

روى عن: أنس بن مالك، وثابت البُنَانِي، وغيرهما.

وعنه: ابن أخته حماد بن سَلَمَة، وحماد بن زيد، وشعبة، ومالك، وغيرهم.

وثَّقَهُ: ابن معين والنسائي والعجلي. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث إلا أنه ربما دَلَّسَ عن أنس. وقال أبو حاتم: ثقة لا بأس به. وقال ابن خِرَاش: ثقة صدوق. وقال مرة: في حديثه شيءٌ، يقال: إنَّ عامة حديثِهِ عن أنس إنما سمعه من ثابت. وقال البَرْدِيجي: وأمَّا حديثُ حُمَيْدٍ فلا يُحْتَجُّ منه إلا بما قال: حَدَّثَنَا أنسٌ.

وقال العلائي: فعلى تقدير أن تكون أحاديثُ حُمَيْدٍ مُدَلَّسَةً فقد تبيَّنَ الواسطةُ فيها، وهو ثقة صحيح.

وقد عَدَّهُ الحافظُ ابنُ حجر في الطبقة الثالثة من «طبقات المدلِّسين»، وهم مَنْ أكثر مِنَ التدليس، فلم يحتجَّ الأئمة من أحاديثهم إلا بما صَرَّحُوا فيه بالسماع. وقال في «مقدمة الفتح»: وكان يُدَلِّسُ حديثَ أنس، وكان سمع أكثره من ثابت وغيرِهِ من أصحابه عنه. وفي «الفتح» أيضا ذكر الحافظُ إعْرَاضَ البخاريِّ عن بعض الطرق لبعض الأحاديث، ثم أوضح السبب، فقال: حُمَيْد مُدَلِّسٌ، والبخاري يُخَرِّجُ له ما صَرَّحَ فيه بالتحديث.

وقال في «التقريب»: ثقة مُدَلِّس، وعَابَهُ زائدةُ لدخوله في شيء من أمر الأمراء. مات سنة (١٤٢هـ) او بعدها.

خلاصة حاله: أنه ثقة يُدَلِّس، وأما تدليسُهُ عن أنس فلا يَضُرُّ؛ لأنَّه وإن كان دَلَّسَ فالذي بينهما ثابتٌ على الغالب، وهو ثِقَةٌ ثَبْتٌ.

ينظر: «الطبقات الكبرى»(٢٥٢/٧)، و«جامع التحصيل»(ص١٦٨)(١٤٤)، و«طبقات المدلسين»(ص٨٦)(٧١)، و«تقريب التهذيب»(ص١٨١)(١٥٤٤)، و«تهذيب التهذيب»(٣٨/٣)(٦٥)، و«مقدمة فتح الباري»(ص٣٩٩)، و«فتح الباري»(٤٩٠/١٠).

٥- انس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: صحابي جليل خادم النبي ﷺ.

ينظر: «أسد الغابة»(٢٩٤/١ - ٢٩٧)(٢٨٥)، و«الإصابة»(١٢٦/١)، و«الطبقات الكبرى»(١٧/٧)، و«مشاهير علماء الأمصار»(٣٧/١)(٢١٥).

الوجه الثاني عند الإمام أحمد في «مسنده»:

١- **عفان**: هو عَفَّان بن مسلم بن عبد الله الصَّفَّار، أبو عثمان البصري، سكن بغداد.

روى عن: حماد بن سلمة، وشعبة، وغيرهما. وعنه: البخاري، وعمرو بن علي، وغيرهما.

مُتَّفَقٌ على ثقته وإتقانه وجلالته، قال أبو حاتم: عَفَّان ثقة مُتْقِن مَتِين. وقال يعقوب بن شيبة: كان ثقة ثبتًا متقنًا صحيح الكتاب قليل الخطأ والسَقْط. حتى قدَّمَهُ بعضُهم في الثِقَة على يحيى بن سعيد القطَّان وعبد الرحمن بن مهدي. وقال الذهبي في «الكاشف»: كان ثبتًا في أحكام الجرح والتعديل. وقال الحافظ في «التقريب»: ثقة ثَبتٌ. قال ابن المَدِيني: كان إذا شَكَّ في حرف من الحديث تركه، وربما وَهِمَ. وقال ابن معين: أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة، ومات بعدها بيسير.

وقدَّمَهُ ابنُ معين على غير واحد من كبار الثقات في حديث حماد بن سَلَمَةَ.

وفي «الميزان» وكتاب «المختلطين»: قال أبو خَيْثَمَة زُهَيْر بن حَرْب: أنكرنا عَفَّان قبل موته بأيام. قال الذهبي في «الميزان»: هذا التَّغَيُّر هو مِنْ تَغَيُّرِ مَرَضِ الموت، وما ضَرَّهُ؛ لأنَّه ما حَدَّثَ فيه بخطأ. وقال العلائي في «المختلطين»: والظاهر أنَّ هذا تَغَيُّرُ المرضِ، ولم يتكلَّمَ فيه أحدٌ، فهو من القسم الأول. وهو قسم مَنْ لا يُوجِبُ له ذلك ضعفًا أصلا، كما بيَّنَهُ في مقدمة كتابه، ومَثَّلَ له بعَفَّان بن مسلم هذا وغيره، وذكره سِبْطُ ابنُ العجمي في «الاغتباط» موردًا كلام الذَّهَبِي المتقدم، وقال ما ينبغي أنْ يُذْكَرَ مع هؤلاء.

وقول الحافظ ابن حجر: «ربما وَهِمَ» كان الأولى عدمُ إيراده، لأنَّ الوَهَمَ اليسير قد يَقَعُ من الثِقَات المتقنين، ولا يَقْدَحُ في تمام ضبطهم، ولا يَضُرُّهُم، كما هم معلوم، وعليه فخلاصة حاله: أنَّه ثقةٌ ثَبتٌ مطلقًا. والله أعلم.

توفي سنة (٢٢٠هـ) على الصحيح.

ينظر: «الجرح والتعديل»(٧/٣٠)(١٦٥)، و«الثقات» لابن حبان (٨/٥٢٢)، و«الكامل»(٧/١٠٤)(١٥٥٠)، و«تهذيب الكمال»(٢٠/١٦٠)(٣٩٦٤)، و«الكاشف»(٢/٢٧)(٣٨٢٧)، و«ميزان الاعتدال»(٣/٨١)(٥٦٧٨)، و«المختلطين»(ص٨٥)(٣٤)، و«الاغتباط»(ص٢٥٠)(٧٢)، و«تهذيب التهذيب»(٧/٢٣٠)(٤٢٤)، و«تقريب التهذيب»(ص٣٩٣)(٤٦٢٥).

٢- **حماد بن سلمة**: ثقة عابد، أثبتُ النَّاسِ في ثَابِتٍ، وتغيَّرَ حفظُهُ بأَخَرَةٍ، لكن ما كان من روايته عن ثَابِتٍ أو خاله حُمَيْدٍ الطويل، أو من رواية عَفَّان بن مسلم عنه فهي صحيحةٌ. تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

٣- **علي بن زيد بن جُدْعَان**: ضعيف. تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

متابعة يونس بن عُبَيْدٍ: وهو ثقة ثبت. تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

متابعة حُمَيْدٍ الطويل: وهو ثقة. تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

٤- **الحسن**: هو الحسن بن أبي الحسن يَسَارٍ البصري، أبو سعيد مولى الأنصار، وأمه خَيْرَة مولاة أمِّ سَلَمَة.

قال أبو زُرْعَةَ: كُلُّ شيءٍ قال الحسن: «قال رسول الله ﷺ» وجدت له أصلا ثابتًا، ما خلا أربعةَ أحاديثَ. وقال ابن سعد: كان الحسن جامعًا عالمًا رَفِيعًا فقيهًا ثقةً مأمونًا عابدًا ناسكًا كثيرَ العلم فصيحًا جميلًا وسيمًا، وكان ما أسند مِنْ حديثه، وروى عمَّنْ سَمِعَ منه فهو حُجَّة، وما أرسل فليس بحُجَّة.

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يُرْسِل كثيرًا ويُدَلِّس، قال البزَّارُ: كان يَرْوِي عن جماعة لم يسمعْ منهم، فيَتَجَوَّزُ ويقول: «حَدَّثَنا وخَطَبَنَا» يعني قومَهُ الذين حُدِّثوا وخُطِبُوا بالبصرة، هو رأس أهل الطبقة الثالثة. مات سنة (١١٠هـ)، وقد ذكره الحافظ ابنُ حجر في الطبقة الثانية من «طبقات المُدَلِّسين»، وهو بالثالثة

أليقُ، كما قال العلائي في «جامع التحصيل»، ويؤيِّدُهُ ما تقدَّمَ عن البزَّار.

ينظر: «الجرح والتعديل»(٣/٤٠)(١٧٧)، و«الثقات» لابن حبان (٤/١٢٢)، و«الكاشف»(١/٣٢٢)(١٠٢٢)، و«جامع التحصيل»(ص١٦٢)(١٣٥)، و«تهذيب التهذيب»(٢/٢٦٣)(٤٨٨)، و«تقريب التهذيب»(ص١٦٠)(١٢٢٧)، و«طبقات المدلسين»(ص٢٩)(٤٠).

◆ ◆ ◆

ثالثًا: <u>النظر والترجيح</u>:

يتَّضِحُ مما سبق من التخريج ودراسة أحوال الرواة أنَّه اخْتُلِفَ على حماد بن سَلَمَةَ في هذا الحديث من وجهين، وأنَّ الرَّاجِحَ من الوجهين هو الوجه الثاني (المرسل)، وقرينة ترجيحه ما يلي:

١- أنَّ عَفَّان مِن أثبتِ النَّاسِ في حماد بن سَلَمَةَ، فقد تقدم قولُ يحيى بن مَعِين: مَنْ أراد أنْ يَكْتُبَ حديثَ حماد بن سَلَمَةَ فعليه بعَفَّان بن مسلم.

بينما رَوَى الوجهَ الأوَّلَ اثنان من الثقات، وهما أبو نصر التَّمَّار والحسن بن موسى الأَشْيَب، وهما وإنْ كانا ثقتين لكنهما لا يُقَدَّمَان على عَفَّان في حماد بن سَلَمَةَ.

٢- ويلتقي هذا الترجيحُ لهذا الوجه مع ما ذَهَبَ إليه الدَّارَقُطْنِي في «العلل» مسألة رقم: (٢٦٦١)، فقال: يرويه حمَّادُ بن سَلَمَةَ، واخْتُلِفَ عنه؛ فرواه أبو نصر التَّمَّار، والحسن الأَشْيَب، عن حماد بن سَلَمَةَ، بهذا الإسناد. وغيرهما يرويه عن حمَّاد، عن يونس، وحُمَيْد، عن الحسن، مرسلا. وهو أَشْبَهُ بالصَّوَابِ[1].

◆ ◆ ◆

(١) وينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (مسألة: ١٩٥٠).

رابعا: الحكم على الحديث:

الحديث مِنْ وَجْهِهِ الرَّاجِحِ ضعيفٌ، للإرسال، ويرتقي بما سيأتي مِن شَاهِدَيْهِ إلى الصحيح لغيره، فيَشْهَدُ لبعض الحديث، وهو قوله ﷺ: «والمسلم مَنْ سَلِمَ المسلمون مِن لسانه ويده، والمهاجر مَنْ هَجَرَ السوءَ» ما أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» كتاب «الإيمان» باب «المسلم مَن سلم المسلمون مِن لسانه ويده»(١/١١)(١٠) من طريق الشَّعْبِي، عن عبد الله بن عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ قال: «المسلم مَنْ سَلِمَ المسلمون مِنْ لسانه ويده، والمهاجر مَنْ هَجَرَ ما نهى الله عنه». فيرتقي هذا الجزءُ إلى الصحيح لغيره.

ويشهد أيضًا لبعض الحديث، وهو قولُهُ ﷺ: «والذي نفسي بيده لا يَدْخُلُ عبدٌ الجنَّةَ لا يأمن جارُهُ بوائقَهُ» ما أخرجه مسلم في «صحيحه» كتاب «الإيمان» باب «بيان تحريم إيذاء الجار»(٤٦)(٧٣) مِنْ طريق العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «لا يدخلُ الجَنَّةَ مَنْ لا يأمنُ جارُهُ بوائِقَهُ»، فيرتقي هذا الجزء من رواية البزار إلى الصحيح لغيره.

♦ ♦ ♦

النموذج الثاني

تعارض الرفع والوقف مع ترجيح الرفع

الرِّوَايَة المرفوعة:

قال الإمامُ البزَّارُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مسنده»(١٣/حديث: ٧١٦١٧): حَدَّثَنَا مُحَمَّد بنُ مَعْمَر، حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بنُ عبد الله، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عن قَتَادَةَ، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «ما تَزَالُ جَهَنَّمُ تقول: ﴿هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾[سورة ق:٣٠] حتَّى يَضَعَ الجَبَّارُ تبارك وتعالَى قَدَمَهُ فيها، فتقولُ: قَدِ قَدِ».

الرِّوَايَة الموقوفة:

ثم قال الإمامُ البَزَّارُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٣/حديث: ٧١٦١٨): حَدَّثَنَا أحمد بن المِقْدَام، حَدَّثَنَا المُعْتَمِر، عن أبيه، عن قتادة، عن أنس بن مالك، قال: «ما تَزَالُ جَهَنَّمُ تقول: هل مِن مَزِيدٍ؟ حتَّى يَضَعَ اللهُ تبارك وتعالَى قَدَمَهُ، فتقول: «قَدِ قَدِ»، وما يزالُ فِي الجَنَّةِ فُضَلاءُ حتَّى يُنْشِيءَ اللهُ خَلْقًا فيُسْكِنَهم فُضُولَ الجَنَّةِ». قال -أي البزَّارُ-: موقوفٌ، هكذا قال التَيْمِيُّ[1].

تعيين مدار الحديث:

هذا الحديث يرويه قتادةُ، واخْتُلِفَ عليه من وجهين:

الوجه الأوَّل: روايتُهُ عنه، عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

---

(١) أي سليمان بن طِرْخان التيمي.

الوجه الثَّاني: روايتُهُ عنه، عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

◆ ◆ ◆

أوَّلًا: تخريج الوجه الأول (المرفوع):

أ- تخريج طريق البزَّار:

أخرجه البزَّارُ كما تقدَّمَ عن مُحَمَّد بن مَعْمَر، عن أَشْعَث بن عبد الله، عن شُعْبَة، عن قَتَادَةَ، به.

وأخرجه ابن أبي عاصم فِي كتابه «السنة»(١/٢٣٥/٥٣٢)، وأخرجه ابن خُزَيمة فِي «التوحيد»(١/٢٢٠) كلاهما (ابن أبي عاصم وابنُ خُزَيمَةَ) عن محمد بن عمر بن علي المُقَدَّمِي، حَدَّثَنَا **أَشْعَث بن عبد الله الخُرَاسَانِي**، به بنحوه.

وأخرجه الإمام البخاري فِي كتابه «الجامع الصحيح» فِي كتاب «تفسير القرآن» باب «قوله تعالَى: ﴿هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴿٣٠﴾﴾[سورة ق:٣٠]» (٦/١٣٨/٤٨٤٨)، وفِي كتاب «التوحيد» باب «قول الله تعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[سورة إبراهيم:٤]»(٩/١١٧/٧٣٨٤) عن عبد الله بن أبي الأسود،

وأخرجه عبد الله بن أحمد فِي «زوائده على المسند»(٢١/٣٩١/١٣٩٦٨)، قال: حدثني عبيد الله بن عمر القواريري، وعن عبد الله أخرجه أبو عوانة فِي «مستخرجه»(١/١٥٩/٤٥٩).

وأخرجه أبو يَعْلَي فِي «مسنده»(٥/٤٣٨/٣١٤٠) عن عبيد الله بن عمر،

وأخرجه ابنُ حبان فِي «صحيحه - كما فِي الإحسان» فِي كتاب «الإيمان» باب «ما جاء فِي الصفات، وذكر خبر شَنَّع به أهل البدع على أئمتنا حيث حُرِموا التوفيق لإدراك معناه»(١/٥٠١/٢٦٨) عن الحسن بن سفيان، حدثنا القواريري،

كلاهما (عبد الله بن أبي الأسود وعبيد الله القواريري) عن **حَرَمِيّ بنِ عُمَارَةَ**.

وأخرجه أبو نُعيم فِي «حلية الأولياء»(٢٠٤/٧)، قال: حَدَّثَنَا عبد الله، حَدَّثَنَا إسماعيل بن عبد الله ، حَدَّثَنَا آدم بن أَبِي إِيَاسٍ.

ثَلاثَتُهُم (أَشْعَث بن عبد الله الخُرَاسَانِي، وحَرَمِيّ بن عُمَارة، وآدم ابن أَبِي إياس) عن شُعْبَةَ، عن قَتَادَةَ، به بنَحْوِهِ.

ب- تخريج متابعة سعيد بن أبي عروبة شعبةَ عن قتادة:

أخرجها البخاري فِي «صحيحه» فِي كتاب «التوحيد» باب «قول الله تعالى: وهو العزيز الحكيم»(٧٣٨٤) قال: وقال لي خليفة: حدثنا يزيد بن زُرَيْع، حدثنا سعيد، عن قتادة، عن أنس، بنحوه.

وأخرجها مسلمٌ فِي «صحيحه» فِي كتاب «الجنة وصفة نعيمها وأهلها» باب «النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء»(٢٨٤٨/٢١٨٨/٤) قال: حدثنا مُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ الرُّزِّي، حدثنا عبد الوهَّاب بن عطاء فِي قوله عز وجل: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴿٣٠﴾﴾[سورة ق:٣٠] فأَخْبَرَنَا عن سعيدٍ، عن قتادةَ، به بنَحْوِهِ.

وأخرجها أحمدُ فِي «المسند»(١٣٤٥٧/١٢٤/٢١) قال: حدثنا عبد الوهَّاب، عن سعيدٍ، عن قتادَةَ، به بنَحْوِهِ، مع زيادة في آخره.

جـ- تخريج متابعةِ شيبانَ شعبةَ وسعيدٍ عن قتادَةَ:

أخرجها الإمامُ البُخَارِيُّ فِي «صحيحه» كتاب «الأيمان والنذور» باب «الحَلِف بعزة الله وصفاته وكلماته ...»(٦٦٦١/١٣٤/٨) قال: حَدَّثَنَا آدمُ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، حَدَّثَنَا قتادة، به بنَحْوِهِ.

وأخرجها الإمامُ مسلمٌ فِي «صحيحه» فِي كتاب «الجنة وصفة نعيمها وأهلها» باب «النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء»(٢٨٤٨/٢١٨٧/٤) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ بن حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا يُونُس بن مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، به بنَحْوِهِ.

د- تخريج متابعة أبان بن يزيد العطار شعبة وسعيدًا وشيبان عن قتادة:

أخرجها مسلمٌ فِي «صحيحه» فِي كتاب «الجنة وصفة نعيمها وأهلها» باب «النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء»(٤/٢١٨٨/٢٨٤٨) قال: وحدثني زهير بن حرب، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا أبان بن يزيد العطار، به وأحال بمتنه على حديث شيبان قبله، فقال: «بمعنى حديث شيبان».

ثانيا: تخريج الوجه الثاني (الموقوف):

أخرجه البخاري فِي «صحيحه» فِي كتاب «التوحيد»(٧٣٨٤) مع «التحفة»(حديث: ١٢٣٠) عن خليفة بن خياط، كما في «الفتح»(١٣/٣٧١).

وأخرجه ابنُ أبِي عاصم فِي «السُّنَّة»(١/٢٣٥/٥٣٣) قال: حَدَّثَنَا **يَحْيَى بن خَلَفٍ**،

وأخرجه ابن خزيمة فِي كتابه «التوحيد»(١/٢١٩) قال: حَدَّثَنَا أبو موسى، حَدَّثَنِي **عُقْبَةُ**، حَدَّثَنَا **عَمْرُو بن عاصمٍ**،

وأخرجه أبو نعيم فِي «تاريخ أصبهان»(٢/٢١١، ٢٧٦) قال: حَدَّثَنَا عبد الله بن محمد بن جعفر، حَدَّثَنَا محمد بن علي بن مَخْلَد بن مزيد الفَرْقَدِي، حَدَّثَنَا **سُلَيمَان بن داود الشَّاذَكُونِي**،

أربعتهم (خليفة بن خياط ويَحْيَى بن خَلَفٍ وعَمْرو بن عاصمٍ وسُلَيمَان بن داود) عن مُعْتَمِر بن سُلَيمَان، عن أَبِيه، عن قَتَادَةَ، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، به بنَحْوِهِ، موقوفًا.

متابعة ثابتٍ قتادةَ عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا:

أخرجها ابنُ جَرِير الطَّبَرِي فِي «تفسيره»(٢٢/٣٦١): حَدَّثَنَا ابنُ حُمَيد، حَدَّثَنَا يَحْيَى بن وَاضِحٍ، حَدَّثَنَا الحُسَين، عن ثابتٍ، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، به بنَحْوِهِ، موقوفًا.

◆ ◆ ◆

ثانيًا: دراسة الإسناد:

الوجه الأول (المرفوع) عند البزَّار:

١- **محمد بن مَعْمَر**: هو محمد بن مَعْمَر بن رِبْعِي البَحْرَانِي أبو عبد الله البَصْرِي.

روى عن: رَوْح بن عُبَادة، ومحمَّد بن كَثِير العَبْدِي، وغيرهما.

وروى عنه: الجماعةُ، والبَزَّارُ، وابنُ خزيمة، وآخرون.

قال البَزَّارُ: حَدَّثَنَا محمد بن مَعْمَر، وكان مِن خِيَارِ عباد الله. وقال الخطيب، والنسائي: ثِقَةٌ. وقال أبو حاتم وابن حجر: صَدُوقٌ. وأخرج له الجماعةُ.

خلاصة حاله أنَّه: ثقةٌ، فقد احْتَجَّ به الشَّيْخَان فِي «صحيحيهما»، ولا أعلم فيه أَدْنَى جَرْحٍ، وأمَّا قَوْلُ مَن أَنْزَلَهُ عن التَّوثِيقِ، فلم أجِدْ ما يُؤَيِّدُهُ.

ترجمته في: «تهذيب التهذيب»(٤٣٨/٧)، و«تقريب التهذيب»(٢٠٩/٢).

٢- **أشعث بن عبد الله**: هو أَشْعَثُ بن عبد الله الخُرَاسَانِي السِّجِسْتَانِي.

روى عن: شُعْبَةَ، والثَّورِي، وغيرهما.

وروى عنه: عَمْرو بن علي، ومحمد بن عُمَر المُقَدَّمِي، وغيرهما.

قال أبو داود وابن معين: ثقةٌ. وذكره ابن حبان فِي «الثقات». وقال النَّسَائيُّ: ليس به بأسٌ. وقال الذَّهَبِي وابنُ حجر: ثقةٌ.

ترجمته في: «تهذيب التهذيب»(١/ ٦٤٩/٣٥٦)، و«تقريب التهذيب»(ص١١٣)(٥٢٨)، و«الجرح والتعديل»(٩٨٧/٢٧٤/٢)، و«الثقات»(١٢٥٦٨/١٢٨/٨)، و«الكاشف»(٤٤٤/٢٥٣/١).

٣- **شعبة**: هو شُعْبَةُ بن الحَجَّاج بن الوَرْد العَتَكِي الأَزْدِي، أبو بِسْطَام البَصْرِي.

روى عن: قتادة، وثابت البناني، ومئات غيرهما.

وروى عنه: أشعث بن عبد الله، والأعمش، ومئات غيرهما.

وهو إمامٌ حافظٌ ثَبتٌ، مِن أوائلِ نُقَّاد الحديث ورجاله، وعُرِفَ بأنَّه لا يَرْوِي إلاَّ عن ثقة عنده في الغالبِ، كما وَصَفَهُ النُّقَّادُ بأعلى ألفاظ التوثيق، وبتقديمه في كثير من شيوخه على غيره من الثِّقَات، وبأنَّ عنعنته عن شيوخه الموصوفين بالتدليس، محمولةٌ على الاتصال، ولُقِّبَ بأمير المؤمنين في الحديث، وتفصيل الأقوال في كل ذلك يطول، ويكفي عنها الإحالة إلى مصادر ترجمته الجامعة، وبعض البحوث المعاصرة.

ينظر: «الجرح والتعديل»(١/١٢٦، ٤/٣٢٩)، و«حلية الأولياء»(٧/١٤٤)، و«تاريخ بغداد»(٩/٢٥٥)، و«تهذيب الكمال»(١٢/٤٧٩)، و«سير أعلام النبلاء»(٧/٢١٢)، و«تاريخ الإسلام»(٩/٤١٦)، و«تهذيب التهذيب»(١/٥، ٥١٦، ٤/٣٣٨)، و«طبقات المدلسين» لابن حجر (ص٥٩)، و«معرفة أصحاب شعبة بن الحجاج» للدكتور محمد ابن تركي (ص١١، وما بعدها).

٤- **قتادة**: هو قَتَادة بن دِعَامة بن قَتَادة السَّدُوسي أبو الخَطَّاب البَصْرَي.

روى عن: أنس بن مالك، وعبد الله بن سَرْجِس، وغيرهما.

روى عنه: سعيد بن أبي عَرُوبَة، وشُعْبَة، وغيرهما.

قال ابن سيرين: قتادة أحفظ الناس. وقال سعيد بن المُسَيَّب: ما أتانا عراقِيٌّ أحفظُ من قتادة. وقال ابن سعد: كان ثقةً مأمونًا حُجَّةً فِي الحديث، وكان يقول بشيء من القَدَر. وقال ابنُ حِبَّانَ فِي «الثِّقَات»: كان من علماء النَّاس بالقرآن والفقه، ومن حُفَّاظِ أهل زمانه، مات بواسط، وكان مُدَلِّسًا على قَدَرٍ فيه.

وقال الحاكم: لم يَسْمَعْ قتادةُ مِن صحابِيٍّ غَيْرِ أنيس. وقال أبو حاتم الرازي: لم يَلْقَ قتادةُ من أصحاب النبي ﷺ إلاَّ أنسًا وعبدَ الله بنَ سَرْجِس.

وقال الحافظ العَلائي: صَحَّحَ أبو زُرْعَةَ سماعَهُ من عبدِ الله بنِ سَرْجِس، وزاد ابنُ المديني أبا الطُّفَيْلِ. وقال الذهبي: الحافظُ المُفَسِّرُ.

وقال الحافظ ابن حجر: ثقةٌ ثَبتٌ، وهو رأس الطبقة الرابعة.

وعَدُّ ابنِ حَجَرٍ له فِي المرتبة الثالثة من مراتب المُدَلِّسين على إطلاقه فيه نَظَرٌ - والله أعلم-، فقتادة فِي أنسٍ، ليس كقتادة فِي غير أنس، فمِثْلُ قتادة يكون فِي شيخه أنس من أهل المرتبة الثانية، وهم مَنِ احْتَمَلَ الأئمَّةُ تَدْلِيسَهُمْ؛ وذلك لأنَّ مَنْ أَكْثَرَ من الرواية عن شيخٍ وصَرَّحَ فِي عددٍ من أحاديثه بالتحديث زَالَ ما كنا نَخْشَاهُ مِنْ تَدْلِيسِهِ، فقد قال عبد الله بن الزُّبَيْرِ الحُمَيْدِيُّ: وإنْ كان رَجُلٌ معروفًا بصُحْبَةِ رجلٍ والسَّمَاعِ منه، مِثْل ابن جُرَيْجٍ عن عطاء، وهشام بن عروة عن أبيه، وعَمْرو بن دينار عن عُبَيْد بن عُمَيْرٍ، ومَنْ كان مثل هؤلاء فِي ثِقَتِهِم، ممَّنْ يكون الغالبُ عليه السَّمَاعَ ممَّن حَدَّثَ عنه، فأدرك عليه أنَّه أدخل بينه وبين مَن حَدَّثَ رَجُلاً غَيْرَ مُسَمًّى، أو أسقطه، تُرِكَ ذلك الحديثُ الذي عليه فيه أنَّه لم يسمَعْهُ، ولم يَضُرَّهُ ذلك فِي غيره، حتى يُدْرَكَ عليه فيه مثل ما أُدْرِكَ عليه فِي هذا، فيكون مِثْلَ المقطوعِ.

وقال الذهبي فِي «الميزان»(٢/٢٢٤)(٣٥١٧) فِي ترجمة الأعمش: قُلْتُ: وهو يُدَلِّس، وربما تَطَرَّقَ إليه احتمالُ التدليسِ إلاَّ فِي شُيُوخٍ له أكثرَ عنهم، كإبراهيم، وأبِي وائل، وأبِي صالح السَّمَّانِ، فإنَّ روايتَهُ عن هذا الصِّنْفِ محمولةٌ على الاتِّصَالِ.

فيُقَرِّرُ الذهبيُّ أنَّ احتماليَّةَ التَدْلِيسِ تَنْتَفِي فِي حالة الشيوخ الذين أكثروا من الرواية عنهم، وممَّا يُدَلِّلُ على كثرة رواية قتادة عن أنس وُجُودُهَا بكثرةٍ فِي «الصحيحين» خاصَّةً فِي «صحيح البخاري»، وتوجد روايتُهُ بكَثْرَةٍ فِي «مسند أحمد»، و«مسند البزَّار»، و«معاجم الطبرانِي»، وغيرها من كتب السُّنَّة الأخرى.

تُوفِّي بواسط فِي الطاعون سنة (١١٧هـ)، عن ٥٦ سنة، وعلى هذا غالب مَن تَرْجَمَ له.

خلاصة القول فيه أنَّه: ثقةٌ ثَبتٌ، إلا أنَّه ربما دَلَّسَ، ولا يَضُرُّ تدليسُهُ عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأنَّه أكْثَرَ عنه، وقد سَمِعَ من عبد الله بن سَرْجِس، وأبِي الطُّفَيل، وأبِي رَافِعٍ،

ورواية شُعْبَة بن الحجاج عنه محمولةٌ على السَّمَاع وإنْ عَنْعَنَ كما قال شعبة: كُنْتُ أتَفَطَّنُ إلى فَمِ قتادة، فإذا قال: «حَدَّثَنَا» كَتَبْتُ، وإذا قال: «حَدَّثَ» لم أَكْتُبْ، وقال أيضا: كفيتُكُم تدليسَ ثلاثة: الأَعْمَش، وأبو إسحاق، وقتادة.

ينظر: «الجرح والتعديل»(٧/١٣٤ - ١٣٣)(٧٥٦)، و«ثقات العجلي»(٢/٢١٥)(١٥١٣)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (٦٤٠)، و«السير»(٥/٢٦٩ - ٢٨٣)(١٣٢)، و«جامع التحصيل» للعلائي (١/٢٥٤ - ٢٥٥)(٦٣٣)، و«طبقات المدلسين»(ص٤٣)(٩٢)، و«التقريب»(٥٥١٨)، و«تهذيب التهذيب»(٨/٣١٥)(٦٣٧)، و«الكفاية»(٢/١٦٩)، و«التنكيل»(ص٨٦٥)، و«إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث» لأبي الحسن المأربي (ص٣٢٦ - ٣٢٧)، و«مرويات قتادة ويحيى بن أبي كثير المعلة في علل الدارقطني» لعادل الزرقي (ص٩٧ - ١٠٥).

٥- **أنس**: هو الصَّحَابِي الجَلِيلُ أنسُ بن مالكِ بنِ النَّضرِ الأنصاريُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، تقدم في النموذج الأول.

وأمَّا متابعةُ سعيدٍ لشعبةَ: فهي في «صحيح مسلم».

وأمَّا متابعةُ شَيْبَانَ لشُعْبَةَ: فهي في «صحيحي البخاري ومسلم».

وأمَّا مُتَابَعَةُ أَبَانَ بنِ يزيدَ العَطَّارِ لشعبةَ: فهي في «صحيح مسلم».

<u>الوجه الثاني (الموقوف):</u>

أ- دراسة إسناد البَزَّار:

١- **أحمد بن المقدام**: هو أحمد بن المِقْدَام بن سليمان أبو الأَشْعَث البَصْرِي.

روى عن: حمَّاد بن زيد، ومُعْتَمِر بن سليمان، ويَزِيد بن زُرَيع، وغيرهم.

وروى عنه: البُخَاري، والتِّرْمِذِي، والنَّسَائي، وابنُ مَاجَه، وآخرون.

وثَّقَهُ صالح جَزَرَة، ومَسْلَمَة بن قَاسِم، وابنُ عَبْدِ البَرِّ، وآخرون.

وقال النَّسَائي: ليس به بأسٌ. قال ابنُ حَجَرٍ: صدوقٌ.

والرَّاجِحُ أنَّه: ثقةٌ على قولِ الأكثرين.

مات فِي صَفَر سنة ثلاث وخمسون ومائتين.

ترجمته في: «تهذيب التهذيب»(١/١٠٥)(١٢٠)، و«التقريب»(١/٢٦)(١٢٤).

٢- **المعتمر**: هو المُعْتَمِر بن سليمان بن طِرْخَان التَّيمِي أبو محمد البَصْرِي.

روى عن: أبيه، وأيوب، وغيرهما.

وروى عنه: الثوري، وابن المبارك، وغيرهما.

وثَّقَهُ الأئمَّة الحُفَّاظُ؛ فقال ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وابن حجر، وغيرهم: ثقةٌ. وقال الذَّهبِي: هو ثقةٌ مُطْلَقًا. وأخرج له الجماعةُ.

مات سنة سبع وثمانين ومائة.

ترجمته في: «تهذيب التهذيب»(١٠/٢٢٧)، و«تهذيب الكمال»(٣/١٣٥١)، و«الطبقات الكبرى»(٧/٢٩٠)، و«الجرح والتعديل»(٨/٤٠٢ - ٤٠٣)، و«تقريب التهذيب»(٢/٢٦٣)، و«الثقات»(٧/٥٢١ - ٥٢٢)، و«سير أعلام النبلاء»(٨/٤٧٧)، و«الكاشف»(٣/١٦١)، و«العبر»(١٢/٢٣٠)، و«ميزان الاعتدال»(٤/١٤٢).

٣- **أبوه**: هو سُلَيْمَان بن طِرْخَان التَّيمِي أبو المُعْتَمِر البَصْرِي.

روى عن: أنس، وثابتٍ، والأعمشِ، وغيرهم.

وروى عنه: شُعْبَةُ، والسُّفْيَانَانِ، وابنُ المُبَارَكِ، وآخرون.

وثَّقَهُ الأئمَّةُ؛ فقال أحمد، وابن معين، والعجلي، وابن سعد، والنسائي، وابن حجر: ثقةٌ. وأخرج له الجماعة.

مات سنة ثلاث وأربعين ومائة.

ترجمته في: «تهذيب التهذيب»(٤/٢٠١ - ٢٠٣)، و«الثقات» لابن حبان (٤/٣٠٠)، و«الجرح والتعديل»(٤/١٢٥)، و«تاريخ الثقات»(ص٢٠٣)، و«معرفة

الثقات»(١/٤٣٠)، و«الطبقات الكبرى»(٧/٢٥٢)، و«سير أعلام النبلاء»(٦/١٩٧)، و«تقريب التهذيب»(١/٣٢٦)، و«ميزان الاعتدال»(٢/٢١٢).

٤- **قتادة**: هو قَتَادَة بن دِعَامة السَّدُوسِي، ثِقَةٌ ثَبتٌ، وعَنْعَنَتُهُ عن أنسٍ لا تَضُرُّ، وقد تقدم في الوجه الأول المرفوع.

٥- **أنس**: هو الصَّحَابِي الجَلِيلُ أنسُ بن مالكِ بن النَّضْرِ الأنصاريُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، تقدم في النموذج الأول.

ب- دراسة إسناد متابعةِ ثابتٍ لقتادةَ عند الإمام الطبري:

١- **ابن حميد**: هو محمد بن حُمَيد بن حَيَّان التَّميمِيُّ أبو عبد الله الرَّازِيُّ.

روى عن: ابن المبارك، ويحيى بن وَاضِحٍ، وأبِي داود الطَّيَالِسِي، وغيرهم.

وروى عنه: التِّرْمِذِي، وابنُ ماجه، والطبري وأكثر عنه جدا، وآخرون.

لخصَّ الدَّارَقُطْنِي حالَه بقوله: «مُخْتَلَفٌ فيه»، وهذا الاختلاف بين توثيق وتجريح، وتفاصيله لا يتَّسِعُ لهذا الموضع، حيثُ اخْتَلَفَ فيه قولُ العالم الواحد توثيقًا وتجريحًا، واخْتَلَفَ فيه أقوالُ جماعةٍ من النُّقَّاد، بين وقتٍ وآخر، وإطلاق وتقييد، ونفي وإثبات، وتشديد وتخفيف، ووُصِفَ بأنَّه حافظٌ، أو ثقةٌ، أو لا بأس به، أو ضُعِّفَ، أو ضعيف الحيث جدا، أو مُتَّهَم بالكذب، أو بسرقة الحديث، أو بالكذب صَرَاحَة أو تأويلا، ومجموع الأقوال عمومًا تُفِيْدُ أنَّه في بداية أمره كان حافظًا مَقْبولَ الرِّوَاية، ولا يُعْلَمُ عنه إلاَّ الخيرُ، فوثَّقه لذلك الإمامُ أحمدُ وابنُ معين قبل أن يظهر لهما ما يَقْدَحُ فيه، وتابعهما على ذلك غيرُهَما، ثم نَظَرَ جماعةٌ من تلاميذه وغيرهم من النُّقَّاد في مروياته فوجدوا فيها ما يدلُّ على خللٍ في ضبطه، وتحديثه كثيرًا عن شيوخ بالسماع دون سماعه منهم، ونبَّهَهُ بعضُهم إلى ذلك فلم يَرْجِعْ، وأنَّه يأخذ أحاديث أهل البصرة والكوفة، فيُحَدِّثُ بها عن الرَّازِيِّين، وبمثل هذا الصنيع نسبه غيرُ واحد إلى الكذب أو تهمة الكذب أو سرقة الحديث أو كثرة المناكير؛ ولأجل هذا

تَرَكَ الروايةَ عنه عددٌ ممَّن كان يروي عنه، كأحمد وأبي حاتم الرازي، وقيل لابن خزيمة: لو حَدَّثَ الأستاذ عن محمد بن حُمَيد؟ فإنَّ أحمد بن حنبل قد أحسن الثناء عليه، قال: إنَّه لم يعرفْهُ، ولو عَرَفَهُ كما عرفناه لما أثنى عليه.

وذَكَرَ الذهبي قول فَضْلَكَ الرازي: «دخلتُ على ابن حُمَيد وهو يُرَكِّبُ الأسانيد على المتون»، وعَقَّبَ الذهبي على ذلك بقوله: «آفته هذا الفعل، وإلاَّ فما أعتقد فيه أنَّه يَضَعُ متنًا، وهذا معنى قولهم: فلانٌ سَرَقَ الحديث».

وقال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي: ابن حميد ثقة، كتب عنه يحيى وروى عنه، مَنْ يقول فيه -يعني يتكلَّمُ بما يجرحه- هو أكبر منهم -يعني فلا يقدح كلامهم فيه-.

وقال الترمذي عن شيخه البخاري: حين رأيتُهُ كان حسن الرأي في محمد بن حميد الرَّازِي، ثم ضَعَّفَهُ بَعْدُ.

وقد رَجَّحَ الذهبي حاله في عدد من كتبه بما يُفِيدُ تضعيفه، وعدم الاحتجاج به، ونحوه قول الحافظ في «التقريب»: حافظٌ ضعيفٌ، كان ابن معين حَسَنَ الرأي فيه. ومعنى قوله: «حافظٌ ضعيفٌ» حسبما تقدَّمَ من الأقوال أنَّه كان أوَّلَ أمره حافظًا، ثم ظَهَرَ لمن نظُروا في مروياته أنَّه ضعيفٌ.

وينظر: «علل الرازي»(مسالة: ١٠٠٦، ١٥٤٥، ١٦٩٥، ٢٢٠٢)، و«تاريخ بغداد»(٦٠/٣٠)، و«الإرشاد» للخليلي (٦٦٧/٢، ٦٦٩)، و«تهذيب الكمال» (٩٧/٢٥)، و«تهذيب التهذيب»(١٢٧/٩)، و«جامع الترمذي» عقب (حديث: ١٦٧٧)، و«المجروحين» لابن حبان (٣٠٣/٢)، و«الكامل» لابن عدي (٣٩٠/٩)، و«السير»(٥٠٣/١١، ٥٠٥)، و«الميزان»(٤/ترجمة: ٧٠٤٠)، و«تذكرة الحفاظ»(٤٩٠/٢)، و«العبر» وفيات سنة ٢٤٨هـ (٤٥٢/١)، و«التقريب»(ت٥٨٣٤).

٢- **يحيى بن واضح**: هو يَحْيَى بن وَاضِحٍ الأنصاري أبو تُمَيْلَة المَرْوَزِي.

روى عن: حُسَين بن واقد، والأوزاعي، وفُلَيْح بن سُلَيْمَان، وغيرهم.

وروى عنه: أحمد، وإسحاق، ومحمد بن حميد الرازي، وآخرون.

قال أحمدُ وابن معينٍ والنَّسَائيُّ: ليس به بأسٌ. وقال أحمد وابن معين والنسائي أيضا وابن سعد وأبو حاتم الرازي وصالح جزرة: ثقة. أخرج له الجماعة.

فخلاصة حاله: أنَّه ثقة على قول الأكثرين.

ترجمته في: «تهذيب التهذيب»(٩/٣٠٩)(٧٩٤٢)، و«التقريب»(٢/٣٥٩)(١٩٣).

٣- **الحُسَين**: هو الحُسَين بن وَاقِد المَرْوَزِيّ أبو عبد الله قاضي مرو.

روى عن: ثابت البُنَانِي، وأيُّوب السَّخْتِيَانِي، وعمرو بن دينار، وغيرهم.

وروى عنه: الأعمش، والفَضْل بن موسى، وابن المبارك، وآخرون.

أثنى عليه ابنُ المبارك وغيرُهُ، وقال ابن معين: ثقةٌ. وأكثر الأقوال فيه ما بين «صدوق» و«ليس به بأس»، وأنكر عليه الإمامُ أحمدُ بعضَ حديثه، وقال: له أشياء مناكير، فخلاصة حاله: أنَّه صدوقٌ له مناكير.

مات سنة تسع وخمسين ومائة.

ترجمته في: «تهذيب التهذيب»(٢/٣٣٩)(١٤١٥)، و«تقريب التهذيب»(١/١٨٠)(٣٩٨)، و«موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله» للشيخ محمود خليل وآخرين (١/ترجمه:٥٦٦).

٤- **ثابت**: هو ثَابِت بن أَسْلَم البُنَانِي أبو محمد البَصْرِي، ثِقَةٌ ثَبْتٌ.

ترجمته في: «تهذيب التهذيب»(٢/٢)، و«تقريب التهذيب»(٨١٠).

٥- **أنس**: هو الصَّحَابِي الجَلِيلُ أنسُ بن مالكِ بن النَّضْرِ الأنصاريُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. تقدم في النموذج الأول.

ثالثا: <u>النظر والترجيح</u>:

بالتَّأمُّلِ فِي رواياتِ الحديثِ، وأحوال الرُّوَاةِ المختلفين على قتادَةَ يَتَّضِحُ بجَلاءٍ رُجْحَانُ الوجهِ الأوَّلِ (المرفوع)؛ بالقرائن التَّالِيَةِ:

القرينة الأُولَى: الأَكْثَرِيَّة: فأكثرُ الثِّقَات مِن أصحابِ قتادةَ رووه عنه مرفوعًا، منهم: شُعْبَة، وسَعِيد بن أبي عروبة، وشَيْبَان، وأبَان العَطَّار، بينما رَاوِي الوجه الثَّانِي (الموقوف) عن قتادة: هو سُلَيْمَان التَّيْمِي، ولم يُتَابَعْ على ذلك، عن قتادة، كما أشار البزار فيما تقدم، لكنْ وُجِدَتْ له متابعةٌ قاصرةٌ عن أنس عند الطبري، كما تقدَّم في التخريج، وهي لا تفيدُ لضَعْفِ شيخ الطَّبَرِي، وهو محمد بن حُمَيْد، كما تقدم.

القرينة الثَّانية: الأَحْفَظِيَّة: فرُوَاةُ الوجهِ الأوَّلِ (المرفوع) عن قتادةَ هُمْ أَحْفَظُ أصحابِه، فسعيدُ بنُ أبِي عَرُوبَةَ، وشُعْبَةُ مِن أحفظِ أصحابِ قَتَادَةَ، بينما سُلَيْمَانُ التَّيْمِي رَاوِي الوجه الثَّانِي (الموقوف) ليس فِي قتادة كذلك، قال أبو بكر الأَثْرَمُ: كان التَّيْمِي مِن الثِّقَات، ولَكِنْ كان لا يَقُومُ بحديثِ قَتَادَةَ. وقال أيضًا: لم يَكُنِ التَّيْمِيُّ من الحُفَّاظِ مِن أصحابِ قَتَادَةَ[1].

وهذا يُفِيْدُ أنَّ تخريج الإمام البخاري لرواية هذا الوجه الموقوف من طريق سليمان التيمي، مقرونًا برواية شعبة وسعيد بن أبي عروبة للمرفوع عن قتادة للإشارة إلى إغلالِ رواية سليمان هذه الموقوفة لمخالفته في ذلك لمَنْ هو أكثر وأوثق منه.

القرينة الثَّالِثَـــة: اتِّفَاقُ الشَّيْخَينِ: البخاريّ ومسلمٍ على تخريج الوجهِ الأوَّلِ (المرفوع) في «صحيحيهما».

وعليه فإنَّ الوَجْهَ الأوَّلَ (المرفوع) هو الرَّاجِحُ بالقرائنِ السَّابِقَةِ، والوجه الثَّانِي (الموقوف) هو المَرْجُوحُ، ويُعَلُّ بالمُخَالَفَةِ للأَرْجَحِ، كما تقدم.

رابعًا: <u>الحكم على الحديث</u>:

الحديثُ مِن وجهِهِ الرَّاجِحِ (المرفوع) صَحِيحٌ، ومن الوجه الثَّانِي (الموقوف) مُعَلٌّ بالمُخَالَفَةِ لمَنْ هم أَرْجَحُ.

---

(١) «شرح علل الترمذي»(٢/٧٨٨).

النموذج الثالث

الاختلاف على الراوي زيادة ونقصا مع رجحان النقص

قال الإمامُ البزَّارُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مسنده»(١٣/٥١٢ - ٥١٣)(٧٣٥٥): حَدَّثَنَا زَيْدُ بن أَخْزَمَ، حَدَّثَنَا يَعْمَر بن بِشْرٍ، حَدَّثَنَا ابنُ المُبَارَك، حَدَّثَنَا عِمْرَان بن زَيْدٍ، عن زَيْدٍ العَمِّيِّ، عن معاويةَ بنِ قُرَّةَ، عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: «ما رُئِيَ رسولُ الله ﷺ مُقْدِمًا رُكْبَتَهُ بين جليسٍ له قَطُّ، ولا صَافَحَ رَجُلاً فنَزَعَ يدَهُ مِن يَدِهِ حتَّى يكونَ الرَّجُلُ هو الَّذِي يَنْزِعُهَا».

ثم قال: وهذا الحديثُ رواه غَيْرُ ابنُ المباركِ، عن عِمْرَانَ، عن زَيْدٍ العَمِّي، عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ولم يَذْكُرْ مُعَاوِيَة بن قُرَّةَ.

تعيين مدار الحديث:

هذا الحديثُ اخْتُلِفَ فيه على عِمْرَانَ بن زَيْدٍ على وجهين:

الوجه الأوَّل: روايةُ هذا الحديثِ عن عِمْرَان بن زَيْدٍ، عن زَيْدٍ العَمِّيِّ، عن معاويةَ ابنِ قُرَّةٍ، عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الوجه الثَّاني: روايتُهُ عن عِمْرَان بن زَيْدٍ، عن زَيْدٍ العَمِّيِّ، عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. دونَ ذِكْرِ معاويةَ بنِ قُرَّةٍ.

تخريج وجهي الخلاف:

الوجه الأوَّل:

أخرجه أبو الشَّيْخِ فِي «أخلاق النبيِّ ﷺ»(ص٢٠٤)(٥٦) عن البَزَّارِ بِهِ، مع زيادة في أثنائه.

وأخرجه الطَّبَرانِي فِي «المعجم الأوسط»(١٧٨/٨)(٨٣٢٦) قال: حَدَّثَنَا موسى بن زكريا، حَدَّثَنَا زَيْدُ بن أَخْزَمَ الطَّائِي بِهِ بنَحْوِهِ. وقال الطَّبَرانِي: لم يروِ هذا الحديثَ عن معاويةَ إلاَّ زَيْدٌ العَمِّيُّ، ولا عن زيدٍ إلا عِمْرَانُ بنُ زَيْدٍ، وتَفَرَّدَ به ابنُ المُبَارَكِ.

الوجه الثَّانِي:

أخرجه **ابنُ المُبَارَكِ** فِي «الزهد»(٣٩٢) رواية الحسين المروزي عنه، مع زيادة في أثنائه.

ومن طريقِ ابنِ المُبَارَكِ أخرجه الإمامُ التِّرْمِذِي فِي «السنن» فِي أبواب «الزهد»(٦٥٤/٤)(٢٤٩٠)، وقال التِّرْمِذِي: هذا حديثٌ غريبٌ.

وأخرجه **ابنُ الجَعْدِ** فِي «مسنده»(٣٤٤٣)، مع زيادة في أثنائه.

ومن طريق ابن الجَعْدِ أخرجه ابنُ عَدِيٍّ فِي «الكامل» ترجمة عمران بن زيد (١٦٥/٦ - ١٦٦)، وقال ابنُ عَدِيٍّ عَقِبَ الحديثِ: وعمرانُ هذا هو قليلُ الحديثِ.

وأخرجه الإمامُ البَغَوِيُّ فِي «شرح السنة» كتاب «الفضائل» باب «تواضعه ﷺ»(٢٤٥/١٣ - ٢٤٦)(٣٦٨٠)، مع زيادة في أثنائه، وقال: هذا حديثٌ غريبٌ.

وأخرجه ابنُ سَعْدٍ فِي «الطبقات الكبرى» باب «حسن خلقه وعشرته ﷺ»(٣٢٥/١) عن **هاشم بن القَاسِمِ**، **وسعيد بن محمَّد الثَّقَفِيِّ**، مع زيادة في أثنائه.

وأخرجه ابنُ مَاجَه فِي «السُّنَنِ» فِي كتاب «الأدب» باب «إكرام الرجل جليسه»(١٢٢٤/٢)(٣٧١٦) من طريق **وَكِيعٍ**، مع زيادة في أوله.

وأخرجه البَيْهَقِي فِي «الكبرى» كتاب «الشهادات» باب «بيان مكارم الأخلاق »(٣٢٤/١٠)(٢٠٧٩٠) من طريق **أبي نُعَيْمٍ (الفضل بن دكين)**، مع زيادة في أثنائه.

سِتَّتُهُمْ (ابن المُبَارك، ووَكِيع، وابن الجَعْدِ، وأبو نُعَيْم، وهاشم بن القاسم، وسَعِيد ابن محمَّد الثَّقَفي) عن عِمْرَان بن زَيْدٍ التَّغْلِبِي عن زَيْدٍ العَمِّيِّ عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحوه. دونَ ذِكْرِ معاويةَ بنِ قُرَّةَ.

ثانيا: دراسة الإسناد:

دراسة الوجه الأول (إسناد البزار):

١- زيد بن أَخْزَمَ: هو زَيدُ بن أَخْزَمَ الطَّائِي النَّبهَانِي أبو طَالِبٍ البَصْرِي.

روى عن: أبي داود الطَّيَالِسِي، ويحيى القَطَّان، ويَعْمَر بن بِشْرٍ، وغيرهم.

وروى عنه: الجماعةُ سوى الإمامِ مسلمٍ، وأبو حاتم، وأبو بكر البزار، وغيرهم.

وثَّقَهُ الأئمَّةُ؛ فقال أبو حاتم، والنسائي، والدَّارَقُطنِي: ثقةٌ. وقال ابن حجر: ثقةٌ حافظٌ. وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات»، وقال: مستقيم الحديث.

ترجمته في: «الجرح والتعديل»(٣/٥٥٦ - ٥٥٧ رقم ٢٥١٨)، و«مشيخة النسائي»(٨٤)، و«الثقات» لابن حبان (٨/٢٥١)، و«سؤالات الحاكم» للدارقطني (٣٢٦)، و«تهذيب التهذيب»(٣/٣٩٣)(٧٢٥)، و«تقريب التهيب»(ص٢٥٦)(٢٢١٤).

٢- **يعمر بن بشر**: هو يَعْمَر بن بِشْرِ أبو عَمْرٍو المَرْوَزِي.

روى عن، ابن المُبَارك، وأبي حَمْزَةَ السُّكَّرِي، والحُسَين بن وَاقِدٍ، وغيرهم.

وروى عنه: أحمد بن حنبل، وعلي ابن المَدِيني، وأبو بكر بن أبي شَيْبَةَ، وغيرهم.

وثَّقَهُ الأئمَّةُ الحُفَّاظُ؛ فقال الدَّارَقُطنِي: ثقةٌ ثقةٌ. وقال ابنُ المَدِيني: ثقةٌ.

ترجمته في: «الجرح والتعديل»(٩/٣١٣)(١٣٥٣)، و«الثقات» لابن حبان (٩/٢٩١)، و«تاريخ بغداد»(١٦/٥٢١)، و«تاريخ الإسلام»(٥/٢٣٣).

٣- **ابن المبارك**: هو عبد الله بن المُبَارَكِ بن وَاضِحٍ الحَنْظَلِي أبو عبد الرحمن المَرْوَزِي.

روى عن: سُلَيْمَان التَّيْمِي، وحُمَيْد الطَّوِيل، وهِشَامِ بن حَسَّان، وغيرهم.

وروى عنه: الثَّورِي، وأبو إسحاق الفَزَارِي، وجَعْفَر بن سُلَيْمَان، وغيرهم.

وثَّقَهُ الأئمَّةُ الحُفَّاظُ: فقال شعبة: ما قَدِمَ علينا مثلُهُ.

وقال ابن مَعِينٍ: كان كَيِّسًا مُتَثَبِّتًا ثقةً، وكان عالمًا صحيحَ الحديثِ.

وقال ابن سعد: كان ثقةً مأمونًا حُجَّةً كثيرَ الحديثِ.

وقال ابن حجر: ثقةٌ ثَبْتٌ فقيهٌ عالمٌ جَوَادٌ مُجَاهِدٌ جُمِعَتْ فيه خصالُ الخَيْرِ.

مات سنة إحدى وثمانين ومائة، وله ثلاث وستون.

ترجمته في: «الجرح والتعديل»(٥/١٧٩ - ١٨٠)، و«الكاشف»(١/٥٩١)، و«تذكرة الحفاظ»(١/٢٧٤ - ٢٧٩)، و«تهذيب التهذيب»(٥/٣٣٤ - ٣٣٧)، و«تقريب التهذيب»(١/٣٢٠).

٤- **عمران بن زيد**: هو عِمْرَان بن زَيْدٍ، وقيل: ابن يزيد، التَّغْلِبِي أبو يَحْيَى البَصْرِي، ويقال: الكوفي، الملائي الطَّوِيل.

روى عن: أبيه، وزَيْد العَمِّيِّ، وغيرهما. وعنه: ابنُ المُبَارك، ووَكِيعٌ، وغيرهما.

وقد اخْتُلِفَ فيه توثيقًا وتضعيفًا، **وخلاصة حاله**: أنَّه ثِقَةٌ، ومَنْ ضَعَّفَهُ لم يذكرْ سببًا راجحًا.

ترجمته في: «سؤالات ابن محرز لابن معين»(١/١٧٠)، و«سؤالات الدوري لابن معين»(٢/٤٣٨)، و«سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني»(٤٦)، و«العلل» لابن أبي حاتم مسألة (١٠٦١)، و«الثقات» لابن حبان (٨/٤٩٧)، و«المجروحين»(٢/١٢٥)، و«الكامل» لابن عدي (٧/٤٨٣)، و«ميزان الاعتدال»(٣/٢٣٧)(٦٢٨٤)، و«تهذيب التهذيب»(٨/١٣٢).

٥- **زَيد العَمِّي**: هو زَيْدٌ الحَوَارِي العَمِّيُّ أبو الحَوَارِي البصري.

روى عن: أنس، وسعيد بن المُسَيَّب، وعُرْوَة بن الزُّبَيْرِ، وغيرهم.

وروى عنه: شُعْبَة، والثَّوري، والأعمش، وآخرون.

ضَعَّفَهُ الأئمَّةُ: فقال النسائي، وابن المَدِيني، وابن حجر، وغيرهم: ضعيفٌ.

وأخرجَ له أصحابُ السُّنَنِ.

ترجمته في: «تهذيب التهذيب»(٤٠٨/٣)، و«تهذيب الكمال»(٤٥٢/١)، و«تاريخ الإسلام»(٢٥٣/٥)، و«التاريخ الكبير»(٣٩٢/٣)، و«الجرح والتعديل»(٥٦٠/٣)، و«ميزان الاعتدال»(١٠٢/٢)، و«أحوال الرجال»(١٩٧)، و«تقريب التهذيب»(٢٧٤/١).

٦- **مُعَاوِيَة بن قُرَّةَ**: هو مُعَاوِيَة بن قُرَّةَ بن إيـاسٍ المُزَنِي أبو إياس البَصْرِي.

روى عن: أبيه، وأبي أيُّوبَ الأنصارِيّ، ومَعْقِلِ بنِ يَسَار، وغيرهم.

وروى عنه: ابنه إيَاس، وثابتٌ البُنَانِي، وزَيْدٌ العَمِّي، وآخرون.

قال مُعَاوية بن قُرَّةَ: لَقِيتُ من الصَّحَابَةِ كثيرًا منهم خمسةٌ وعشرون من مُزَيْنَةَ.

وثَّقَهُ الأئمَّةُ منهم: ابن معين، والنَّسَائي، وأبو حاتِمٍ، وابنُ سَعْدٍ، والعِجْلِي.

وذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ فِي «الثِّقَات». وقال ابن حجر: ثقةٌ عالِمٌ. وأخْرَجَ له الجماعةُ.

مات سَنَةَ ثلاث عشرة ومائة، وهو ابنُ سِتٍّ وسبعين سنة.

ترجمته في: «تهذيب التهذيب»(٢٥١/٨)(٧٠٤٧)، و«تقريب التهذيب»(٢٦١/٢)(١٢٤٢).

٧- **أنس**: هو الصَّحَابِي الجَلِيلُ أنسُ بن مالكِ بن النَّضْرِ الأنصارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

دراسة الوجه الثاني (إسناد ابن المبارك):

١- **عِمْرَان بن زَيْدٍ**: هو عِمْرَان بن زَيْدٍ أبو يَحْيَى التَّغْلِبِي البَصْرِي الطَّوِيل، مُخْتَلَفٌ فِي تَوْثِيقِهِ، والرَّاجِحُ أنَّه ثقةٌ كما سَبَقَ.

٢- **زَيْدٌ العَمِّيُّ**: هو زَيْدٌ الحَوَارِي العَمِّيُّ أبو الحَوَارِي البَصْرِي، ضعيفٌ كما تَقَدَّمَ.

٣- **أنس**: هو الصَّحَابِي الجَلِيلُ أنسُ بن مالكِ بن النَّضْرِ الأنصارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

◆ ◆ ◆

ثالثا: النظر والترجيح:

يَتَّضِحُ من التَّخْرِيجِ ودراسةِ الأسانيد أنَّه اخْتُلِفَ على عِمْرَانَ بنِ زيدٍ التَّغْلِبِي من وجهين، والرَّاجِحُ منهما الوَجْهُ الثَّانِي، لما يلي:

أنَّ الوَجْهَ الثَّانِي (بنَقْصِ معاوية بن قُرَّةَ) رواه عن عِمْرَانَ بن زَيْدٍ: ابنُ المُبَارَك، وتابعه على روايتِهِ من هذا الوجه كُلٌّ مِن: عَلِيُّ بنُ الجَعْدِ، ووَكِيْعٌ، وأبَو نُعَيمٍ الفَضْلُ بنُ دُكَيْن، وهُمْ ثِقَاتٌ.

بينما رَوَى ابنُ المُبَارَكُ وحدَهُ الوَجْهَ الأوَّلَ (بذِكْرِ معاوية بن قُرَّةَ) عن عِمْرَان بن زَيْدٍ، ولم يُتَابَعِ ابنُ المُبَارَكِ عليه، فيَتَرَجَّحُ مِنْ رِوَايَتِهِ ما تُوبِعَ عليه، من الثقات كما تقدم.

◆ ◆ ◆

رابعا: الحكم على الحديث:

الحديثُ مِن وَجْهِهِ الرَّاجِحِ ضَعِيفٌ؛ فيه زَيْدٌ العَمِّي وهو ضعيفٌ، كَمَا تَقَدَّمَ، ومِن وَجْهِهِ المَرْجُوحِ ضعيفٌ لحال زيد العمي، والاختلاف على عِمْرَان بن زَيْدٍ بزيادَةِ مُعَاوِيَة بن قُرَّةَ دونَ مُتَابَعَةٍ.

◆ ◆ ◆

النموذج الرابع

الاختلاف على الراوي زيادةً ونقصًا مع رجحان الزيادة

قال الإمامُ البزَّارُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مسنده»(١٣/٥١٣)(٧٣٥٦): حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن المُثَنَّى، حَدَّثَنَا المُغِيرَة بن سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عن أيُّوبَ، عن عَمْرِو بنِ سَعِيدٍ، عن أنسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «كان رسولُ اللهِ ﷺ أَرْحَمَ النَّاسِ بالصِّبْيَانِ».

ثم قال البزَّارُ في (١٣/٥١٤)(٧٣٥٧): وحَدَّثَنَاهُ مُؤَمَّلُ بنُ هشامٍ، حَدَّثَنَا إسماعيلُ بن إبراهيمَ، عن أيُّوبَ. عن عَمْرِو بنِ سَعِيدٍ، عن أنسٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ بنَحْوِهِ.

وهذا الحديثُ رواهُ جَمَاعةٌ عن أيُّوبَ، عن أنسٍ، ولم يَذْكُرْ عَمْرَو بنَ سعيدٍ إلاَّ وُهَيبٌ، وابنُ عُلَيَّةَ.

تعيين مدار الحديث:

هذا الحديثُ رواه أيُّوبُ السَّخْتِيَانِي، واخْتُلِفَ عليه من وجهين:

الوجه الأوَّل: روايتُهُ عن أيُّوبَ، عن عَمْرِو بنِ سَعِيدٍ، عن أنسٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثَّاني: روايتُهُ عن أيُّوبَ، عن أنسٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ. دون ذِكْرِ عَمْرِو بنِ سَعِيدٍ.

◆ ◆ ◆

أولا: تخريج أوجه الخلاف:

١- تخريج الوجه الأول من طريق البزار:

أخرجه الإمام البخاري في «الأدب المفرد» باب «رحمة العيال»(١/١٣٧)(٣٧٦) عن **حَرَمِيّ بن حفص**،

وأخرجه أبو يعلي في «مسنده»(٧/٢٠٦)(٤١٩٧) عن **العَبَّاس بن الوليد**،

كلاهما (حَرَمِيّ بن حفص والعباس بن الوليد) عن وُهَيْبٍ، عن أيُّوبَ، بِهِ بنَحْوِهِ، وبزيادةٍ فِي آخرِهِ.

تخريج متابعة ابنِ عُلَيَّةَ وُهَيبًا فِي رواية هذا الوجه عن أيُّوبَ به:

أخرجه **ابن سعد** فِي «الطبقات الكبرى»(١/١٣٦)،

وأخرجه أحمد فِي «المسند»(١٩/١٥٢)(١٢١٠٢)،

وأخرجه من طريق أحمدَ البيهقيُّ فِي «السنن الكبرى» كتاب «الصلاة» باب «الصبِي يتوثب على المصلي، ويتعلق بثوبه فلا يمنعه»(٢/٣٧٣)(٣٤٢٥)، وفِي «شعب الإيمان»(١٣/٣٧٥)، وفِي «دلائل النبوة» باب «ذكر أخبارٍ رُوِيَتْ فِي شمائله وأخلاقه»(١/٣٣٠).

وأخرجه **الإمام مسلم** فِي «صحيحه» فِي كتاب «الفضائل» باب «رحمته ﷺ بالصبيان والعيال، وتواضعه وفضل ذلك»(٢٣١٦)،

وأخرجه **أبو يعلي** فِي «مسنده»(٤١٩٥ - ٤١٩٦)، **وابن حبان** فِي «صحيحه - كما فِي الإحسان» باب «ذكر محبة المصطفى ﷺ لابنه إبراهيم»(١٥/٤٠٠)(٦٩٥٠)،

خمستهم (ابن سعد وأحمد ومسلم وأبو يعلى وابن حبان) من طُرُقٍ عن إسماعيل ابن عُلَيَّةَ، عن أيُّوبَ، عن عَمْرِو بنِ سَعِيدٍ، عن أنسٍ، بِهِ بنَحْوِهِ، مع زيادة في آخره.

وقال الدَّارقُطْنِي فِي «العلل»(١٢/ مسالة:٢٤٩٤): رواه أيُّوبُ السَّخْتِيَانِي، واخْتُلِفَ عنه، فرواه وُهَيْبٌ، وابن عُلَيَّةَ عن أيُّوبَ، عن عَمْرِو بنِ سَعِيدٍ، عن أنسٍ، وخالفهما حمَّادُ بنُ زيدٍ، فرواه عن أيُّوبَ، عن أنسٍ، ولم يَذْكُرْ بينهما أحدًا ، والأوَّلُ أَرْجَحُ.

٢- تخريج الوجه الثَّانِي:

أخرجه **ابن** مَعِين فِي «تاريخه»(٤/٢٦٩)(٤٣٢١) معلقًا عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن أنس، به بنحوه، مع زيادة في آخره.

وأخرجه موصولا **أبو يعلى** فِي «مسنده»(٧/٢٠٢)(٤١٩٢)،

وأخرجه أيضا موصولا **ابن عساكر** فِي «تاريخ دمشق»(٤/٨٨)، بلفظ: «مِنْ أرحم الناس بالصبيان والعيال».

ثَلاثَتُهُم (ابن معين وأبو يعلى وابن عساكر) من طريق حَمَّادِ بنِ زيد، عن أَيُّوبَ، عن أنسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بِهِ.

وقال ابن عساكر: كذا قال -يعني حماد بن زيد- عن أيوب عن أنس، وقد أَسْقَطَ منه «عمرو بن سعيد».

◆ ◆ ◆

ثانيا: <u>دراسة الإسناد</u>:

١- دراسة إسناد الوجه الأول:

أ- دراسة الإسناد الأول عند البزار:

١- **محمد بن المُثَنَّى**: هو محمد بن المُثَنَّى بن عُبَيْد بن قَيْس بن دينار العَنَزِيُّ أبو موسى البصري الحافظ المعروف بالزَّمِنِ.

روى عن: ابن مَهْدِي، والمُغِيْرَة بن سَلَمَةَ، وغيرهما. وعنه: الجماعةُ، والبزار، وغيرهم.

وثَّقَهُ الأئمَّةُ؛ فقال ابن معين: ثقة. وقال الدَّارَقُطْنِي: كان أحدَ الثِّقَات، وقَدَّمَهُ على بُنْدَار. وقال ابن حجر: ثقةٌ ثَبْتٌ.

مات فِي ذي القَعْدَةِ سنة اثنتين وخمسين ومائتين.

ترجمته في: «تهذيب التهذيب»(٨/٤٠١/٦٥١٥)، و«التقريب»(٢/٢٠٤)(٦٦٦).

٢- **المغيرة بن سلمة**: هو المُغِيْرَة بن سَلَمَةَ القُرَشِي أبو هاشم البصري.

روى عن: وُهَيْبٍ، ومَهْدِي بن مَيْمُون، وغيرهما.

وروى عنه: علي بن المَدِيني، ومحمد بن المُثَنَّى، وغيرهما.

وثَّقَهُ الأئمَّةُ الحُفَّاظُ؛ فقال يعقوب بن شَيْبَةَ: كان ثقةً ثَبتًا. وقال ابن قانع: ثقةٌ مأمونٌ. وقال ابن حجر: ثقةٌ ثَبتٌ. وقال عَلِيُّ بن المَدِيني والنَّسَائي والذَّهَبِي: ثقة.

ترجمته في: «التهذيب»(١٠/٢٦١/٤٦٩)، و«التقريب»(٦٨٣٨)، و«الثقات» لابن حبان (١٦٩/٩).

٣- **وهيب**: هو وُهَيْب بن خالد بن عَجْلانَ البَاهِلِي أبو بكر البَصْرِي.

روى عن: أيُّوب، وخالد الحَذَّاء، وغيرهما.

وروى عنه: عَفَّانُ، والمُغِيْرَة بن سَلَمَةَ ، وغيرهما.

وثَّقَهُ الأئمَّةُ؛ فقال ابن حجر: ثقةٌ ثَبتٌ. وقال ابن سعد: كان ثقةً كثيرَ الحديثِ حُجَّةً. وهو مِنْ أثبت أصحاب أيُّوب. وقال العِجْلِي وأبو حاتم وأبو دَاودَ: ثقةٌ. ووثَّقَهُ أيضا ابنُ معين وأحمدُ والذَّهَبِيُّ، وذكره ابنُ حِبَّانَ فِي «الثِّقَات»، وقال: كان مُتْقِنًا. وأخرج له الجماعةُ.

مات سنة خمس وستين ومائة.

ترجمته في: «تهذيب التهذيب»(١١/١٦٩)، و«تهذيب الكمال»(٣/١٤٨٣)، و«تقريب التهذيب»(٢/٣٣٩)، و«الطبقات الكبرى»(٧/٢٨٧)، و«تاريخ الثقات»(ص٤٦٧)، و«معرفة الثقات»(٢/٣٤٦)، و«الجرح والتعديل»(٩/٣٥)، و«الكاشف»(٣/٢٤٦)، و«سير أعلام النبلاء»(٨/٢٢٣)، و«تذكرة الحفاظ»(١/٢٣٥ - ٢٣٦)، و«الثقات» لابن حبان (٧/٥٦٠)، و«معرفة أصحاب أيوب السختياني» للدكتور علي الصياح (ص٩١).

٤- **أيوب**: هو أيُّوبُ بن أبي تَمِيمَة كَيْسَان السَّخْتِيَانِي أبو بكر البَصْرِي.

روى عن: عَمْرُو بن سَعِيد، ونافع، وغيرهما.

وروى عنه: شُعْبَة، ووُهَيْب بن خالد، وغيرهما.

قال النَّوَوِي: اتَّفَقُوا على جلالتِهِ وإمامتِهِ وحِفْظِهِ وتوثيقِهِ، ووفُورِ عِلْمِهِ وفَهْمِهِ وسيادتِهِ. وقال مالكٌ: إليه المُنْتَهَى فِي التَّثَبُّتِ. وقال ابن حجر: ثقةٌ ثَبْتٌ حُجَّةٌ. وأخرج له الجماعةُ. وروايتُهُ عن أنس منقطعة؛ لأنَّه رآه ولم يسمعْ منه.

مات فِي طاعون البَصْرَةِ سَنَةَ إحدى وثلاثين ومائة.

ترجمته في: «تهذيب التهذيب»(١/٣٩٧ - ٣٩٩)، و«تهذيب الكمال»(١/١٣٣ - ١٣٤)، و«تهذيب الأسماء واللغات»(١/١٣١)، و«التاريخ» لابن معين (٢/٤٨)، و«الكشاف»(١/١٤٥)، و«سير أعلام النبلاء»(٦/٢٠)، و«الجرح والتعديل»(٢/٢٥٦)، و«الطبقات الكبرى»(٧/٢٤٦)، و«تقريب التهذيب»(١/٨٩)، و«الثقات»(٦/٥٣)، و«تحفة التحصيل» لأبي زرعة ابن العراقي (ص٣٨).

٥- **عمرو بن سعيد**: هو عَمْرُو بن سَعِيد أبو سَعِيد القُرَشِي، ويقال: الثَّقَفِي.

روى عن: أنس، وسعيد بن جُبَيْر، وغيرهما.

وروى عنه: أيُّوبُ، ويُونُس بن عُبَيد، وغيرهما.

وثَّقَهُ الأئمَّةُ؛ فقال ابن سعد والنَّسَائي والعِجْلِي : ثقةٌ. وذكره ابنُ حِبَّانَ فِي «الثِّقَات».

خلاصة حاله أنه: ثقة.

ترجمته في: «تهذيب التهذيب»(٨/٣٩)(٦١)، و«تقريب التهذيب»(ص٤٥٢)(٥٠٣٥)، و«ميزان الاعتدال»(٣/٢٦٢)(٦٣٧٧).

٦- **أنس**: هو الصَّحَابِي الجَلِيلُ أنسُ بن مالكِ بن النَّضْرِ الأنصاريُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ب- دراسة الإسناد الثاني عند البزّار:

١- مؤمل بن هشام: هو مُؤَمَّلُ بن هِشَامٍ اليَشْكُرِي أبو هشامٍ البَصْرِي.

روى عن: إسماعيل بن عُلَيَّةَ، وأبي معاوية الضَّرِير، وغيرهما.

وروى عنه: البخاري، وأبو داود، وغيرهما.

وثَّقَهُ الأئمَّةُ؛ فقال أبو داود، والنَّسَائي، وابن حجر، وغيرهم: ثقةٌ.

مات فِي ربيع الأوَّلِ سنة ثلاث وخمسين ومائتين.

ترجمته في: «تهذيب التهذيب»(٨/٤٣٩)(٧٣١٥)، و«تقريب التهذيب»(٢/٢٩٠)(١٥٣٦).

٢- إسماعيل بن إبراهيم: هو: إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم الأَسَدِي أبو بِشْرٍ البَصْرِي، المعروف بابن عُلَيَّةَ.

روى عن: أيُّوب، وعبد العزيز بن صُهَيب، وغيرهما.

وروى عنه: شُعْبَةَ، ومُؤمَّل بن هشام، وغيرهما.

وثَّقَهُ الأئمَّةُ؛ فقال أحمد: إليه المُنْتَهَى فِي التَّثَبُّتِ بالبَصْرَةِ. وهو في الطبقة الأُولَى مِن أصحاب أيوب السختياني. وقال النَّسَائي: ثقةٌ ثَبْتٌ. وقال ابن حجر: ثقةٌ حافظٌ. وأخرج له الجماعةُ.

مات فِي ذي القَعْدَةِ سَنَةَ ثلاث وتسعين ومائة، وهو ابن ثلاث وثمانين.

ترجمته في: «تهذيب التهذيب»(١/٢٩٠ - ٢٩٣)(٤٥٠) و«تقريب التهذيب»(١/٦٥ - ٦٦)(٤٧٦)، و«معرفة أصحاب أيوب السختياني» للدكتور علي الصياح (ص٢٨).

٣- أيوب: هو أيُّوبُ بن أبِي تَمِيمَة كَيْسَان السَّخْتِيَانِي أبو بكر البَصْرِي، ثقةٌ ثَبْتٌ حُجَّةٌ، كما تَقَدَّمَ فِي دراسة الإسناد الأوَّلِ عند البَزَّارِ.

٤- عمرو بن سعيد: ثقةٌ، تقدَّمَتْ دراستُهُ فِي الوجه الأوَّلِ عند البَزَّارِ.

٥- أنس: هو الصَّحَابِي الجَلِيلُ أنسُ بن مالكِ بن النَّضْرِ الأنصاريُّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

٢- دراسة إسناد الوجه الثاني عند أبي يعلي في «مسنده»:

١- أبو الربيع الزهرانِي: هو سُلَيمَان بن داود العَتَكِي أبو الرَّبِيع الزَّهْرَانِي البصري، الحافظ سكن بغداد.

وروى عن: حمَّاد بن زيد، وابن المبارك، وغيرهما.

وروى عنه: البخاري، وأبو يعلى، وغيرهما.

وثَّقَهُ ابنُ معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وذكره ابنُ حِبَّانَ فِي «الثِّقَات»، وقال ابن حجر: ثقةٌ لم يَتَكَلَّمْ فيه أحدٌ بحُجَّةٍ.

ترجمته في: «تهذيب التهذيب»(١٩٠/٤ - ١٩١)(٣٢٢)، و«تقريب التهذيب»(ص٢٨٥)(٢٥٥٦)، و«الثقات» لابن حبان (٢٧٨/٨)، و«تاريخ بغداد»(٥٢/١٠)(٤٥٧٨).

٢- **حماد بن زيد**: هو حمَّاد بن زَيْدِ بن دِرْهَمٍ الأَزْدِي أبو إسماعيلَ البَصْرِي.

روى عن: أيُّوب، وثابتٍ، وغيرهما.

وروى عنه: ابن المبارك، وسُلَيمَان بن داود، وغيرهما.

اتَّفَقَ الأئمَّةُ على توثيقِهِ، وهو ثقةٌ ثَبْتٌ حُجَّةٌ كثيرُ الحديثِ. وقال ابن حجر: ثقةٌ ثَبْتٌ فقيهٌ. وهو أثبتُ أصحابِ أيُّوبَ في قول عددٍ مِنَ النُّقَّادِ. وقال العجلي: ثقةٌ ثَبْتٌ، وقال الخليلي: ثقةٌ، مُتَّفَقٌ عليه، رَضِيَهُ الأئمَّةُ. وأخرج له الجماعةُ.

مات سنة تسع وسبعين ومائة.

ترجمته في: «تهذيب الكمال»(٣٢٤/١ - ٣٢٥)، و«تهذيب التهذيب»(٩/٣ - ١١)، و«تقريب التهذيب»(١٩٧/١)، و«الطبقات الكبرى»(٢٨٦/٧)، و«تاريخ الثقات»(ص١٣٠)، و«معرفة الثقات»(٣٠٩/١)، و«الإرشاد»(٤٩٨/٢)،

و«الكاشف»(٢٥١/١)، و«تذكرة الحفاظ»(٢٢٨/١)، و«الثقات»(٢١٧/٦ - ٢١٨)، و«معرفة أصحاب أيوب السختياني» للدكتور علي الصياح (ص٤٣).

٣- **أيوب**: هو أَيُّوبُ بن أَبِي تَمِيمَة كَيْسَان السَّخْتِيَانِي أبو بكر البَصْرِي، ثقةٌ ثَبْتٌ حُجَّةٌ، كما تَقَدَّمَ فِي دراسة الإسناد الأوَّلِ عند البَزَّارِ.

٤- **أنس**: هو الصَّحَابِي الجَلِيلُ أنسُ بن مالكِ بن النَّضْرِ الأنصاريُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

◆ ◆ ◆

ثالثا: <u>النظر والترجيح</u>:

يتبَيَّنُ مِن تخريج الحديثِ، والنَّظَرِ فِي أسانيده أنَّ هذا الحديثَ رواه أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِي، واختُلِفَ عليه من وجهين:

الوجه الأوَّل: روايتُهُ عن عَمْرِو بنِ سَعِيدٍ، عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الثَّانِي: روايتُهُ عنه عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. دون ذِكْرِ عَمْرِو بنِ سَعِيدٍ.

ويتَّضِحُ أنَّ الرَّاجِحَ من هذين الوجهين هو الأوَّلُ بذكر عمرو بن سعيد للقرائن التالية:

القرينة الأُولَى:

أنَّ اللَّذَيْنِ رَوَيا هذا الوَجْهَ عن أَيُّوبَ: وُهَيْبُ بنُ خالدٍ، وابنُ عُلَيَّةَ، وهما مِنْ أوثَقِ أصحابِهِ، كما تقدم.

القرينة الثَّانية:

إخْرَاجُ الإمام مسلم وابن حبان لهذا الوجه فِي «صحيحيهما»، كما تقدم في التخريج.

القرينة الثَّالثة:

ما ذَهَبَ إليه الدَّارَقُطْنِي فِي «العلل»(مسألة:٢٤٩٤)، حيث سُئِلَ عن حديثِ عَمْرِو بن سعيد، عن أَنَس: «كان رسولُ اللهِ ﷺ أَرْحَمَ النَّاسِ بالصِّبْيَانِ». فقال: يرويه أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِي، واخْتُلِفَ عنه، فرواه وُهَيْبٌ وابنُ عُلَيَّةَ، عن أَيُّوبَ، عن عَمْرِو بن سَعِيدٍ، عن أنس، وخالفهما حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ؛ فرواه عن أَيُّوبَ، عن أنس، ولم يَذْكُرْ بينهما أحدًا، والأَوَّلُ أَصَحُّ.

وأَمَّا الوَجْهُ الثَّانِي فقَوْلُ البزَّارِ: إنَّه رواه جماعةٌ عن أيوب عن أنس، لم نجدْ مِنْ طرق الحديث ما يؤيِّدُهُ، بل وجدناه من رواية حماد بن زيد وحدَهُ، وعليه اقتصر الدَّارَقُطْنِي، كما تقدَّم، وعليه يكون هذا الوجه مَرْجُوحًا؛ لأنَّه وإنْ رواه حَمَّادُ بنُ زيدٍ، وهو مِن أَثْبَتِ أصحابِ أيُّوبَ، إلاَّ أنَّه خالفَهُ الأَكْثَرُ مِنَ الثِّقَاتِ من أصحابه، وأحدهما إسماعيل بن عُلَيَّة، وهو يُعَدُّ في طبقة حماد بن زيد من بين أصحاب أيوب[1].

◆ ◆ ◆

رابعا: **الحكم على الحديث:**

الحديثُ من الوَجْهِ الرَّاجِحِ صَحِيحٌ؛ لتوافرِ شروطِ الصِّحَّةِ، وقد أخرجه الإمامان مسلم وابن حبان فِي «صحيحيهما»، كما تقدَّم فِي التخريج.

وأَمَّا الوجهُ الثَّانِي، فهو ضعيفٌ؛ لمخالفةِ راويه للأَكْثَرِ مِنَ الثِّقَاتِ، ولانقطاعِ إسنادِهِ بين أيوب السختياني وأنس، كما تقدَّمَ.

◆ ◆ ◆

(١) «معرفة أصحاب أيوب السختياني» للدكتور علي الصياح (ص٢٨، ٤٣).

النموذج الخامس

الإعلال بإبدال صحابي بصحابي

قال الإمامُ البزَّارُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مسنده»(١٤/٥٩ - ٦٠)(٧٥٠٨): حَدَّثَنَا محمَّد بن المُثَنَّى، حَدَّثَنَا أبو مُعَاوِيَة، عن الأَعْمَشِ، عن أبي سُفْيَان، عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قال: «كان النبيُّ ﷺ يُكْثِرُ أنْ يقول: يا مُقَلِّبَ القلوبِ ثَبِّتْ قلبي على دِيْنِكَ. فقُلْنَا: يا رسولَ اللهِ، آمَنَّا بِكَ وبما جِئْتَ به، فهل تَخَافُ علينا؟ قال: نعم؛ إنَّ القلوبَ بين إِصْبَعَيْنِ مِن أصابعِ اللهِ يُقَلِّبُهَا».

وهذا الحديثُ قد رواه غَيْرُ أبي مُعَاوِيَةَ، عن الأَعْمَشِ، عن أبي سُفْيَانَ، عن جَابِرٍ.

تعيين مدار الحديث:

هذا الحديثُ يرويه الأَعْمَشُ، واخْتُلِفَ عنه على وجهين:

الوجه الأوَّل: روايتُهُ عنه، عن أبي سُفْيَان، عن أَنَسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

الوجه الثَّاني: روايتُهُ عنه، عن أبي سُفْيَان، عن جَابِرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

أولا: تخريج أوجه الخلاف:

١- تخريج الوجه الأول:

أخرجه ابنُ أبي شيبة في «مصنفه» في كتاب «الإيمان والرؤيا»(٦/١٦٨)(٣٠٤٠٥)، وفي كتاب «الإيمان» له أيضا (ص٢٨)(٥٥)، وعن ابنِ أبي شيبة أخرجه أبو يَعْلَى في «مسنده»(٦/٣٦٠)(٣٦٨٨)،

وأخرجه ابنُ عَدِيّ في «الكامل» في ترجمة «طلحة بن نافع أبي سفيان»(٥/١٨) من طريق ابنِ أبي شيبة،

وأخرجه أحمد في «مسنده»(١٩/١٦٠)(١٢١٠٧)،

ومن طريق أحمدَ أخرجه الضياءُ المَقْدِسي في «المختارة»(٦/٢١١ - ٢١٢)(٢٢٢٣)،

وأخرجه الترمذي في «جامعه» في أبواب «القَدَر» باب «ما جاء أنَّ القلوب بين أصبعي الرحمن»(٤/٤٤٨)(٢١٤٠) عن **هَنَّاد**، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ، وهكذا روى غيرُ واحدٍ، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس، وروى بعضُهم عن الأعمش، عن أبي سفيان عن جابر، عن النبي ﷺ، وحديث أبي سفيان عن أنس أَصَحُّ.

وأخرجه ابنُ أبي عاصم في «السنة» باب «إن القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن، ما شاء أقامه منه وما شاء أن يزيغه أزاغه»(١/١٠١)(٢٢٥) عن **أبي الرَّبيع**،

ومن طريق ابن أبي عاصم أخرجه الضياء في «المختارة»(٦/٢١١)(٢٢٢٤)،

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده»(٦/٣٥٩)(٣٦٨٧) عن **أبي خَيْثَمَةَ**،

وأخرجه الضياء في «المختارة»(٦/٢١١)(٢٢٢٢)، والحاكم في «المستدرك» في كتاب «الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر»(١/٥٢٦) من طريق يحيى بن يحيى مُقْتَصِرًا على صَدْرِهِ، وقال: إسناده صحيح،

وأخرجه البيهقي في «القضاء والقَدَر»(ص٢٦٩)(٣٨٢)، والبغوي في «شرح السنة» في كتاب «الإيمان»(١/١٦٤- ١٦٥)(٨٨) كلاهما (البيهقي والبغوي) من طريق **محمد بن حماد**، وقال البغوي: هذا حديث حسن.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٤١/٣٢١ - ٣٢٢) من طريق **سعيد بن يحيى الأُمَوي**، وفي (٥٦/٢٣٥ - ٢٣٦) من طريق **أحمد بن أبي الحَوَارِي**،

تِسعَتُهُمْ (ابن أبي شيبة، وأحمد، وهَنَّاد، وأبو الرَّبيع، وأبو خَيْثَمَة، ويحيى بن يحيى، ومحمد بن حمَّاد، وسعيد بن يحيى، وأحمد بن أبي الحَوَارِي) عن أبي مُعَاوِيَةَ، عن الأعمش، عن أبي سُفْيان عن أنس، به بلفظه، ما عدا الحاكم فأخرجه مُقْتَصِرًا على صَدْرِهِ.

وأخرجه أحمد فِي «المسند»(٢١/٢٥٩ - ٢٦٠)(١٣٦٩٦) عن عَفَّانَ بن مسلم،

وأخرجه الآجُرِّي فِي «الشريعة»(٣/١١٥٩)(٧٣١)، وابنُ بَطَّةَ فِي «الإبانة»(١٧/٢٧٤)(٢٠٦)، والدَّارَقُطْنِي فِي «الصِّفَات»(ص٣٣)(٤٠)، وأبو نعيم فِي «الحلية»(٨/١٢٢) أربعتهم (الآجُرِّي وابنُ بَطَّةَ والدَّارَقُطْنِي وأبو نعيم) من طريق **الفُضَيْل بن عِيَاض**،

كلاهما (عَفَّان، والفُضَيْل بن عِيَاض) عن الأَعْمَش، به بنَحْوِهِ.

٢- تخريج الوجه الثَّانِي (الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعا):

أخرجه أبو يعلى فِي «مسنده»(٤/٢٠٧)(٢٣١٨) من طريق **قَبِيصَة**،

وأخرجه الخَرَائِطِي فِي «اعتلال القلوب» باب «الرغبة إلَى الله ﷻ بإصلاح ما فَسَدَ من القلوب»(ص١٨)(١٢)، والحاكم فِي «المستدرك» كتاب «التفسير» سورة «آل عمران»(٣/١٣٠)، والبيهقي فِي «شُعَبِ الإيمان»(٧٤١) ثلاثتهم (الخَرَائِطِي والحاكم والبيهقي) من طريق **الفِرْيَابِي**، وقال الحاكم: حديث صحيح.

وأخرجه الدارقطنِي فِي «الصفات»(ص٣٣)(٤١) من طريق **أبي أحمد الزُّبَيْرِي**، بنحوه مع زيادة في آخره.

وأخرجه ابنُ مَنْدَه فِي «الرَدّ على الجهمية»(ص٤٧)(٢٥) من طريق **خَلاَّد بن يحيَى**،

أَرْبَعَتُهُم (قَبِيصة، والفِرْيَابِي، وأبو أحمد الزُّبَيْرِي، وخَلاَّد بن يحيَى) عن سُفْيَان، عن الأَعْمَش، عن أبي سُفْيَان، عن جابرٍ، به بنَحْوِهِ، واقْتَصَرَ البيهقيُّ على صَدْرِ الحديثِ.

◆ ◆ ◆

ثانيا: دراسة الإسناد:

١- دراسة إسناد الوجه الأوَّل عند البَزَّارِ في «مسنده»:

١- **محمد بن المثنى**: هو محمَّد بن المُثَنَّى بن عُبَيد بن قَيْس العَنَزِي أبو موسى المعروف بالزَّمِن، ثِقَةٌ ثَبْتٌ. كما سبق في النموذج الرابع.

٢- **أبو معاوية**: ثِقَةٌ، أحفظُ النَّاسِ لحديثِ الأَعْمَشِ، وقد يَهِمُ في حديث غَيْرِهِ.

ترجمته في: «الجرح والتعديل»(٧/٢٤٦ - ٢٤٨)، و«تهذيب التهذيب»(٣/٥٥١ - ٥٥٢)، و«تقريب التهذيب»(٥٨١٤).

٣- **الأعمش**: هو سُلَيْمَان بن مِهْرَان الأَسَدِي الكَاهِلِي أبو محمَّد الكُوفِي الأعمش، ثِقَةٌ حافظٌ، لكنَّه يُرْسِلُ ويُدَلِّسُ، وهو من الطَّبَقَة الثَّالثَةِ من طَبَقَات المُدَلِّسِينَ على الرَّاجِحِ، إلاَّ مَنْ أكثر الرواية عنهم من شيوخه، فتُحْمَل عنعنته عنهم على الاتصال، ومنهم شيخه هنا طلحة بن نافع أبو سفيان، كما في ترجمته في «تهذيب الكمال».

ينظر ترجمته في: «تهذيب الكمال»(١٣/٤٣٩)، و«ميزان الاعتدال»(٢/٢٠٨)، و«سير أعلام النبلاء»(٦/٢٢٦)، و«تحفة التحصيل»(ص١٦٨)، و«معجم المدلسين» لمحمد طلعت (ص٢٣٣).

٤- **أبو سفيان**: هو طَلْحَةُ بنُ نافعٍ الوَاسِطِي أبو سُفْيَان نَزِيلُ مَكَّةَ، صَدُوقٌ.

ترجمته في: «الكاشف»(١/٥١٥)، و«تقريب التهذيب»(ترجمه:٣٠٣٥).

٥- **أنس**: هو الصَّحَابِي الجَلِيلُ أنسُ بن مالكِ بن النَّضْرِ الأنصاريُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢- دراسة إسناد الوجه الثَّانِي عند أبي يعلى في «مسنده»:

١- **ابن نمير**: هو محمَّد بن عبد الله بن نُمَيْرٍ الهَمْدَانِي أبو عبد الرحمن الكوفِي. ثقةٌ حافظٌ دُرَّةُ العِرَاقِ، كما قال أحمدُ.

ترجمته في: «الجرح والتعديل»(٧/٣٠٧)(١٦٦٤)، و«الثقات» لابن حبان

(٨٥/٩)، و«الكاشف»(١٩١/٢)(٩٨)، و«تهذيب التهذيب»(٢٨٢/٩ - ٢٨٣)(٤٦٥)، و«تقريب التهذيب»(ص٥٢٠)(٦٠٥٣).

٢- **قبيصة**: هو قَبِيْصَة بن عُقْبَةَ بن محمد السُّوَائي -بضَم المهملة وتخفيف الواو والمد- أبو عامر الكُوفي.

روى عن: الثَّوْرِي، وشُعْبَة، وفِطْر بن خَلِيفَةَ، وغيرهم. وعنه: البُخَاري، وابنُ نُمَيْرٍ، وأحمدُ، وآخرون.

قال ابن حجر: صدوقٌ رُبَّمَا خَالَف.

وخلاصة حاله: أنَّه ثقةٌ من المُكْثِرِينَ عن الثَّوْرِي، تُكُلِّمَ فِي حديثِهِ عن الثَّوْرِي بلا حُجَّةٍ.

ترجمته في: «الجرح والتعديل»(١٢٦/٧ - ١٢٧)(٧٢٢)، و«تهذيب التهذيب»(٣٤٧/٨ - ٣٤٩)(٦٣١)، و«الكاشف»(١٣٣/٢)(٤٥٤٦).

٣- **سفيان**: هو سُفْيَان الثَّورِي، ثقةٌ حافظٌ فَقِيهٌ عابدٌ إمامٌ حُجَّةٌ، ويُعَدُّ في الطبقة الأولى مِن أصحاب الأعمش.

ترجمته في: «الجرح والتعديل»(٢٢٢/٤ - ٢٢٤)(٩٧٢)، و«تهذيب التهذيب»(٩٩/٤ - ١٠١)(١٩٩)، و«تقريب التهذيب»(٢٤٤/١)(٢٤٤٥)، و«معرفة أصحاب الأعمش» للدكتور محمد بن تركي (ص٤٢، ١٤٣).

٤- **الأعمش**: هو سُلَيْمَان بن مِهْرَان الأَسَدِي الكَاهِلِي أبو محمَّد الكُوفي الأعمش، ثِقَةٌ حافظٌ، لكنَّه يُدَلِّس، وهو من الطَّبَقَة الثَّالثَةِ من طَبَقَات المُدَلِّسِينَ على الرَّاجِحِ، كما تَقَدَّمَ.

ثِقَةٌ حافظٌ، لكنَّه يُرْسِلُ ويُدَلِّس، وهو من الطَّبَقَة الثَّالثَةِ من طَبَقَات المُدَلِّسِينَ على الرَّاجِحِ، إلاَّ مَنْ أكثر عنهم من شيوخه، ومنهم طلحة بن نافع الذي يروي عنه هنا، فتُحْمَل عنعنته على الاتصال، كما تقدم.

٥- **أبو سفيان**: هو طَلْحَةُ بنُ نافعٍ الوَاسِطِي أبو سُفْيَان نَزِيلُ مَكَّةَ، صَدُوقٌ، كما تَقَدَّمَ.

٦- **جابر**: هو الصَّحَابِي الجَلِيلُ جابر بن عبد الله بن عَمْرِو بنِ حَرَام، صَحَابِيٌّ ابنُ صَحَابِيٍّ، غَزَا تَسْعَ عَشْرَةَ غَزوةً، ومات بالمدينة وهو ابن أربع وتسعين.

ينظر: «الإصابة»(١/٥٤٦)(١٠٢٨)، و«تقريب التهذيب»(١/١٢٢).

◆ ◆ ◆

ثالثًا: <u>النظر والترجيح</u>:

يَتَّضِحُ بجلاءٍ من تخريج هذا الحديثِ ودراسةِ أسانيدِهِ أنَّه اخْتُلِفَ فيه على الأعمشِ على وجهين:

الوجه الأوَّل: يُروى عنه، عن أبِي سُفْيَانَ، عن أَنَس مرفوعًا.

الوجه الثَّانِي: يُروى عنه، عن أبِي سُفْيَانَ، عن جَابِرٍ مرفوعًا.

كما تَبَيَّنَ أنَّ الرَّاجِحَ من الوجهين الوَجْهُ الأوَّلُ؛ للقرائن التَّالية:

القرينة الأُولَى: أنَّ الذي رواه عن الأَعْمَشِ أبو مُعَاوية، وهو من الطبقة الأولى مِن أصحاب الأعمش، وأحفظُ النَّاسِ لحديثِه وأَثْبَتُهُمْ.

القرينة الثَّانية: أكثرية الثقات، وذلك لمُتَابَعَة عَفَّانَ والفُضَيلِ بنِ عِيَاضٍ -مِنَ الثِّقَات- لأبِي مُعَاوِيَة، بينما لم يَرْوِ الوَجْهَ الثَّانِي سِوَى سُفْيَانَ الثَّوْرِيّ، ولم يُتَابَعْ.

القرينة الثَّالِثَة: تَرْجِيحُ التِّرْمِذِي للوَجْهِ الأوَّلِ، فقال: «وهذا حديثٌ حسنٌ، وهكذا روى غَيْرُ واحدٍ، عن الأَعْمَشِ، عن أَبِي سُفْيَانَ، عن أنسٍ، وروى بعضُهُم عن الأعمشِ، عن أَبِي سُفْيَان عن جابرٍ، عن النَّبِي ﷺ، وحديثُ أَبِي سُفْيَان عن أَنَس أَصَحُّ».

◆ ◆ ◆

رابعًا: الحكم على الحديث:

الحديثُ مِنَ الوَجْهِ الأوَّلِ (الرَّاجِحِ) حَسَنٌ لذَاتِهِ؛ فيه أبو سُفْيَان طَلْحَةُ بنُ نافعٍ وهو صَدُوقٌ، كما سبق.

لَكِنْ له شاهدٌ من حديثِ عبد الله بن عَمْرِو بن العاصِ عند الإمامِ مُسْلِمٍ فِي «صحيحه» أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إنَّ قلوبَ بنِي آدَمَ كُلَّهَا بينَ أُصْبَعَيْنِ مِن أصابعِ الرَّحْمَنِ، كقَلْبٍ واحدٍ يُصَرِّفُهُ حيثُ شَاءَ. ثم قال رسولُ اللهِ ﷺ: «اللهم مُصَرِّفَ القُلُوبِ صَرِّفْ قلوبَنَا على طاعَتِكَ». فيَرْتَقِي الحديثُ بهذا الشَّاهِدِ إلَى الصَّحِيحِ لغَيْرِهِ.

◆ ◆ ◆

المبحث التاسع

أجناس العـــــــلل عند الحاكم

قَسَّمَ الحاكمُ أبو عبد الله محمدُ بنُ عبد الله الحافظُ النَّيْسَابُورِيُّ المُتَوفَّى سَنَةَ (٤٠٥هـ) العلل فِي كتابه «معرفة علوم الحديث» إِلَى عَشْرَةِ أجناسٍ، أو عَشْرِ صُوَرٍ، وقد ضَرَبَ لكُلِّ صورةٍ منها مثالاً يُوضِّحُهَا[(١)]، وقد نَقَلَهَا بأمثلتِهَا الحافظُ جلالُ الدِّين السُّيوطِيُّ فِي كتابه «تدريب الراوي» واضعًا عناوينَ لها[(٢)]، وهي مأخوذةٌ بحروفها من الإمام البُلْقِيني في كتابه «محاسن الاصطلاح»[(٣)].

الصُّورة الأُولَى:

أنْ يكونَ السَّنَدُ ظاهرُهُ الصِّحَّةُ، وفيه مَنْ لا يُعْرَفُ بالسَّمَاعِ عمَّنْ رَوَى عنه.

مثاله:

ما أخرجه الحاكمُ فِي «معرفة علوم الحديث»[(٤)] بسَنَدِهِ عن مُوسَى بن عُقْبَةَ[(٥)]، عن سُهَيل بن أبي صالح[(٦)]،

---

(١) «معرفة علوم الحديث»(ص١١٣ - ١١٩).

(٢) «تدريب الراوي»(١/٢٥٨، وما بعدها).

(٣) ينظر: «محاسن الاصطلاح»(ص١٩٩، وما بعدها) مع المقارنة بالتدريب.

(٤) «معرفة علوم الحديث»(ص١١٣).

(٥) هو موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي، ثقة فقيه إمام في المغازي، لم يصح أن ابن معين لينه، مات سنة (١٤١هـ) وقيل بعد ذلك، أخرج له الجماعة. ينظر: «تقريب التهذيب»(٢/٢٨٦).

(٦) هو سهيل بن أبي صالح ذكوان أبو يزيد المدني، تغير حفظه بآخرة، روى له البخاري مقرونا وتعليقا، مات في خلافة المنصور، وأخرج له الجماعة. «تقريب التهذيب»(١/٣٣٨).

عن أبيه[1]، عن أبي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبي ﷺ قال: «مَنْ جَلَسَ مجلسًا كَثُرَ فيه لَغَطُهُ، فقال قَبلَ أنْ يقومَ: سبحانك اللَّهم وبحمدك لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوبُ إليك إلاَّ غُفِرَ له ما كان فِي مجلسِهِ ذلك»[2].

سبب العلة:

سبب العلة هو: الانقطاعُ بين مُوسَى بن عُقْبَةَ وبين سُهَيْل بن أبي صالح، فلم يُذْكَرْ لمُوسى بن عُقْبَةَ سماعٌ من سُهَيْلٍ.

قال أبو عبد الله الحاكمُ عَقِبَ إيرادِهِ الحديثَ السَّابِقَ: هذا حديثٌ مَنْ تَأمَّلَهُ لم يَشُكَّ أنَّه مِن شَرْطِ الصَّحِيحِ، وله عِلَّةٌ فاحشةٌ. حَدَّثَنِي أبو نَصْرٍ أحمد بن محمد الوَرَّاق، قال: سمعْتُ أبا حامدٍ أحمدَ بنَ حَمْدُون القَصَّار يقول: سمعتُ مُسْلِمَ بنَ الحَجَّاجِ، وقد جاء إلَى محمَّدِ بنِ إسماعيلَ البُخَارِيّ، فَقَبَّلَ بين عَينَيهِ، وقال: دَعْنِي حتَّى أُقَبِّلَ رِجْلَيْكَ يا أستاذَ الأُسْتَاذِينَ، وسَيِّدَ المُحَدِّثِينَ، وطَبِيبَ الحديثِ فِي عِلَلِهِ، حَدِّثْنَا محمَّدُ بنُ سَلاَمٍ، قال: حَدَّثَنا مَخْلَدُ بن يزيد الحَرَّانِي، قال: أخبرنا ابن جُرَيْجٍ، عن مُوسَى بن عُقْبَةَ، عن سُهَيل، عن أبيه، عن أبي هُرَيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبي ﷺ فِي كَفَّارَةِ المَجْلِسِ، فما عِلَّتُهُ؟ قال محمَّدُ بنُ إسماعيلَ البُخَارِيُّ: هذا حديثٌ مَلِيحٌ، ولا أعلمُ فِي الدُّنْيَا فِي هذا البابِ غَيْرَ هذا الحديثِ إلاَّ أنَّه معلولٌ،

---

(١) هو ذكوان أبو صالح السمان الزيات -كان يجلب الزيت إلى الكوفة- المدني، ثقة ثبت، من الثالثة، مات سنة إحدى ومائة، وأخرج له الجماعة. «تقريب التهذيب»(١/٢٣٨).

(٢) والحديث أخرجه أيضا الترمذي في «سننه» كتاب «الدعوات»(٥/٤٩٤)(٣٤٣٣) من طريق ابن جريج، عن موسى بن عقبة، به. وقال: وفي الباب عن أبي برزة، وعائشة. وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه.

حَدَّثَنَا به مُوسَى بن إسماعيلَ [1] ، قال: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ [2] قال: حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ، عن عَوْنِ بن عبد الله [3] قَولَهُ، قال محمَّد ابن إسماعيلَ: هذا أَوْلَى؛ فإنَّه لا يُذْكَرُ لمُوسى بن عُقْبَةَ سماعٌ من سُهَيْلٍ [4] .

---

(١) هو موسى بن إسماعيل المنقري أبو سلمة التبوذكي، مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت مات سنة (٢٢٣هـ)، وأخرج له الجماعة. ينظر «تقريب التهذيب»(٢/٢٨٠/ رقم: ١٤٣١).

(٢) هو وُهيب بن خالد بن عجلان الباهلي أبو بكر البصري، ثقة ثبت لكنه تغير قليلا بأخرة، مات سنة (١٦٥هـ) وقيل بعدها، أخرج له الجماعة. «تقريب التهذيب»(٢/٢٣٩)(١٢٨).

(٣) هو عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله الكوفي، ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة (١٢٠هـ) أخرج له مسلم وأصحاب السنن. «تقريب التهذيب»(٢/٩٠)(٨٠١).

(٤) «معرفة علوم الحديث»(ص١١٣-١١٤)، وهذا المثال انتقد الحافظ العراقي ثبوت علته هذه بثلاثة أمور:

أحدها: من جهة الإسناد، حيث قال: إن راوي حكاية هذا المثال عن الإمام مسلم هو أحمد ابن حمدون القصار، وهو متكلم فيه، فهو متهم في حكايته.

ثانيها: أنه الترمذي في «الجامع»(٣٤٣٣)، وابن حبان في «صحيحه»(٥٩٤)، والحاكم نفسه في «المستدرك»(١/٥٣٦) ثلاثتهم صحَّحُوا الحديث مرفوعا من طريق ابن جُرَيج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به.

ثالثها: أن يَبْعُد أن يقول البخاري عن هذا الحديث: «إنه لا يُعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث»؛ لأنه قد رُوي نحوه من طرق أخرى عن جماعة من الصحابة غير أبي هريرة، وذكر العراقي منهم تسعة. ينظر: «التقييد والإيضاح - مع مقدمة ابن الصلاح»(ص١١٨).

ولكن الحافظ ابن حجر تلميذ العراقي رَدَّ على شيخه العراقي في هذا ردًّا علميًّا مؤيَّدًا بالدليل، وخلاصة رَدِّهِ: أن عبارة الحاكم التي ذكرها في «المعرفة» (١١٣ - ١١٤) بلفظ: «لا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث» فيها وَهَمٌ من الحاكم نفسه في هذا الموضع، وقد جاءت العبارة عنه في غير «المعرفة» مقيدة بلفظ: «لا أعلم في الدنيا -بهذا الإسناد- غير هذا».

=

الصورة الثانية:

أنْ يكونَ الحديثُ مُرْسلاً من وَجْهٍ رواه الثِّقَاتُ الحُفَّاظُ، ويُسْنَدُ مِن وَجْهٍ ظاهرُهُ الصِّحَّةُ.

مثاله:

ما أخرجه أبو عبد الله الحاكم فِي كتابه «معرفة علوم الحديث»[1] من حديث قَبِيصَة بن عُقْبَة[2]، عن سُفْيَان[3]، عن خالدٍ الحَذَّاء[4]

- ثم بيَّنَ الحافظ أن رواية الحديث مرفوعًا بالإسناد المذكور عن أبي هريرة معلول لمخالفته ما هو أرجح منه، وهو رواية الإمام البخاري له عن موسى بن إسماعيل، عن وُهَيب بن خالد عن سهيل بن أبي صالح، عن عون بن عبد الله، من قوله موقوفا، وقرينة ترجيح هذا الوجه، أن روايه عن سهيل، وهو وُهَيب بن خالد أعرف بحديث سهيل من موسى بن عقبة الذي روى عنه الوجه المرفوع، وقد أيَّدَ الحافظ ذلك بتقرير أئمة علماء العلل لهذا الترجيح، وهم: الإمام أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم. ينظر: «نكت ابن حجر على ابن الصلاح»(٢/٧١٥ - ٧٤٦).

(١) «معرفة علوم الحديث»(ص١١٤).

(٢) هو قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السوائي أبو عامر الكوفي، صدوق ربما خالف، مات سنة (٢٢٥هـ) على الصحيح، وأخرج له الجماعة. ينظر: «تقريب التهذيب»(٢/١٢٢)(٧٥).

(٣) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي أمير المؤمنين في الحديث، توفي سنة (١٦١هـ) أخرج له الجماعة. «تهذيب التهذيب»(٤/١١١ - ١١٥)، و«سير أعلام النبلاء»(٧/٢٣٦)، و«تقريب التهذيب»(١/٣١١).

(٤) هو خالد بن مهران الحذاء أبو المنازل البصري، ثقة يرسل، مات سنة إحدى أو اثنتين وأربعين ومائة، أخرج له الجماعة. ينظر: «تهذيب التهذيب»(٣/١٢٠ - ١٢٢)، و«تقريب التهذيب»(١/٢١٩).

وعاصمٍ[1]، عن أبي قِلابَةَ[2]، عن أنسٍ مرفوعًا: «أرحم أُمَّتِي أبو بكر، وأشدُّهُمْ فِي دينِ اللهِ عُمَرُ، وأَصْدَقُهُم حَيَاءً عثمانُ، وأقْرَؤُهُم أُبَيُّ بنُ كَعْبٍ، وأَعْلَمُهُم بالحلال والحرام معاذُ بنُ جَبَلٍ، وإنَّ لكُلِّ أمَّةٍ أَمِينًا، وإنَّ أمينَ هذه الأُمَّةِ أبو عُبَيْدَةَ»[3].

سبب العلة:

قال أبو عبد الله الحاكمُ: فلو صَحَّ بإسناده لأُخْرِجَ فِي الصَّحِيحِ، إنما رَوَى خالدٌ الحَذَّاءُ، عن أبِي قِلابَةَ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «أرحم أُمَّتِي» مُرْسَلا، وأسندَ ووصلَ: «إنَّ لكُلِّ أمَّةٍ أمينًا، وأبو عُبَيدة أمينُ هذه الأُمَّةِ» هكذا رواه البَصْرِيُّون الحُفَّاظُ عن خالدٍ الحَذَّاءِ وعاصمٍ جميعًا، وأُسْقِطَ المَرْسَلُ من الحديث، وخُرِّجَ المُتَّصِلُ بِذِكْرِ

---

(١) هو عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري، ثقة، مات بعد سنة أربعين ومائة، وأخرج له الجماعة. ينظر: «تقريب التهذيب»(١/٣٨٤).

(٢) هو عبد الله بن زيد بن عمرو أبو قلابة البصري، روى عن أنس، وسمرة بن جندب وغيرهما، وروى عنه: أيوب، وخالد الحذاء، وعاصم الأحول وآخرون. ثقة فاضل كثير الإرسال، مات سنة أربع ومائة، وقيل بعدها. وأخرج له الجماعة. ينظر: «تهذيب التهذيب»(٥/٢٢٤-٢٢٦)، و«تقريب التهذيب»(١/٤١٧).

(٣) أخرجه الترمذي في «سننه» في كتاب «المناقب» باب «مناقب معاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبي، وأبي عبيدة بن الجراح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ»(٥/٦٦٤، ٦٦٥) من طريقين: الأول: من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن خالد الحذاء به، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

الثاني: من طريق قتادة عن أنس، وقال: حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث قتادة إلا من هذا الوجه، وقد رواه أبو قلابة عن أنس عن النبي ﷺ نحوه، والمشهور حديث أبي قلابة. والحديث أخرجه الطيالسي في «مسنده»، والإمام أحمد في كتاب «فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ»، وابن ماجه في «سننه»، وابن حبان في «صحيحه»، والبيهقي في «السنن الكبرى»، والبغوي، وابن أبي عاصم، والنسائي من طريق أبي قلابة عن أنس وغيرهم.

أَبِي عُبَيْدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الصَّحِيحَين»[1].

◆ ◆ ◆

الصورة الثالثة:

أنْ يكونَ الحديثُ محفوظًا عن صحابِيٍّ، ويُرْوَى عن غيره؛ لاخْتِلافِ بِلادِ رُوَاتِهِ، كرِوَايَةِ المَدَنِيِّينَ عن الكُوفِيِّينَ.

مثاله:

ما أخرجه أبو عبد الله الحاكمُ فِي كتابه «معرفة علوم الحديث»[2] مِن حديثِ مُوسَى بن عُقْبَةَ[3]، عن أبِي إسحاق[4]، عن أبِي بُرْدَةَ[5]،

---

(١) «معرفة علوم الحديث»(ص١١٤)، والحديث المسند المتصل المرفوع أخرجه الشيخان، فأخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» في كتاب «فضائل الصحابة» باب «مناقب أبي عبيدة بن الجراح»(١١٦/٧)، وفي كتاب «المغازي» باب «قصة أهل نجران»(٦٩٦/٧)، وفي كتاب «أخبار الآحاد» باب «ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الآذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام»(٢٤٥/١٣) من طريق عبد الأعلى وشعبة كلاهما عن خالد به. وأخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» في كتاب «فضائل الصحابة» باب «فضائل أبي عبيدة بن الجراح»(١٨٨١/٤) بجزء أبي عبيدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من طريق إسماعيل ابن علية عن خالد به.

(٢) «معرفة علوم الحديث»(١١٤ - ١١٥).

(٣) تقدمت ترجمته ضمن التعليق على الصورة الأولى.

(٤) هو عمرو بن عبد الله بن عبيد السبيعي أبو إسحاق الكوفي، ثقة عابد، اختلط بأخره، مات سنة (١٢٩هـ)، أخرج له الجماعة. ينظر: «تهذيب التهذيب»(جـ٦)، و«تقريب التهذيب»(٧٣/٢).

(٥) هو أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، قيل: اسمه عامر، وقيل: الحارث، ثقة، مات سنة أربع ومائة، وقد جاز الثمانين، وأخرج له الجماعة. ينظر: «تقريب التهذيب»(٣٩٤/٢).

عن أبيه[1] مرفوعًا: «إنّي لأستغفر الله، وأتوبُ إليه في اليومِ مِائةَ مَرَّةٍ»[2].

سبب العلة:

قال أبو عبد الحاكمُ: هذا إسنادٌ لا ينظرُ فيه حَدِيثٌ إلاَّ عَلِمَ أنَّه مِن شَرْطِ الصَّحِيحِ، والمدنيون إذا رَوَوْا عن الكوفيين زَلِقُوا[3]، وإنَّما الحديثُ محفوظٌ مِن روايةِ أبي بُرْدَةَ، عن الأَغَرِّ المُزَنِي[4].

وقد رواه الحاكمُ في «معرفة علوم الحديث»[5] بإسناده إلَى حَمَّادِ بن زيدٍ، عن ثَابِتٍ البُنَانِي، قال: سمعْتُ أبا بُرْدَةَ يُحَدِّثُ عن الأَغَرِّ المُزَنِي -وكانت له صحبةٌ، رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّه ليُغَانُ[6] على قَلْبِي؛ فأستغفرُ الله في اليومِ مائةَ مائةَ مَرَّةٍ»[7].

---

(١) هو عبد الله بن قيس بن سليم أبو موسى الأشعري، صحابي مشهور، أمره عمر ثم عثمان، وهو أحد الحكمين بصفين، مات سنة (٥٠هـ)، وقيل بعدها. ينظر: «التقريب»(١/٤٤١).

(٢) هذا الحديث أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث»(ص١١٤ - ١١٥).

(٣) الزلق: الزلل ينظر: «لسان العرب»(٣/١٨٥٤).

(٤) الأغر بن عبد الله المزني -ينسب إلى قبيلة سميت باسم مزينة بنت كلب- صحابي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، أخرج له البخاري في «الأدب المفرد»، ومسلم في «الصحيح»، وأبو داود، والنسائي. ينظر: «تقريب التهذيب»(١/٨٢)(٦١٨).

(٥) «معرفة علوم الحديث»(ص١١٥).

(٦) ليغان: من الغين، والغين: الغيم، وغينت السماء تغان: إذا أطبق عليها الغيم، وقيل: الغين: شجر ملتف. أراد النبي ﷺ ما يغشاه من السهو الذي لا يخلو منه البشر؛ لأن قلبه أبدا كان مشغولا بالله تعالى، فإن عرض له وقتا ما عارض بشري، يشغله من أمور الأمة والملة ومصالحهما عد ذلك ذنبا وتقصيرا، فيفزع إلى الاستغفار. ينظر: «النهاية»(٣/٤٠٣).

(٧) أخرجه مسلم في كتاب «الذكر والدعاء» باب «استحباب الاستغفار» بنحوه (٢٧٠٢).

قال أبو عبد الله الحاكم: ورواه مسلمُ بنُ الحَجَّاجِ فِي «الصَّحِيحِ» عن أَبِي الرَّبِيعِ، وهو الصَّحِيحُ المحفوظُ، ورواه الكوفيون أيضًا: مِسْعَرٌ وشُعْبَةُ وغيرُهُمَا عن عَمْرِو بنِ مُرَّةَ، عن أَبِي بُرْدَةَ هكذا[1].

◆ ◆ ◆

الصورة الرابعة:

أنْ يكونَ محفوظًا عن صحابِيٍّ، فيُرْوَي عن تابعِيٍّ يَقَعُ الوَهْمُ بالتَّصْرِيحِ بما يَقْتَضِي صحبتَهُ بل ولا يكونُ معروفًا من جِهَتِهِ.

مثاله:

ما أخرجه أبو عبد الله الحاكمُ فِي كتابه «معرفة علوم الحديث»[2] من حديث زُهَيْرِ بن محمد بن عثمان بن سليمان، عن أبيه: «أنَّه سَمِعَ رسولَ اللهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي المغرب بالطُّورِ».

سبب العلة:

قال أبو عبد الله الحاكمُ: أخرج العَسْكَرِيُّ وغيرُهُ هذا الحديثَ فِي الوُحْدَانِ، وهو معلولٌ من ثلاثةِ أوجهٍ:

الوجه الأوَّل: أنَّ عثمانَ هو ابنُ أَبِي سُلَيمَان.

الوجه الثَّانِي: أنَّ عُثْمَان إنَّما رواه عن نافعِ بنِ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ، عن أبيه[3].

---

(١) «معرفة علوم الحديث»(ص١١٥).

(٢) «معرفة علوم الحديث»(ص١١٥).

(٣) الحديث من رواية محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه، أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» «صحيحه» في مواضع منها: كتاب «الجهاد والسير» باب «فداء المشركين»(٣٠٥٠/٤)(٣٨)، وأخرجه كذلك مسلم في «صحيحه» كتاب «الصلاة» حديث (٤٦٣).

الوجه الثَّالثِ: قوله: «سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ»، وأبو سليمان لم يَسْمَعْ من النَّبِيِّ ﷺ، ولا رَآهُ[1].

◆ ◆ ◆

الصورة الخامسة:

أنْ يكونَ رُوِيَ بالعنعنةِ، وسَقَطَ منه رَجُلٌ دَلَّ عليه طريقٌ أُخْرَى محفوظةٌ.

مثاله:

ما أخرجه أبو عبد الله الحاكم في كتابه «معرفة علوم الحديث»[2] مِنْ حديثِ يُونُس[3] عن ابنِ شِهَابٍ[4]، عن علي بن الحُسَين[5]،

---

(١) «معرفة علوم الحديث»(ص١١٥)، و«الباعث الحثيث»(ص٥٧ - ٥٨).

(٢) «معرفة علوم الحديث»(ص١١٦)، و«الباعث الحثيث»(ص٥٨).

(٣) هو يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي أبو يزيد مولى معاوية بن أبي سفيان، ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا، وفي غير الزهري خطأ، مات بصعيد مصر سنة تسع وخمسين ومائة على الصحيح، أخرج له الجماعة. ينظر: «تهذيب التهذيب»(٤٧٠/٩ - ٤٧٢)، وتقريب التهذيب»(٣٨٦/٢).

(٤) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة القرشي الزهري أبو بكر المدني، ولد سنة خمسين أو واحد وخمسين، ومات سنة خمس وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين، متفق على جلالته وإتقانه، وكان من أحفظ أهل زمانه، وأحسنهم سياقا لمتون الأخبار، وكان فقيها فاضلا، أخرج له الجماعة، ينظر: «تهذيب الكمال»(١٢٦٩/٣)، و«تهذيب التهذيب»(٤٤٥/٩-٤٥١)، و«سير أعلام النبلاء»(٣٢٦/٥)، و«تذكرة الحفاظ»(١٠٨/١)، و«التقريب»(٢٠٧/٢)، و«الثقات»(٣٤٩/٥).

(٥) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، زين العابدين، ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مشهور، قال ابن عيينة عن الزهري: ما رأيت قرشيا أفضل منه. مات سنة ثلاث وتسعين. وقيل: غير ذلك. أخرج له الجماعة. ينظر: «تقريب التهذيب»(٣٥/٢)(٣٢١).

عن رجالٍ مِن الأنصارِ: «أنَّهُم كانُوا مع رسولِ اللهِ ﷺ ذاتَ ليلةٍ، فرُمِيَ بنَجْمٍ، فاسْتَنَارَ ... الحديث».

سبب العلة:

قال الحاكم أبو عبد الله: عِلَّةُ هذا الحديثِ: أنَّ يُونُسَ على حِفْظِهِ وجلالَةِ مَحَلِّهِ قَصَّرَ به، وإنَّمَا هو عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «حَدَّثَنِي رجالٌ من الأنصار»، وهكذا رواه ابنُ عُيَيْنَةَ، ويُونُسُ مِن سائرِ الرِّوَايَاتِ، وشُعَيبُ بنُ أبي حَمْزَةَ، وصالحُ ابنُ كَيْسَان، والأوزاعيُّ وغيرُهم عن الزُّهْرِيِّ، وهو مُخَرَّجٌ فِي الصَّحِيحِ[1].

◆ ◆ ◆

الصورة السادسة:

أنْ يختلفَ على رجلٍ بالإسنادِ وغيرِهِ، ويكونَ المحفوظُ عنه ما قَابَلَ الإسنادَ.

مثاله:

ما أخرجه أبو عبد الله الحاكم فِي كتابه «معرفة علوم الحديث»[2] مِن

---

(١) نعم مخرج في «الصحيح» عند الإمام مسلم في كتاب «السلام» باب «تحريم الكهانة»(٤/١٧٥٠)(٢٢٢٩) من طريق صالح عن الزهري قال: حدثني علي بن حسين أن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: أخبرني رجل من أصحاب النبي ﷺ من الأنصار: «أنهم بينما هم جلوس ليلة مع رسول الله ﷺ رمي بنجم، فاستنار، فقال لهم رسول الله ﷺ: ماذا كنتم تقولون في الجاهلية إذا رمي بمثل هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، كنا نقول: ولد الليلة رجل عظيم، ومات رجل عظيم ...»، وأخرجه مسلم أيضا عقب هذا من طريق ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن ابن عباس، قال: أخبرني رجال من الأنصار ... الحديث.

(٢) «معرفة علوم الحديث»(ص١١٦).

حديثِ عَلِيِّ بنِ الحُسَين بن واقدٍ[1]، قال: حَدَّثَنِي أَبِي[2]، عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ[3]، عن أبيه[4]، عن عُمَرَ بن الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قُلْتُ: يا رسول الله، مَالَكَ أَفْصَحُنَا، ولم تَخْرُجْ مِن بينِ أَظْهُرِنَا؟ قال: كانتْ لُغَةُ إسماعيلَ قَدْ دَرَسَتْ، فجاء بها جبريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إلَيَّ، فَحَفَّظَنِيهَا»[5].

سبب العلة:

ذكر الحاكم أبو عبد الله عِلَّةَ هذا الحديثِ وهي: ما أَسْنَدَهُ -أي الحاكمُ نَفْسُهُ- عن عَلِيِّ بنِ خَشْرَمٍ، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ الحُسَين بنِ وَاقِدٍ، قال: بَلَغَنِي أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: يا رسول الله، مَالَكَ أَفْصَحُنَا، ولم تَخْرُجْ مِن بينِ أَظْهُرِنَا؟ فقال له رسولُ اللهِ ﷺ: إنَّ لُغَةَ إسماعيلَ قَدْ دَرَسَتْ، فأتاني بها جبريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إلَيَّ، فَحَفَّظَنِيهَا»[6].

---

(١) هو علي بن الحسين بن واقد المروزي، صدوق يهم، مات سنة إحدى عشرة، أخرج له البخاري في «الأدب المفرد»، وأصحاب السنن. ينظر: «تقريب التهذيب»(٢/٣٥).

(٢) هو الحسين بن واقد المروزي، أبو عبد الله القاضي، ثقة له أوهام، مات سنة تسع وخمسين ويقال: سبع وخمسين، أخرج له البخاري في «التاريخ»، ومسلم، وأصحاب السنن. ينظر: «تقريب التهذيب»(١/١٨٠).

(٣) هو عبد الله بن بريدة بن الحصيب -بمهملتين مصغرا- الأسلمي أبو سهل المروزي، قاضيها ثقة، مات سنة خمس ومائة، وقيل: بل خمس عشرة ومائة، وله مائة سنة، أخرج له الجماعة. ينظر: «تقريب التهذيب»(١/٤٠٣ - ٤٠٤).

(٤) هو بريدة بن الحصيب أبو سهل الأسلمي، صحابي، أسلم قبل بدر، مات سنة ثلاث وستين، أخرج له الجماعة. ينظر: «تقريب التهذيب»(٢/٩٦).

(٥) أخرجه أحمد بن الغطريف في «جزئه»(حديث:٥١).

(٦) «معرفة علوم الحديث»(ص١١٦).

الصورة السابعة:

الاختلافُ على رجلٍ فِي تَسْمِيَةِ شيخِهِ أو تَجْهِيلِهِ.

مثاله:

ما أخرجه الحاكم فِي كتابه «معرفة علوم الحديث»[1] من حديث أَبِي شِهَابٍ الحَنَّاطِ[2]، عن سُفْيَان الثَّورِي، عن حَجَّاجِ بن فُرَافِصَةَ[3]، عن يَحْيَى بن أَبِي كَثِيرٍ، عن أَبِي سَلَمَةَ، عن أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤمنُ غِرٌّ[4] كريمٌ، والفَاجِرُ خِبٌّ»[5].

---

(١) «معرفة علوم الحديث»(ص١١٧).

(٢) وقع في «تدريب الراوي» للسيوطي (١/٤٠٠): «الزهري»، بدلا من «أبي شهاب الحناط»، وهذا خطأ من السيوطي، حيث ظن هو «أبا شهاب» ابن شهاب، فعبر عنه بالزهري، كما نبه عليه الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ. ينظر: «الباعث الحثيث»(ص٥٩).

وأبو شهاب هو: عبد ربه بن نافع الحناط الكوفي أبو شهاب الأصغر، وخلاصة حاله: أنه صدوق ربما وهم، جمعا بين مجموع الأقوال فيه. ينظر: «تهذيب التهذيب»(٦/١٢٨).

(٣) هو حجاج بن فرافصة -بضم الفاء الأولى، وكسر الثانية بعدها صاد مهملة- الباهلي البصري، صدوق عابد يهم، من السادسة، أخرج له أبو داود، والنسائي. ينظر: «تقريب التهذيب»(١/١٥٤).

(٤) المؤمن غر كريم: أي ليس بذي نكر، فهو ينخدع، لانقياده ولينه، وهو ضد الخب، يريد أن المؤمن المحمود من طبعه الغرارة، وقلة الفطنة للشر، وترك البحث عنه، وليس ذلك منه جهلا، ولكنه كرم وحسن خلق. ينظر: «النهاية»(٣/٣٥٥).

(٥) الخب (بالفتح): يقال رجل خب، وامرأة خبة، وقد تكسر الخاء، والخب: الخداع الذي يسعى بين الناس بالفساد. «النهاية»(٢/٤).

سبب العلة:

ذكر الحاكم أبو عبد الله أنَّ عَلَّةَ هذا الحديث ما أسنده من طريق محمد بن كثير، ثنا سفيان الثوري، عن حجاج بن فُرَافِصَةَ، عن رجل، عن أبي سلمة، فذكره[1].

◆ ◆ ◆

الصورة الثامنة:

أنْ يكونَ الرَّاوِي عن شَخْصٍ أدركَهُ وسَمِعَ منه، لكنَّه لم يَسْمَعْ منه أحاديثَ مُعَيَّنَةً، فإذا رَوَاها عنه بلا واسطةٍ فعِلَّتُهَا أنَّه لم يَسْمَعْهَا منه.

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده»(٢/٣٩٤) عن أبي أحمد الزبيري، وأبو داود في «السنن»(٤٧٩٠) من طريق الزبيري، عن سفيان، به.

وقرينة ترجيح هذا الوجه بإبهام شيخ حجاج بن فرافصة، على رواية الوجه الأول بتسميته «يحيى بن أبي كثير»: أن الوجه الثاني رواه عن سفيان الثوري محمد بن كثير، وهو محمد بن كثير العبدي أبو عبد الله البصري، وخلاصة حاله -كما رجحه الحافظان-: الذهبي وابن حجر: أنه ثقة، ووصف بأنه صاحب سفيان الثوري، حيث سمع منه بمكة، وقدمه الإمام أحمد في الرواية عن الثوري على أبي حذيفة موسى بن إسماعيل النهدي، وعلى محمد بن يوسف الفريابي، حيث روى الفضل بن زياد أنه قال لأحمد: أبو جعفر الفريابي أحب إليك أو محمد بن كثير في سفيان؟ قال: الفريابي كثير الخطأ، وما أصح حديث محمد بن كثير، ثم قال: ومحمد بن كثير سمع منه -يعني من الثوري- بمكة. ينظر: «سير أعلام النبلاء»(١٠/٣٨٣)، و«تجريد رجال التهذيب من اللسان»(٩/٤١٥)، و«سؤالات الآجري لأبي داود»(٢/فقرة:١١٤١)، و«تدريب الراوي - مبحث المتفق والمفترق»(٢/٨٢٦)، و«تمييز السفيانين» للدكتور محمد بن تركي (ص٢٨٨ - ٢٨٩).

في حين لم نجد ممن روى الوجه الأول المخالف عن سفيان، من هو معدود من أصحاب سفيان، ولا من هو أرجح حالا من محمد بن كثير، وبذلك تكون روايته هي الراجحة، وتعل بها رواية الوجه الأول.

مثاله:

ما أخرجه أبو عبد الله الحاكم فِي كتابه «معرفة علوم الحديث»[1] مِن حديثِ يحيَى بن أبِي كَثِيْرٍ[2]، عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا أَفْطَرَ عند أهلِ بَيْتٍ قال: أَفْطَرَ عندكم الصَّائمُونَ، وأَكَلَ طعامَكُم الأبرارُ، ونَزَلَتْ عليكم السَّكِينَةُ».

سبب العلة:

ذَكَرَ الحاكمُ أبو عبد الله عِلَّةَ هذا الحديثِ، وهي: أنَّ يحيَى بنَ أبِي كَثِيْرٍ لم يَسْمَعْ مِن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا الحديثَ، وقال: قَدْ ثَبَتَ عندَنَا مِن غَيْرِ وَجْهٍ روايةُ يحيَى بنِ أبِي كَثِيْرٍ عن أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلاَّ أنَّه لم يسمعْ منه هذا الحديثَ، ثُمَّ أَخْرَجَ - أي الحاكم نَفْسُهُ- الحديثَ بسندِهِ عن يحيَى بنِ أبِي كَثِيْرٍ، قال: حُدِّثْتُ عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان إذا أَفْطَرَ عند أهلِ بَيْتٍ قال: «أَفْطَرَ عندكم الصَّائمُونَ، وأَكَلَ طعامَكُم الأبرارُ، وصَلَّتْ عليكم الملائكةُ»[3].

◆ ◆ ◆

---

(١) «معرفة علوم الحديث»(ص١١٧).

(٢) هو يحيى بن أبي كثير الطائي أبو نصر اليمامي، روى عن أنس وقد رآه، ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وقيل قبل ذلك، أخرج له الجماعة. ينظر: «تهذيب التهذيب»(٢٨٥/٩)، و«تقريب التهذيب»(٣٥٦/٢).

(٣) ينظر: «تدريب الراوي»(٤٠١/١)، ط دار ابن الجوزي.

الصورة التاسعة:

أنْ يكونَ طَرِيقٌ معروفةٌ يَرْوِي أحدُ رِجَالِهَا حديثًا مِن غَيْرِ تلك الطَّرِيقِ، فيَقَعُ مَنْ رَواهُ مِنْ تِلْكَ الطَّرِيقِ فِي الوَهْمِ -بناءً على سُلُوكِ الجَادَّةِ-[1].

مثاله:

ما أخرجه أبو عبد الله الحاكم فِي كتابه «معرفة علوم الحديث»[2] مِن حَدِيثِ المُنْذِرِ بن عبد الله الحِزَامِي[3]، عن عبد العَزِيزِ بن المَاجِشُون[4]، عن عبدِ اللهِ بنِ دِينَارٍ[5]، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان إذا افْتَتَحَ الصَّلاةَ، قال:

---

(١) المراد بسلوك الجادة: سلسلة سند معروفة يروى بها أحاديث كثيرة، فيصل الراوي إلى أولها، فيسبق وهمه إليها، فيتابع السند إلى آخر السلسلة، ويكون السند من طريق أخرى، فينقلب السند على الراوي. قال السخاوي: سلوك غير الجادة دال على مزيد من التحفظ كما أشار إليه النسائي. وقال ابن حجر في «الفتح»: الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز شاذة؛ لأنه سلك الجادة، ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه. «فتح المغيث»(١/١٧٤)، و«فتح الباري»(٣/٢٦٩ - ٢٧٠).

(٢) «معرفة علوم الحديث»(ص١١٨).

(٣) هو المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي، والد إبراهيم ثقة، وهم في هذا الحديث، كما تقدم، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين ومائتين. ينظر: «تقريب التهذيب»(٢/٢٧٤).

(٤) هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون المدني، نزيل بغداد، فقيه مصنف، من السابعة، مات سنة أربع وستين ومائة، أخرج له الجماعة. ينظر: «تقريب التهذيب»(١/٥١٠)(١٢٣١).

(٥) هو عبد الله بن دينار العدوي أبو عبد الرحمن المدني، مولى ابن عمر، ثقة، مات سنة سبع وعشرين ومائة، أخرج له الجماعة، ينظر: «تقريب التهذيب»(١/٤١٣)(٢٨٤).

سبحانَكَ اللَّهُمَّ، تباركَ اسْمُكَ، وتَعَالَى جَدُّكَ ... ».

سبب العلة:

ذَكَرَ الحاكمُ أبو عبد الله عِلَّةَ هذا الحديثِ، فقال: لهذا الحديثِ عِلَّةٌ صحيحةٌ، والمُنْذِرُ بنُ عبد الله أَخَذَ طَرِيقَ المَجَرَّةِ[1] فيه، وسَاقَ بسنده من حديث عبد العزيز قال: حَدَّثَنَا عبدُ اللهِ بنِ الفَضْلِ، عن الأَعْرَجِ، عن عُبَيدِ اللهِ بنِ أَبِي رافعٍ، عن عَلِيِّ بنِ أَبِي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّه كان إذا افْتَتَحَ الصَّلاةَ قال: ...» فذَكَرَ الحديثَ بغَيْرِ هذا اللَّفْظِ، وهذا مُخَرَّجٌ فِي «صحيح مُسْلِمٍ»[2].

◆ ◆ ◆

الصورة العاشرة:

أنْ يُرْوَى الحديثُ مرفوعًا مِنْ وَجْهٍ، وموقوفًا مِنْ وَجْهٍ.

مثاله:

ما أخرجه أبو عبد الله الحاكم فِي كتابه «معرفة علوم الحديث» مِن حديثِ أَبِي فَرْوَةَ يَزِيدَ بن محمَّد: حَدَّثَنَا أَبِي، عن أبيه، عن الأَعْمَشِ، عن أَبِي سُفْيَان، عن جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «مَنْ ضَحِكَ فِي صَلاتِهِ يُعِيدُ الصَّلاةَ، ولا يُعِيدُ الوُضُوءَ».

---

(١) «معرفة علوم الحديث»(ص١١٨)، وعبر السيوطي في «التدريب»(١/٤٠٢) بقوله: «أخذ المنذر فيه طريق الجادة»، واللفظان بمعنى واحد هنا.

(٢) «معرفة علوم الحديث»(ص١١٨)، وأخرجه مسلم في «صحيحه» كتاب «صلاة المسافرين» (١/حديث:٧٧١) من طريق عبد الرحمن الأعرج، به بنحوه مطولا، وأخرجه أحمد في «المسند»(١/٩٤ - ٩٥) من طريق عبد الله بن الفضل والماجشون، عن الأعرج، به.

سبب العلة:

الاختلافُ فِي الرَّفْعِ والوَقْفِ: قال أبو عبد الله الحاكمُ: لهذا الحديثِ عِلَّةٌ صحيحةٌ، وسَاقَ بسَنَدِهِ مِن طَرِيقِ وَكِيعٍ، عن الأَعْمَشِ، عن أبِي سُفْيَانَ، قال: سُئِلَ جَابِرٌ عن الرَّجُلِ يَضْحَكُ فِي الصَّلاةِ، قال: يُعِيدُ الصَّلاةَ، ولا يُعِيدُ الوُضُوءَ»[1].

◆ ◆ ◆

(١) المصدر السابق، وأخرجه الدارقطني في «السنن» كتاب «الصلاة» باب «أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها»(حديث:٤٧) مرفوعا وموقوفا، مع بيان إعلال المرفوع، وقرائن ذلك.

المبحث العاشر

نشأة علم العلل وأشهر علمائه، وتصنيفهم في ذلك

مِنَ الثَّابِتِ أنَّ أيَّ عِلْمٍ يَنْشأُ صغيرًا فِي حجمه ثم يتطوَّرُ بعد ذلك، ولا غَرَابَةَ أنْ يكونَ هذا العلمُ ضِمْنَ عِلْمٍ آخَرَ، ثم يَسْتَقِلَّ، فمعظمُ العلومِ كانت هكذا ثم استقلَّتْ، كما كان عِلْمُ أصولِ الفقه فِي ثَنَايا علمِ الفِقْهِ، وكما كان علمُ الدِّرَايَةِ ضِمْنَ علمِ الحديثِ رِوَايَة.

ولمَّا أُفْرِدَ علمُ الدِّرَايَةِ بالتَّأليفِ كان يَتَضَمَّنُ فيما يَتَضَمَّنُ علمَ علل الحديث على أنَّه نوعٌ منه.

ولا ريبَ أنَّ النُّقادَ العارفين بعلل الحديث أفرادٌ قليلون، وأوَّلُ مَن اشْتُهِرَ بالكلام فِي نَقْدِ الحديث سندًا ومتنًا محمد بن سيرين، ثم خَلَفَهُ أيُّوبُ السَّخْتِيَانِي، وأخذ منه ذلك شُعْبَةُ، وأخذ عن شُعْبَةَ: يحيى بنُ سعيد القَطَّانُ وابنُ مَهْدِيّ، وأخذ عنهما: أحمدُ بنُ حَنْبَل، وعليُّ ابنُ المَدِيني، ويحيى بنُ مَعِيْنٍ، وأخذ عنهم: البُخَارِيُّ، وأبو داود، وأبو زُرْعَةَ، وأبو حاتم ، وجاء بعدهم جماعةٌ منهم: التِّرْمِذِيُّ، والنَّسَائِيُّ، والعُقَيْلِيُّ، وابنُ عَدِيّ، والدَّارَقُطْنِيُّ، وقَلَّ مَنْ جاء بعدَهُمْ ممَّنْ هو على شاكلتهم، حتَّى قال أبو الفرج ابنُ الجَوزِي: «قَلَّ مَنْ يَفْهَمُ هذا؛ بَلْ عُدِمَ»[1].

وأوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي علل الحديث: يحيَى بنُ سعيد القَطَّان المُتَوفَّى سَنَةَ (١٩٨هـ)، قال ابنُ رَجَبٍ الحنبلي المُتَوفَّى سَنَةَ (٧٩٥هـ): «قد صُنِّفَ فِي هذا العلمِ كُتُبٌ كثيرةٌ غيرُ مُرَتَّبَةٍ كترتيب كتاب البخاري (٢٥٦هـ)، وأبي حاتم (٢٧٧هـ)، وأبي زرعة (٢٦٤هـ)، منها ما هو منقولٌ عن يحيى بن سعيد القَطَّان، ومنها عن عَلِيّ ابن المَدِيني (٢٣٤هـ)، وابن معين (٢٣٣هـ)، ومنها عن أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)

---

(١) «الموضوعات»(١/١٤٥).

رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ»[1].

ومعظم ما صُنِّف في هذا المجال قد ضَاعَتْ نُسَخُهُ وانْقَرَضَتْ، قال الخطيب: «وجميع هذه الكتب قد انقرضَتْ، ولم نقِفْ على شيءٍ منها إلا على أربعةٍ أو خمسةٍ حَسْب، ولَعَمْرِي إنَّ فِي انقراضِهَا ذَهَابَ عُلُومٍ جَمَّةٍ، وانقطاعَ فَوَائِدَ ضَخْمَةٍ»[2].

لكنْ بقِيَ فِي كُتُبِ المتأخرين نقولٌ عن المفقود، وكثيرٌ مِن النُّقُولِ منسوبةٌ لأصحابِهَا.

ولعل سببَ انقراضِهَا وضياعِهَا عدمُ انتباه النَّاسِ لفَضْلِهَا، ولذا قَلَّ الإقبالُ عليها، وقَلَّتْ نُسَخُهَا، وقَلَّ تنافسُ أَهْلِ العلمِ حَوْلَهَا: قال الخطيب البغدادي: «مِثْلُ هذه الكتبِ الجليلةِ كان يجب أنْ يَكْثُرَ بها النَّسْخُ، ويتنافس فيها أهلُ العلمِ، ويكتبوها لأَنْفُسِهِم، ويُخَلِّدُوهَا أَخْزَانَهُم، ولا أَحْسِبُ المانعَ مِن ذلك إلا قِلَّةَ معرفةِ أهل تلك البِلادِ لمَحَلِّ العلمِ وفضلِهِ، وزُهْدِهِم فيه، ورَغْبَتِهِم عنه، وعدمِ بَصِيرَتِهِم به. والله أعلم»[3].

ومِنْ أوائلِ مَنْ كَتَبَ فِي علل الحديث على وَجْهِ الاستقلالِ، ونَجَا مَا كَتَبَهُ مِن الهَلاكِ والضَّيَاعِ -فيما وَقَفْنَا عليه-: فَلاسِفَةُ هذه الصَّنْعَةِ ونُقَّادُهَا: عَلِيُّ ابنُ المَدِينِي، وأحمدُ بنُ حَنْبَل، وابنُ أَبِي حاتم الرَّازِي، رحمة الله عليهم، وأكرم مثواهم لديه.

◆ ◆ ◆

---

(١) «شرح علل الترمذي»(١/٧٨، ٥١١).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»(٢/٣٠٢).

(٣) المرجع السابق (٢/٣٠٤).

مِن أشهر علماء العلل

ومِن أشهرِ علماءِ علل الحديث المُتْقِنينَ الأَفْذَاذِ الجَهَابِذَةِ الذين خَاضُوا غِمَارَهُ، وتكلَّمُوا فيه:

١- الإمام أحمد بن حَنْبل.

٢- أبو حاتم الرَّازِي.

٣- أبو زرعة الرَّازِي.

٤- عَلِيُّ بن المَدِينِي.

٥- الدَّارَقُطْنِي.

وفيما يلي ترجمةٌ مختصرةٌ للتَّعريف بهم:

الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤هـ - ٢٤١هـ)

هو الإمامُ الوَرِعُ الفقيهُ أحمد بن محمد بن حَنْبَل بن هِلالِ بن أَسَدٍ الشَّيْبَانِي أبو عبد الله المَرْوَزِي ثم البغدادي، يُنْسَبُ إلَى جَدِّهِ.

سَمِعَ من الكبار، وفِي مُقَدِّمَتِهِم: ابنُ مَهْدِيّ، وابن عُلَيَّةَ، والشافعي، ويحيى بن سعيد القَطَّان، وسُفْيَان بن عُيَيْنَة، وغيرهم.

وروى عنه من الأئمَّةِ: البُخَارِيُّ، ومسلمٌ، وأبو داود السِّجِسْتَانِي، وابنُ المَدِينِي، وأبو حاتم، وابنه عبد الله بن أحمد، وآخرون.

وُلِدَ ببغدادَ فِي ربيع الأوَّلِ سَنَةَ أربع وستين ومائة (١٦٤هـ).

ثناء العلماء عليه:

كان الإمامُ أحمدُ إمامًا بارعًا مُجْمَعًا على جَلالَتِهِ وأَمَانَتِهِ، ووَرَعِهِ، وزُهْدِهِ، وحفظِهِ، وفقهِهِ، ووُفُورِ عِلْمِهِ، وسيادَتِهِ، مِمَّا دَفَعَ العلماء للشَّهَادَةِ له بعُلُوِّ المنزلةِ فِي العلمِ، وبخاصةٍ الحديث والفقه، وبقوة الحفظِ والإتقانِ، وبالتَّقْوَى، وقُوَّةِ الإيمانِ.

قال الحافظ أبو زُرْعَةَ: ما رأيتُ مِثْلَ أحمدَ بنِ حَنْبَل فِي فُنُون العلم، وما قام أَحَدٌ مِثْلَ ما قَامَ أحمدُ به.

وقال الإمام الشَّافِعِي: خَرَجْتُ مِن بغدَادَ، وما خَلَّفْتُ بها أَفْقَهَ، ولا أزهدَ، ولا أَوْرَعَ، ولا أعلمَ مِن أحمد بن حَنْبَل.

وقال إبراهيم الحَرْبِي: رأيتُ أحمدَ كأنَّ الله جَمَعَ له عِلْمَ الأَوَّلِينَ والآخِرِينَ.

وقال قُتَيبةُ بنُ سعيد تلميذُهُ: أحمدُ بنُ حَنْبَل إمامُ الدُّنْيَا.

وقال عبد الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِي شيخُهُ: ما رأيتُ أفقهَ مِن أحمدَ بن حَنْبَل، ولا أَوْرَعَ منه.

وقال النسائي: إنَّ أحمد بنَ حَنْبَل كان عندي أعلمَ بعلل الحَدِيثِ مِن إسحاقَ - يعني ابنَ رَاهُويَه-[1].

وقال أحمد بن سعيد الرَّازِي: ما رأيتُ أَسْوَدَ الرَّأْسِ أحفظَ لحديثِ رسولِ الله ﷺ، ولا أعلمَ بفقهِهِ ومعانيهِ مِنْ أحمدَ بن حَنْبَل.

وقال ابنُ حِبَّانَ: كان حافظًا مُتْقِنًا فَقِيهًا، مُلازِمًا للوَرَعِ الخَفِيِّ، مُوَاظِبًا على العبادةِ الدَّائمَةِ.

وقال الذَّهَبِيُّ: انتهَتْ إليه الإمامةُ فِي الفقهِ، والحديثِ، والإخلاصِ، والوَرَعِ، وأجمعُوا على أنَّه ثقةٌ حُجَّةٌ إمامٌ.

---

(١) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/٤٨٣).

آثاره العلمية وتصنيفه في العلل:

«المُسْنَد»، و«فضائل الصَّحَابة»، و«الزُّهْد»، و«علل الحديث -رواية ابنه عبد الله»، وهو مطبوعٌ أكثرَ مِن طبعة محقَّقَة، ورواية أبي بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المرُّوذي المتوفى سنة (٢٧٥هـ)، ومعه غيره، وقد طُبِعَ محققًا في مجلد متوسط، وكلا الكتابين بتحقيق الدكتور وصي الله عباس، و«الأَشْرِبَة»، و«المسائل»، و«التَّفْسِير»، و«التَّارِيخ»، و«الناسخ والمَنْسُوخ»، و«الرَدُّ على مَن ادَّعَى التَّنَاقُضَ فِي القُرْآنِ»، و«المناسك»[1].

تُوفِّيَ الإمامُ أحمدُ بعد حياةٍ حَافِلَةٍ بالجهادِ والعلمِ يومَ الجمعة الثاني عَشَرَ مِن ربيعِ الأوَّلِ سَنَةَ إحدى وأربعين ومائتين، ودُفِنَ ببغدادَ، وحَضَرَ جَنَازَتَهُ مِن الرِّجَالِ ثمان مِائةِ ألفٍ، ومِنَ النِّسَاء سِتُّونَ ألفَ امرأةٍ[2].

◆ ◆ ◆

---

(١) «الأعلام»(١/١٩٢، ١٩٣).

(٢) من مصادر ترجمته: «تهذيب التهذيب»(١/٧٢)، و«تهذيب الكمال»(١/٣٥)، و«تاريخ بغداد»(٤/٤١٢)، و«سير أعلام النبلاء»(١١/١٧٧)، و«البداية والنهاية»(١٠/٢٧٢)، و«شذرات الذهب»(٢/٩٦)، و«الوافي بالوفيات»(٦/٣٦٣)، و«وفيات الأعيان»(١/٦٣)، و«تهذيب الأسماء واللغات»(١/١١٠)، و«الطبقات الكبرى»(٧/٣٥٤).

التعريف بالإمام أبي حاتم الرَّازِي وجهوده في الحديث وتصنيفه في علله

١- اسمه ونسبه ونسبته، وكنيته ولقبه:

هو محمَّد بن إدريس بن المُنْذِر الحَنْظَلِي الرَّازِي، أبو حاتم، الإمام الحافظ النَّاقِد.

٢- مولده ونشأته، ومسيرته الحديثيَّة:

وُلِدَ أبو حاتِمٍ سَنَةَ (١٩٥هـ) بمدينة الرَّيِّ التِي اشْتُهِرَ بالنِّسْبَةِ إليها على غيرِ قياسٍ، فقيل له: «الرَّازِي».

ولم تذكرْ لنا مصادرُ ترجمتِهِ أنَّه حَفِظَ القرآن الكريم، مع وُجُوْدِ اثنين من شيوخه ممَّنْ اشْتُهِرَ بإقراء القرآن، أحدهما: ببلدِهِ الرَّيِّ التِي نشأ أبو حاتم فيها، وهو نوح بن أنس الرَّازِي المُقْرِئ[(١)]، والثانِي: عبد الله بن أحمد بن بَشِير المُقْرِئ الدِّمَشْقِي[(٢)]، ولكن لم يُذْكَرْ شيءٌ عن قراءتِهِ القرآنَ على أيٍّ منهما، لكنْ جاء عن وَلَدِهِ عبدِ الرحمنِ قولُهُ: لم يَدَعْنِي أَبِي أشتغل فِي الحديث، حتَّى قرأتُ القرآنَ عَلَى الفَضْلِ ابنِ شَاذَانَ الرَّازِي، ثم كتبتُ الحديثَ[(٣)]. فمَوقِفُهُ هذا من وَلَدِهِ يُفِيدُ أنَّه فعل ذلك بنَفْسِهِ، فقرأ القرآنَ قبلَ شُرُوعِهِ فِي سماعِ الحديثِ.

وكان طلبُهُ للحديث فِي سِنٍّ مبكرةٍ بحسب عصره، وفِي ذلك يقول: كتبتُ الحديثَ سنة (٢٠٩هـ)، وأنا ابنُ أربعَ عشرةَ سنة، واختلفتُ[(٤)] تلك السَّنة إلَى

---

(١) «تهذيب الكمال»(٣٨٣/٢٤)، و«غاية النهاية في طبقات القراء» لابن الجزري (٣٤٣/٢).

(٢) «تهذيب الكمال»(٣٨٢/٢٤)، و«غاية النهاية»(٤٠٤/١).

(٣) «تذكرة الحفاظ»(٨٣٠/٣)، و«السير»(٢٦٥/١٣).

(٤) أي ذهبت في تلك السنة إلى المحدثين، وترددت عليهم.

المُحَدِّثين[1]، ثم ذكر أبو حاتم عددًا كَتَبَ عنهم الحديثَ ببلده فِي سنة (٢١٠هـ)، وهو فِي الخامسة عشرة مِنْ عُمُرِهِ، ثم ذَكَرَ أنَّهم فِي هذه السَّنَة طَلَبُوا مُسْتَمْلِيًا يَسْتَمْلِي فلم يَحْضُرْهُمْ، فأخذتُ أسْتَمْلِي لهم[2].

٣- رحلاته في طلب الحديث، وتحديثه لغيره:

ثم إنَّ أبا حاتم لم تَقْتَصِرْ هِمَّتُهُ على طلب الحديث وكتابتِهِ فِي بلده، بل حَرَصَ على الرِّحْلَةِ إلَى ما أمكنُهُ السَّفَرُ إليه مِن حواضرِ العالم الإسلامي فِي عصره الَّذي كان أَخْصَبَ عُصُورِ علوم الحديث، كما هو معروفٌ، وكانت رحلاتُهُ مُضَاعفةً، حيثُ رَحَلَ إمَّا بنَفْسِهِ، وإمَّا بمصاحبة وَلَدِهِ عبدِ الرحمنِ فِي صِغَرِهِ، بحيثُ ظهرَتْ علامةُ بلوغِهِ خلال رحلتهما للحَجِّ فِي ذي الحُلَيْفَةِ[3]، وامتدتْ رحلاتُ أبي حاتم مِن بلده الرَّيِّ شرقًا إلَى بلدنا مصرَ غربًا، مع تحمُّلِهِ لمشَاقِّ السَّفَرِ، وقِلَّةِ الإمكاناتِ، وصعوبةِ وسائلِ الانتقالِ حينَذاك، حتَّى إنَّ مَشْيَهُ على قَدَمَيْهِ جاوزَ آلافَ مِن الكيلومترات، وفِي ذلك يقول: أوَّلُ سنة خرجتُ فِي طلب الحديث، أقمتُ سَبْعَ سنين، أَحْصَيْتُ ما مَشَيْتُ على قَدَمَيَّ: زيادة على ألف فَرْسَخٍ[4]، لم أزلْ أُحْصِي حتَّى لمَّا زَادَتْ على ألف فَرْسَخٍ تركتُهُ[5].

---

(١) يعني من أهل بلده الري، كما هي عادة طلب الحديث ببلد الطالب، ثم الرحلة بعد ذلك إلى غيرهم. وينظر: «الجرح والتعديل»(١/٣٦٦).

(٢) «الجرح والتعديل»(١/٣٦٦ - ٣٦٧).

(٣) «السير»(١٣/٢٦٣).

(٤) الفرسخ مقداره بمقياسنا الحالي: (٤.٥) كيلومتر تقريبا. «المعجم الوسيط» (فرسخ) و(ميل).

(٥) «الجرح والتعديل»(١/٣٥٩).

ثم قال أبو حاتم: خرجتُ من البحرين من قرب مدينة «صلا» إلى مصر ماشيًا، ومن مصر إلَى الرَّمْلَة ماشيًا، ومن الرَّمْلَة إلَى بيت المقدس، ومن الرَّمْلَة إلَى عَسْقَلان، ومن الرَّمْلَة إلى طَبَرِيَّة، ومن طَبَرِيَّة إلَى دمشق، ومن دمشق إلى حِمْص، ومن حِمْص إلى أَنْطَاكِيَة، ومن أَنْطَاكِيَة إلَى طَرَسُوس، ثم رجعتُ من طَرَسُوس إلَى حِمْص[1].

ثم ذَكَرَ ممَّا رَحَلَ إليه راكبًا العراق، فقال: ومن الرَّقَّة ركبتُ الفُرَاتَ إلَى بغداد[2].

كما رَحَلَ من ناحية المدينة المنورة راكِبًا البحرَ إلَى مصر[3]، وذَكَرَ أبو حاتم أيضًا كتابتَهُ الكثيرَ من المرويَّاتِ الحديثيَّةِ[4].

٤- من آثار تعلمه وتعليمه:

وخلال رحلات الإمام أبي حاتم لم يَكُنْ مُقتصرًا على التَلَقِّي عن غيره، بل كان أيضًا يُفيدُ الآخرين بتحديثهم بمروياتِهِ وتبادلِ الكتابةِ[5]، وهذا هو المَسْلَكُ الأَمْثَلُ في في الاشتغال بالعلم، بحيثُ يَجْمَعُ بين الأخذ والعطاء، وقد كان من ثمار ذلك الثَّنَاءِ البالغِ على حِرْصِهِ على طلب الحديث، كما جاء عن رفقيه وقريبه أبي زُرْعَةَ الرَّازِي، فقال له: ما أريتُ أَحْرَصَ على طلب الحديث منك، فقال له أبو حاتم: إنَّ عبدَ الرَّحمن ابْني لحَرِيْصٌ. فقال أبو زُرْعَةَ: «مَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فمَا ظَلَم»[6].

---

(١) «الجرح والتعديل»(١/٣٦٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) «الجرح والتعديل»(١/٣٦٤ - ٣٦٦).

(٤) «الجرح والتعديل»(١/٣٦١ - ٣٦٣).

(٥) ينظر: «الجرح والتعديل»(١/٣٦١، ٣٦٣)، و«السير»(١٣/٢٤٨، ٣٩٠).

(٦) «السير»(١٣/٢٥٠).

كما أَثْمَرَ حِرْصُهُ هذا كثرةً بالغةً فِي شيوخه الَّذِين تَلَقَّى عنهم، حتَّى قال الإمام الذَّهَبِي: إنَّه يَتَعَذَّرُ اسْتِقْصَاؤُهُم. وقد جمعهم أحدُ الحُفَّاظِ بعدَهُ فبلغُوا قريبًا من ثلاثة آلافٍ[1]، وقد سَرَدَ الإمامُ المِزِّيُّ جَمْهَرَةً منهم مُرَتِّبِينَ هجائيًا فِي صفحتين من ترجمته له، وأبرزُهُم الأئمَّةُ: أحمد بن حَنْبَل، ويحيَى بن مَعِين، وأحمد بن صالح المِصْرِي، وعبد الرحمن بن إبراهيم المعروف بدُحَيْمٍ، مِن حُفَّاظِ الشَّامِ[2].

وأثمرتْ هِمَّتُهُ فِي الطَّلَبِ والتَّحْصِيلِ كثرةَ ما حَفِظَهُ ودَوَّنَهُ عن شيوخه، فذكر له أحدُ شيوخِهِ، وهو عبد الله بن محمد النُّفَيْلِي: أنَّه حَرَزَ ما كتبه أبو حاتم عنه ما بين ثلاثةَ عَشَرَ إلَى خمسةَ عَشَرَ ألف حديثٍ[3]، وقال أبو حاتم نَفْسُهُ عن سَعَةِ حِفْظِهِ: إنَّه اجتمع مع عَدَدٍ من مُعَاصِريهِ، ومنهم رفيقُهُ أبو زُرْعَةَ الرَّازِي، فقال أبو حاتم: مَنْ أَغْرَبَ عَلَيَّ حديثًا غريبًا مُسْنَدًا صحيحًا لم أسمعْ به، فله عَلَيَّ درهمٌ يتصدَّقُ به، ثم قال: وإنما كان مُرَادِي أنْ أستخرجَ منهم ما ليس عندي، فما تَهَيَّأَ لأحدٍ منهم أنْ يُغْرِبَ عَلَيَّ حديثًا[4].

أمَّا مَن شَهِدُوا بحفظه وسَعَةِ عِلْمِهِ فكثيرون، منهم: أحمد بن سَلَمَةَ الحافظ مِن شيوخِ أبِي حاتم، قال: ما رأيتُ بَعْدَ إسحاقَ -يعنِي ابنَ رَاهُويَه- ومحمد بن يحيَى -يعنِي الذُّهْلِي- أحفظَ للحديث، ولا أعلمَ بمعانيه من أبِي حاتم الرَّازِي[5].

---

(١) «السير»(١٣/٢٤٨).

(٢) «تهذيب الكمال»(٢٤/٣٨١ - ٣٨٣).

(٣) «الجرح والتعديل»(١/٣٦٣).

(٤) «الجرح والتعديل»(١/٣٥٥)، و«السير» للذهبي (١٣/٢٥٤).

(٥) «السير»(١٣/٢٥١)، و«تاريخ بغداد»(٢/٤١٨).

وقال أبو نُعَيْمٍ الأَصْبَهَانِي: أبو حاتم الرَّازِي إمامٌ فِي الحِفْظِ[1].

وقال أبو القاسم اللاَّلَكَائِي: كان إمامًا عالمًا بالحديثِ حافظًا له، مُتْقِنًا مُتَثَبِّتًا[2].

كما أثمرتْ هِمَّتُهُ فِي الأداء كثرةَ تلاميذه الَّذين تحمَّلُوا عنه الرِّوَايَة والدِّرَايَة، مع اختلاف طبقاتِهم واتِّسَاعِ مواطنهم شرقًا وغربًا، فنَجِدُ عددًا منهم مِن أقرانه وشيوخه، كما أشار له المِزِّيُّ عند سَرْدِهِ لتلاميذه، كما نَجِدُ انتسابَهُم إِلَى مواطنَ مُتَعدِّدَةٍ[3]، ومِن أبرزِهِم: الإمام البُخَارِي[4]، وأبو داود السِّجِسْتَانِي، والنَّسَائي، وابن مَاجَه فِي «التَّفْسِير»، وإبراهيم الحَرْبِي، وأبو زُرْعَةَ الرَّازِي، وعبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو أكثر مَنْ جَمَعَ لنا علمَ وَالِدِهِ ودَوَّنَهُ، وذلك فِي أهمِّ جوانبِ اختصاصِهِ، وهو «العلل» و«معرفةُ الرُّوَاة ونَقْدُهُم»، واسْتَخْرَجَ عبدُ الرَّحْمَنِ دُرَرَ ودَقَائِقَ عِلْمِ وَالِدِهِ بسُؤالاتِهِ المُتَوالِيَةِ، والتِي استمرتْ حتَّى آخِرِ رَمَقٍ من حياة أَبِي حاتم كما سيأتِي قريبًا.

ومِنْ ثمراتِ ذلك: تَنَوُّعُ علومِ أَبِي حاتم وبُرُوزُ اختصاصِهِ الحَدِيثِيِّ، فقال الخَلِيلِي: كان أبو حاتم عالمًا باخْتِلافِ الصَّحَابة، وفِقْهِ التَّابعين[5].

كما ذَكَرَ أبو حاتم نَفْسُهُ تَفَوُّقَهُ على جماعةٍ من أصحاب الحديث فِي مرويَّاتِ تفسير القرآن الكريم[6]، وأمَّا أَبْرَزُ اختصَاصِهِ، فبيَّنَهُ وَلَدُهُ أَخْبَرُ النَّاسِ به، حيثُ قال:

---

(١) «تاريخ بغداد»(٢/٤٢١).

(٢) «تاريخ بغداد»(٢/٤٢١)، و«تهذيب الكمال»(٢٤/٣٨٥).

(٣) ينظر: «تاريخ بغداد»(٢/٤١٥)، و«تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/٣٨٣، ٣٨٤، ٣٩٠)، و«تهذيب التهذيب»(٩/٣٤).

(٤) «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/٣٩١)، و«تهذيب التهذيب»(٩/٣٣).

(٥) «السير»(١٣/٢٥٠).

(٦) «الجرح والتعديل»(١/٣٥٧).

كان سَيِّدُ عَمَلِهِ معرفةَ الحديثِ ونَاقِلَةَ الآثَارِ، فكان فِي عُمُرِهِ يُقْتَبَسُ منه ذلك[1]. وسيأتِي توضيحُ لذلك.

ومِنْ ثمراتِ ما حَفِظَهُ أبو حاتم ومَا كَتَبَهُ ومَا كُتِبَ عنه، ما وَصَلَنَا مِن تَقْعِيدَاتٍ عامَّةٍ، وتطبيقاتٍ عَمَليَّةٍ على المَرْوِيَّاتِ والرُّوَاةِ، وذلك فِي أَدَقِّ مجالاتِ علم الحديث، وهو بيانُ أحوالِ الرُّوَاةِ وعللِ المَرْوِيَّاتِ، وقرائنِ إثباتِ العِلَّةِ أو نَفْيِهَا، مع إشارةِ أبِي حاتم إلَى قِلَّةِ مَن كان يَتَصَدَّى لذلك من معاصريه، وذلك مِن خلال جَلَسَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ تَمَّتْ بينه وبين رفقيه أبِي زُرْعَةَ، فيقول عبدُ الرحمن: سمعتُ أبِي يقول: جَرَى بيني وبينَ أبِي زُرْعَةَ يومًا تَمْيِيزُ الحديثِ ومعرفتُهُ، فجعل يذكرُ أحاديثَ، ويذكرُ عِلَلَهَا، وكذلك كنتُ أذكر أحاديثَ خَطَأً وعِلَلَهَا، وخَطَأَ الشُّيوخِ، فقال لي: يا أبا حاتم، قَلَّ مَنْ يَفْهَمُ هذا، ما أَعَزَّ هذا، إذا رفعت هذا من واحدٍ واثنين فمَا أَقَلَّ مَنْ تَجِدُ مَنْ يُحْسِنُ هذا، وربما أَشُكُّ فِي شيءٍ أو يتَخَالَجُنِي شيءٌ فِي حديث فإلَى أنْ ألْتَقِي معك لا أجدُ مَنْ يَشْفِينِي منه. قال أبِي: وكذلك كان أَمْرِي[2].

ومِن تَقْعِيدَاتِ أبِي حاتم العامَّةِ قولُهُ: يُقَاسُ صِحَّةُ الحديثِ بعدالة ناقليه، وأنْ يكونَ كلامًا يَصْلُحُ أنْ يكونَ مِن كلامِ النُّبُوَةِ، ويُعْلَمُ سِقْمُهُ وإنْكَارُهُ بتَفَرُّدِ مَنْ لم تَصِحَّ عدالتُهُ بروايته[3]. وفِي كلام أبِي حاتم هذا أوضحُ دليلٍ على أنَّ أئمَّةَ نُقَّادِ الحديثِ أمثالَهُ، قد اعْتَنَوا أبلغَ العِنَايَةِ بنَقْدِ مَتْنِ الحديثِ وسندِهِ معًا.

وقال الذَّهَبِي: إذا وَثَّقَ أبو حاتم رجلاً فتَمَسَّكَ بقوله؛ فإنَّه لا يُوثِّقُ إلاَّ رجلاً صحيحَ الحديثِ، وإذا لَيَّنَ رجلاً أو قال فيه: لا يُحْتَجُّ به، فتَوَقَّفْ حتَّى ترى ما قال

---

(١) «الجرح والتعديل»(١/٣٦٨).

(٢) «الجرح والتعديل»(١/٣٥٦)، و«تاريخ بغداد»(٢/٤١٩).

(٣) «الجرح والتعديل»(١/٣٥١)، و«السير»(١٣/٢٥٤).

غَيْرُهُ فيه؛ فإنْ وَثَّقَهُ أحدٌ فلا تَبْنِ على تجريحِ أبي حاتم؛ فإنَّه مُتَعَنِّتٌ فِي الرِّجَال؛ قد قال فِي طائفةٍ من رجالِ الصِّحَاحِ: ليس بحُجَّةٍ، ليس بقَوِيٍّ، أو نحو ذلك[1].

٥- تأليف أبي حاتم:

وبرُغْمِ ما قَدَّمْتُهُ عن سَعَةِ حِفْظِ أبي حاتم وتَثَبُّتِهِ وإتقانِهِ، وكثرةِ ما دَوَّنَهُ عن شيوخه من مرويَّاتٍ، وكذلك ما قَرَّرَهُ مِنْ أراءَ وقواعدَ نَقْدِيَّةٍ، وتطبيقاتها على المتون والأسانيد، رُغْمَ كُلِّ ذلك، فإنَّ مصادرَ ترجمتِهِ لا تذكر لنا الكثيرَ من المُؤلَّفات فيما تَخَصَّصَ فيه من عِلْمَي «العلل» و«الرجال»، كُلُّ ما أَوْقَفَنِي عليه البحثُ المُوَسَّعُ هو الآتي:

١- كتاب «**طبقات التَّابعين**» نَسَبَهُ إليه الشيخُ الكَتَّانِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولم يذكر مصدرَهُ فِي هذا، ولا ذَكَرَ أيَّ تفاصيلٍ عن محتوى الكتاب[2]، ولا أعلمُ وُجُودَ نسخةٍ خطِّيَّةٍ لهذا الكتاب حتَّى الآن.

٢- كتاب «**الزُّهد**»، وهو مطبوعٌ مُتَدَاوَلٌ، وعدد صفحاته (١١٦) صفحة بما فيها من مقدِّمةِ تحقيقِ الكتابِ والفهارس.

٣- كتاب «**المسند**»، ذَكَرَهُ ابنُ أبِي حاتم فِي «الجرح والتعديل» فِي ترجمة «فُرَات ابن ثَعْلَبَةَ البَهْرَانِي»، فقال: أدخله أَبِي فِي «مسند الوُحْدَان»[3]، ولا أعلمُ وُجُودَ نسخةٍ خَطِّيَّةٍ حاليًا لهذا الكتاب.

٤، ٥- كتاب «**الجرح والتعديل**»، وكتاب «**العلل**»، وقد ذكرهما الحافظُ ابنُ رَجَبٍ، حيث قال: إنَّ كتابَ «التاريخ الكبير» للبخاري كتابٌ جليلٌ لم يُسْبَقِ البخاريُّ

---

(١) «السير»(١٣/٢٦٠).

(٢) «الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص١٣٩).

(٣) «الجرح والتعديل»(٧/٧٩، ٦/٣٦٤)، و«المراسيل»(ترجمة:٣٥١) مع حاشيتها.

إلَى مِثْلِهِ، وإنَّه كتابٌ جامعٌ لكثيرٍ من العلل والتَّواريخ والتَّراجم، وأَتْبَعَ هذا بقولِهِ: ثم لما وَقَفَ عليه أبو زُرْعَةَ وأبو حاتم الرَّازِيَان رَحِمَهُمَاٱللَّهُ صَنَّفَا على مِنْوَالِهِ كتابين: أحدهما: كتاب «الجرح والتَّعْدِيل»، وفيه ذِكْرُ الأسماءِ فقط، وزَادَا على ما ذَكَرَهُ البُخَارِيُّ أشياءَ مِن الجرح والتَّعْدِيل، وفِي كتابيهما مِن ذلك شيءٌ كثيرٌ لم يَذْكُرْهُ البخاريُّ[1].

ثم قال ابن رجب: والثَّانِي: كتاب «العلل»، أَفْرَدَا فيه الكلامَ فِي العلل[2].

ومِن هذا يُسْتَفَاد: أنَّ أبا حاتم الرَّازِي قد أَلَّفَ فِي هذين الفَنَّينِ اللَّذَين عُرِفَ اختصاصُه بهما، وهما: «علل الحديث»، و«نَقْدُ الرُّوَاة»، وجَعَلَ لكُلِّ فَنٍّ كتابًا خاصًا به، وزاد فِي كُلٍّ منهما على ما سبقه عليه الإمامُ البخاريُّ، ومِثْلُهُ فِي ذلك قرينُهُ أبو زُرْعَةَ الرَّازِي، كما سيأتِي.

ولا تذكر لنا فهارسُ المخطوطات العالميَّة شيئًا مِنَ النُّسَخِ الخطيَّةِ لتلك الكتب الأربعة للإمامين الرَّازِيين؛ لكن تَوَافَرَ لنا -بحمد الله- بَدِيْلاً صالحًا عن تلك المُؤَلَّفَات الأربعة، حيث أَلَّفَ عبدُ الرحمن بنُ أبِي حاتم كِتَابَيْهِ المعروفَيْنِ وهما: كتاب «علل الحديث»، وكتاب «الجرح والتَّعْدِيل»، وأَوْدَعَ فيهما القَدْرَ الأكبرَ مِن كتب هذين الإمامين، التِي استغرق كُلٌّ منهما فيها حياتَهُ، فِي جمع نصوص الرِّوَايَات، والإبداعِ فِي فهمِهَا والاستنتاجِ منها.

فبالنِّسبة لأبِي حاتم نَقَلَ ابنُهُ عبدُ الرحمن عنه أجوبتَهُ المباشرةَ له عن أسئلته، وذَكَرَ عبدُ الرَّحمن استمرارَ تَلَقِّيْهَا مِن وَالِدِه إلَى آخِرِ رَمَقٍ من حياتِهِ، حيث يقول:

---

(١) «شرح العلل» لابن رجب (١/٣٣).

(٢) المصدر السابق.

حَضَرْتُ أَبِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكان فِي النَّزْعِ[1]، وأنا لا أعلمُ، فسألتُهُ عن عُقْبَةَ بن عبدِ الغَافِرِ، يروي عن النَّبِي ﷺ، له صحبة؟ فقال برأسه: لا، فلم أَقْنَعْ منه، فقلْتُ: فَهِمْتَ عَلَيَّ؟ له صحبة؟ قال: هو تابعِيٌّ. اهـ[2].

ومثل هذا التَّدْقِيقِ فِي تلك اللَّحَظَات يَبْعُدُ حصولُهُ لغيرِ الابنِ مع أبيه.

ومِن مراجعةِ تفاصيلِ كتاب «العلل» لابن أبِي حاتم نَجِدُ رواياتِهِ عن والدِهِ، وحوارَهُ معه مُمْتَدًّا خلال أبواب الكتاب كُلِّهَا، مع إضافاتٍ وتَعَقُّبَاتٍ عديدةٍ من جانب عبد الرحمن، تَتَضَاعَفُ بها الفائدةُ، وتظهر شخصيةُ الابنِ العالم النَّجِيبِ بجانب عِمْلاقَيْنِ كَبِيرينِ، هما: والدُهُ أبو حاتم، ورَفِيقُهُ أبو زُرْعَةَ.

وما يَتَعَلَّقُ بعلم الرُّواةِ، بدايةً من الصَّحَابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ والتَّابعين كالمثال السابق، فمَنْ بَعْدَهُمْ حتَى عَصْرِ ابنِ أَبِي حاتم، فقد حَفِظَهُ أيضًا لنا كتابُهُ المعروف وهو «الجرح والتَّعديل» حيثُ نَجِدُ مروِيَّاتِهِ فِي ذلك خلال الكتاب كُلِّهِ عن والدِهِ ورفيقِهِ أبي زُرْعَةَ كما سيأتي، بجانب إضافاتِ وتَعَقُّبَاتِ ابنِ أَبِي حاتم مُؤلِّف الكتاب.

٦- وبجانب ذلك نَجِدُ مُؤلَّفاتِ ابنِ أَبِي حاتم الأخرى قد حَفِظَتْ لنا من مروِيَّاتِ وآراءِ والدِهِ، ما لا نَجِدُهُ فِي مُؤلَّفَيْهِ السَّابِقَين، فمِن ذلك: كتاب «المراسيل»، وكتاب «بيان خَطَأ البُخَارِي فِي تاريخه»، وكتاب «مناقب الإمام الشَّافِعِي»، وكلُّهَا مطبوعةٌ مُتَدَاولةٌ، كما حَفِظَ لنا ابنُ أَبِي حاتم خلال تلك المُؤلَّفَاتِ مروِيَّاتِهِ عن والده بسنده لكثيرٍ من الأحاديثِ والآثارِ، إضافةً إلَى ما احتوى عليه من ذلك «تفسيرُ ابنِ أَبِي حاتم» للقرآن الكريم، كما يَجِدُهُ القارئُ فيما وُجِدَ مِنْ هذا التَّفْسِير حاليًا، وهو مطبوعٌ فِي عَشْرَةِ مجلداتٍ مُتَدَاوَلَةٍ بين الباحثين.

---

(١) يعني قُرْبَ خروجِ رُوْحِهِ.

(٢) «الجرح والتعديل»(١/٣٦٧، ٦/٣١٣)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ترجمة: ٥٤٨).

فجَزَى اللهُ أعظمَ الجزاءِ هذا الإمامَ النَّاقِدَ على ما قَدَّمَهُ للأُمَّةِ عُمُومًا، ولأهل الحديثِ ونُقَّادِهِ خُصُوصًا، وجَزَى أيضًا وَلَدَهُ النَّابِهَ البَّارَ على حِفَاظِهِ على تُرَاثِ أبيه رِوَايةً ودِرَايةً، وكذا تُرَاثِ أبِي زُرْعَةَ الرَّازِي أستاذِهِ ورَفِيقِ والدِهِ، مع تنميةِ ذلك وإكمالِهِ بما أضافَهُ هو مِنْ روايةٍ ودرايةٍ، حَصَّلَهَا بجهودِهِ فِي تَلْمَذَتِهِ لهَذَيْنِ الإمامينِ وغَيْرِهِمَا، مُحَقِّقًا بذلك التَّشَبُّهَ بأبيه قولاً وفعلاً، ممَّا يُعْطِي الأجيالَ مِن بَعْدِهِ الأُسْوَةَ الحسنةَ والمَثَلَ الصَّالِحَ لمَنْ يَسْلُكُ الطَّرِيقَ الأَمْثَلَ لإحياءِ وتنميةِ دَقَائِقِ علمِ الحديثِ والاشْتِغَالِ بِهَا.

٦- وفاته:

تُوفِّيَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد حياةٍ حافلةٍ بالعلم والعمل ببلده الرَّيِّ فِي شعبان سَنَةَ (٢٧٧هـ)، وله اثنتان وثمانون سنة.

◆ ◆ ◆

التعريف بأبي زرعة الرَّازِي

ومكانته العلمية وتصنيفه في علمي «العلل» و«نقد الرواة»

١- اسمه ونسبه ونسبته، وكنيته ولقبه:

هو عُبَيْد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فَرُّوخ القرشي المخزومي، أبو زُرْعَةَ الرَّازِي الإمام الحافظ النَّاقِد.

٢- مولده ونشأته، ومسيرته الحديثيَّة:

الرِّوَايَاتُ فِي تاريخ مولد أَبِي زُرْعَةَ مُتَعَدِّدَةٌ، ما بين سنة (١٩٠هـ) و(١٩٤هـ)، ومائتين، ومائتين وتَيْفٍ[(١)]، واختلف ترجيحُ الذَّهَبِي فِي ذلك[(٢)]، وفِي موضعٍ رَجَّحَ ولادتَهُ سنة (٢٠٠هـ)[(٣)]، وهذا قد تعدَّدَتْ مُرَجِّحَاتُهُ من غير الذَّهَبِي، وصَرَّحَ به أبو زُرْعَةَ نَفْسُهُ[(٤)].

ومِن الثَّابت أنَّه كان رفيقًا وقرينًا لأبِي حاتم الرَّازِي، وهو ابن خالته[(٥)]، وقد تَحَدَّدَ تاريخُ مولد أَبِي حاتم بسنة (١٩٥هـ)، بدونِ خلافٍ، كما تقدَّم فِي التعريف به، وذكر ابنُ خِرَاشٍ -وهو من تلاميذهما- أنَّ أبا حاتم كان أعلى إسنادًا من أَبِي زُرْعَةَ[(٦)]، فهذا يُؤَيِّدُ تَأَخُّرَ مولدِ أَبِي زُرْعَةَ فِي الجملة عن أَبِي حاتم.

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد»(١٢/٤٦)، و«سير أعلام النبلاء»(١٣/٦٥ - ٧٨)، و«تاريخ الإسلام»(٦/٣٦١)، و«تذهيب تهذيب الكمال»(٦/٢٥٥)، و«الكاشف»(١/٦٨٣).

(٢) ينظر مؤلفات الذهبي السابقة.

(٣) «السير»(١٣/٧٧).

(٤) «تاريخ بغداد» للخطيب (١٢/٣٦، ٤٦).

(٥) «تهذيب الكمال»(١٩/٩١)، و«تذكرة الحفاظ»(٢/٥٥٧)، و«السير»(١٣/٦٦).

(٦) ينظر: «تاريخ بغداد»(١٢/٤٣)، و«السير»(١٣/٧٥).

وقد تَفَرَّسَ أحدُ العلماء فِي أبِي زُرْعَةَ وهو صغير أنَّه سيكون له شأنٌ، ويحفظ القرآن والعلم[1]، وجاء عن أبِي زُرْعَةَ نَفْسِهِ ما يُفِيْدُ حِفْظَهُ للقرآن مع المواظبة على ذلك إلاَّ فِي حال مرضه الطَّويل[2]، وكان مِن شيوخه فِي الرِّوَاية عيسى بن مِيْنَاء المَدَنِي المُقْرِئ المعروف بقَالُون[3].

أمَّا طَلَبُهُ للحديث فكان كذلك مبكِّرًا، قال الذَّهَبِي: وطلب هذا الشأنَ وهو حَدَثٌ[4]. وقال أبو زُرْعَةَ عن نَفْسِهِ: كتبتُ بالرَّيِّ قبلَ أنْ أخرج إلَى العراق عن نحوِ ثلاثين شيخًا[5].

وذكر الذَّهَبِي: أنَّ رحلتَهُ -يعنِي الأُولَى- كانت سنة إحدى عشرة -يعنِي ومائتين-[6].

وقال أبو زُرْعَةَ: إنَّه كَتَبَ الحديث عن أبِي نُعَيْمٍ الفَضْلِ بن دُكَيْنٍ الكوفِي فِي سنة (٢١٤هـ)[7].

وعندما كان يَعُودُ أبو زُرْعَةَ من رحلاته خارجَ بلدِهِ الرَّيِّ، يُسَارِعُ إلَى ملازمة أبْرَزِ شيوخه بها، مثل إبراهيم بن موسى الفَرَّاء الرَّازِي المُتَوفَّى بعدَ سَنَةِ (٢٢٠هـ)، حيثُ قال أبو زُرْعَةَ: لزِمْنَاهُ ثمانِ سنين مِن سَنَةِ (٢١٤هـ) آخِرِهَا، إلَى سنة (٢٢٢هـ)

---

(١) «الجرح والتعديل»(١/٣٣٩).

(٢) «السير»(١٣/٧٩).

(٣) «تهذيب الكمال»(١٩/٩٠)، و«تاريخ الإسلام»(٦/٣٦١).

(٤) «السير»(١٣/٦٦).

(٥) «الجرح والتعديل»(١/٣٣٥).

(٦) «تاريخ الإسلام»(٦/٣٦١).

(٧) «الجرح والتعديل»(١/٣٣٩).

حتَّى خرجتُ إلَى مَكَّةَ فِي رمضان، وذكر أنَّه كَتَبَ عنه نحو سبعين ألف حديث[1]، وقال أيضا: خرجتُ من الرَّيِّ المَرَّةَ الثَّانية سنة (٢٢٧هـ)، ورجعْتُ سنة (٢٣٢هـ) فِي أوَّلِهَا، ويُفَصِّلُ تَحَرُّكَهُ فِي تلك الرِّحْلَةِ بقوله: بدأتُ فحَجَجْتُ، ثم خرجتُ إلَى مصر، فأقمتُ بمصر خمسةَ عشرَ شهرًا، وخلال ذلك اسْتَأْجَرَ مَنْ كَتَبَ له كُتُبَ الإمامِ الشَّافِعي ليسمعها من بعض كبار تلاميذ الشَّافِعي[2]، وقال أيضًا: نظرتُ فِي نحوٍ مِن ثمانين ألفَ حديثٍ مِن حديثِ ابنِ وَهْبٍ بمصر وفِي غير مصر، ما أعلمُ أنِّي رأيتُ له حديثًا لا أصلَ له[3]. وهذا مِنْ دلائلِ عُلُوِّ هِمَّتِهِ فِي التَّحْصِيلِ مع تَلازُمِ مَلَكَتِهِ النَّقْدِيَّةِ لذلك، وجاء أيضا مثلُ ذلك فِي أعْلَمِيَّتِهِ بحديث الإمام مالك فِي «الموطأ» وغيره، ونَقْدِهِ لأنواعه[4].

كما عُنِيَ بحِفْظِ مسائل الأوزاعي ومالك والثَّوري مع الفَهْمِ والفِقْهِ[5]، وذكر أبو زُرْعَةَ مِن تفاصيل رحلاته أنَّه خَرَجَ مِن مصر إلَى الشَّام، ثم الجزيرة، ثم بغداد، ثم الكُوفَة، ثم البَصْرَة[6]، ويقول: أقمتُ فِي خَرْجَتِي الثَّالثة بالشَّام والعراق ومصر أربعَ سنين وستَّةَ أشهرٍ[7].

---

(١) «الجرح والتعديل»(١/٣٣٤ - ٣٣٥)، و«تاريخ بغداد»(١٢/٣٥).

(٢) «الجرح والتعديل»(١/٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٥).

(٣) «الجرح والتعديل»(١/٣٣٥).

(٤) «الجرح والتعديل»(١/٣٣٠ - ٣٣١).

(٥) «الجرح والتعديل»(١/٣٣١).

(٦) «الجرح والتعديل»(١/٣٤٠).

(٧) «الجرح والتعديل»(١/٣٤٠).

وذَكَرَ الذَّهَبِي أنَّ أبا زُرْعَةَ رَحَلَ أيضًا إلَى خُرَاسَانَ، وكَتَبَ ما لا يُوصَفُ كَثْرَةً[1].

وذَكَرَ البَرْذَعِي رِحْلَتَهُ إلَى قَزْوِين[2].

وخلال رحلاته هذه كان يتلَقَّى عن العلماء، ويُذَاكِر بعضَهُم، ويُحَدِّثُ أيضًا بما لديه، فذَاكَرَ الإمامَ أحمدَ بالكثير ببغداد[3]، وحَدَّثَ بها، وروى عنه البغداديون[4]، وأملى الحديثَ بمصر[5]، وكانتْ له حَلْقَةٌ يُحَدِّثُ فيها بقَزْوِين[6]، وذَكَرَ الخليلي جماعةً ممَّنْ سَمِعَ منه من أهل قَزْوِين، فِي مقدِّمتهم ابنُ ماجه القَزْوِيني صاحب «السُّنن»[7].

وفِي بلده الرَّيّ يقول تلميذه المعروف عبد الرحمن بن أبِي حاتم: قَلَّ يومٌ إلاَّ يُخْرِجُ معه كتابين أو ثلاثةَ كُتُبٍ، لكُلِّ قومٍ كتابُهُم الذي سألوا فيه، فيقرأ على كُلِّ قومٍ ما يَتَّفِقُ له القراءةُ من كتاب، ثم قال: فكان ذاك دَأْبُهُ كُلَّ يومٍ، ثم قال: وهذا بالغداة وبالعشيِّ كمِثْلٍ، ولا أعلمُ أحدًا من المُحَدِّثين قَدَرَ على هذا[8].

وقد كان من نتائج جهود أبِي زُرْعَةَ التِي ذَكَرْتُ بعضَ نماذجِهَا، تحقيقُهُ ثمارًا عِلْمِيَّةً وعَمَلِيَّةً شَهِدَ له بها الكثيرون مِنْ معاصريه فمَنْ بعدَهُمْ، وكَوَّنَتْ ثَرْوَتُهُ العلميَّةُ

---

(١) «السير»(١٣/٦٦).

(٢) «السير»(١٣/٦٧).

(٣) «الجرح والتعديل»(١/٣٣٠)، و«تاريخ بغداد»(١٢/٣٤).

(٤) «تاريخ بغداد»(١٢/٣٣)

(٥) «تاريخ بغداد»(١٢/٣٦).

(٦) «تاريخ بغداد»(١٢/٣٦).

(٧) «الإرشاد» للخليلي (٢/٦٧٩).

(٨) «الجرح والتعديل»(١/٣٣٢).

وتُراثُهُ الحديثيُّ الذي كان وما يَزالُ الكثيرُ منه زادًا عِلْمِيًّا للأجيال المُتَعَاقِبَةِ ما بَقِي هذا العلمُ ورجالُهُ الأَكْفَاءُ.

٣- شيوخه:

وفِي مُقَدِّمَةِ تلك الثِّمَارِ، الكثرةُ البالغةُ لشيوخه الذين تلقَّى عنهم فِي بلده الرَّيِّ، وخلال رحلاته الواسعة كما تقدَّمَتْ نماذجُهَا، إضافة إلَى مَن كَتَبَ إليه ببعض مَرْوِيَّاتِهِ[(١)]، وقد ذَكَرَ منهم المِزِّيُّ جماعةً مُرَتَّبِينَ هجائيًا، ومِنْ أَبْرَزِهِمْ: الإمام أحمد، وعَمْرُو بن عَلِيٍّ الفَلاَّس، وأبُو نُعَيم الفَضْل بن دُكَيْن[(٢)]، واسْتَقْصَى الدكتور سعدي الهاشمي منهم (٨٥٠) مُرَتَّبِينَ هجائيًا، مُوثِّقًا ذلك بمصادره[(٣)]، ثم قال: إنَّ عَدَدَ شيوخه زاد على الألف[(٤)]، وقال الحافظ: مِنْ عادةِ أَبِي زُرْعَةَ أَنْ لا يُحَدِّثَ إلاَّ عن ثقةٍ[(٥)].

٤- تلاميذه:

وأمَّا تلاميذه الذين تلقَّوا عنه الرِّوَاية والدِّرَاية، فذَكَرَ المِزِّيُّ منهم أكثرَ من ثلاثين مُرَتَّبِينَ هجائيًا، ومِنْ بَيْنِهِمْ مَنْ يُعَدُّ مِنْ شُيُوخه، ومَنْ يُعَدُّ مِنْ أقرانه[(٦)]، وعَدَّدَ منهم

---

(١) ينظر: «الجرح والتعديل»(٢/٤٨، ٤/٩٥).

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال» (١٩/٨٩ - ٩١).

(٣) ينظر: «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة» مع تحقيق كتابه «الضعفاء»، و«أجوبته على أسئلة البرذعي»(١/٨٥ - ١٥٥).

(٤) المصدر السابق (١٨٣).

(٥) «لسان الميزان»(٢/٤٨٣).

(٦) «تهذيب الكمال»(١٩/٩١ - ٩٢).

الدكتور سعدي الهاشمي (٦٨) مُرَتِّبِينَ هجائيًا مع توثيق مصادرهم[١]، ومِنْ أَبْرَزِ تلاميذه الأئمَّة: مسلم بن الحَجَّاج صاحب «الصحيح»، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وسعيد بن عَمْرٍو البَرْذَعِي، وقد حَفِظَ لنا روايةً كاملةً لكتاب أبِي زُرْعَةَ فِي «الضُّعَفَاء»، وروايةً لأجوبة «سؤالات أبِي زُرْعَةَ فِي الرِّجَال»، وعبد الرحمن بن أبِي حاتم، وقد حَفِظَ لنا ما افْتَقَدْنَاه من تَأْلِيفِ أبِي زُرْعَةَ فِي كُلٍّ مِن «العلل» و«أحوال الرِّجَال»، كما سيأتِي فِي مُؤَلَّفَات أبِي زُرْعَةَ، وأبو حاتم الرَّازِي وهو مِنْ أقرانِ أبِي زُرْعَةَ وقرابَتِهِ وقد شاركه فِي كثيرٍ مِنَ الرِّحَلاتِ للشُّيُوخ والكتابة عنهم[٢]، ومذاكرةِ عللِ الحديث، كما تقدَّمَ.

٥- مكانته العلمية والنقدية:

قال أبو بكر بن أبِي شَيْبَة -وهو أحد شيوخه-: ما رأيتُ أحدًا أَحْفَظَ مِنْ أبِي زُرْعَةَ[٣].

وقال عَلِيُّ بن الجُنَيْدِ -أحد تلامذته-: ما رأيتُ أعلمَ مِنْ أبِي زُرْعَةَ[٤].

وقال إسحاق بن رَاهُويَه -من كبار معاصريه-: كُلُّ حديثٍ لا يعرفُهُ أبو زُرْعَةَ الرَّازِي ليس له أصلٌ[٥].

---

(١) ينظر: «أبو زرعة الرازي وجهوده»(١/١٦٣ - ١٧٢).

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال»(١٩/٩١)، و«الجرح والتعديل»(١/٣٣٦).

(٣) «تاريخ بغداد»(١٢/٤٠).

(٤) «تذكرة الحفاظ»(٢/٥٥٧)، و«الجرح والتعديل»(١/٣٣٠).

(٥) «تاريخ بغداد»(١٢/٤١ - ٤٢)، و«شرح العلل» لابن رجب (١/٢٢٢)، و«الجرح والتعديل»(١/٣٤٤).

وشَهِدَ أبو زُرْعَةَ على نَفْسِهِ أنَّه يحفظ مائة ألفِ حديثٍ[1]، وشَهِدَ أحدُ شُيُوخه والرُّوَاةِ عنه أيضًا -مِنْ حُفَّاظِ مصر- وهو يونس بن عبد الأعلى، فقال: إنَّ أبا زُرْعَةَ أَشْهَرُ فِي الدُّنْيَا مِنَ الدُّنْيَا[2].

ومِنْ دلائلِ حصيلتِهِ العِلْمِيَّةِ وفَهْمِهِ الثَّاقِبِ، قولُهُ: ما سَمِعَ أُذُنِي شيئًا من العلم إلاَّ وعاه قَلْبِي[3].

وتقدَّمَ بيانُ اطِّلاعه الواسع على أحاديث الإمام مالك وعبد الله بن وَهْبٍ، ونَقْدِهِ العامِّ لمروياتِهَما، ويقول رفيقُهُ أبو حاتم الرَّازِي: حَدَّثَنِي أبو زُرْعَةَ، وما خَلَّفَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، عِلْمًا وفِقْهًا وفَهْمًا وصيانةً وصِدْقًا، وهذا ما لا يُرْتَابُ فيه، ولا أعلمُ بالمشرق والمغرب مَنْ كان يَفْهَمُ هذا الشَّأْنَ مِثْلَهُ[4]. يعني علمَ الحديث.

ويقول أبو يَعْلَى المَوْصِلِي -وهو من أقرانه والرُّواةِ عنه-: كان قد جَمَعَ حِفْظَ الأبوابِ والشُّيُوخِ والتَّفْسِيرِ وغير ذلك، وكَتَبْنَا بانتخابِهِ بواسط ستَّةَ آلافِ حديثٍ[5].

وقال الدِّينَوَرِي الحافظُ: كُنَّا عند أبِي زُرْعَةَ، ورَجُلٌ مِن أهل الطُّرُقِ قد جَمَعَ أحاديثَ مِن الغرائب الطَّنَّانَات يسألُهُ عنها، وهو يُجِيبُ حتَّى عَجَزَ السَّائِلُ[6].

---

(١) «تاريخ بغداد»(١٢/٤٤).

(٢) «السير»(١٣/٧٤).

(٣) «تهذيب الكمال»(١٩/٩٥).

(٤) «تاريخ بغداد»(١٢/٤٢).

(٥) «تاريخ بغداد»(١٢/٤٣)، و«تهذيب الكمال»(١٩/٩٥)، و«السير»(١٣/٧٠)، و«تاريخ الإسلام»(٦/٣٦٣).

(٦) «تهذيب الكمال»(١٩/٩٧).

وذكر الحاكم: أنَّ أبا زُرْعَةَ اجْتَمَعَ عليه حُفَّاظُ الحديثِ ببغداد يُذاكرونه الحديثَ وهو يُجِيبُ ويَغْلِبُهُمْ فِي المُذَاكَرَةِ، حتَّى عَجَزُوا عن مُذَاكرتِهِ[1].

وقد خَصَّصَ فِي بَيْتِهِ مكتبةً لحِفْظِ مُدَوَّنَاتِهِ فيها، مُرَتِّبًا لها فِي صناديقَ وأجزاءَ، وفِي ذلك يقول: إنَّ فِي بيتِي ما كتبتُهُ منذُ خمسين سنةً، ولم أطالعْهُ منذُ كَتَبْتُهُ، وإنِّي أعلمُ فِي أيِّ كتابٍ هو، فِي أيِّ ورقةٍ هو، فِي أيِّ صفحةٍ هو، فِي أيِّ سَطْرٍ هو[2].

وكان يُكَلِّفُ أبا القاسم ابنَ أخيه أنْ يُحْضِرَ له ما يحتاجه من تلك المكتبة، فيُحَدِّدُ له رقمَ الصُّنْدُوقِ المطلوب، ورقمَ الجزء منه[3]، وقال: ما فِي بيتِي حديثٌ إلاَّ وأنا أفهمُ مَوْضِعَهُ[4].

٦- تأليفه:

يختلف أَبُو زُرْعَةَ عن قرينه أَبِي حاتم من ناحية ما عُرِفَ ووُجِدَ من مؤلَّفَاته، مع إشَادَةٍ عامَّةٍ بِهَا؛ حيثُ يقول أبو يَعْلَى الخليلي: وفِي تصانيفِهِ لا يُوَازِيهِ أَحَدٌ[5].

كما أنَّ أبا زُرْعَةَ ذَكَرَ بعضَ مُؤَلَّفَاتِهِ بنَفْسِهِ كالمسند[6]، وكتاب الصوم[7]، وكتاب وكتاب الوضوء، وكتاب الصلاة، وقال: أَخْبَرَنِي مَنْ عَدَّ كتاب الوضوء والصلاة فبلغ

---

(١) «تهذيب الكمال»(١٩/٩٧).

(٢) «تاريخ بغداد»(١٢/٤٠ - ٤١).

(٣) «تاريخ بغداد»(١٢/٣٩ - ٤٠)، و«الجرح والتعديل»(١/٣٣٧).

(٤) «الجرح والتعديل»(١/٣٣٣).

(٥) «الإرشاد» للخليلي (٢/٦٧٩).

(٦) «الجرح والتعديل»(١/٣٣٧ - ٣٣٨).

(٧) «الجرح والتعديل»(١/٣٣٣).

ثمانيةَ عَشَرَ ألفَ حديثٍ[1].

وقد عَدَّ الدكتور سعدي الهاشمي من مؤلَّفات أبي زُرْعَةَ ثلاثة وعشرين كتابًا، مع توثيقها ببعض المصادر والنُّقُولِ المُؤيِّدَةِ لها[2]، وفيها ما يُبرِزُ أثرَهُ وجهودَهُ فيما يتعلَّقُ بغرضنا هنا، مِنَ التَّعْرِيفِ به، وهو علم كُلٍّ مِن: «علل الحديث»، و«نقد الرواة»، فمِنْ ذلك:

١- كتاب «**فوائد الرَّازِيين**».

٢- كتاب «**الفوائد**»، وقد يكونان كتابًا واحدًا.

٣- كتاب «**الأفراد**».

ويُسْتَفَادُ فِي تلك المؤلَّفات فِي معرفة «التَّفَرُّدِ»، الذي هو من مباحث علم العلل.

٤- كتاب «**علل الحديث**»، وقد ذكره الخطيبُ البغدادي ضِمْنَ المؤلَّفات التِي رواها عن شُيُوخه، واصْطَحَبَ منها نسخةً خطِّيَّةً عند انتقاله من بغداد إلَى الشَّام[3]، ولم يذكرِ الخطيبُ أيَّ تفاصيل أخرى عن هذا الكتاب لكنْ ذِكْرُهُ له بما تقدَّمَ يُفِيدُ أنَّ الكتابَ تَعَدَّدَتْ نسخُهُ، وتداولَهُ أهلُ العلم بالرِّوَايَة عن مُؤلِّفِهِ حتَّى عَصْرِ الخطيب، ورُغْمَ هذا لا نَجِدُ حاليًا فِي فهارس المخطوطات العالميَّةِ شيئًا من نسخِهِ، لكنْ تقدَّمَ ما عَوَّضَنَا اللهُ به عن افتقادِ أَصْلِهِ، بإدخالِ ابن أبِي حاتم الرَّازِي لنصوصِ الكتاب فِي كتابه المعروف «علل الحديث»، وذلك بطريق الرِّوَايَة المباشرة عن مُؤلِّفِهِ أبِي زُرْعَةَ، ومَنْ يُرَاجِعُ كتاب «العلل» لابن أبِي حاتم يَجِدُ مِصْدَاقَ ذلك، وبهذا حُفِظَ لنا أكبرُ

---

(١)«تاريخ بغداد»(١٢/٣٥)، و«تهذيب الكمال»(١٩/٩٥).

(٢) ينظر: «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة»(١/١٨٤ - ٢٠٣).

(٣) ينظر: «تسمية ما ورد به الخطيب إلى دمشق من الكتب التي من روايته لمحمد بن أحمد المالكي»(ص١٣٩) مع الأمالي بجامع دمشق للخطيب.

قَدْرٍ ممكن مِن مَرْوِيَّاتِ هذا الكَنْزِ الثَّمِينِ عن أبِي زُرْعَةَ فِي تَقْعِيدِ وتَطْبِيقِ علمِ «علل الحديث».

٥- وأمَّا نَقْدُ أبي زُرْعَةَ للرُّوَاةِ، فتوافر لنا فِي ذلك: كتاب «الجرح والتعديل»، وإنْ كُنَّا لم نَجِدْ حتَّى الآنَ شيئًا مِنْ نُسَخِهِ الخطيَّةِ، لكن تقدَّمَ أنَّ أحدَ كبار تلاميذ أبِي زُرْعَةَ وهو ابنُ أبِي حاتم قد أدخل هذا الكتابَ فِي كتابه المعروف «الجرح والتعديل»، وذلك بطريق الرِّوَايَة المباشرةِ عن شيخه أبِي زُرْعَةَ، ومَنْ يُرَاجِعُ كتاب ابن أبِي حاتم هذا يَجِدُ مِصْدَاقَ ذلك[(١)].

٦- وأيضًا كتاب «**أجوبة أبِي زُرْعَةَ لتلميذه البَرْذَعِي فِي بيان الضُّعَفَاء**»، وهو مطبوعٌ مُتَدَاوَلٌ بين أهل العلم، مع إدخال ابن أبِي حاتم أيضًا كثيرًا منه فِي خلال كتابه «الجرح والتعديل»[(٢)].

٧- وذُكِرَ لأبِي زُرْعَةَ أيضًا «**أجوبته عن أسئلة البَرْذَعِي عن الثِّقَات**»[(٣)].

٨- وأيضًا كتاب «**الضُّعَفَاء**» لأبِي زُرْعَةَ، وهو من رواية البَرْذَعِي عنه، وهو مطبوعٌ مُتَدَاوَلٌ.

وفِي مُؤَلَّفَات أبِي زُرْعَةَ هذه فِي نَقْدِ الرُّوَاةِ، يوجد الكثيرُ خلالها فِي بيانِ وتطبيقاتِ علمِ «علل الحديث»[(٤)].

---

(١) وينظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/٣٣).

(٢) ينظر: «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة»(٢/٢٨٤ - ٢٨٥).

(٣) ينظر المصدر السابق (١/١٩٨).

(٤) ينظر مثلا كتاب «الضعفاء» لأبي زرعة ضمن كتاب «أبي زرعة الرازي وجهوده في السنة»(٢/٣٢٤ - ٣٢٨، ٣٣١).

وبذلك يمكن القولُ: إنَّه قد وَصَلَنَا -بحمد الله- زَادًا وَفِيرًا مِن مُؤلَّفات هذا العالم النَّاقِدِ وبخاصَّة فِي عِلْمَي «العلل» و«نقد الرُّوَاة»، تَقْعِيدًا وتطبيقًا، يمكنُنَا التَّأَسِّي به، والاحتكامُ إلَى دقائقِ آرائِهِ واجتهادِهِ الصَّائِبِ عندَ الخلافِ.

٧- وفاته:

مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد خَلَّفَ لنَا ثَرْوَةً علميَّةً هائلةً حَفِظَها لنا تلميذاه ابنُ أَبِي حاتم والبَرْذَعِي، وكانتْ وفاتُهُ ببلده الرَّيِّ فِي ذي الحَجَّةِ سَنَةَ (٢٦٤هـ)، وله أربعٌ وستُّون سنة.

◆ ◆ ◆

أشهر المؤلَّفات في العلل

أَلَّفَ الأفذاذُ والجَهَابِذَةُ مِن الحُفَّاظِ والمُحَدِّثينَ فِي العلل مؤلَّفَاتٍ متعدِّدَةً، مِن أهمِّهَا:

١- كتاب «**العلل ومعرفة الرجال**» لأبِي الحسن عَلِيّ بن المَدِينِي المُتَوفَّى سَنَةَ (٢٣٤هـ).

٢- كتاب «**العلل ومعرفة الرجال**» لأبِي عبد الله أحمد بن حنبل المُتَوفَّى سَنَةَ (٢٤١هـ).

٣- كتاب «**التمييز**» للإمام مسلم المتوفَّى سنة (٢٦١هـ).

٤- كتاب «**العلل الصغير**»، و«**العلل الكبير**» للإمام التِّرْمِذي المُتَوفَّى سَنَةَ (٢٧٩هـ).

٥- كتاب «**العلل**» لأبِي بكر أحمد بن محمد الخَلاَّل المُتَوفَّى سَنَةَ (٣١١هـ).

٦- كتاب «**علل الحديث**» لابن أبِي حاتم المُتَوفَّى سَنَةَ (٣٢٧هـ).

٧- كتاب «**العلل**» للإمام الدَّارَقُطْنِي المُتَوفَّى سَنَةَ (٣٨٥هـ).

وفيما يلي التَّعْرِيفُ باثنين مِن هذه الكُتُبِ مع ترجمةٍ مناسبةٍ لمؤلِّفَيْهما.

◆ ◆ ◆

كتاب «العلل ومعرفة الرجال»
للمحدث الحافظ علي بن عبد الله المديني

التعريف بالمؤلف:

هو عَلِيُّ بن عبد الله بن جعفر بن نَجِيح السَّعْدِي أبو الحسن ابنُ المَدِيني.

وُلِدَ سَنَةَ إحدى وستين ومائة من الهجرة فِي عصر علماء الحديث الأفذاذ، أمثال الأئمَّةِ: أحمد بن حَنْبَل، وعبد الرحمن بن مَهْدِيّ، وسُفْيَان بن عُيَيْنَةَ، ويحيَى بن سعيد القَطَّان، وغيرهم.

وتَلَقَّى العلمَ عن أقطابِ الحديثِ فِي عصره، كحمَّادِ بن زيد، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القَطَّان، وعبد الرحمن بن مَهْدِيّ، وابن عُلَيَّةَ، وغيرهم.

وأَخَذَ عنه العلمَ: سُفْيَانُ بن عُيَيْنَةَ، ومعاذ بن معاذ، وهما من شيوخه، وأحمد بن حَنْبَل، وعُثْمَان بن أبِي شَيْبَةَ، وهما مِن أقرانه.

وروى عنه: الإمامُ البُخَارِيُّ، وأَكْثَرَ عنه فِي «صحيحه»، وأبو داود، والتِّرْمِذِيُّ، والنَّسَائِيُّ، وابنُ مَاجَه فِي «التفسير»، وابنُهُ عبدُ الله، وأبو يَعْلَى المَوْصِلِي، وصالح بن أحمد بن حنبل، وخلقٌ كثيرون.

٢- مكانته العلمية:

شَهِدَ له علماءُ الحديثِ بالنُّبوغِ فِي معرفة الحديث وعلله ونقد الرجال:

قال أبو حاتم الرَّازِي: كان عَلَمًا فِي النَّاسِ فِي معرفة الحديث والعلل.

وقال عبد الرحمن بن مَهْدِيّ: ابنُ المَدِيني أعلمُ النَّاسِ بالحديث، وخاصةً بحديثِ ابنِ عُيَيْنَةَ.

وقال صالحٌ جَزَرَةُ: أعلمُ مَنْ أَدْرَكْتُ بالحديثِ وعللِهِ عَلِيُّ بنُ المَدِيني.

وقال النَّسَائِيُّ: كأنَّ الله خَلَقَ عَلِيًّا لهذا الشَّأْنِ.

وقال شَيْخُهُ يحيَى بنُ سعيد القَطَّانُ: يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ عَلِيِّ بنِ المَدِينِي، وأنَا أتَعَلَّمُ منه.

وسُئِلَ أبو داود: عَلِيٌّ أعلمُ أم أحمدُ؟ قال: عَلِيٌّ أعلمُ باختلافِ الحديثِ مِن أحمدَ.

وقال الخَطِيبُ البغداديُّ: كان عَلِيُّ بنُ المَدِينِي فَيْلَسُوفَ هذه الصَّنْعَةِ، وطَبِيبَهَا، ولِسَانَ طَائِفَةِ الحديثِ وخَطِيبَهَا، رحمةُ اللهِ عليه، وأَكْرَمَ مثواهُ لَدَيهِ.

وقال ابنُ حِبَّانَ: كان مِن أعلمِ أهلِ زَمَانِهِ بعللِ حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ.

وقال الإمامُ الذَّهَبِيُّ: كان رَأْسًا فِي الحديثِ وعِلَلِهِ، وبَرَعَ فِي هذا الشَّأْنِ، وسَادَ الحُفَّاظَ فِي معرفةِ العِلَلِ.

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: لاَ رَيْبَ فِي تقديمِ البُخَارِيِّ ثم مسلمٍ على أهل عَصْرِهِمَا، ومَنْ بَعْدَهُ مِن أئمَّةِ هذا الفَنِّ فِي معرفة الصَّحِيحِ والمُعَلَّلِ فإنَّهم لا يَخْتَلِفُون فِي أنَّ عَلِيَّ بنَ المَدِينِي كان أعلمَ أقرانِهِ بعللِ الحَدِيثِ، وعنه أَخَذَ البُخَارِيُّ ذلك.

◆ ◆ ◆

ثانيًا: التعريف بكتاب «العلل»
لابن المَدِيني المُتوفَّى سَنَةَ (٢٣٤هـ)

مؤلَّفَات ابن المَديني في علم «العلل»:

يُعْتَبَرُ الإمامُ ابنُ المَدِيني مِن أوَّلِ مَن عُرِفَ له تأليفٌ في علم العلل، لكن ذُكِرَتْ له فيه عِدَّةُ مُؤلَّفاتٍ، وبذلك لا يَتَّضِحُ المقصودُ بكتاب العلل له، إلاَّ إذا ذَكَرْنَا مجموعَ تِلْكَ المؤلَّفَاتِ، وقد ذَكَرَهَا الحاكمُ أبو عبدِ اللهِ، وحَدَّدَ أَحْجَامَهَا كما يلي:

١- كتاب «علل المُسْنَد» ثلاثون جُزْءًا[(١)]، ومعنَى «علل المُسْنَد» يعنِي علَلَ الأحاديثِ المُرَتَّبَةِ على مسانيدِ الصَّحَابَةِ، مثل «علل الدَّارَقُطْنِي»، وقد صَرَّحَ الدَّارَقُطْنِي فِي النَّقْلِ عن كتاب ابن المَدِيني، بمُسْنَدِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(٢)]، ومُسْنَدِ عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(٣)].

٢- كتاب «العلل» لإسماعيل القاضي (١٤) جُزْءًا[(٤)]، والمقصودُ أنَّها علَلُ الحديثِ لابن المَدِيني برواية إسماعيل القاضي عنه، وذلك لأنَّ إسماعيلَ القاضي أحدُ تلاميذِ ابنِ المَدِيني، واستفادَ منه كَثِيْرًا خُصُوصًا فِي علل الحديثِ، وتُوفِّيَ سنة (٢٨٢هـ)[(٥)].

---

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٧١)، وعنه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي»(٢/٤٦٥)، والمراد بالجزء هنا وفي بقية المؤلفات الآتية الجزء الحديثي، ويبلغ عدد أوراقه من خمسة أوراق مخطوطة، إلى خمس عشرة ورقة، بحسب ما اطلعت عليه.

(٢) ينظر: «علل الحديث» للدارقطني (١/٢٨٩).

(٣) كتاب «التتبع» للدارقطني، مع «الإلزامات» له (٥٠٣).

(٤) «علوم الحديث» للحاكم (ص٧١).

(٥) «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/٦٢٥ - ٦٢٦).

٣- كتاب «علل حديث ابن عُيَينَةَ» (١٣) جُزْءًا[١]، وموضوعُ الكتابِ حَسَبَ اسمِهِ: الأحاديثُ التِي يرويها ابنُ عُيَيْنَةَ عن شيوخِهِ، وظَهَرَ لابن المَدِينِي فيها عِلَّةٌ، رُغْمَ رِفْعَةِ تَوثِيقِ ابنِ عُيَينَةَ المعروفة.

٤- «العلل المتفرقة» (٣٠) جُزْءًا[٢]، والمقصودُ أنَّهَا أحاديثُ غَيْرُ مُرَتَّبَةٍ، لا على الأبوابِ كـ: «علل ابن أبِي حاتم الرازي»، ولا على المسانيد كالكتاب الأوَّلِ.

وذِكْرُ الحاكمِ لتلك المُؤَلَّفَاتِ، مع تحديدِ أجزاءِ كُلِّ كتابٍ، يَدُلُّ على وُقُوفِهِ على نسخةٍ كاملةٍ لكُلِّ كتابٍ، بعد وفاةِ ابنِ المَدِينِي بنحو مِائَتِي سَنَةٍ، حيثُ تُوفِّيَ الحاكمُ سَنَةَ (٤٠٥هـ) كما هو معروفٌ.

٥- وقد نُسِبَ لابنِ المَدِينِي أيضًا كتاب «العلل الكُبْرَى» كما جاء فِي عِدَّةِ مواضِعَ من كتاب «إكمال تهذيب الكمال» لمُغْلَطَاي[٣]، وروى الخَطِيبُ البغدادي عن محمد بن يَحْيَى -وهو الذُّهْلِي الحافظُ تِلْمِيذُ ابنِ المَدِينِي المُتَوفَّى سَنَةَ (٢٧٨هـ)[٤]- قال: رأيتُ لعَلِيِّ بنِ المَدِينِي كتابًا على ظَهْرِهِ مكتوبٌ: «المائة والنَّيِّف والبِضْعِينَ من علل الحديث»[٥] أي أنَّ حَجْمَ الكتابِ مائةٌ ونَيِّفٌ وسِتُّونَ جُزْءًا، وبناءً على وَصْفِ الكتابِ فِي النُّقُولِ المُشَارِ إليها بأنَّه كبيرٌ، فالمناسب له هذا الحجمُ الذي ذَكَرَهُ الذُّهْلِي، وهو أكبر بكثير مِن حَجْمِ أيِّ كتابٍ بمفردِهِ من الكتبِ الأربعَةِ السَّابِقَةِ، بل أكبرُ منها مُجْتَمِعَةً.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٧١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) (٣١٧/١)، و(٨٥/٧، ١٠٧، ١٢٠).

(٤) «الكاشف» للذهبي (٥٢١١/٢ترجمة:).

(٥) «الجامع» للخطيب البغدادي (٤٥٢/٢) بتحقيق: د/ عجاج الخطيب.

لكن فهارس المخطوطات الحاليَّةِ داخلَ مِصْرَ وخارِجَها، لا نَجِدُ عند البحث فيها أيَّ نسخةٍ لكتابٍ من تلك الكُتُبِ الخمسةِ إلاَّ قطعةً وحيدةً، عَدَدُ أوراقِهَا (١٤) ورقة، تُوجَدُ ضِمْنَ مجموعٍ بمكتبة أحمد الثَّالِثِ بتركيا، ولم يُذْكَرْ عنوانُهَا فِي أوَّلِ ورقاتِهَا، ولكنْ فِي نهاية الكتابِ السَّابِقِ عليها، حيثُ كَتَبَ النَّاسِخُ: «يتلُوهُ مقابِلَهَا - أي الصفحة- ... كتابُ «علل الحديث ومعرفة الرِّجَال» تأليف الشَّيْخِ الإمام أبي الحسن عَلِيّ بن عبد الله ... المَدِيني»[1] ويظهر أنَّ تلك القطعةَ عبارةٌ عن الجزء الأخير من كتاب «العلل الكُبْرَى» لابن المَدِيني، حيثُ لا نَجِدُ فِي بدايتِهِ بعد البسملة أيَّ عبارةٍ افتتاحيَّةٍ، ولكن يبدأُ النَّصُّ بسياقِ إسنادِ روايةِ الكتاب عن كُلٍّ مِن الإمامِ الحافظِ أبي طَاهِرٍ السِّلَفِي، وأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن يَحْيَى، وهو المعروف بابن اليَابِس، كلاهما ... إلَى ابنِ المَدِيني»[2]، وفي سَنَدِ النُّسخَةِ انقطاعٌ من أوَّلِهِ قبلَ الحافظِ السِّلَفِي وابنِ اليَابِس هذا، ولكنَّه لا يَضُرُّ لوجودِ غيرِهِ موصولاً، وجاء فِي نهاية هذا الجزءِ: «آخر الكتاب والحمد لله رب العالمين ...»[3] وعلى هذا يمكن القولُ: إنَّ هذا جُزْءٌ حَدِيثِيٌّ مِن آخِرِ كتاب العلل هذا.

أهميَّة هذا الكتاب:

ترجع أهميَّةِ هذا الجزء من كتاب «علل ابن المَدِيني» إلَى أَقْدَمِيَّةِ المؤلِّفِ بالمُقَارَنَةِ لغيره ممَّنْ أَلَّفَ فِي علم العلل، حيثُ تُوفِّيَ كما نعلم سَنَةَ (٢٣٤هـ). ولذلك يَذْكُرُ بعضُ البَاحِثِينَ أنَّ كتابَهُ هذا أوَّلُ ما وَصَلَنَا من مؤلَّفَاتِ علم العلل[4]، وعبارة

---

(١) مقدمة تحقيق د/مازن السرساوي للكتاب (ص٣٦).

(٢) ينظر: «علل الحديث ومعرفة الرجال»(٨٥ - ٨٦)، و(٣٩ - ٤٧) بتحقيق د/ السرساوي.

(٣) «العلل ومعرفة الرجال»(ص٧٣٠)، وكذا جاء في طبعات الكتاب الأخرى.

(٤) ينظر: مقدمة د/ السرساوي لتحقيق الكتاب (ص٨).

«أوَّل ما وَصَلَنَا» فيها احترازٌ عمَّنْ ذُكِرَتْ له بعضُ المؤلَّفاتِ فِي علم العلل ولم يَصِلْنَا شيءٌ من نُسَخِهَا الخَطِّيَّةِ مثل «العلل» ليحيَى بن سعيد القَطَّان، وهو مِن أَبْرَزِ شُيُوخِ عَلِيّ ابن المَدِينِي[1]، وكتاب الحافظ النَّاقِدِ مُحَمَّدِ بن عبد الله بن عَمَّارٍ المَوصِلِي المُتوفَّى سَنَةَ (٢٤٢هـ) فِي العلل والرِّجَالِ، وقال الذَّهَبِي: إنَّه كتابٌ كبيرٌ[2]، ولم يَصِلْنَا شيءٌ مِن نسخِ هذين الكتابين.

مشتملات الكتاب إجمالا ومعالم علم العلل فيه:

١- مشتملاته: رُغْمَ صِغَرِ حجمِ هذا الجُزْءِ بالمقارنةِ ببقيَّةِ الكتاب المفقودةِ، وكذا مقارنتُهُ بكُتُبِ ابن المَدِينِي السَّابِقِ ذِكْرُهَا، إلاَّ أنَّنَا نجد مشتملاتِهَا تُمَثِّلُ فِي مجملها ما اشتملَتْ عليه بعضُ المؤلَّفاتِ المعاصرةِ لابن المَدِينِي، والتِي وَصَلَتْنَا كاملةً، مثل كتاب «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد بن حَنْبَلٍ المُتوفَّى سَنَةَ (٢٤١هـ) برواية ابنِهِ عبدِ الله بنِ أحمد.

فهذا الجُزْءُ الذي وَصَلَنَا من كتاب ابن المَدِينِي يَشْتَمِلُ إجمالاً على قسمين:

أحدهما: معرفة الصَّحَابة والرِّجَال مِنَ التَّابِعين فَمَنْ بَعْدَهُم، وأسانيدِهِمْ وما يَتَعَلَّقُ بذلك من العلل.

ثانيهما: أحاديثُ سُئِلَ ابنُ المَدِينِي عنها، أو حَدَّثَ بها، أو ذَكَرَهَا تعليقًا، وبَيَّنَ عِلَلَهَا، أو دَفَعَ العِلَّةَ عنها.

---

(١) ينظر: ذكر ما ورد به الخطيب إلى دمشق من الكتب المسموعة والمروية له (ص١٣٩) مع «الأمالي» للخطيب. ط دار البشائر.

(٢) «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/٤٩٤).

٢- من معالم علم العلل في الكتاب:

أولا: مدارات الأسانيد:

أوَّلُ مَا بُدِأَ به هذا الجُزْءُ حَصْرُ ابنِ المَدِيني لمَدَارَاتِ الأسانيدِ فِي مواطنِ الرِّوَايَةِ من حَوَاضِرِ العالم الإسلامي فِي زمانه، وذلك فِي سِتَّةِ رُوَاةٍ، أوَّلُهُم حَدَّدَهُ بقوله: ولأهل المدينة ابنُ شِهَابٍ، وهو محمَّد بن مُسْلِم (المعروف بالزُّهْرِي) المُتوفَّى سَنَةَ (١٢٤هـ)، ثم ذَكَرَ أهلَ مَكَّةَ وحدَّدَ مَدَارَهُمْ، ثم أهلَ البَصْرَةِ ومَدَارَهُمْ، ثم أهلَ الكُوفَةِ ومدارَهُمْ، ثم أهلَ الشَّامِ ومَدَارَهُمْ، ثم أهلَ وَاسِطَ ومَدَارَهُمْ[(١)].

وهذه قاعدةٌ عامَّةٌ فِي دراسة الحديث المُعَلِّ، لكَشْفِ عِلَّتِهِ، وهي تحديدُ المَدَارِ، وهو الرَّاوِي الذي الْتَقَتْ طُرُقُ الحديثِ فِي روايتِهِ عنه، ويُعْتَبَرُ بيانُ ابنِ المَدِيني لمداراتِ تلك البلادِ السِّتَّةِ مما سَبَقَ ابنِ المَدِيني غَيْرَهُ فِي تحديدِهِ، وقد تَقَدَّمَ فِي خُطُواتِ كَشْفِ العِلَّةِ أنَّ تحديدَ مدارِ طُرُقِ الحديثِ المُخْتَلفةِ فيه، يُعَدُّ خُطْوَةً رَئِيسَةً فِي تخريجِهِ، ثم دراسةِ طُرُقِهِ.

ثانيا: بيانُ علاماتِ اتِّصَالِ الإسنادِ أو انقطاعِهِ بالإرسالِ الخَفِيِّ أو الظَّاهِرِ، أو زيادةِ بعضِ الرُّوَاةِ فِي الإسناد أو نَقْصِهِم، وأَبْرَزُ تلك العلاماتِ إثْبَاتُ السَّمَاعِ أو نَفْيُهُ، وإثْبَاتُ الواسِطَةِ أو نَفْيُهَا بين الرَّاوِيَيْنِ، وذِكْرُ قَرَائِنِ اللِّقَاءِ أو المُعَاصَرَةِ، وذلك بدايةً مِن الصَّحَابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وسماعهم مِنَ الرَّسُول ﷺ، ثم التَّابِعِينَ فمَنْ دُونَهُم، ولِقَاؤهم أو مُعَاصَرتهم[(٢)].

---

(١) «العلل» لابن المديني (ص٣٦ - ٤٠)، بتحقيق د/ محمد مصطفى الأعظمي.

(٢) ينظر: «العلل» لابن المديني، أصحاب زيد بن ثابت (ص٤٤ - ٤٥)، ومن روى عن زيد بن ثابت من أهل الكوفة «العلل» (ص٤٨ - ٤٩)، ومالك بن أنس ومحمد بن إسحاق «العلل» (ص٣٧)، وقضاة الصحابة ومن كان العلم فيهم «العلل»(ص٤٠ - ٤٣).

ويُعْتَبَرُ ما ذَكَرَهُ ابنُ المَدِيني من ذلك دليلاً على الإعلال أو عدمه في المرويَّاتِ التِي ذَكَرَهَا ابنُ المَدِيني، أو غَيْرَهَا مما يُوجد في كتب الرِّوَايَةِ عمومًا، من الجوامع والسُّنَنِ والمسانيد وغيرها، فيكون ما ذَكَرَهُ ابنُ المَدِيني من ذلك بمثابةِ الحكمِ العامِّ أو القاعدةِ العامَّةِ، ما لم نَجِدْ ما يخالفها، فنُرَجِّحُ ما يؤيِّدُهُ الدَّلِيلُ، لأنَّ ابنَ المَدِيني يُقَرِّرُ ما تَوَصَّلَ إليه باطِّلاعِهِ واسْتِنْتَاجِهِ.

ثالثًا: يجمع ابنُ المَدِيني في كتابه بين الإعلال بما عِلَّتُهُ خَفِيَّةٌ مثل الإرسال الخَفِيِّ بإثْبَاتِ عدمِ سَمَاعِ الرَّاوِي ممَّنْ رَوَى عنه[1]، ومثل الإعلال بالخِلافِ على بعضِ رُوَاةِ الحديث[2]، وفي الخلاف يُرَجِّحُ ببعضِ القَرَائِنِ، مثل أَكْثَرِيَّةِ الثِّقَاتِ، كما في حديث أبي هُرَيرَةَ: «مَنْ كان يُؤمِنُ بالله واليوم الآخر فليُكْرِمْ جَارَهُ»[3]، والأَثْبَتِ مِن الرُّوَاةِ مثل حديث أبي هُرَيرَةَ: «كان بَيْنَ خالدٍ -يعني ابنَ الوليد- وبَيْنَ عبدِ الرَّحمن ابنِ عَوْفٍ بعضُ ما يكونُ بَيْنَ النَّاسِ»[4]، وبين الإعلالِ بما عِلَّتُهُ ظاهرةٌ، مثل جهالةِ الرَّاوِي[5]،

---

(١) ينظر: «العلل» لابن المديني - القاسم بن محمد بن أبي بكر عن زيد بن ثابت (ص٤٤ - ٤٥)، و(ص٤٩، ٨٥) عثمان بن حكيم عن عثمان بن أبي العاص.

(٢) حديث سلمان في الغسل يوم الجمعة: «العلل» لابن المديني (رقم: ١٤٦)، و«العلل»(حديث: ١١٩)، و«العلل»(حديث: ١٢٤).

(٣) «العلل»(حديث: ١١٩).

(٤) «العلل»(حديث: ١٢٤).

(٥) مثل: سعيد بن ذي لعوة. «العلل»(ص٩٢). وحديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في بناء المسجد. «العلل»(رقم: ١٥٥). وحديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لا سمر إلا لمصل أو مسافر». «العلل»(١٧٦).

وضَعْفِهِ[1]، ووَضْفِهِ بأنَّه مُنْكَرُ الحديثِ، مثل: «عُبَيْد الله بن زَحْرٍ»[2].

رابعًا: يَدْفَعُ ابنُ المَدِيني إعلالَ الحديثِ المُخْتَلَفِ على بعضِ رُوَاتِهِ بالجَمْعِ بينَ وَجْهَي الخلافِ بصِحَّةِ الحديثِ بالوجهين، مثل حديث أبي هُرَيرَةَ: «مَثَلُ المُهَجِّرِ إلَى الجُمُعَةِ»[3].

أثر كتاب العلل فيما بعده:

أشهر ما يُسْتَدَلُّ به على أَثَرِ كتابِ العلل هذا أنَّ مَنْ حَقَّقُوا هذا الجُزْءَ واهْتَمُّوا بتوثيقِ نُصُوصِهِ بالعَزْوِ إلى بعضِ المصادرِ أثْبَتُوا النُّقُولَ عنه فِي كتب الرِّجَالِ، مثل: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، و«المراسيل» له، ولمَنْ جاءَ بَعْدَهُ، و«تهذيب الكمال» للمِزِّيِّ، ثم فروعه تَبَعًا له، وكذلك كُتُبُ الرِّوَايَةِ، مثل «المستدرك» للحاكم، و«السُّنَن الكُبْرَى» و«معرفة السُّنَن والآثار» كلاهما للبَيْهَقِي وغير ذلك.

---

(١) فقال: عبيد الله بن زحر منكر الحديث. «العلل»(ص٩٠/ رقم: ١٤٨)، وقال: إسرائيل ضعيف. «العلل»(ص٨٦/ رقم: ١٣٤)، وإسرائيل هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وفي ترجمته من «الميزان»(١/ رقم: ٨٢٠) نقل الذهبي قول علي هذا، ثم تعقبه بالإشارة إلى توثيقه ورواية الشيخين في الأصول، وقال: هو في الثبت كالأسطوانة، فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه، لكن المقصود هنا كون ابن المديني يرى أن من يثبت وصفه بالضعيف، فتعل روايته لأجله، وطبق ذلك في غيره كما في حديث سراقة بن مالك برقم (٦٢). «العلل»(رقم: ٤٨)، و«العلل»(حديث: ١١٨).

(٢) «العلل»(رقم: ٤٨).

(٣) «العلل»(حديث: ١١٨).

طبعات الكتاب:

حيثُ لم نَقِفْ حاليًا على غير هذا الجُزْءِ من كتاب «العلل» لابن المَدِيني، فسنُطْلِقُ عليه تَجَوُّزًا اسمَ كتابِ «العللِ» خلالَ كلامِنَا الآتي عنه، من باب تسميةِ البعضِ باسمِ الكُلِّ، مع تنبيهنا السَّابِقِ على حقيقةِ الكتاب، بحَسَبِ ما سُمِّيَ به فِي النَّقْلِ عنه، مع وُجُودِ عَدَدٍ من تلك النُّقُولِ فِي هذا الجزء الذي وَصَلَ إلينا من الكتاب.

وقد طُبِعَ هذا الكتابُ حتَّى الآن حَسَبَ عِلْمِي عِدَّةَ طَبَعَاتٍ[1]، أكثرُهَا مُجَرَّدُ إخراجٍ للنَّصِ مع تعليقاتٍ وتخريجاتٍ متفاوتةٍ حَسَبَ نَشَاطِ المُحَقِّقِ وخبرتِهِ، دونَ عنايةٍ بجوانبِ عللِ الحديثِ، وما أشار إليه المؤلِّفُ أو صَرَّحَ به من تَقْعِيدٍ وتَطْبِيقٍ، لكن إخراجُ النَّصِّ فِي حَدِّ ذَاتِهِ كان فائدةً لا تَخْفَى أهمِّيَتُهَا.

وعندما كُنْتُ أعملُ فِي كليَّةِ أصولِ الدِّينِ والدَّعوةِ بالزَّقَازِيقِ، سُجِّلَ هذا الجُزْءُ رسالة ماجستير بعنوان «علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ للإمام علي بن المَدِيني، تحقيق ودراسة» لأحد المُعِيدِينَ فِي القسم آنذاك، وهو الآن: الدكتور مازن السِّرْسَاوِي، مُدَرِّس الحديثِ بالكلية، وبعد مناقشةِ الرِّسَالَةِ وحصولها على تقدير ممتاز، طُبعت فِي دار ابن الجوزي - بالمملكة العربية السعودية سنة (١٤٢٦هـ).

وعند مقارنة هذه الطَّبْعَةِ بما سَبَقَهَا، يَظْهَرُ للباحث تَمَيُّزُ هذه الطبعةِ عما سَبَقَهَا.

---

(١) وأقدم هذه الطبعات طبعة بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي سنة (١٩٧٢م) باسم: «العلل»، وأعاد طباعتها ثانيا مع بعض التصحيحات سنة (١٩٨٠م)، ثم طبعة الدكتور الطَّبيب/ عبد المعطي قلعجي سنة (١٩٨٠م) باسم: «علل الحديث ومعرفة الرجال»، وهذا ما جاء بالورقة السابقة لبداية النسخة الخطية للكتاب كما قدمت، ثم طبع بتحقيق الشيخ حسام بوقريص باسم: «العلل» سنة ٢٠٠٢م، ثم طبع بتحقيق ودراسة د/ السرساوي سنة (١٤٢٦هـ)، وسأعرف بتلك الطبعة فيما سيأتي من التعريف بالكتاب.

وأهم عناصر تَمَيُّزِهَا ما يلي:

١- اشتمالُهَا على تخريجِ أحاديثِ الكتابِ سندًا ومتنًا، والمُصَرَّحِ به منها والمُشَارِ إليه، كما هو معروفٌ مِن منهجِ المُؤَلِّفَاتِ فِي العلل، ولا سِيَّمَا الأحاديثَ التِي اخْتُلِفَ فيها على بعضِ الرُّوَاةِ.

وكذلك دراسةُ عددٍ من رُوَاةِ طُرُقِ الحديث ومداراتِهَا، مما يحتاجه المَقَامُ فِي التَّرْجِيحِ أو الجَمْعِ، وتوضيح ما يُوجد لكُلٍّ منها مِن قرائن.

٢- التَّرجَمَة لمن ذُكِرَ فِي نُصُوصِ الكتاب مِن صحابةٍ وتابعين فمَنْ بَعْدَهُمْ.

٣- توثيقُ نُصُوصِ الكتابِ بعَزْوِهَا إلَى مَنْ رَوَاهَا أو نقَلَهَا عن ابن المَدِينِي مُؤلِّف الكتابِ، سواءٌ كان النَّقْلُ أو الرِّوَايَةُ مباشرةً أو بواسطةٍ.

٤- ذِكْرُ آراءِ بعضِ العلماء الموافقين لابنِ المَدِينِي أو المخالفين له فِي الإعْلالِ.

٥- ذِكْرُ دراسةٍ تفصيليَّةٍ عن الكتاب مِنْ حيثُ: موضوعِهِ ومشتملاتِهِ، وملامحِ منهجِ ابنِ المَدِينِي فِي الإعلالِ خلال الكتاب.

٦- ذِكْرُ فهارسَ مُتَعَدِّدَةٍ لمُشْتَمَلاتِ الكتاب.

٧- لا يَبْرَأُ عَمَلُ المُحَقِّقُ مِن مَآخِذَ، ولا سِيَّمَا أنَّه كان فِي مرحلة الماجستير، وفِي بداياتِ تقريرِ مادَّةِ العللِ ضِمْنَ مَوَادِّ دراسةِ أقسامِ الحديث بجامعة الأزهر، لأوَّلِ مَرَّةٍ، مُنْذُ إنشاءِ كليَّاتِ أُصُولِ الدِّينِ بالأزهر، والكمالُ لله وَحْدَهُ، ونَتَطَلَّعُ إلَى أجيالٍ قادمةٍ مِن طُلاَّبٍ وطالباتِ عُلُومِ السُّنَّةِ تتفوَّقُ على مَنْ سَبَقَهَا بالكَفَاءَةِ العِلْمِيَّةِ، وتَحَمُّلِ مسئوليَّةِ خدمةِ السُّنةِ النَّبويَّةِ على بَصِيرَةٍ، والدِّفَاعِ عما يُوَجَّهُ إلَى ثَوَابِتِهَا مِن طُعُونٍ، وتَقْرِيبِ فِقْهِهَا سندًا ومتنًا، بما يُوَاكِبُ حاجاتِ العَصْرِ، ويَجْمَعُ الأُمَّةَ ولا يُفَرِّقُهَا، ويأخذُ بيدِهَا إلَى مَا فيه عِزَّتُهَا وصَلاحُهَا وهدايتُهَا للَّتِي هي أَقْوَمُ.

◆ ◆ ◆

التعريف بكتاب «العلل» للإمام الدارقطني
والجواب عن نقد الإمام الذهبي له

١- اسم الكتاب:

لم نَجِدْ تَسْمِيَةً مُعيَّنَةً مِنَ المُؤلِّفِ الإمامِ الدَّارَقُطْنِيِّ للكتابِ، لا فِي داخلِ الكتابِ ولا خارجِهِ، ولكنْ جاء فِي ترجمة الدَّارَقُطْنِي، وكُتُبِ الأَنْبَاتِ، والنُّسَخِ الخَطِّيَّةِ له، تسميتُهُ بـ: «العلل»[(١)]، أو «العلل الكبير»[(٢)]، أو «علل الحديث»، أو «العلل الواردة فِي الأحاديث النَّبويَّةِ»، والأخيران ثَبَتَا فِي عنوان نُسَخِ الكتاب الخَطِّيَّةِ[(٣)]، وهذه كُلُّهَا أسماءُ لَقَبِيَّةٌ لتمييز موضوعِ الكتاب، أَطْلَقَهَا النَّاسِخُون لمخطوطات الكتاب وغيرِهِم من أهل العلم الذين اطَّلَعُوا على الكتاب، وقد اختار مُحَقِّقُ الكتاب فِي طبعته الأُولَى، الدكتور محفوظ الرحمن زَيْنُ الله الهندي رَحِمَهُ ٱللَّهُ اسم: «العلل الواردة فِي الأحاديث النَّبويَّة» كما جاء فِي عنوان بعضِ أجزاءِ نُسْخَةٍ خَطِّيَّةٍ، وهو أَتَمُّ عبارةً، وأوضحُ دَلالَةً على محتوى الكتاب.

٢- موضوع الكتاب:

هو الأحاديث التِي وُجِدَ فِي سندها أو متنها بعضُ العِلَلِ الخَفِيَّةِ أو الظَّاهِرَةِ[(٤)]، بحسب نَظَرِ الإمامِ الدَّارَقُطْنِي، ومَنْ صَرَّحَ بالنَّقْلِ عنهم أحيانًا من أئمَّةِ النَّقْدِ

---

(١) «تاريخ بغداد»(١٣/٤٩١)، و(٦/٥٦٧).

(٢) «الغنية - مشيخة القاضي عياض»(ص١٦٥).

(٣) وينظر: مقدمة د/محمد الدباسي لتحقيق «تكملة العلل» للدارقطني (١٢/١٧ - ٢٣).

(٤) ينظر: «علل الدارقطني»(١٠/مسألة: ٢٠٣١).

المُتَقَدِمِيْنَ كعَلِيِّ بن المَدِينِي[1] والبُخَارِي ومسلم[2]، وبذلك يُعَدُّ الكتابُ فِي المقام الأوَّلِ كتابًا تطبيقيًّا بالحكم على الأحاديث بالإعلالِ أو عدمِ الإعلالِ كالصِّحَّةِ[3] أو الحُسْنِ[4] مع ذِكْرِهِ تبعًا لذلك ما يَتَعَلَّقُ بالمقامِ من القواعدِ والقَرَائِنِ، وحال الأسانيدِ، والرُّوَاةِ جَرْحًا أو تعديلاً أو اتِّصَالاً أو انقطاعًا، وغير ذلك، ويتقارب الدَّارَقُطْنِي فِي هذا مع «مسند الإمام البَزَّارِ»، كما يُعْرَفُ من المُقَارَنَةِ بين ما يشتركان فيه من الأحاديث، مع تَوَسُّعِ الدَّارَقُطْنِي عُمُومًا.

ويختلفان فِي طريقةِ البَيَانِ والمادةِ العِلْمِيَّةِ مع الإمام عَلِيِّ بن المَدِينِي فِي كتابه السَّابِقِ التَّعْرِيف به، حيثُ نَجِدُ ذِكْرَ الأحاديثِ المَعْلُولَةِ فيه هي الأَقَلُّ، والأَكْثَرُ هو تراجمُ الرُّوَاةِ والأسانيدُ، وما يَتَعَلَّقُ بكُلِّ منها من الإعلالِ لمروياتِ الرَّاوِي عُمُومًا، فيكون ذلك أقربُ للقواعدِ.

٣- <u>مراحل تأليف الكتاب، وترتيب أحاديثه، ونسبته للمؤلف</u>:

هناك رواياتٌ مُخْتَصَرَةٌ منها ما ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ بقوله: «قال البَرْقَانِي: كان الدَّارَقُطْنِي يُمْلِي عَلَيَّ العِلَلَ مِنْ حِفْظِهِ»، وعَلَّقَ الذَّهَبِيُّ على ذلك بقوله: «وهذا شيءٌ مُدْهِشٌ، كونُهُ يُمْلِي العِلَلَ مِن حِفْظِهِ، فمَنْ أراد أنْ يَعْرِفَ قَدْرَ ذلك، فليُطَالِعِ كتابَ «العلل» للدَّارَقُطْنِي، ليَعْرِفَ كيف كان الحُفَّاظُ»[5]. وقال أيضًا: «إنْ كان كتابُ العللِ الموجودُ، أمْلاهُ الدَّارَقُطْنِي مِنْ حِفْظِهِ، كما دَلَّتْ عليه الحكايةُ، فهذا أمرٌ عظيمٌ،

---

(١) «العلل» للدارقطني (٥/٢٣٦)، و(١/٢٨٩)، و(٤/٨٣).

(٢) «العلل»(٣/٢٨٢)(مسألة: ٤٠٦).

(٣) «العلل»(١/١٥٣)(مسألة: ١).

(٤) «العلل»(٤/٢١٢).

(٥) «تاريخ الإسلام» للذهبي (٨/٥٧٨ - ٥٧٩) ط: دار الغرب بيروت.

يُقضَى به للدَّارَقُطْنِي أنَّه أحفظُ أهلِ الدُّنْيَا، وإنْ كان قد أَمْلَى بَعْضَهُ مِن حفظهِ فهذا مُمْكِنٌ»[1]. اهـ.

وعلى هذا يكون الدَّارَقُطْنِيُّ قام بتأليف الكتابِ بنَفْسِهِ، ثم أملاه مِن حِفْظِهِ على تلميذِهِ أبي بكر البَرْقَانِي، ثم تَعَدَّدَتْ نُسَخُهُ المأخوذةُ عن نُسْخَةِ البَرْقَانِي.

لكن هناك روايتانِ أُخْرَيَانِ فيهما تَفْصِيلٌ رَبَطَ تَأْلِيْفَ الكتابِ بالإمامِ الدَّارَقُطْنِي، ومعه اثنانِ مِن مُحَدِّثِي عَصْرِهِ، **فالدَّارَقُطْنِي**: هو عَلِيُّ بن عُمَرَ بن أحمد بن مَهْدِيّ البغداديُّ، المعروفُ بالدَّارَقُطْنِيِّ حافظ عَصْرِهِ، كما تقدَّمَ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٣٨٥هـ)[2].

والبَرْقَانِي: هو أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غَالِبٍ المعروف بالبَرْقَانِي، تلميذُ الدَّارَقُطْنِي ومُسَاعِدُهُ فِي هذا الكتاب، وراويهِ الأَشْهَرُ له عن الدَّارَقُطْنِي، وتُوفِّيَ سَنَةَ (٤٢٥هـ)[3].

والثَّالِثُ: هو أبو منصور إبراهيم بن الحسين بن حكمان الصَّيْرَفِي المعروف بابن الكَرَجِي، وكان من أئمَّةِ الحديث فِي عصره، ويمتلك كثيرًا من أصولِ المَرْوِيَّاتِ الحديثيَّةِ، ولم نَجِدْ تحديدًا لتاريخ وفاتِهِ إلاَّ بقول الخَطِيبِ البغدادي: إنَّه مات قَبْلَ الدَّارَقُطْنِي بسنين كثيرةٍ[4]، ولا تَضُرُّ هنا تلك الكثرةُ، لأنَّ كُلاًّ من الدَّارَقُطْنِي والبَرْقَانِي قد رَوَيا عنه مباشرةً، وكان البَرْقَانِي يُورِّق له، أي يَكْتُبُ له ما يريد نَسْخَهُ من المَخْطُوطَاتِ[5].

---

(١) «سير النبلاء»(١٦/٤٥٥).

(٢) «تاريخ بغداد»(١٣/٤٨٧ - ٤٩٤).

(٣) «تاريخ بغداد»(٦/٢٦ - ٣٠).

(٤) «تاريخ بغداد»(٦/٥٦٧ - ٥٦٨).

(٥) المصدر السابق.

وقد حَكَى الخطيبُ ارتباطَ وَقَائِعِ تأليفِ كتابِ «العلل» بهؤلاء الثَّلاثَةِ وهو أَلْصَقُ بهم، فقال: إنَّ ابنَ الكَرَجِي أرادَ أنْ يُصَنِّفَ مُسْنَدًا مُعَلَّلاً، فكان أبو الحسن الدَّارَقُطْنِي يَحْضُرُ عنده فِي كُلِّ أسبوعٍ يومًا، يُعَلِّمُ على الأحاديثِ فِي أُصُولِهِ[1] ويَنْقُلُهَا شَيْخُنَا أبو بكر البَرْقَانِي، وكان إذْ ذاكَ يُوَرِّقُ له[2]، ويُمْلِي عليه أبو الحسن عِلَلَ الأحاديثِ، حتَّى خَرَّجَ من ذلك شيئًا كثيرًا، وتُوفِّيَ -أي ابن الكَرَجِي كما سيتَّضِحُ فِي الرِّوَايَةِ الآتِيَةِ- قبل اسْتِتْمَامِهِ، فنَقَلَ البَرْقَانِيُّ كلامَ الدَّارَقُطْنِيِّ، ورَتَّبَهُ على المسند، وقَرَأَهُ على أبِي الحسن، وسَمِعَهُ النَّاسُ بقراءتِهِ، فهو كتاب «العِلَل» الذي دَوَّنَهُ النَّاسُ عن الدَّارَقُطْنِي[3].

وفِي روايةٍ أخرى قال الخطيب: سَأَلْتُ البَرْقَانِيَّ: قُلْتُ له: هل كان أبو الحسن الدَّارَقُطْنِي يُمْلِي عليك العِلَلَ مِن حِفْظِهِ؟ فقال: نعم، ثُمَّ شَرَحَ لِي قِصَّةَ جَمْعِ العِلَلِ، فقال: كان أبو منصورٍ ابنُ الكَرَجِي، يُرِيدُ أنْ يُصَنِّفَ مُسْنَدًا مُعَلَّلاً، فكان يَدْفَعُ أصولَهُ إلَى الدَّارَقُطْنِيِّ فيُعَلِّمُ له على الأحاديثِ المُعَلَّلَةِ، ثم يَدْفَعُهَا أبو منصورٍ إلَى الوَرَّاقِيْنَ، فيَنْقُلُونَ كُلَّ حديثٍ منها فِي رُقْعَةٍ، فإذا أَرَدْتُ تعليقَ كلامِ الدَّارَقُطْنِي على الأحاديثِ، نَظَرَ فيها أبو الحسن، ثم أَمْلَى عَلَيَّ الكلامَ مِن حِفْظِهِ، فيقول: حديثُ الأعمش عن أبِي وائل عن عبد الله بن مسعود، الحديث الفُلانِي: اتَّفَقَ فلانٌ وفلانٌ على روايتِهِ، وخَالَفَهُمَا فلانٌ، ويَذْكُرُ جميعَ ما فِي ذلك الحديث، فأَكْتُبُ كَلامَهُ فِي رُقْعَةٍ مفردةٍ، وكُنْتُ أقولُ له: لِمَ تَنْظُرُ قبلَ إمْلائِكَ الكَلامَ فِي الأحاديثِ؟ فقال: أَتَذَكَّرُ ما فِي حِفْظِي بنَظَرِي، ثُمَّ مات أبو منصور، والعِلَلُ فِي الرِّقَاعِ، فقُلْتُ لأبِي الحسن بعد سنين

---

(١) يعني الأصول الخطية لمرويات ابن الكرجي.

(٢) يعني لابن الكرجي أي كان يكتب له ما يحتاجه.

(٣) «تاريخ بغداد»(٦/٥٦٧).

من موته: إنّي قد عَزَمْتُ أنْ أَنْقُلَ الرِّقَاعَ إلَى الأجزاءِ، وأُرَتِّبَهَا على المُسْنَدِ، فأَذِنَ لِي فِي ذلك، وقَرَأْتُهَا عليه من كِتَابِي، ونَقَلَهَا النَّاسُ من نُسْخَتِي[1].

فمِنْ مجموعِ الرِّوَايَتَيْنِ المُفَصَّلَتَيْنِ عن البَرْقَانِي نَفْسِهِ صاحبِ القول: بأنَّ الدَّارَقُطْنِيَّ أَمْلَى عليه العِلَلَ مِن حِفْظِهِ، نَجِدُ أنَّه قَوْلٌ أصلُهُ صحيحٌ، لَكِنْ صَاحَبَهُ تفاصيلُ تُقَرِّبُهُ إلَى الواقعِ، وتجعلُ ما أملاه الدَّارَقُطْنِيُّ مِن حفظِهِ قريبًا إلَى الإمْكَانِ بالنِّسْبَةِ لِمَا عُرِفَ به الدَّارَقُطْنِيُّ مِن سَعَةِ الحِفْظِ وجودتِهِ، وذلك أنَّ العَمَلَ تَمَّ على مَرَاحِلَ متفرِّقَةٍ، ومَرَّاتٍ مُتَبَاعِدَةٍ:

فأوَّلُهَا: كِتَابَةُ أصلِ الأحاديثِ المَسْئولِ عنها فِي أوراقٍ مُنْفَصِلَةٍ منقولةٍ من مروياتِ ابنِ الكَرَجِي التِي كانتْ مُدَوَّنَةً عنده، وذلك بواسطة البَرْقَانِي ومَنْ كان يساعده فِي ذلك من الورَّاقِيْنَ كما تَقَدَّمَ.

وثانيها: أنَّ الدَّارَقُطْنِيَّ كان يتناول مِنَ المكتوبِ كُلَّ أسبوعٍ كِمِّيَّةً محدَّدةً فِي مَرَّةٍ واحدةٍ، فِي يومٍ من الأسبوعِ فقط للإملاءِ، وقبلَ الإملاءِ كان يأخذُ الأحاديثَ التِي سيُمْلِي ما عنده مِن عِلَلِهَا قبلَ الإملاءِ، فيَسْتَعْرِضُهَا ويَسْتَذْكِرُ بهذا العَرْضِ ما يَحْفَظُهُ مِن عِلَلِهَا، كما صَرَّحَ بذلك للبَرْقَانِي، وبالتَّالِي يكون ما يُمْلِيهِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ، لا يَصْعُبُ حِفْظُهُ على مِثْلِهِ.

وثالثها: أنَّ الإمامَ البَرْقَانِيَّ قام بجُهْدٍ جَوهَرِيٍّ، تَفَرَّدَ بِه مِن بَيْنِ تلاميذِ الدَّارَقُطْنِي، وهو جَمْعُ ما أملاه شَيْخُهُ من الأحاديثِ وعِلَلِهَا، وترتيبُ تلك الأحاديثِ على مسانيدِ الصَّحَابَةِ والصَّحَابِيَّاتِ بمجردِ إذْنِ الدَّارَقُطْنِي له بذلك، مع ضَخَامَةِ حجمِ الكتاب كما نَراهُ الآنَ، وأَصْبَحَ له نسخةٌ كاملةٌ من الكتاب، قَرَأَهَا على شيخِهِ الدَّارَقُطْنِي كاملةً، وسمعها النَّاسُ على الدَّارَقُطْنِي بقراءتِهِ كما تَقَدَّمَ، وبذلك أصبح

---

(١) «تاريخ بغداد»(١٣/٤٩١).

الكتابُ يُنْسَبُ إلَى الدَّارَقُطْنِي باعتبار دُخُولِ الأحاديثِ فِي مروياتِهِ، وصُدُورِ مَسَائِلِ الإعلالِ وأحكامِهَا من جانبه، كما تقدَّمَ، كما يُنْسَبُ الكتابُ إلَى البَرْقَانِي جَمْعًا وروايةً عن المؤلِّف، ولذا يقول الكَتَّانِيُّ: «علل الدَّارَقُطْنِي» ليس مِن جَمْعِهِ، بل الجامعُ له تلميذُهُ الحافظُ أبو بكر البَرْقَانِي[1]. ويُحِيلُ الحافظُ ابنُ حجرٍ عليه بقوله: حَكَى ذلك الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «العِلَلِ» رواية البَرْقَانِي عنه[2]. وهذه هي الرِّوَايَةُ المشهورةُ.

ومع هذا لا يَنْسِبُ البَرْقَانِيُّ الأسئلةَ عن الأحاديثِ لنَفْسِهِ، كما فعل ابنُ أبي حاتمٍ الرَّازِي فِي «علله»، بل يقول: «سُئِلَ عن حديثِ كذا»، وهذا هو الغالب، ومَرَّةً يقول: «سُئِلَ الشَّيْخُ الإمامُ أبو الحسن عَلِيُّ بنُ عُمَرَ ... »[3]، ومَرَّةً يقول: «عُرِضَ على الشَّيْخِ أبِي الحَسَنِ حديثُ ... »[4].

ويوجد للبَرْقَانِي زياداتٌ على كتاب الدَّارَقُطْنِي، مع قِلَّتِهَا[5].

وهذا شأنُ عَدَدٍ من المُؤَلَّفَاتِ المَرْوِيَّةِ عن مُؤَلِّفِيهَا، مثل زيادات عبدِ الله بنِ الإمامِ أحمدَ بنِ حَنْبَل على «مُسْنَدِ أبيه» الذي يَرْوِيهِ عنه، كما هو معروفٌ.

٤- <u>الترتيب التفصيلي لأحاديث الكتاب، وعدد مسانيده وأحاديثه</u>:

أشار البَرْقَانِي فيما تقدَّمَ إلَى أنَّه رَتَّبَ أحاديثَ الكتابِ على المسانيد، ولكن لم يُفَصِّلْ هذا الترتيبَ، مع أنَّ التَّفْصِيلَ فيه إظهارٌ لمجهودٍ كبيرٍ بَذَلَهُ البَرْقَانِي، وبعدَ أنْ طُبِعَ الكتابُ كاملاً، ظَهَرَ لنا ترتيبُهُ التَّفْصِيلِي كما يلي:

---

(١) «الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص١٤٨).

(٢) «النكت الظراف» بهامش «تحفة الأشراف»(١٢٥/٩).

(٣) «العلل» للدارقطني (٧/٢).

(٤) «العلل»(٢٥٣/٢).

(٥) ينظر: «العلل»(٣/مسألة: ٢٥٥)، و«العلل»(٩٧/١).

بَدَأَ الكتابَ بذِكْرِ مسائلِ مسانيدِ الرِّجَالِ من الصَّحَابَةِ ، ثم مسانيد النِّسَاء، وبَدَأَ الرِّجَالَ بمسند أبي بكر الصِّدِّيقِ ثم بَقِيَّةِ الخلفاء الأربعة، مُرَتِّبِيْنَ حسب أفضليتِهم وزمن ولايتهم الخلافةَ، ثم ذَكَرَ مسانيدَ بقيَّةِ العشرة المبشرين بالجنَّة، وهم: طلحة بن عُبيد الله، ثم الزُّبَيْر بن العوَّام، ثم عبد الرحمن بن عَوْف، ثم سَعْد بن أبي وَقَّاص، ثم سعيد بن زيد، ثم أبو عُبَيْدَة بن الجَرَّاح، ثم ذَكَرَ بقيَّةَ مسانيد الرِّجَال، دون الإشارةِ لمُرَاعَاةِ ترتيبِ مُعَيَّنٍ فِي ذِكْرِهِمْ، وتُعَدُّ مسانيدُ الرِّجَالِ أكثرَ من مسانيدِ النِّسَاءِ.

ومَنْ كانت أحاديثُهُ كثيرةٌ من الرِّجَال يُرَتِّبُهَا بحسب الرُّوَاةِ عن الصَّحَابِي مع ترتيبهم هِجَائِيًّا، مثل: الأَغَرّ بن سُلَيْك عن عَلِيّ، ثم بِشْر بن سُحَيْم عن عَلِيّ، ثم جَعْدَة بن هُبَيْرَةَ، عن عَلِيّ رضي الله عن الجميع[1] ، وهكذا، وقد بَلَغَ مجموعُ مسانيدِ الرِّجَالِ بحسب إحْصَائي لها (١٢٥) مُسْنَدًا.

وبعد مسانيد الرِّجَالِ ذَكَرَ مسانيدَ النِّسَاءِ، وبَدَأَهُنَّ بأُمِّ المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ثم فاطمة الزَّهْرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ثم زوجات الرَّسُولِ ﷺ، ثم بَقِيَّةِ الصَّحَابِيَّات، ومَنْ كانت أحاديثُهَا كثيرةً، رَتَّبَهَا بحسب الرُّوَاةِ عنها كما فعل فِي مسانيد الرِّجَالِ، وقد يَقَعُ خَلَلٌ فِي التَّرْتِيبِ الهِجَائِي للرُّوَاةِ عن بعض الصَّحَابِيَّاتِ مثل مسند أمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وبَلَغَ عددُ مسانيدِ النِّسَاءِ، بحسب إحْصَائِي (٥٦) مُسْنَدًا.

وبذلك يكونُ مجموعُ مسانيدِ الكتاب، رجالاً ونساءً (١٨١) مُسْنَدًا.

أمَّا عددُ أحاديثِ الكتاب فيُسْتَفَادُ من ترقيم مسائل الكتاب المتسلسل فِي الطَّبعة الكاملة الأُولَى (٤١٢٨) مسألة، أمَّا الطَّبْعَة الثَّانية بتحقيق الدكتور الدِّبَاسي، فقد زَادَتْ (١٦) مسألةً، وُجِدَتْ فِي نسخة لم يُسْبَقْ الاعتمادُ عليها، كما سيأتي فِي طبعات الكتاب، فيكون مجموعُ مسائلِ طبعة الدِّبَاسِي هذه (٤١٤٤) مسألةً.

---

(١) ينظر: «العلل»(١٣٢/٣ - ١٣٤).

٥- من معالم منهج الدارقطني في كتاب «العلل»:

لا يَسْمَحُ التَّعْرِيفُ العام بالكتابِ فِي منهجِ دِرَاسِيٍّ بِتَنَاوُلِ منهجِ الدَّارَقُطْنِي تفصيلاً فِي كتابه هذا الكبير كَمًّا وكَيْفًا، فلذا أذكر بعضَ المعالم البَارِزَةِ فِي الكتابِ، مع نَصِيحَةٍ مُخْلِصَةٍ لأبنائِنَا الدَّارِسِينَ بالحِرْصِ على الاطِّلاعِ الفِعْلِي على بعضِ أجزاءِ الكتابِ نَفْسِهِ، ومراجعةِ مُقَدِّمَةِ المُحَقِّقِ الأوَّلِ للكتاب، وهو الأستاذ الدكتور محفوظ الرَّحْمَن، ففي مقدمتِهِ دراسةٌ مفيدةٌ كثيرًا فِي التَّعْرِيفِ بالكتاب، وبعضُ الأمثلةِ العَمَلِيَّةِ من نُصُوصِهِ، والذي يَتَّسِعُ له المقامُ هنا ما يلي:

١- أنَّ الكتابَ كُلَّهُ قائمٌ على ذكر الأحاديث، وبيان ما فيها من عِلَّةٍ، أو بيان ما يَنْفِي العِلَّةَ عنها، وبذلك يكونُ ذِكْرُهُ للقواعِدِ، وأحوال الرُّواةِ والأسانيد تابعًا لما يحتاجه المقامُ من إعلالٍ وترجيحٍ أو جمعٍ، فلذلك يمكن القول: بأنَّ مَنْهَجَ الدَّارَقُطْنِي فِي الكتاب منهجٌ تطبيقيٌّ لقواعدِ العللِ على كُلِّ حديثٍ سُئِلَ عنه، وتَعَرُّضُهُ للقواعد وأحوال الرِّجَالِ والأسانيد مُرْتَبِطٌ بما فِي الحديث المَسْئُولِ عنه، مع إمكانِ الإفادَةِ بذلك فيما يشابِهُهُ مِن أحاديثَ أخرى، لم تُذْكَرْ فِي الكتاب.

٢- يَبْدَأُ الكلامُ فِي كُلِّ حديثٍ بسؤالٍ يُوَجَّهُ للدَّارَقُطْنِي عن الحديث، ثم تكون الخُطْوَةُ الأُولَى من الجوابِ هي تخريجُ طُرُقِ الحديثِ مُقَسَّمَةً حَسَبَ الخلافِ فيه على المَدَارِ، ومع التَّوسُّعِ فِي تخريج طُرُقِ الخلافِ ومتابعاتها فِي حالاتٍ كثيرةٍ، ويَذْكُرُ الخِلافَ فِي طُرُقِ الحديثِ على أَكْثَرَ مِن مَدَارٍ[(١)].

٣- على ضَوْءِ ما يُفِيدُهُ التَّخْرِيجُ، يَذْكُرُ الدَّارَقُطْنِيُّ ما يَتَرَجَّحُ لديه فِي الحديث من الرَّفْعِ[(٢)]،

---

(١) ينظر: «العلل»(١٣/مسألة: ٣١٩٢)، و«العلل»(٣/مسألة: ٢٧٩).

(٢) «العلل»(٥/مسألة: ٧٥٢، ٩٠٣).

أو الوَقْـفِ[1]، أو الوَصْـلِ[2]، أو الإرْسَـالِ[3]، وغيـر ذلـك، أو الجَمْـعِ بـين أَوْجُـهِ الخِـلاف بصِـحَّةِ الـوجهين[4] أو الأوجـه، وكونهـا جميعًـا محفوظـةً[5]، وبـذلك تَنْتَفِي العِلَّـةُ عـن طُـرُقِ الحـديثِ التِـي ذُكِـرَتْ فِـي التخـريج، وعنايـةُ الـدَّارَقُطْنِي بـالتَّرْجِيحِ أكثـرُ، كمـا أنَّـه يَحْكُـمُ بالاضْـطِرَابِ[6]، وفِـي مواضـعَ يَـذْكُرُ الخـلافَ فقط[7]، أو يُصَرِّحُ بالتَّوَقُّفِ[8].

٤- يُصَرِّحُ فِي حالاتٍ كثيرةٍ بذِكْرِ قرائنِ التَّرْجِيحِ التِي اعْتَمَدَ عليها أو يُشِيْرُ إليها بما يَفْهَمُهُ الممارسُ لعلمِ العِلَلِ[9]، ومِن ذلك ما يَذْكُرُهُ مِن أَكْثَرِيَّةِ الثِّقَاتِ[10]، أو أَحْفَظِيَّتِهِم[11]، أو حال الرَّاوِي للوَجْهِ المخالفِ مِن الضَّعْفِ والوَهْمِ[12]، والتَّرْجِيحُ

---

(١) «العلل»(٣/مسألة: ٢٥٧).

(٢) «العلل»(١٢/مسألة: ٢٠٠٨).

(٣) «العلل»(٤/مسألة: ٥٣٩).

(٤) «العلل»(٢/مسألة: ١٨١).

(٥) «العلل»(مسألة: ١٣٦١).

(٦) «العلل»(٦/مسألة: ٩٧٣).

(٧) «العلل»(٣/مسألة: ٢٥٥).

(٨) «العلل»(٤/مسألة: ٤٤٠).

(٩) «العلل»(٣/مسألة٣١٠)، فذكر رواية عن مالك، بوجه ثم قال: وخالفه أصحاب مالك فرووه فرووه «مرسلا»، فذكره مخالفة أصحاب مالك لراوي الوجه السابق إشارة لترجيح روايتهم بالأكثرية، وإن لم يصرح بذلك.

(١٠) «العلل»(٣/مسألة: ٣٩٨).

(١١) «العلل»(١١/مسألة: ٢٢٠٥).

(١٢) «العلل»(١٥/مسألة: ٤٠٩٩).

لبعضِ الأوجهِ يكون مُقْتَضاهُ إعلالَ المَرْجُوحِ المُخالِفِ، وإنْ لم يُصَرِّحْ بذلك، وقد يَصِفُ المَرْجُوحَ بأنَّه وَهْمٌ مِن رَاويه[1].

٥- لم يَقْتَصِرِ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي كتابه على العِلَّةِ الخَفِيَّةِ التِي وَقَعَتْ فِي أحاديثِ الثِّقَاتِ، ولكنَّهُ يَذْكُرُ الكَثِيرَ من العلل الظَّاهِرَةِ، بالانْقِطَاعِ الظَّاهِرِ، وبجهالَةِ الرَّاوِي وبضَعْفِهِ الظَّاهِرِ أو وَصْفِهِ بالتَّرْكِ أو الوَضْعِ، حسبما يُصَرِّحُ به مِن حالِهِ، ومَن يُرَاجِعُ الفهرس العام للرُّوَاةِ المُتَكَلَّمِ فيهم جَرْحًا أو تعديلاً خَلالَ الكتابِ[2] يَجِدُ مِصْدَاقَ ذلك.

٦- الحكمُ بإعلالِ الحديثِ أو بعدمِ العِلَّةِ فيه، أمرٌ اجتهاديٌّ يقومُ به صاحبُ الأَهْلِيَّةِ الكَافِيَةِ حَسَبَ مَبْلَغِ عِلْمِ النَّاقِدِ وَفَهْمِهِ، وشِدَّتِهِ واعتدالِهِ أو تَوَسُّعِهِ، ولذا نَجِدُ من أحكامِ الدَّارَقُطْنِي ما يخالف فيه غَيْرَهُ من النُّقَّادِ، والعِبْرَةُ حِينَذَاكَ بما يُؤَيِّدُهُ الدَّلِيلُ.

وأكتفي بمثال:

حيث سُئِلَ الدَّارَقُطْنِيُّ عن حديثِ سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عن أبِي هريرة، قال: «قَفَلَ رسولُ اللهِ ﷺ من غزوةِ خيبر، فأدركهم اللَّيلُ، وقال لبلالٍ: اكْلأْنَا اللَّيْلَةَ ... الحديث». وفيه: «مَن نَسِيَ صلاةً فلْيُصَلِّهَا»، فذَكَرَ الدَّارَقُطْنِي الخِلافَ فِي سند الحديث على كُلٍّ من الزُّهْرِي ومَعْمَر بن رَاشِد ومالك بن أنس موصولاً عن سعيدٍ عن أبِي هريرة، به. ومرسلاً عن سَعِيدٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ به، بدون ذِكْرِ أبِي هريرة، ثم قال الدَّارَقُطْنِي: والمحفوظُ هو المُرْسَلُ[3].

---

(١) «العلل»(١/٢٥٣)(مسألة: ٤٧).

(٢) (جـ ١٦/٦٣٤ - ٦٧٣).

(٣) «العلل»(٧/مسألة: ١٣٥٠).

ووافَقَهُ فِي هذا الإمامُ التِّرْمِذِيُّ فِي «جامعه»[1]، فأخرج الحديثَ مِن طريق صالح ابن أبِي الأَخْضَرِ عن الزُّهْرِي عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عن أبي هريرة مرفوعًا، ثم قال: هذا حديثٌ غَيْرُ محفوظٍ، رواه غَيْرُ واحدٍ من الحُفَّاظِ عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يَذْكُروا فيه: «عن أبِي هريرة»، وصالحُ بنُ أبِي الأَخْضَر يُضَعَّفُ فِي الحديثِ، ضَعَّفَهُ يحيَى بنُ سعيدٍ القَطَّانُ وغَيْرُهُ مِن قِبَلِ حِفْظِهِ[2].

لَكِنْ خالَفَهُمَا أبو زُرْعَةَ الرَّازِي، حيثُ سأله ابنُ أبِي حاتِمٍ عن الحديثِ من طريق مالكٍ، عن الزُّهْرِي، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ ... الحديث، فذَكَرَ له أنَّه رواه مَعْمَرٌ عن الزُّهْرِي، عن سعيدٍ، عن أبِي هُريرة، ثم قال أبو زُرْعَةَ: الصَّحِيحُ هذا الحديثُ عن أبِي هُرَيرَةَ عن النَّبِيِّ ﷺ[3].

ووَافَقَ أبَا زُرْعَةَ الإمامُ مُسْلِمٌ، فأخرج الحديثَ فِي «صحيحه»[4] من طريق يُونُسَ عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعِيدٍ، عن أبِي هريرة مرفوعًا، نحوه. وهذه أوَّلُ طَرِيقٍ ذكرها الدَّارَقُطْنِيُّ فِي الكلامِ عليه، وقد أَشَارَ الحافظُ ابنُ رَجَبٍ إلَى تَعَادُلِ قرائِنِ الوَجْهَيْنِ، بما يَقْتَضِي تصحيحَ قَوْلِ الفَرِيقَين، فيَصِحُّ الحديثُ موصولاً ومرسلاً[5].

◆ ◆ ◆

---

(١) كتاب «التفسير» - سورة طه (٣١٦٣).

(٢) وهذا المثال من دلائل إدخال النقاد في الإعلال مخالفة الضعيف ضعفا ظاهرا للثقات، خلافا لما انتقده الإمام الذهبي على الدارقطني، كما سيأتي عقب هذا.

(٣) «علل الحديث» للرازي (٢/مسألة: ٦٠٥).

(٤) كتاب «المساجد»(١/حديث: ٦٨٠).

(٥) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لابن رجب الحنبلي (٣/٣٢٩).

نقد الحافظ الذهبي لبعض مواضع الإعلال
عند الدارقطني في الكتاب، والجواب عنه

مَنْ يُراجِعُ مُؤلَّفَاتِ الحافظِ الذَّهَبِي فِي التراجم يَجِدُ ثناءَهُ بَالِغًا على عِلْمِ الدَّارَقُطْنِي وعلى كتابه «علل الحديث»، مع النُّقُولِ منه، وهذا هو الغالب[1].

لكنْ فِي كتابه «المُوقِظَة فِي مصطلح الحديث»[2]، قال: «فإنْ كانتِ العِلَّةُ غَيْرَ مُؤثِّرَةٍ، أنْ يَرْوِي الثِّبْتُ على وجهٍ، ويُخَالِفُهُ واهٍ، فليس مَعْلُولاً، وقد سَاقَ الدَّارَقُطْنِي كثيرًا من هذا النَّمَطِ فِي كتاب «العلل»، فلم يُصِبْ؛ لأنَّ الحُكْمَ للثِّبْتِ».

فهذا نَقْدٌ للدَّارَقُطْنِي بأنَّه جَانَبَهُ الصَّوَابُ فِي مواضعَ كثيرةٍ من كتابه «العلل»، بذِكْرِ مخالفةِ الضَّعِيفِ للثِّقَاتِ فِي عددٍ كثيرٍ من الأحاديث، أو ذِكْرِهِ للعِلَلِ غَيْرِ المُؤثِّرَةِ، كما فِي بداية كلامه.

وهذا النَّقْدُ من إمامنا الذَّهَبِي لصنيع الدَّارَقُطْنِي هذا، يُعَدُّ نَقْدًا ليس على قَدْرِ عِلْمِ الذَّهَبِي الذي نحن وغَيْرُنَا عَالَةٌ عليه، والجواب عمَّا ذَكَرَهُ هنا نُجْمِلُهُ فِي الآتِي:

١- قوله: «إنَّ الحُكْمَ للثِّبْتِ» مُسَلَّمٌ، لكنَّهُ لا يَصْلُحُ وَحْدَهُ دليلاً على تَخْطِئَةِ الدَّارَقُطْنِي فِي صنيعه المذكور، وذلك أنَّه لو كان مَنْ يُخَالِفُ «الثِّبْت» ليس واهيًا، ولكنَّه «ثقة» مطلقًا، فالحُكْمُ للثِّبْتِ أيضًا، لكونِهِ أَرْفَعَ حالاً من الثِّقَةِ المُطْلَقِ، ثم إنَّ التَّرْجِيحَ لرِوَايَةِ الثِّبْتِ وتصحيحَ الحديثِ مِن طريقِهِ، هو حُكْمٌ مُقَيَّدٌ بطريق هذا الرَّاوِي الثِّبْتِ فقط، ومَن يُتَابِعُهُ أو يَشْهَدُ له إذا وُجِدَ، وهذا لا ينفِي العِلَّةَ عن الطَّرِيقِ

---

(١) «تذكرة الحفاظ»(٣/٩٩٣)، و«السير»(١٦/٤٥٥)، و«تاريخ الإسلام»(٨/٥٧٨ - ٥٧٩)، و«معرفة القراء»(٢/٦٧٢).

(٢) مبحث «المضطرب»(٥٢).

الآخر الذِي فيه الواهي، فهو ضعيفٌ لذاتِهِ بسبب هذا الواهي، كما هو معروفٌ، وفِي مبحث «الحديث المُعَلَّل» اتَّفَقَ الجميعُ على أنَّ وقوعَ العِلَّةِ فِي الإسنادِ هي الأكثرُ[1]، مع صِحَّةِ المتن من طريقٍ آخَرَ، كما هو معروفٌ، وتقدَّمَ لنا أيضًا تقسيمُ العِلَّةِ إلَى قادحةٍ وغيرِ قادحةٍ كالنوع الذي ذَكَرَهُ الذَّهَبِي، وكلاهما داخلٌ فِي مؤلَّفَاتِ العلل لغيْرِ الدَّارَقُطْنِي كما هو معلومٌ، ولا سِيَّمَا للذَّهَبِي المشهودِ له بالاستقراءِ، وتقدَّمَ لنا قبلَ قليلٍ مثالٌ مِن «جامع التِّرْمِذِي». كما تقدَّمَ لنا الجِنْسُ العاشرُ من العِلَلِ عند الحاكم، وفيه مخالفةُ الضَّعِيفِ للثِّقَةِ، واعتبار ذلك جِنْسًا من أجناسِ العِلَّةِ والمعلول اصطلاحًا.

٢- إنَّ الإمامَ الذَّهَبِيَّ فِي عبارته السَّابقةِ بدأ بقوله: «فإنْ كانتِ العِلَّةُ غَيْرَ مُؤثِّرَةٍ ... »، وبعد ذلك ذَكَرَ مثالَ العِلَّةِ غَيْرِ المُؤثِّرَةِ من صنيع الدَّارَقُطْنِي، وقال: «فليس بمَعْلُولٍ» فأثْبَتَ العِلَّةَ أوَّلاً ووَصَفَهَا بأنَّها غَيْرُ مُؤثِّرَةٍ فقط، وبعد ذِكْرِ مثالِهَا فِي عَمَلِ الدَّارَقُطْنِي، قال: «فليس بمَعْلُولٍ»، فنَفَى وُجُودَ وَصْفِ العِلَّةِ فيه مطلقًا، وهذا النَّفْيُ المطلقُ لا يُوَافَقُ عليه الإمامُ الذَّهَبِيُّ، ولا يُوصَفُ الدَّارَقُطْنِيُّ على أساسه بالخَطَأ؛ لأنَّ المؤلَّفَاتِ فِي العلل لغير الدَّارَقُطْنِي من المُتَقدِّمين والمُتَأخِّرين مَنْهَجُهَا هو منهجُ الدَّارَقُطْنِي، حيث جَمَعَتْ بين ما فيه عِلَّةٌ قادحةٌ، وبين ما فيه عِلَّةٌ مع وجودِ قرينةٍ تَجْعَلُهَا غَيْرَ قادحةٍ، ولذا وَجَدْنَا الذَّهَبِيَّ نَفْسَهُ فِي غير هذا الموضع يَصِفُ صَنِيْعَ الدَّارَقُطْنِي بدَفْعِ العِلَّةِ، بأنَّه مِن باب العِلَّةِ غير القادحة فقط، وليس نَفْيًا للعِلَّةِ مطلقًا. فقد ذكر حديث أبِي بَكْرٍ: «إذا رأى النَّاسُ المنكرَ فلم يُغَيِّرُوهُ، أَوْشَكَ أنْ يَعُمَّهُم اللهُ بعقابِهِ»، وذَكَرَ ما قاله الدَّارَقُطْنِي مِن اختلافِ الرُّوَاةِ فيه رفعًا ووقفًا، ثم قوله: «وجميعُ

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح»(ص١١٧)، و«ألفية العراقي - مع شرحها فتح المغيث» للسخاوي (١/٢٥٨، ٢٦٣).

رُوَاةِ الحديثِ ثِقَاتٌ، ويُشْبِهُ أنْ يكونَ قَيْسُ بنُ أبِي حازم كان يَنْشَطُ فِي الرِّوَايَةِ مَرَّةً فيُسْنِدُهُ، ومَرَّةً يَجْبُنُ عنه فيوقِفُهُ على أبِي بَكْرٍ»[1]. فحَكَمَ الدَّارَقُطْنِيُّ بِصِحَّةِ الوجهين، وبذلك دَفَعَ إعلالَ الحديثِ بهذا الخِلافِ مع وُجُودِهِ.

وعَلَّقَ الذَّهَبِيُّ على الحديث بقوله: «وله عِلَّةٌ ليستْ بمُؤَثِّرَةٍ فيه ضَعْفًا، لا عند بعضِ المُحَدِّثين، ولا عند أُولِي الأُصُولِ»، ثم ذَكَرَ الخِلافَ كما ذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مع ذِكْرِ الجَمْعِ بين الوجهين كما أسلَفْتُ[2]، وبذلك أَثْبَتَ عِلَّةَ الخِلافِ كما ذَكَرَهَا الدَّارَقُطْنِي، ونَفَى تأثيرها فقط بتَضْعِيفِ الحديثِ على قولِ بعضِ المُحَدِّثينَ وعُمُومِ الأصوليّين، دونَ نَقْدٍ للدَّارَقُطْنِي بذِكْرِهِ الحديثَ فِي كتاب «العلل».

ولم يَنْفَرِدِ الدَّارَقُطْنِيُّ بهذا الصَّنِيعَ، بل ذَكَرَ ابنُ أبِي حاتم الحديثَ أيضًا فِي كتابه «العلل»، وذَكَرَ قولَ أبِي زُرْعَةَ فيه بمِثْلِ قولِ الدَّارَقُطْنِي[3].

ثم إنَّ الإمامَ الذَّهَبِيَّ فِي بَقِيَّةِ كلامه فِي هذا الموضعِ عن مُخَالفةِ الوَاهِي للثَّبْتِ، يقول: «فإنْ كان الثَّبْتُ أرسلَهُ مثلاً، والوَاهِي وَصَلَهُ، فلا عِبْرَةَ بوَصْلِهِ، لأمرين: لضَعْفِ رَاوِيهِ، ولأنَّه معلولٌ بإرْسَالِ الثَّبْتِ له»[4]، فقوله: «ولأنَّه معلولٌ بإرْسَالِ الثَّبْتِ له» إثباتُ وَصْفِ المعلُولِ كما تَرَى لرِوَايَةِ الوَاهِي، لأَجْلِ مخالفتِهِ للثَّبْتِ، وهذا هو ما خَطَّأَ الدَّارَقُطْنِيَّ لذِكْرِهِ إيَّاهُ فِي «العلل»، ومَن يُرَاجِعُ كُتُبَ المَجْرُوحِين يَجِدُ إثباتَ

---

(١) «علل الدارقطني»(١/حديث: ٤٧)، و«المعجم الكبير لشيوخ الذهبي»(١/١٢٠ - ١٢٢).

(٢) «المعجم لشيوخ الذهبي»(١/١٢٢).

(٣) «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٢/مسألة: ١٧٨٨)، لكن عنده نسب رواية الحديث بالوجهين لإسماعيل بن أبي خالد، وليس إلى قيس بن أبي حازم، كما ذكره الدارقطني، والصواب «إسماعيل» لأنه مدار الخلاف. كما صرح به الدارقطني خلال الحديث.

(٤) «الموقظة»(ص٥٢).

جَرْحِ الرَّاوِي بالأمرين مُنْفَصِلَين، مثل قولِ ابنِ حِبَّانَ فِي محمَّد بن يَعْلَى السُّلَمِي: «لا يجوزُ الاحتجاجُ به فيما خَالَفَ الثِّقَات مِنَ الرِّوَايَاتِ، وفيما انْفَرَدَ، وإنْ لم يُخَالِفِ الأثْبَات»[1].

بل إنَّ الذَّهَبِيَّ خَتَمَ هذه الفقرةَ فِي «المُوقِظَة» بقوله: «ثم اعْلَمْ أنَّ أكثرَ المُتَكَلَّمِ فيهم، ما ضَعَّفَهُم الحُفَّاظُ إلاَّ لمُخَالَفَتِهم للأثْبَاتِ»[2]، فهذا يُعَدُّ دليلاً واضحًا لتَضويبِ صَنِيعِ الدَّارَقُطْنِي وغَيْرِهِ من علماء العلل، بذِكْرِهِمْ مخالفاتِ هؤلاءِ الضُّعَفَاءِ للأثْبَاتِ، ضِمْنَ المَرْوِيَّاتِ المَعْلُولَةِ.

٦- طبعات الكتاب وتقويمها إجمالا:

بَدَأَتْ طِبَاعَةُ الكتابِ فِي دار طَيْبَة فِي الرِّيَاض، بالمملكة العربية السعودية، وذلك بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زَيْن اللهِ الهندي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وظَهَرَ منه الأجزاء من (١- ٣) سَنَةَ (١٤٠٥هـ)، ثم تَوَالَتْ طباعةُ الكتاب حتَّى ظَهَرَ الجزء الحادي عشر، للمُحَقِّقِ نَفْسِهِ، وفِي الدَّارِ نَفْسِهَا سنة (١٤١٦هـ).

ثم تَوَقَّفَتْ هذه الطبعةُ عند هذا القَدْرِ، بسبب ظروف المُحَقِّقِ الصِّحِيَّة، ثم وفاته رَحِمَنَا اللهُ وإيَّاهُ.

وفِي سنة (١٤٢٧هـ) أي بعد عَشْرِ سنوات تقريبًا، صَدَرَتْ تكملةُ الكتاب فِي (٤) مجلدات، ومجلد أخير للفهارس، وذلك فِي دار ابن الجوزي بالمملكة العربية السعودية، بتحقيق الدكتور محمد بن صالح الدِّبَاسِي.

وسبحان الله، كان لتأخُّرِ طباعةِ تكملة الكتاب هذه السنوات حِكْمَةٌ لم تُعْرَفْ إلاَّ عند صُدُورِهَا، حيث وَفَّقَنِي اللهُ للحصول على صورةٍ من نسخةٍ خَطِّيَّةٍ للكتاب جديدةٍ

---

(١) «المجروحين» لابن حبان (٢/٢٦٧)، وينظر أيضا: (٣/٨٩) هشام بن سلمان، وغيرهما كثير.

(٢) «الموقظة»(ص٥٢).

لم يُسْبَقْ الوقوفُ عليها، وأصلها فِي قسم المخطوطات لوزارة الأوقاف الكويتية، جَزَى اللهُ القائمين عليها خَيْرًا، وتَتَكوَّن هذه النسخةُ من جزأين، وفيها زيادةُ سَبْعَةِ أحاديثَ عن كُلِّ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ المعروفةِ للكتاب حتَّى الآن.

وقد حَصَلَ المُحَقِّقُ على صورةِ تلك النُّسْخَةِ بواسطةِ تلميذي الفاضل الدكتور محمد بن تُرْكِي، أستاذ الحديث بجامعة الملك سُعُود، وبتلك النسخة تَكَامَلَتْ نصوصُ الكتاب للمَرَّةِ الأُولَى فِي (١٦) مجلدًا، وتُعَدُّ هذه الطبعةُ بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمن وتكملة الدكتور محمد الدِّبَاسِي أفضلَ طبعاتِ الكتاب حتَّى الآن، مِن حيثُ خدمة نصوصِهِ بالتَّخريج والتَّعْرِيفِ بالرُّوَاةِ والفهرسة للأجزاء من (١ - ١١) ومن حيثُ زيادةِ نُصُوصِ التَّكْمِلَةِ وتحقيقها وفهرسها العام لكُلِّ الكتاب، وخاصَّةً الرُّوَاةُ المُتَكَلَّمُ فيهم جَرْحًا أو تعديلا، وسماعًا أو عدم سماع، وغير ذلك خلالَ كتاب «العلل» كُلِّهِ.

وهناك طبعةٌ أخرى للكتاب بتحقيق الدكتور الدِّبَاسِي، ولكنَّهُ اقْتَصَرَ فيها على تحقيقِ وتصويبِ نُصُوصِ الكتاب، مِنْ أَوَّلِهِ لآخِرِهِ، مع تعليقاتٍ وتخريجاتٍ يسيرةٍ ومُفيدةٍ، وزيادةٍ فِي نُصُوصِ الكتاب، وتَقَعُ تلك الطبعةُ فِي عَشْرِ مجلداتٍ، عاشرُهَا فهارسُ عامَّةٌ، وتلك الطبعة بواسطة مؤسسة الرَّيَّان سنة (١٤٣٢هـ)، وتتميَّزُ تلك الطبعةُ عن سابقتِهَا بزيادةٍ قَدَّرَهَا المُحَقِّقُ بأربعمائةِ سَطْرٍ، أي نحو نصف مجلد، منها (١٦) حديثًا وعِدَّةُ أسطر فِي مسند أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقد حَصَلَ المُحَقِّقُ على تلك الزيادةِ من نسخةٍ جديدةٍ وُجِدَتْ بدار الكتب المصرية.

وبذلكَ تُعَدُّ تلك الطبعةُ أَكْمَلَ من الطبعة السابقة، مع تَمَيُّزِ السابقة بخدمةِ النَّصِ كما قَدَّمْتُ. لكنَّنَا نَتَطَلَّعُ إِلَى طبعةٍ تَجْمَعُ بين كَمَالِ النَّصِ وخدمتِهِ عِلْمِيًّا بالتَّخْرِيجِ والتَّعْلِيقِ والفَهْرَسَةِ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
المدخل: جمع الروايات ضرورة للحكم على الحديث ولبيان علله ...	٧
أهم الفوائد العامة لجمع الروايات إجمالا	١١
المبحث الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحا	١٩
المبحث الثاني: تعريف الحديث المعل لغة واصطلاحا	٢٦
المبحث الثالث: تعقيب على التعريف الاصطلاحي للحديث المعلول وشرحه	٢٩
الجواب عما ذكر الحافظ ابن حجر	٣٣
الجواب عن الاستدلال بكلام الإمام الحاكم	٥٥
المبحث الرابع: مجالات العلة واستعمالاتها	٦٦
المبحث الخامس: أهمية معرفة علم علل الحديث وأسبابها وفوائد دراستها	٧٠
أهمية معرفة علل الحديث	٧٠
أسباب العلة	٧٣
فوائد دراسة علل الحديث	٧٤
المبحث السادس: القول بأن معرفة علم العلل إلهام أو كهانة أو نحوها والتوجيه الصحيح له	٧٥

الموضوع	الصفحة
المبحث السابع: أقسام العلة	٨٢
القسم الأول: علة في السند لا تقدح فيه، ولا تقدح في المتن أيضا ...	٨٣
القسم الثاني: علة في السند تقدح فيه دون المتن	٨٥
القسم الثالث: علة في السند، تقدح فيه، وفي المتن	٨٧
القسم الرابع: علة في المتن لا تقدح فيه، ولا تقدح في السند أيضا...	٩٠
القسم الخامس: علة في المتن تقدح فيه، ولا تقدح في السند	٩٣
القسم السادس: علة في المتن تقدح فيه، وفي السند	٩٨
المبحث الثامن: خطوات الكشف عن العلة ونماذج تطبيقية لها	١٠١
أولا: الخطوات	١٠١
ثانيا: نماذج تطبيقية لخطوات الكشف عن العلة	١٠٣
النموذج الأول: مثال تعارض الوصل والإرسال وترجيح الإرسال	١٠٣
النموذج الثاني: تعارض الرفع والوقف مع ترجيح الرفع	١١٣
النموذج الثالث: الاختلاف على الراوي زيادة ونقصا مع رجحان النقص	١٢٦
النموذج الرابع: الاختلاف على الراوي زيادة ونقصا مع رجحان الزيادة	١٣٢
النموذج الخامس: الإعلال بإبدال صحابي بصحابي	١٤١
المبحث التاسع: أجناس العلل عند الحاكم	١٤٨
المبحث العاشر: نشأة علم العلل وأشهر علمائه وتصنيفهم في ذلك ..	١٦٥

الموضوع	الصفحة
من أشهر علماء العلل	١٦٧
الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤هـ - ٢٤١هـ)	١٦٧
التعريف بالإمام أبي حاتم الرازي وجهوده في الحديث وتصنيفه في علله	١٧٠
التعريف بأبي زرعة الرازي، ومكانته العلمية، وتصنيفه في علمي العلل ونقد الرواة	١٨٠
أشهر المؤلفات في العلل	١٩١
كتاب «العلل ومعرفة الرجال» لا بن المديني	١٩٢
التعريف بكتاب «العلل» لابن المديني	١٩٤
التعريف بكتاب «العلل» للإمام الدارقطني	٢٠٣
نقد الحافظ الذهبي، والجواب عنه	٢١٤
طبعات الكتاب وتقويمها إجمالا	٢١٧
فهرس الكتاب	٢١٩

◆ ◆ ◆